دراسات إسلامية

— ٧ —

منطق ارسطو

حقه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثالث

فهـــرس الكتاب

كتاب الطوبيقا
ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي
(تتمة)

المقالة الثامنة من كتاب الطوبيقا
بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب
من السرياني بنقل إسحق

العمل بالجدل

كتاب السوفسطيقا
نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرعة ، ونقل قديم منسوب إلى الناعمى

الفصـل الأول

فى الألفـاظ الخمسة

الفصـل الثـانى

فى الاشتراك والاختلاف بين الألفاظ الخمسة

كتاب الطوبيقا

لأرسطوطاليس

المقالة السابعة

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي

بسم الله الرحمن الرحيم

[٣١٠ب] المقالة السابعة منه ١٥١ب٢٥

<مواضع الأشياء الواحدة — بقية مواضع التعريف>

١

<مواضع الأشياء الواحدة>

ينبغى أن ننظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات : هل الشيء واحد بعينه ، أو مختلف بأحق الأصناف التى قيلت فى الشيء بعينه (إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه — الواحد بالعدد)[(١)] . وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئا واحدا ، فالعادل والشجاع شيء واحد بعينه ، وما يجرى على جهة العدل وما يجرى على جهة الشجاعة شيء واحد. وكذلك يجرى الأمر فى المتقابلات : لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة بعينها فمتقابلاتها شيء واحد — بأىّ تقابل كان مما يوصف بالتقابل . وذلك أنه لا فرق أصلا بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا <ك> ، لأنهما[(٢)] شيء واحد .

ونظر أيضا من الأسباب الفاعلة والمفسدة ، ومن الكون والفساد ، ١٥٢أ
وبالجملة من الأشياء التى الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد : وذلك

---

(١) راجع م ١ ف ٧ ص ١٠٣ أ س ٢٣ (٢) ف : لأنه .

أن الأشـياء التى هى شىء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسـبابها الفاعلة لها والمفسدة شىء واحد .

وينبغى أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقـال إنه أحق بأن يكون شيئا من الأشياء — أىّ شىء كان — ، إن كان الشىء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشىء، كما يبين كسانوقراطيس[1] أن العُمْر الناسـك والعمر الفاضل شىء واحد ، لأن العمر النـاسك والعمر الفاضل آثَرُ من كل عُمْر، وذلك أن الآثَر والأعظم واحد . وعلى هـذا المثال يجرى الأمر فى سـائر ما أشبه هذا . — وينبغى أن يكون كل واحدٍ من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحدا بالعـدد، وإلا لم يكن الأمر بيّنًـا فى أنهما شىء واحد . وذلك أنه ليس من الاضطرار إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا[2] أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئا واحدا ، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا ليسا[3] هما واحدا بالعدد ، لكن يجب ضرورةً أن يكون أحدهما يحوى الآخر ، كما يحوى أهل [٣١١ ا] فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا ، وإلا لزم أن يكون بعضهم أفضل من بعض، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوى الآخر . وذلك أنه ليس من الواجب ضرورةً أن يكون أهل فالوفونيسس أفضـل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوى فريق منهم الآخر، لأنهم أفضل من الباقين كلهم . وعلى ذلك المثال يجب ضرورةً

(١) ش : فى السريانى بنقل إسحق : التدبير السعيد والتدبير الفاضل .

(٢) فالوفونيس = Peloponnesus ؛ لاقادامونيا = Lacedaemon .

(٣) ص : ليس .

أن يكون أهل لاقادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس ، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم ، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض . فمن البيِّن أنه ينبغى أن يكون ما يوصف بأنه أفضل وأعظم واحدا بالعدد إن عزم على أن يبين فى شىء أنه واحدٌ بعينه . فلذلك لم يبين قسانقراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا(١) هما واحدا بالعدد . فليس من الاضطرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما يُؤْثِر(٢) حَدًّا ، ولكن أحدهما يحوى الآخر .

وينبغى أن ينظر أيضا إن كان الشىء الذى هو ، وأَحَدُهما واحد بعينه ، شىءٌ واحد ، فمن البيِّن أن ولا واحدَ منهما مع الآخر شىء واحد .

وأيضا أن ينظر من الأعراض التى تلزم هذه ، والأشياء التى إياها تلزم هذه . وذلك أن جميع الأشياء التى تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغى أن يكون يلزم الآخر منهما . فإن اختلف شىء من هذه ، فمن البين أنها ليست شيئا واحدا .

وينظر إن كان ليس كلاهما(٣) فى جنسٍ واحدٍ من المقولات ، لكن هذا دالٌّ على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . — وينظر أيضا إن كان جنس كل واحدٍ منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هذا خير وهذا شر ، ١٥٢ ب
وهذا فضيلة وهذا علم ؛ أو إن كان الجنس واحدا بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحدٍ منهما ، لكن يكون هذا يحمل عليه العلم النظرى ، وهذا يحمل عليه العلم العملى . وكذلك يجرى الأمر فى الأُخَر .

(١) ص : ليس .   (٢) ص : يؤثران .   (٣) ص : كليهما .

وأيضا يُنظر من الأمر الأكثر إن[1] كان هـذا الشيء يقبل الأكثر [٣١١ ب] وذاك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبل[2] ، إلا أنهما لا يقبلان ذلك معا ، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهى الجماع أكثر ، فليس إذن العشق وشهوة الجماع شيئا[3] واحدا .

وينظر أيضا من الزيادة ، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئا واحدا ؛ أو يكون شيء واحد بعينه إذا نقص من كل واحد منهما جعل البـاقى مختلفا ، بمنزلة ما لو قال قائل إن ضِعْفَ النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان ، لوجب أن يكون النصف إذا نَقَصَ من كل منهما دلّ الباقيان على شيء واحد ؛ وليس يدلان على شيء واحد ، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد .

وليس إنمـا ينبغى لنا أن نتفقـد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع[4] ، مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والممـلوء هواءً شيء واحد ، لأنه من البيّن أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجودا ليس بدون ما كان ، لكن أكثر ، والمملوء هواءً لا يكون موجودا . فيجب إذن وضع شيء — كذبا كان أو صدقا (فإنه لا فرق بين ذلك) — : أن يكون أحدهما يرتفع والآخر لا ؛ فليس همـا إذن شيئا واحدا .

(١) تحتها : أكثر . ش : فى السريانى : من التى هى أكثر .   (٢) ص : كليهما يقبلان .
(٣) ص : شيء .   (٤) ف : يوجد ما وضع فى ذلك الأصل .

وبالجملة أقول إنه ينبغى أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التى تحمل هـذه عليها إن كانت تختلف فى موضع من المواضع : وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغى أن يحمل على الآخر ، والأشياء التى أحدهما يحمل عليها فينبغى أن يحمـل عليها الآخر .

وأيضا إن كان الواحد بعينه يقـال على أنحاءٍ شتى ، فينبغى أن ننظر إن كانا بنحوٍ ما آخر شيئا واحدا بعينه . وذلك أن الأشـياء التى هى بالنـوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد (١) . فينظر الآن : هل هى واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هى على هذا الوجه ؟

وينظر أيضـا إن كان يمكن أن يكون [١٣١٢] أحدهما خلوا من الآخر . فإن ذلك إن كان يمكن ، فليس هما شيئا واحدا .

٢

<فى استخدام مواضع الأشياء الواحدة فى التعريف>

فالمواضع التى فى الواحد بعينه بهذا المقدار تقال .

فبيِّن مما قلنا أن المواضع الباقية التى فى الواحد بعينه قـد تنفع فى الحدّ كما قلنا : فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئا واحدا ، فبيِّن (٢) أن ١٥٣ أ
القول الموصوف ليس هو تحديدا . — فأما المواضع المثبتة فليس منهـا شىء ينفع فى الحدّ : إذ كان ليس يكتفى فى تثبيت القول أنه تحديد بتبين ما يدل

(١) ف : فى العدد . (٢) راجع م ١ ف ٥ ص ١٠٢ أ س ١١ .

عليه الاسم والقول أنه شيء واحد ، لكنه ينبغي أن يكون الحدّ أيضا جميع الأشياء الأخر التي اشترطناها (١) .

٣

< تلاوة مواضع الحدّ >

فينبغي أن نلتمس دائما فسخ الحدّ على هذا الوجه وبهذه الأشياء . — وإن أردنا أن نصححه فأولاً ينبغي لنا أن نعلم أنه (٢) ولا واحد من الجدليين أو الأقل منهم استخرج الحدّ بقياس ، لكن جميعهم يأخذه كالمبدأ كما يفعل المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجرى هذا المجرى .

وبعد ذلك أيضا ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحدّ على الاستقصاء : ما هو ؟ وكيف ينبغي أن يحدّ ؟ — إنما هو من صناعة غير هذه . فأما في هذا الموضع فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط ، وهو أنه يمكن أن يكون للحدّ والماهية قياس . وذلك أنه إن كان التحديد هو القولَ الدالَّ على ماهية الأمر ، وكانت الأشياء التي تحمل في الحدّ ينبغي أن تحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو ، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق ما هو — فظاهر أنّ إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه — حدٌّ لا محالة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا ، لأنه (٣) ليس شيء آخر < غير > هذا يحمل على الأمر من طريق ما هو .

(١) لعل الإشارة هنا الى م ٦ ف ١ ص ١٣٩ أ س ٢٧ — ٣٥ .

(٢) ص : أن .　　(٣) ص : لأنهم .

فالأمر ظاهر فى أنه يمكن أن يكون للحدّ قياس (١) . وقد لخصنا فى مواضع أخر تلخيصا شافيا مِنْ ما [٣١٢ ب] ذا ينبغى أن يصحح ذلك . فأما هذه الصناعة التى نحن بسبيلها فأمثال هـذه المواضع تنفع فيها . وذلك أنه ينبغى لك أن تنظر من المتضادّات ومن المتقابلات الأخر من بعـد تفقُّد أقاويلها كلها والأمور الجزئية منها . وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للقابل ، فالموصوف يوجد للموصـوف (٢) ضرورة . ولأن المتضادّات كثيرةٌ، ينبغى أن نأخذ من المتضادّات كلّ ما كان التحديد المضادّ فيه على أظهر ما يكون .

و ينبغى أن نبحث عن جميع الأقاويل كما قلنا ، ونجعل ذلك على التفصيل هكذا : أمّا أوّلاً فإن الجنس الموفّى قد وَفَّى على الصواب . وذلك أن الضد إن كان فى الضدّ ، ولم يكن الموضوع فى واحد بعينه ، < فمن البيِّن أنه سيكون فى الجنس المضـادّ ، لأن المتضادّين همـا بالضرورة إما فى جنس واحدٍ بعينه > أو فى جنسين متضادّين . والفصول المتضادّة بحقّ تُرى أن تُحمَل على المتضادات : بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرّق للبصر . فيجب ، إن كانت الفصول المتضادة تحمـل على الضدّ ، أن تكون الفصول الموصوفة أيضا [أن] تحمل على الموضوع . فلأن الجنس ١٥٣ ب
والفصول قد وفّيت على الصواب ، فمن البيّن أن القول الموفّى يكون تحديدا . إلا أنّا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يحمـلان

(١) راجع « التحليلات الثانية » م ٢ ف ١٣ ، و« ما بعد الطبيعة » م زيتا ف ١٧ .
(٢) ف : للموضوع .

على الضدّين ما لم يكن الضدّان فى جنس واحد بعينه . والشيئان اللذان جنساهما متضادان(1) فليس مانع [أن] يمنع من أن يكون يقال على كليهما فصلٌ واحد بعينه، مثل ما يقال على العدل والجور : وذلك أن ذاك فضيلة للنفس ، وهذا رذيلة للنفس . فللنفس(2) فصل يقال فى كليهما ، لأن البدن أيضا له فضيلة ورذيلة . إلا(3) أن هذا حق، لأن المتضادّين إما أن يكون فصلاهما [٣١٣ ا] متضادين أو يكونا شيئا واحدا(4) . فإنه إن(5) كان الفصل المضاد يحمل على الضدّ وعلى هذا لا يُحْمَل ، فمن البيّن أن الفصل المذكور يكون يحمل على هذا . و بالجملة أقول : إنه لما كان التحديد من جنس وفصول، فإن تحديد الموضوع يكون بيّنا . وذلك أنه لما كان الضدّ فى جنس واحد بعينه أو فى ضدّه، كانت الفصول مثل ذلك : إما متضادّة تحمل على متضادّة ، أو واحدة بعينها . فمن البيّن أن الموضوع : إما أن يكون يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضدّ ، وتكون الفصول متضادّة : إما كلها، و إما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بعكس ذلك، أعنى أن تكون واحدة بعينها والأجناس متضادّة؛ — أو تكون الأجناس

(1) ص : متضدان . (2) تحتها : فالنصف (وهو تحريف واضح) . ش : نقل إسحق : فإذن إنه للنفس فصل يقال فى كليهما . — نقل أثانس : فإذن فصل النفس يرى فى كليهما . (3) ف : غير . (4) ف : إسحق : وهو أن فصول المتضادة إما أن تكون متضادة، و إما أن تكون واحدة بأعيانها . ش : نسخة : لأنه (ص : لأن) ليس المتضادات . — رجعت إلى نقل أثانس فوجدت حرف السلب ثابتا (ص : ثابت) .
(5) ف : فأما إذا .

والفصول جميعًا متضادّة ، وذلك أنه ليس يمكن أن تكون جميعا واحدة بعينها ، وإلا صار تحديدُ المتضادات واحدًا بعينه .

وننظر أيضا من التصاريف والنظائر لأنه واجبٌ ضرورةً أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود . — مثال ذلك أن النسيان إن كان تلف العلم ، فأن ينسى الإنسان هو أن يتلف العلم ؛ وأن قد نسى الإنسان هو أن قد أتلف العلم . فواحد من هذه التي وصفت أى شيء منها إذا اعترف به فواجبٌ ضرورةً أن يعترف بالباقية . وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر ، فأنْ يَفْسُدَ هو أن ينحلّ الجوهر ؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر ، إن كان المفسد هو المحلل للجوهر ، والفساد انحلال الجوهر . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى[1] . فيجب أن يكون إذا أخذ واحدًا منها — أىَّ واحدٍ كان — أن يعترف بالباقية كلها .

وينبغى أن يُنظر أيضا من الأشياء التى حال بعضها عند بعض حال متشابهة . وذلك أن المصحِّح إن كان فاعلا للصحة فالذى يُخْصِب البدن هو الفاعل للخصب ، والنافع هو الفاعل للخير . فإن كل واحد مما وصفنا ، حالُه عند غايته التى تخصه حالٌ متشابهة . فإن كان تحديد واحد منها أنه ١٥٤ ا
فاعل لغايته ، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحدا بعينه .

---

(١) ص : باقى .

وينبغى أن تنظر أيضا من الأكثر ومن الذى يكون على مثال واحد على كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين — مثال ذلك إن كان هذا القول تحديدا لهذا الشيء أكثر من أن هذا القول [٣١٣ ب] تحديد(١) لهذا الشيء ، وظن بالأقل أنه تحديد ، فالأكثر أيضا تحديد . وإن كان هذا الأمر تحديدا لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديد(١) لهذا القول ، فإن كان أحدهما تحديدا للاخر ، فإن الباقى يكون تحديدا للباقى . وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين ، أو تحديدان إلى واحد . فليس ينتفع أصلا بالنظر من جهة الأكثر ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين ، ولا اثنان لواحد بعينه .

٤

< المواضع الأشرف >

وأشرف المواضع هى التى وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريف ومن النظائر . ولذلك ينبغى أن يكون تمسكنا بها أكثر وأن تكون لنا معدّة ميسرة ، فإنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة . فأما الباقية فيستعمل منها أعمها . فإن هذه أبلغ فعلًا من الباقية — مثال ذلك أن ينظر فى الأمور الجزئية ويتفقد فى الأنواع إن كان القول مطابقا(٢) ، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده . وهذا الموضع ينتفع به فى مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفا(٣) .

(١) ص : تحديدا . (٢) ص : مطابق . (٣) م ٦ ف ١٠ ص ١٤٨ أ س ١٤

وننظر أيضا ان كان قال الاسم على جهــة نقله إلى اسم آخر ، و إن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئا آخر ، و إن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاما بالغ الفعل .

٥

< سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل >

وظاهرٌ مما سنقوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصحح أو نفسخ حدّا (١) . وذلك أن بيّنة واحدةٍ من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدّمات ليس بالسهل : مثــل أن الأشياء التى فى القول الموفّى منها هو جنس، ومنها هو فصل؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو . ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحد قياسٌ . وذلك أنه إن كانت أشياءُ أُخَر غير هــذه تحمل مع الأمر من طريق ما هو ، فمن الغامض : هــل القول الموصوف هو التحديد ، أم غيره ؟ إن كان الحد هو القول الدالّ على ماهية الشيء . وذلك بيّنٌ من هــذه الأشياء . وذلك أن تنتــج شيء واحد أسهل من تنتج أشياء كثيرة . فالذى يريد أن يفســخ و يبطل قد يكفيه أن يقاوم فى شيء واحد — أىّ شيء كان (وذلك أنه إذا رددنا شيئا واحدا — أى شيء كان — نكون قد أبطلنا الحدّ) ، فأما الذى يريد أن يصحح و يثبت فيجب عليه ضرورةً أن يرشــد إلى أن جميع ما فى الحد يوجد له

---

(١) ش : نقل إسحاق إلى السريانى : وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن تصحيح الحد هــو أصعب من فسخ الحد . — أثانس موافق للدمشق .

أيضا . — وأيضا فإن الذى يريد أن يثبت ينبغى له أن يأتى بقيـاس كلى ؛ وذلك أنه يجب أن يحمل الحدّ على كل ما يحمل عليه الاسم . ومع هذه الأشياء (١٥٤ ب) أيضا عكس ذلك ، وهو أن يكون الاسم يحمـل على ما يحمل عليه الحد ، إذ كان من شأن الحد الموفّى أن يكون خاصيـا للشىء المحدود . فأما من يريد [١٣١٤] أن يفسخ ويبطل فليس يجب ضرورةً أن يبين بيانا كليا ، لأنه قد يكتفى بأن يبين أن القول ليس يصدُق فى شىء مما تحت الاسم . وأيضا قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كليا . إلا أنه ليس يجب ضرورةً فى الفسخ ما وجب فى الإثبات مع الكلى . وذلك أنه قد يكتفى من يريد أن يفسخ أن يبين بيانا كليا أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم — يحمل . فأما عكس ذلك فليس يجب عليـه فى السير . على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضا الاسم . — وأيضا إن كان ما تحت الحدّ(١) يوجد لكل الشىء وليس يوجد له وحده ، ارتفع الحد .

وعلى هذا أمثـالُ الحال فى الجنس وفى الخاصة ، فإن فى كليهما الفسخُ والإبطال أسهـلُ من التصحيح والإثبات : أما فى الخاصة فإن ذلك ظاهر مما قلنا . فإن الخاصـة فى أكثر الأمر إنمـا تُوَفى بتأليف حتى إنهـا تفسخ برفع شىء واحد ، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها . وجميع الأشياء الباقية التى يجوز أن تقال فى الحدّ ، إلا اليسير ، قد يجوز أن تقال فى الخاصة أيضا ، لأنه يجب على المصحِّح أن يبين أنهـا توجد لكل ما تحت الاسم .

(١) ش : نقل إسحق وأثانس : الاسم .

فأما المبطل فيكفيه أن يبين أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت توجد لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا[1] فى الحد . فأما الجنس، فإن المصحح له يجب عليه ضرورةً أن يبين أنه موجود لكل الشيء على جهة واحدة . فأما المُبْطِلُ فعلى جهتين : وذلك أنه إن تبين أنه ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رَجَعَ الأمرُ إلى الأوّل . وأيضا فإن من يصححه ليس يكتفى بأن يبين أنه يوجد، لكنه ينبغى له أن يبين أنه موجود كالجنس . فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد ولا يوجد للكل . — ويشبه أن يكون كما أن الإفساد ، فى الأمور الأُخَر، أسهل من الفعل، كذلك وفى هذه الأشياء الإبطال أسهلُ من التثبيت .

فأما العرض فإن الكلِّ منه إبطالُه أسهل من تصحيحه . وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل . فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد . فأما الجزئى فالأمر فيه بالعكس : وهو أن تصحيحه أسهلُ من إبطاله ، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد . ومن أراد إبطاله احتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد[2] .

وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها . وذلك أن الأشياء التى توفّى ١٥٥ ا
فيه كثيرة، إذ كانت [٣١٤ ب] تقال فيه أشياء كثيرة . والقياس يكون أسهل

---

(١) راجع سطر ١٠ . (٢) ش : إسحق : ولا لواحد يوجد .

وأسرع من الأشياء الكثيرة . وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون فى الأشياء الكثيرة أكثر منه فى القليلة . وأيضا فإن الحدّ قد يمكّننا[1] أن نحتج فيما يبطل به من الأشياء الأخر . وذلك أن القول إن لم يكن خاصيا أو لم يكن الموصوف جنسا ، ولم يكن شىء مما فى القول موجودا ، ارتفع الحدّ . فأما الأشياء الاخَر فليس يمكّننا[1] أن نحتج فى ردّها من الحدود ولا من الأشياء الأخر كلها : وذلك أن الأشياء التى يحتج بها فى رد العَرَض هى وحدها عامية لجميع ما ذكرنا .

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبغى أن يوجد . وإن لم يكن الجنس يوجد كالخاصة[2] فلم يرتفع بعد . وكذلك الخاصة أيضا ليس يجب ضرورة أن توجد كالجنس[3] ، ولا العرض مثل الجنس أو الخاصة : بل إنما ينبغى أن يوجد ، لا غير . فليس يمكن إذن أن يحتج فى رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا فى الحدّ . فمن البين إذن أن إبطال الحد أسهل منها كلها ؛ وتصحيحه من أصعب الأشياء ، لأن تلك كلها ينبغى أن تنتج بقياس (أعنى : كل ما وصفنا يوجد ، وأن الموفى جنس ، وأن القول خاص) ، ومما هو خارج عن هذه أيضا أن القول يدل على ماهية الشىء : فينبغى أن يكون قد فعل هذا على الصواب .

ومن تلك الأشياء الأخر الخاصة أحرى بأن تكون تجرى هذا المجرى : وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون ، مِنْ قِبَلِ أنها فى أكثر الأمر من أشياء

---

(١) ص : يمكنا . (٢) ف : مثل الخاصة . (٣) ف : مثل (الجنس) .

كثيرة . وتصحيحها من أصعب الأمور ، لأنه ينبغى أن يجمع فيهـا أشياء كثيرة ، ومع هذا أنها توجد لشىء واحد ، وأنهـا ترجع بالتكافؤ فى الحمل على الأمر الذى هى له خاصـة .

وتصحيح العرض أسهلها كلها ، لأن فى تلك الأخر ليس إنما يقتصر على أن يبين فى الشىء أنه موجود فقط ، لكن يحتاج أن يبين أنه موجودٌ بحال كذا . فأما العَرَض فيكتفى بأن يبين أنه موجود فقط . ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض ، لأن ما يوفّى فيه أقل ما يكون ، لأنه ليس يحتاج أن يدل فى العرض ، مع ما يدل ، على أى جهة يوجد . فقد وجب أن يكون الإبطال فى تلك الأخر على وجهين : إما أن يبين أنها ليست موجودة ، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة . فأما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبين أنه لا يوجد .

فقـد عَدّدْنا المواضعَ التى يمكننا (١) أن نحتجّ بها فى ردّ كلِّ واحدٍ من المسائل تعديدًا كافيا .

][تمت المقالة السابعة من كتاب " طوبيقا " نقل أبى عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقى . وهى آخر ما وجدتُ من نقله لهذا الكتاب .][

][قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلى المصححة عليه][

---

(١) ص : يمكنا .

[٣١٥ ا] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثامنة من كتاب « طوپيقا » [١٥٥ ب]

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ، من السريانى بنقل إسحق

< العمل بالجدل >

١

< قواعد السؤال >

وقد ينبغى لنا بعد ذلك أن نتكلم فى الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . — فيجب أولا : إذا كنت معتزما على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلى الذى منه ينبغى أن تأتى بالحجة ؛ وثانيا : أن تعِدّ السؤال وترتب كل شىء بحسب الموضع الجدلى ؛ وثالثا : — وهو الباقى — أن تخاطب بذلك غيرك .

والفيلسوف(١) والجدلى مشتركان فى الفحص إلى أن يتهيأ استنباط الموضع الجدلى . فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان(٢) الجدلى من قِبَل أن جميع ما يجرى هذا المجرى إنما يستعمل فى حال المحاورة(٣) .

وأما الفيلسوف ومن يتفـرد بالفحص لنفسه فليس يبالى ، إذا كانت المقدمات التى عنها يحدث القياس صادقة معروفة ، ألا يقبلها المجيب إن كانت فى غاية القرب من المطلوب الأول وكان قـد تقدم فلحظ ما يتبعها ويلزم

(١) ف : المبرهن . (٢) ف : من خاصة . (٣) ف : مع المخاطب .

عنها . وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشد قربا وأعرف ، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال هذه المقدّمات .

وقد وصفنا آنفا المواضع الجدليـة[1] ومن أين ينبغى أن تؤخذ[2] . وينبغى الآن أن نتكلم فى الترتيب والسؤال بأن نقسم المقدّمات التى يجب أخذها ، وهى المقدّمات الخارجة عن المقدّمات الضرورية؛ وأعنى بقولى : ضرورية ، المقدماتِ التى عنهـا يحدث القياس . فأما المقـدّمات الخارجة عنها فهى أربع : وذاك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكى تسلم المقدّمة الكلية ، أو فى الاستكثار من الكلام[3] والاتساع فيه ، أو فى إخفاء النتيجة ، أو فى أن يكون الكلام أوضح وأظهر . وما سوى ذلك من المقدّمات فليس ينبغى أن يستعمل شىء منه ، ولكن بتلك المقدّمات التى وصفناها ينبغى أن نروم السؤال والاستكثار من القول .

وها هنا مقـدّمات تستعمل فى إخفاء النتيجة وينتفع بها فى المجاهدة[4] . ولمـا كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره [٣١٥ ب] ، وجب ضرورةً أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء .

فأما المقـدّمات الضرورية التى عنها يحـدث القياس فليس ينبغى أن تأتى بهـا فى أوّل وهـلة ، بل ينبغى أن ترتقى ما استطعت إلى ما هـو أعلى

(١) راجع المقالات من ٢ إلى ٧ . (٢) أن تؤخذ : تآكلت حروفها .
(٣) ف : الأقاويل . (٤) ف : المحاورة .

منها — مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد، فليس ينبغى أن تذكر الأضداد أولًا، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات. فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتّج[1] أن العلم بالأضداد واحد، إذ كانت الأضداد هى أيضا متقابلات. فإن لم تضع[2] الكلية فقد ينبغى أن تُؤخذ من الاستقراء، بأن تتعاطى[3] إحضار جميع المقدّمات التى فى غاية الظهور، من قِبَل أن الأمر الذى يلزم و يتبع يكون أشد غموضا بالارتقاء إلى ما هو أعلى وأبعد وبالاستقراء، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدّمات ١٥٦ أ
النافعة[4] متى لم يمكنك استعمال المقدّمات على الجهة الأخرى.

وما كان خارجا عما ذكرناه فإنما ينبغى أن يُقتَضَب[5] من أجل ما وصفناه[6]، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو. — أما فى حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية، ومن الأشياء المعروفة إلى التى هى غير معروفة. والأشياء التى هى أعرف هى المدركة بالحس: إما على الإطلاق، وإما عند الجمهور.

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة، فقد ينبغى أن تتقدم فتحصل بالقياس المقدّمات التى بها يتهيأ أن يعمل[7] قياس على المطلوب الأول، وأن يكون بحسب ما يمكن فى غاية الكبر، وذلك يكون ليس بأن تحصل[8] المقدّمات

---

(١) ص: انتج. (٢) ف: تسلم. (٣) ف: تتكلف.
(٤) ف: أى الضرورية، وإعدادها. (٥) ف: يستعمل. (٦) راجع ص ١٥٥ ب س ٢٠ — ٢٨. (٧) ف: يؤلف. (٨) ف: تعد.

الضرورية فقط ، بل تحصــل بالقياس أيضا غيرها مما يصح استعماله معها . وقـد ينبغى أيضا ألا يصرح بالنتائج ، بل يأتى بها على طريق الإجمال جملةً فى آخر الأمر ، فإن بهــذا الوجه يتهيأ لك أن تتباعد فى الغاية من المطلوب الأول . وفى الجملة من القول ، فعلى هــذا الوجه ينبغى أن يكون سؤال من يقصد فى سـؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا اسـتوفى السؤال إلى آخره وذكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لِمَ» تُعدُّ واقعة . وهذا إنما يكون خاصةً بالوجه الذى تقدّم ذكره . [١٣١٦] وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم[(١)] يصحّ كيفَ لَزِمَتْ ، إذ كان المجيب لم يتقدم فيعلم الأشياء التى عنها لزمت ، لأنه لم يتقدّم فيحصل[(٢)] القياسات التى هى أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقـل تحصيلا متى لم نأت بالمقـدّمات التى عنها يحدث ، وأتينا بالمقدّمات التى ينتج عنها القياس .

وقد ينتفع أيضا فى ذلك بألا تُستعمل القضايا الواجب قبولها التى عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدَّل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسـبة على ترتيب ، كان الأمر الذى يلزم عنها أشدَّ ظهوراً .

وقد ينبغى أن نلتمس[(٣)] الحدّ أيضا فى الأشياء التى يمكن فيها أخذُ المقدّمة الكلية ، ولكن لا نجعل التمـاسنا ذلك فيها بأعيانهـا ، بل فى نظائرها ، فإن

---

(١) تحتها : بل . (٢) ف : فيميز . (٣) ف : نستعمل .

الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أَحَدٌ الحدَّ من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية — مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضبان هو الذى يتشوق إلى الانتقام، فقد ينبغى أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما[1] يقع فى الوهم من الامتهان. فإنّا متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك فى الأمور بأعيانها فقد يعرض أحيانا بأن يأبى المجيب قبولَ ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعا للمناقضة[2]، إذ كان له أن يقول : ليس كل من يغضب يتشوّق إلى الانتقام لا محالة . وذلك أنا إذا نغضب على أصدقائنا[3] إلا أنّا لا نتشوّق إلى الانتقام منهم . وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة ، إذ كان قد يجرى أن ينتقم من
١٥٦ ب بعض الناس بأن يُغَمُّوا ويُجعلوا نادمين على ما فعلوا: إلا أن فى تلك المناقضة إقناعا ما، يبقى عنها ما يتوهم من أن دفع ما آحتج به فى هذا المعنى كان بغير واجب . وأما فى تحديد الغضب ، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال .

وأيضا فقد ينبغى أن يؤتى بالحجة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشىء المطلوب بعينه ، لكن على أنها تكلفت من أجل غيره . وذلك أنهم يتهيبون الأشياء التى يصلح استعمالها فى الأمر الموضوع .

وفى الجملة من القول، فقد ينبغى أن تجتهد ما أمكنك فى أن يكون[٣١٦ب] ما تأتى به غير بيّن حتى لا تدرى هل قصدت بأخذك إياه نحو الشىء الذى

---

(١) ف : يسبق إلى (الوهم ...) . (٢) ف : للعاندة . (٣) ف : أقاربنا .

تريده أو نحو الأمر المقابل له : وذلك أنه إذا كان الأمر المنتفع به فى القول[1] غير واضح ولا بيّن ، كانوا أشدّ انقياداً لوضع الأمر الذى يرونه .

وقد ينبغى أن يكون سؤالك أيضا من الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن فيها إقناعا ويخفى معها الأمر الكلى خفاءا شديدا ولا يشعر به — مثال ذلك أن العلم بالأضداد وغير العلم بهما هى شىء واحد بعينه ؛ وكذلك أيضا الحسّ بالأضداد واحد بعينه؛ وبعكس ذلك مِنْ قِبَلِ أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه ، فالعلم بها أيضا كذلك . وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هو بعينه، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلى من الجزئيات . فأما فى المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلى الذى تحته جميع المتشابه .

وقد ينبغى لك أن تعارض[2] نفسك أحيانا ، وذلك أن المجيبين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به ، لا سيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحرّوا الإنصاف فى القول .

ومن الأشياء المنتفع بها أيضا أن تقول فى احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثاله ، وإنه من الأشياء المقبولة ، وذاك أنهم قد يتثاقلون عن دفع ما قد جرت به العادة ، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له . ومع ذلك ، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقون دفعها .

وأيضا ، فلا ينبغى أن يظهر منك حرص على شىء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيرا ، فتشتدّ مقاومتهم لما يرونك حريصا عليه ومعاندتهم إياه .

(١) ف : القياس .   (٢) ف : تناقض .

وقد ينبغي أيضا أن تأتى بالشيء الذى يقال على طريق المثل[١]، لأنهم أشدّ قبولا ووضعا لما يؤتى[٢] به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل ذاته.

وأيضا فلا ينبغي أن تأتى بالشيء الذى تريد أخذه بعينه؛ بل تأتى بما ذلك الشيء تابع[٣] له ضرورةً : فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشدّ موافقة لك، من قِبل أن ذكرك الشيء الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور مجراه. وإذا أخذ هذا، فقد أخذ أيضا ذاك.

وقد ينبغي أن يؤخذ السؤال عن الشيء الذى يريد أخذه خاصةً، إذ كان من عادتهم أن تشتدّ مقاومتهم [١٣١٧] ومعاندتهم للأشياء التى يتقدّم السؤال عنها، مِن قِبل أن أكثر من يسأل إنما يقدّم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها.

وقد ينبغي فى محاورة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أوّل ما يتكلف إحضاره، وذلك أن المعتاصين من الناس يوافقون خاصةً على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، فى غاية الظهور والبيان)، غير أنهم فى آخر الأمر يعتاصون[٤]. وكذلك يجرى أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون فى الجواب، إن كنا فى حال الجواب. وذاك أنهم إذا وضعوا[٥] أكثر الأشياء يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيرا، من قبل

(١) ف : اللغز . (٢) ف : يـؤتى . (٣) ف : مساعدة .
(٤) ف : يتنكرون . (٥) ف : سلموا .

أنه لا يلزم عنـدهم من الأشياء الموضوعة(١) . وإما يضعون(٢) ما يضعون اعتمادا على اقتدارهم وظنا بأنه لا يتهيأ < أن > تثبت(٣) حجة عليهم . ١٥٧ ا

وأيضا، فليعتمد الإسهاب فى القول وأن يحشى بالأشياء التى لا ينتفع بها أصلا فى القول المقصود(٤)، كما يفعل الذين يرسمون رسوما كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء، كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسألون(٥) يغالطون أحيـانا بإدخالهم فى أضعاف(٦) القول الأشـياءَ التى لو أتى بها مفردةً مجرّدة لم تقبل ولم توضع .

فهذه الأشـياء وما جانسها يجب أن تستعمل فى إخفاء ما يحاول إخفاؤه . فأما فى تميق القول وتحسينه، فقد ينبغى أن نستعمل الاستقراء وقسمة الأشـياء المتجانسة . وقـد تقدّم العلم بالاستقراء : ما هـو ؟ وأى الأشياء هو ؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف : قد يقال إن علما أفضل من علم : إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضـل . وإن العلوم(٧) منهـا نظرية، ومنها فعلية، ومنها عملية . فإن هـذه الأشياء وما يجرى مجراها إنمـا تحسن القول وتمقه فقط، وليس فيها شىء يحتاج إليه ضرورةً فى إظهار النتيجة . وأما فى باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يُؤتى بمثالات وألغاز،

---

(١) ف : المسلمة . (٢) ف : يسلمون . (٣) ف : إقناعهم .
(٤) ف : الأمر المطلوب . (٥) ف : يغالطون .
(٦) أضعاف = تضاعيف . (٧) ف : المعارف .

وأن تكون المثالات خاصـية ، وما نستفيد به علما بمنزلة ما هو منهـا سائر فى شـعر أوميروس دون شعر خوريلس[(١)] : وذلك أن ما يوفى به على هـذه الجهة يكون أشدّ وضوحا .

٢

< قواعد السؤال، تتمة >

وقد ينبغى أن نستعمل فى الجدل : أمّا على الجدليين فنستعمل [٢١٧ ب] القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوامّ من النـاس . ويجرى الأمر فى الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله فى أكثر الأحوال مع العوامّ . وقد تقدّم القول فى هذه الأشياء[(٢)] فيما سلف . — وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن تأتى بالقضـية الكلية وفى بعضها لا يسهل ذاك[(٣)]، من قِبَل أنه لم يوضع لجميع المتشابهات اسمٌ عامٌّ يضمها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تنـاول الكلى قالوا : «وكذلك يجرى الأمر فى جميع ما هذه سبيله» . ومن الأمور التى فى غاية الصعوبة تمييز[(٤)] هذا الأمر — أعنى أى هذه الأشياء الموصوفة التى أتى بها هو

---

(١) أوميروس = Homerus ؛ خوريلس = Choerilus و يوجد ثلاثة شعراء يونانيون بهذا الاسم : أحدهما أثينى وشاعر مآسى ، والثانى من شامس وشاعر ملاحم ؛ والثالث — وهو المقصود هنا — شاعر ملاحم من ياسوس Iasus ارتحل مع الاسكندر الأكبر ومدحه ، وكان ردئ الشعر (هوراس : « الرسائل » Epist ٢ : ١ : ٢٣٢ — ٢٣٤ ، « فن الشعر » الأبيات رقم ٣٥٧ — ٣٥٨) .

(٢) ف : ذلك . — راجع م ١ ف ١٢ ص ١٠٥ أ س ١٦ وما يليه .

(٣) ف : يمكن . (٤) س : تبيين .

بهذه الحال ، وأيها ليس كذلك . ولذلك صار بعضهم يغالط[١] بعضا فى الأقاويل[٢] ، حتى إنّ منهم من يجعل [ما ليس] متشابها ما ليس كذلك ، ومنهم من يتشكك فى الأشـياء المتشابهة و يرى أنها ليست متشابهة . وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسمٍ لجميع ما هذه حاله ، لكيلا[٣] يعرض للمجيب الشك فى أن الأمر الذى أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك . و يلحق السائلَ أيضا العتبُ من قِبَلِ إيجـابه إياه على طريق التشابه ، إذ كان كثير من الأشـياء التى ليست أحوالها واحدةً قد يظن بها أن أحوالها واحدة .

ومتى ما وقع التسليم[٤] لكثير من الأشـياء بطريق الاستقراء ، إلا أنه لم يسلِّم أن ذلك كلى ، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة . ومتى لم يقل إن الأمر كذلك فى بعض الأشياء ، فليس يجب أن يطالب فى أى الأشـياء كذلك . وذاك أنه إنمـا يجب أن نطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انقاد أوّلا للاستقراء . والأولى ألا يطالب بأن يجعـل مناقضته للحجة التى كان أتى بها بعينها ، اللهم إلا أن يكون ما هـذه حاله هو واحدا[٥] فقط ، كما أن ١٥٧ ب
الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هى فقط عدد أول . وذلك أنه ينبغى[٦] للمعاند أن يجعل معاندته فى عدد آخر ، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله . فأما الذين يعاندون الأمر الكلى ولا يجعـلون عنادهم فى الحجـة بعينها ، بل فيما هو مشارك لها فى الاسم — كقول القائل : إنه قد يكون للإنسان لونٌ

---

(١) ف : يناقض . (٢) ف : القياسات . (٣) ف : لئلا .
(٤) ف : الاتفاق فى كثير . (٥) ص : واحد . (٦) ف : للناقض .

ليس هو له ، أو يد أو رجل (وذاك [١٣١٨] أنه قد يكون للمصوِّر لون ليس هو له ، وللطباخ رِجْلٌ ليست له) — فقد ينبغى أن يكون سؤالك إياهم عن أمثال هذه الأشياء بعد استعمالك القسمة : وذاك أنه إذا وقعت الخُدْعة بسبب الاشتراك فى الاسم ولم يشعر به ، ظنّ أن المقدّمة قد عوندت . — فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك فى الاسم ، بل بمعاندة الأمر بعينه ، فقد ينبغى لك إذا أنت أبطلت[1] ذلك الأمرَ الذى فيه العناد بعينه أن تأتى بالأمر الباقى وتجعله كاليًّا ليتقرر على الواجب كالحال فى الغَلَط والنِّسْيان . وذاك أنهم لا يوافقون ولا يسلّمون أن المفارق للعلم[2] ناس ، مِنْ قِبَلِ[3] أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة ، ولا يقال فيه إنه نَسِيَها . فقد ينبغى إذا أنت أبطلت الأمر الذى فيه العناد أن تأتى بالأمر الباقى — مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتًا باقيًا بحاله ، إلا أنه قد فارق[4] المعرفة ، يقال فيه إنه ناسٍ . وكذلك ينبغى أن تحتج على من يعاند أن المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم . وذاك[5] أنهم يحتجون أن الصحة لما كانت فى الجودة أقل[6] كثيرًا من جودة الهيئة ، كان المضادّ لها هو الشر الذى فى غاية العظم ، إذ كان المرض أردأ كثيرا من رداءة الهيئة . ولذلك قد ينبغى أن نفعل فى ذلك كما فعلنا فى غيره ، وهو أن نرفع الأمر الذى وقعت فيه المعاندة . فإنا برفعنا[7] إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة . مثال

(١) ف : دفعت . (٢) ف : المنسلخ من العلم . (٣) ف : فارق معرفته .
(٤) ف : انسلخ من . (٥) ف : وذلك . (٦) ف : حسن .
(٧) ف : بإبطالنا .

ذلك أن الخير الأعظم مقابِلُه الشرُّ الأعظم، إن لم يحز معا أحد هذين لذلك الشيءَ الآخر، بمنزلة جودة الهيئة للصحة . — وليس إنما ينبغى أن يفعل ذلك عند معاندة الخصم فقط ، بل قد ينبغى أن يفعله فى حال جحوده وإن لم يعاند ، مِنْ قِبَلِ أنه قد تقدّم فروّى فى بعض هذه الأشياء . وذلك أنه إذا ارتفع[1] الأمر الذى فيه المعاندة اضطرّ إلى أن يضع ما يريده ، إذ كان لم يتقدّم فيتأمل الأمر الباقى[2] لِمَ صار ليست هذه حالَه . فأما متى لم يضع المراد، فإنه إذا طولب بالمعاندة لم يأت[3] [٣١٨ب] فى ذلك بشىء . والمقدّمات التى هذه حالها هى الكاذبة فى بعض الأشياء ، الصادقة فى بعضها الآخر . وذلك أنه قد يتهيأ لك فى أمثال هذه المقدّمات ، إذا رفعتَ منها ما يجب رفعه ، وجدتَ السبيل إلى أن تجعل ما يحصل[4] بعد ذلك صادقا . — وإن كنت إذا أتيت بالحجة فى أشياء كثيرة لم تأت لها بنقضٍ، فقد وجب عليك أن تعترف[5] بالمواد : وذلك أن المقدّمة الجدلية هى التى متى كانت حالها فى أكثر الأمر حالا واحدة، لم يوجد لها مقابل يعاندها .

وإذا أمكن أن يُنتج شىء واحد بعينه أشياءَ ممكنةً وغير ممكنة ، فإنك إذا سلكت فى تبيينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك ؛ وإذا كان القول جاريا على طريق الجدل، فإنك إذا[6] أنتجت شيئا على طريق الخلف فلا وجه للتشكك . وإذا جعلته على طريق الخلف، فإنه إن لم يكن الكذب

---

(١) ف : أبطل . (٢) ف : فيرى . (٣) ص : يأتى .
ف : يتهيأ له . (٤) ف : يبق . (٥) ف : تضع . (٦) ص : إذ .

١٥٨ أ فيــه فى غاية الظهور كان لهم أن يقــولوا إن ذلك ليس محالا[١] ، فلا يحْصُلُ للسائل الأمرُ[٢] الذى يقصده .

وقــد ينبغى أن نأتى من الحجج بجميع ما كانت حاله فى كثير من الأشياء حالا واحدة . والمناقضة فيــه إما أن تكون معــدومةً أَلْبتــةَ، أو تكون غير ظاهرة،[٣] لأنه إذا لم يمكنهم أن يتأملوا[٤] الأشياء التى ليست بهذه الحال وضعوا المطلوب على أنه صادق .

وليس ينبغى أن تجعل النتيجة سؤالا . فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عاندك الخصم وقاومك، لم يتهيأ أن يحدث قيــاس . على أنهم أحيانا قــد يدفعون[٥] النتيجة و إن لم تأت بها على طريق السؤال، بل أتيت بها على أنها قد لزمت عن غيرها ، و إذا فعلوا ذلك ظنّ من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة أنه ليس يلحقهم توبيخ . ولذلك وجب — و إن لم تقل[٦] إنها تلزم على طريق النتيجة ، بل جعلتها سؤالا بجُحِدَتْ[٧] — ألا يحدث قياسٌ أصلا .

وليس يرون أن كل ما كان كليــا فهى مقدّمة جدلية — مثال ذلك قولنا : ما هو الإنسان ؟ أو على كم نحوٍ يقال الخــير ؟ فإن المقدّمة الجدلية هى التى للمجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا . فأما الأشياء التى تقدّم ذكرها فليس الأمر فيها كذلك . ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية ،

---

(١) ف : هو غير ممكن . (٢) ف : يريده . (٣) ف : لأنهم و إن لم .
(٤) ف : يتفقدوا . (٥) ف : يجحدون . (٦) ف : تصرح .
(٧) ف : بتة .

اللهـم إلا أن يكون السائل يأتى بها إما عند تحديده ، أو تقسيمه — مثال ذلك : أترى الخـير [١٣١٩] كذا يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب عن أمثال هـذه المسائل يسهل ، إذ لا بُدَّ فى الجواب عنها إما بـ « نعم » أو بـ « لا » . ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتى به من أمثال هذه المقدّمات على هذه السبيل . ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المجيب بأن يخبر بكم نحوٍ يقال الخـير ، متى كنت أنت إذا قسَّمت وأتيت بالحجـة لم تساعد ولم يسلم لك .

والذي يسأل عن شيء واحد سـؤالًا دائما فهو غير مصيب ، من قِبَل أن المجيب إن أجاب السائل عمـا يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة ، أو كرر السـؤال عن شيء واحد بعينه مرارًا كثيرة . ولذلك إما أن يكون يهذُر فى القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن كل قياس إنما يتألف من مقدّمات[١] يسيرة . فإن لم يُجِبْه عما يسأل عنه ، فذلك إما لأنه لا يتهيأ[٢] له توبيخ ، وإما لأنه يروغ .

٣

< صعوبة الحجج الجدلية >

وقد يتهيأ فى أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقَض[٣] . والأشياء التى هـذه حالها هى الأشياء المتقدّمة فى الطبيعة والأشياء المتأخرة ؛ وذلك

(١) ف : أسماء . (٢) ف : لم . (٣) ش : فى نسخة : وأن يؤتى بسهولة . والذى نقله اسحق : يفسخ . وأثانس : وأن ينظر ويجيب بسهولة .

أن المتقدّمة محتاجة إلى التحديد ، فأما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل على ترتيب واتصـال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن الحجج مُرائية ؛ وذلك أنه لا يتهيأ لمن لم يبتدئ من المبادئ الذاتيـة وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء . فأما التحديد فإن المجيب لا يطاقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبـلوه . وإذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو ،
١٥٨ ب لم يسهل أن يؤتى بالحجـج فيه . وأكثر ما يعرض ذلك فى الأوائل خاصة ؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنمـا تبين بها . وأما تلك ، فغـير ممكن أن تبين لغيرها(١) ، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعْلَم كلٌّ واحد منها بالتحديد .

ومـما يصعب اختباره أيضـا الأشياء القريبـة من المبدأ . وذلك أنه لا يتهيأ أن نجد فى تبيينها أقاويل كثيرة ، لقلة الأشـياء التى بينها وبين المبدأ التى بها ضرورةً يتبين ما بعدها .

ومما يصعب اختباره(٢) من الحدود مااستعمل فيه ماهذه حاله من الأسماء : إما ما كان منهـا أولًا [٣١٩ ب] لايظهر من أمره هل هو ممـا يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لايعـلم مع ذلك هل هو ممـا يقال على التحقيق ، أو ممـا أتى به المحدد على طريق الاستعارة . وذلك أنها لمـا كانت غير بينة لم يكن فيها احتجاج ؛ ولمـا كان لايعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة ، لم يكن فيها توبيخ(٣) .

(١) ف : المبادى . (٢) ف : بالأواخر . (٣) ف : تبكيت .

وبالجملة ، فإن كل مسئلة يستصعب اختبارها فقد ينبغى أن ينظر من أمرها فى إحدى هذه الجهات ؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد ، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة ، أو مما يقال على طريق الاستعارة ، أو تكون غير بعيدة من المبادئ(١) . ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغى أولاً أن ننظر مِنْ قِبَلِ أى نحو من هذه الأنحاء التى ذكرت اعترض هذا الشك . فإنه إذا ظهر لنا ذلك ، كان ذلك معلوما أن الحاجة تكون إما إلى التحديد ، وإما إلى التقسيم ، وإما إلى أن يؤتى بالمقدمة التى فى الوسط — وذلك أن بهذه الأشياء تتبين الأواخر .

وفى كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب ، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مُيَسَّرَيْن ، بمنزلة قول القائل : أترى للضدضدّ واحد ، أم أضدادٌ كثيرة ؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن ننتج : هل يمكن أن يكون لشىء واحد بعينه أضداد(٢) كثيرة ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمر فى غير هذا من الأمور التى تحتاج إلى التحديد .

ويشبه أن يكون قد توجد فى التعاليم أيضا أشياء لا يسهل أن ترسم لنقصان التحديد ، بمنزلة الخط الذى يقسم السطح على موازاة الضلع < فى متوازى الأضلاع > ، فإنه يقسم الخطَّ والمكانَ على مثال واحد : وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان الأمرُ(٣) الموصوف . وذلك أن الأماكن والخطوط

---

(١) ف : الأوائل . (٢) ص : أضدادا . (٣) ف : فى أول وهلة .

يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ . وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى بعينه . وفى الجملة من القول ، فإنه إذا وضعت للاسطقسات الأول الحدود (مثل أن يوضع ما هو الخط وما هى الدائرة) ، كان التبيين فى غاية السهولة . إلا أنه ليس يتهيأ أن يأتى فى تبيين [١٣٢٠] كل واحد منهما بأشياء كثيرة من قِبَلِ < أن >[1] الوسائط ليست كثيرة . و إن لم يوضع للمبادىء حدود ، صعب الأمر فى التبيين . ولعل ذلك أن يكون غير ممكن . وهذه نفسها حال ما فى الأقاويل الجدلية .

١٥٩ ا وليس ينبغى أن يذهب عليك متى دار الأمر الموضوع مما يتعذر اختباره أنه قد شابَهُ شىء من الأشياء التى قلت آنفا . فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع ، فقد يجد الإنسان السبيل إلى التشكك : هل ينبغى أن توضع أمثال هذه الأشياء ، أم لا ؟ وذلك أنه إن لم يضع ، لكن أوجب أن يتكلم فى هذه الأشياء ، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع فى بدء الأمر . و إن هو وضع وضعا ، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هى أقل صدقا . فأما إن كان ينبغى ألا يجعل المسئلة مستصعبة جدا ، فقد يجب أن يوضع وضعا . وأما إن كان الأَوْلى أن يأتى بالقياس من أشياء هى أعرف ، فليس ينبغى أن يوضع ، لكنا نقول إن من كان يقصد للتعلم فليس ينبغى أن يضع ، اللهم إلا أن يكون ما يضعه أشد ظهورا . وأما من كان قصده للتخرج

(١) ف : الأشياء التى فى الوسائط .   (٢) ف : أترى .

والارتياض فقد ينبغى أن يضع ما يظهر من أمره أنه مـ<صد[1]>ق فقط . فقـد[2] بان إذًا أنه ليس ينبغى أن يكون حال من يسلم[3] أو يعلم الإيجاب للوضع حالا واحدة .

٤

< دور السائل ودور المجيب >

أما كيف ينبغى أن يكون السؤال والترتيب ، فعسى أن يكون ما قيل فى ذلك كافيًا[4] . فأما القول فى الجواب ، فقد ينبغى أن يلخص ما فعل الحاذق بالجواب ، كما يلخص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه . فأما ما يفعله المجيد للسؤال فهو أن يهيىء الكلام تهيئة يقود بها المجيب إلى القـول بالأشياء التى ليست محمودة أصلا مـن الأشياء التى هى ضرورية للأمر الموضوع ؛ وأما مايفعـله الذى يجيـد الجواب ، فأن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال والشناعة لم يأتِ من جهته فى نفسه ، وإنمـا من قِبَـلِ الوَضْع . وذاك أن الخطأ فى أن يوضع أولًا ما لاينبغى أن يوضع هو غير الخطأ فى أن يضع واضعٌ شيئًا ما ولا يحفظه كما ينبغى .

---

(١) خرم بالمخطوط .

(٢) ش : نقل آخر : فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد و يضع الذى يسأل سؤالا والذى يعلم تعليما .

(٣) ف بالأحمر : يسأل .

(٤) ف : المجيد للجواب .

٥

< نظرية جديدة فى الارتياض الجدلى — دور المجيب >

ولما كان ذاك عند الذين يُريغون(١) القول نحو التخرج والارتياض غير مميز [٣٢٠ ب] ولا محصّل ، (وذاك أن أغراض الذين يعلمون و يتعلمون والذين يقصدون للمحاورة(٢) والذين يصرفون(٣) النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها ، لأن الذى يتعلم قد ينبغى أن يضع الأشياء التى يظهر من أمرها أنها مقبولة ، إذ ليس أحدٌ من الناس يقصد لتعليم الكذب . وأما من كان شأنه المحاورة(٤) فإن السائل من جماعتهم(٥) قد(٦) ينبغى أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئا ؛ والمجيب قد ينبغى أن يظهر من أمره أنه لم ينفعل شيئا . وأما فى المفاوضات الجدلية التى ليست على طريق المجاهدة وإنما يقصد بها اختبار المعانى والفحص عنها ، ولم يلخص بعد ، فيعلم ما ينبغى للمجيب أن يقصد نحوه ، وما يجب أن يسلّمه من الأمور أو يمنعه ليكون حافظا للاصل الموضوع) ، وكان ليس عندنا فى ذلك شىء استفدناه من غيرنا ، وجب أن نتكلف القول فيه .

فنقول إنه قد يضطر المجيب إلى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو
١٥٩ ب مشهور أو غير مشهور ، وما كان محمودا(٧) — بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أوله

(١) ش : نقل آخر : ولأنها غير مميزة (ف : مفصله) للذين يأتون بالأقاويل نحو التخرج والدربة . (٢) ف : للمجاهدة . (٣) ف يقلبون (مرتين) . (٤) ف : المجاهدة .
(٥) ف : بينهم . (٦) ف : فقد . (٧) ف : محمود .

فى ذاته أو لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهوراً فلا فرق فى ذلك : لأن المذهب فى جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمنعه، هو مذهب واحدٌ بعينه . — وإذا كان الوضع غير مشهور، فقد يجب ضرورةً أن تكون النتيجة غـيرَ مشهورة ، (١) لأن السائل إنمـا ينتج دائمـا ما هو مقابل للوضع . ومتى كان الأمر الموضـوع لا مشهوراً (٢) أو لا غير مشهور ، فإن حال النتيجة أيضا يكون كذلك . (٣) — ولمـا كان الذى يجيد القياس إنما يبين الأمر المطلوب من مقـدمات هى أعرف وأشهر ، فمن البـين أنه إذا لم يكن الموضـوع مشهورا على الإطـلاق فليس ينبغى للمجيب أن يعطى لا ما (٤) هو مشهور على الإطلاق، ولا ما هو مشهور و إن كان دون النتيجة فى ذلك . فإنه إذا كان الوضع غير مشهور ، فإن النتيجة تكون مشهورة، ولذلك قد ينبغى أن تكون الأشـياء التى تقتضب بأسرها مشهورة ، وتكون أكثر شهرة من الموضوع إن كان القصد أن ينتج من أشياء هى أعرف مما دونها فى العرفان . فيجب إذن، متى كان شىء من الأشياء التى وقعت عليها المصادرة (٥) ليست هذه حالها، ألا يضعه المجيب . و إن [٣٢١ ا] كان الوضع مشهورا على الإطلاق ، فظاهر أن النتيجة تكون غير مشهورة : فينبغى أن نعطى جميع الأشياء المشهورة

---

(١) تآكلت حروف الكلمات الثلاث الأخيرة .

(٢) ص : مشهور . (٣) ف : المسئول عنه .

(٤) ف : نقل آخر : لا ذلك الذى لا يظن مرسلا ولا ذلك الذى يظن .

(٥) ف : يسأل عنها .

ونعطى ممـا ليس مشهورا ما كان دون النتيجة فى ذلك ؛ وقد يظهر من أمر الفاعل لذلك أنه قد وفى الجدل حقه .

وكذلك أيضا إن لم يكن الوضع مشهورا ولا غير مشهور، فإنه يجب أيضا على هذا الوجه أن نعطى جميع الأشياء المشهورة ونعطى مما ليس مشهورا جميع الأشياء التى هى فى الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هـذا الوجه أن تكون الأقاويل أشهر . — فأما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور ، فقد ينبغى أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على الإطلاق . وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور ، بل إنما هو كذلك عند المجيب ، فقـد ينبغى أن يكون ما يوضع أو لا يوضع بحسب ما يراه و يعتقده فى الأمر المشهور . — وإن كان المجيب إنما يعتقد فى ذلك رأى غيره ، فمن البـيّن أنه ينبغى أن يكون وضعـه لجميع ما يضعه أو نفيه لمـا ينفيه بحسب ما يعتقـده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين يعتقدون الاراء البديعة ، بمنزلة رأى ايرقليطس[١] فى أن الشر والخـير هما شىء واحدٌ بعينه ، لا يسلمون أن الأضداد لا تجتمع فى شىء بعينه ، ليس على أنهم لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقـولون به . وقد يفعل أيضا مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم . وذلك أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع .

---

(١) Heraclitus = راجع الشذرتين ٥٨ ، ١٠٢ من نشرة ديلز .

٦

< دور المجيب يتوقف على طريقة السؤال >

فقد ظهر ما الأشياء التى ينبغى للمجيب أن يقصد قصدها[1] : <سواءً> كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق، أو كان مشهوراً عند بعض الناس .

ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً، أو غير مشهور، أو لا واحد[2] منهما ، أو مما ينتفع به فى القول، أو مما لا ينتفع به — فإنه[3] إن كان مشهورا وليس مما ينتفع به فى القول فقد ينبغى لك أن تعطيه وتعترف أنه مشهور . و إن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به فى القول فقد ينبغى أن تعطيه ١٦٠ أ بعد أن تنبه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الظن السارح . و إن كان مما ينتفع به فى القول وكان ذلك مشهورا، فقد ينبغى أن نقول إنه [٣٢١ ب] مشهور ، إلا أنه فى غاية القرب من الأمر المطلوب فى البدء، وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع . وإن كان مما ينتفع به فى القول وكانت القضية فى غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغى أن يترك[4] أنه متى وضع لزمت عنه النتيجة ؛ إلا أن الحجة التى أتى بها فى غاية الخساسة . وإن لم تكن غير مشهورة ولا هى أيضا مشهورة ، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به فى القول ألبتةَ، فقد ينبغى أن نعطيها من غير أن نلخص[5] شيئا . وإن كانت مما ينتفع به فى القول ، فقد ينبغى أن يُنبه على أن الوضع يرتفع[6] إذا وضع

(١) ف : نحوها . (٢) ص : واحدا . (٣) تحتها : فيه .

(٤) ف : نقول . (٥) ف : نفصل . (٦) ف : يبطل .

المطلوب الأول . — وبهذا الوجه يكون المجيب فى حال من لايتوهم عليه أنه قد لزمه شىء هو كان سكته ، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التى يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له ، ويكون السائل قد استتب له القياس ، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر فى الشهرة من النتيجة . وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هى أقل فى الشهرة من النتيجة ، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين فى تأليف القياس .

ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال، فليس ينبغى له أن يوضع (١) .

٧

< طريقة السؤال >

وكذلك فقد ينبغى له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التى ليست واضحة، وهى مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة . ولما كان مطلقا للمجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه ، وفيما يقال على وجوهٍ شتى ألا يعترف به ضرورةً أو يجحده ، فمن البيّن أنه إن كان أوّلا الشىء الذى قيل غير واضح فقد ينبغى له ألا يتثاقل عن أن يقول : إنى لا أفهم : وذاك أن تكلّف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة . وإن كان واضحا ، إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى (٢) ، فإنه إن كان فى جميع الأحوال صادقاً أو كاذباً فقد ينبغى إما أن يُقِرّ به على الإطلاق ، أو يجحده ؛ فإن كان كاذبا فى حال ،

---

(١) أى : يسلم له . (٢) ف : كثيرة .

وصادقا فى أخرى، فقد ينبغى أن ينبه على أنه مما يقال على أنحاءٍ كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذبا[1] وهذا صادقا[2] : وذلك أنه إن قسمه بأَخَرَةٍ لم يعلم أنه قد كان منذ أوّل الأمر يعلم [١٣٢٢ ا] أن الشىء يميل الى الجهتين . وإن كان لم يتقدّم له العلم إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعطِ ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر . وذلك أنه إذا كانت المعانى التى تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرةً، كان التشكك سهلا . — وإن كان ما يسأل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق ، فقد ينبغى أن يكون الجواب عنه إما « نعم » أو « لا » .

٨

< من الجواب إلى الاستقراء >

ولما كان كل مقدّمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدّمات التى يكون عنها القياس ، أو تكون من المقدّمات التى تستعمل فى تبيين واحدة منها (كان بيّنا أنها إذا أخذت من أجلِ مقدّمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة فى غاية الكثرة : وذاك أن الكلى إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه)، فقد ينبغى أن نضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة . ونتكلف ردّ[3] الأمر الكلى: ١٦٠ ب
فإن ملق القول بالردّ من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب

---

(١) ص : كاذب . (٢) ص : صادق . (٣) ف : مناقضة .

من التعسف . فإنه إن كان المعنى ظاهرا فى أشـياء كثيرة ولم يسلّم الكلى، ظهر من أمره أنه يَمْحَكُ. وأيضا فإن لم يجد مساغا إلى أن يخالف و يأتى بالحجة على طريق المناقضة فى أن ذلك ليس بحق، توهم عليه أنه أشدّ مماحكة وعلى أن ما يفعـله من ذلك أيضا غير كاف : وذاك أنا قـد نجد أقاويل كثيرة تضاد الآراء العامّية يصعب حلها، بمنزلة قول زينُن(١) إنه لا يمكن أن يتحرّك ولا أن يقطع أيضا مسافة مقدارها اسطاديون(٢) . إلا أنه ليس يجب لذلك ألا نضع الأشياء المقابلة(٣) له . — فإن كان [لا] لم يتهيأ له أن يخالف و يأتى بحجة هى ضدّ حجة الخصم، ولا أن يعانده <و> لا ينقاد للوضع، فقد بان من أمره أنه مَحَكَ . والمَحْـك فى الأقاويل هو جوابٌ مُفْسِدٌ للقياس من خارج عن الأنحاء التى قيلت آنفا .

٩

<الارتياض، والموضوعات غير المشهورة>

وقـد ينبغى أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قـد تقدّمت من أَوْلِكَ(٤) إياه وارتياضك [٣٢٢ ب] فيه . ومن البيّن أن الأشياء التى يبطل بها أصحاب السؤال الأمرَ الموضوعَ هى(٥) التى ينبغى أن تُعانَد .

(١) = Zénon (٢) الأسطاديون στάδιον مقياس طـوله ٦٠٠ قدم يونانى، ويساوى ١٨٠ مترا. (٣) ف : المناقضة . (٤) ص : اوليك ! — آل الشىء أولا : أصلحه وساسه ودبره . (٥) تحتها : فى .

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين : أما أحدهما فما يلزم عنــه القول بأشياء شنعة، بمنزلة قول القائل إن كل شىء يتحرك ؛ والآخر اختيار الأشـياء التى من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهى مضادة للاعتقادات[1] — بمنزلة قولنا إن اللذة خير، وأن يجور الإنسان أفضل من أن يجار عليه . وذلك أنه ليس إنما يَشْنَأُ[2] القائل بهذه الأشـياء من أجل أن القول قاده إليها، لكن من قِبَلِ أنه يراها ويعتقدها .

١٠

<حل الحجج الفاسدة>

وما كان من الأقاويل منتجا للكذب، فقــد ينبغى أن ننقضه بإبطال ما عنه ينتج[3] الكذب . وذلك أنه ليس بإبطالك أى شىء اتفق تكون قــد نقضت ما يجب نقضه، ولا إن كان مما تبطله[4] كذبا، لأنه قد يمكن أن يكون فى القول أشياء كثيرة كاذبة — مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب، وسقراط جالس، فإنه يلزم من هذا أن : سقراط يكتب . وإذا رفع أن : سقراط جالس، لم ينتفع بذلك فى نقض القول؛ وإن كانت القضية كاذبة، إلا أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب فى القــول : فإنه إن اتفق لإنسانٍ ما أن يكون جالسًا إلا أنه لا يكتب، لم يكن هذا الحد بعينه ملائما فى هذا

---

(١) ف : للاراء .   (٢) ص : أنهم .   (٣) ف : يلزم .

(٤) ف : تنقضه .

الوضع . فليس يجب إذن أن نقصد لإبطال هذا ، لكن لإبطال القول بأن الجالس يكتب، لأنه ليس كل جالس يكتب . وذلك أن الناقض لامحالة إنما هو المبطل للشيء الذى عنه لزم الكذب . والعالم بالنقض هو الذى معه خبرة بالشيء الذى من أجله كذب القول ، كالأشياء التى ترسم على خلاف ما ينبغى. وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض، ولا أن يكون الشيء الذى يبطل أيضا كاذبا ، بل قد ينبغى أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه ، إن كان بهذا النحو يتبين هل أتى بالمعاندة (١) بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا .

١٦١ أ وقد يتهيأ أن يمنع من التنتيج من وجوه أربعة : إما بأن يبطل ذلك الشيء الذى عنه يحدث الكذب . — وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . — فإنك، وإن لم تأت فى كثير من الأوقات فى النقض بطائل، إلا أن السائل لايمكنه الإمعان فى القول والاتساع (٢) فيه . — والثالث أن يوجه المقاومة (٣) [٣٢٣ أ] نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسئول عنها، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب (٤) . ومتى زِيد أدنى زيادة ، حَدَثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجَّهةً نحوه . وإن كان الإمعان ممكنا له ، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسئول عنها . — والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى

(١) ف : بالمناقضة . (٢) ف : والتباعد . (٣) ف : المعاندة .
(٤) ف : فاسدا .

يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التى تجـرى المحاورة فيها قـد يحتاجون فى ذلك إلى زمانٍ أطـول من زمان المفاوضة الحاضرة .

فالمعاندات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء . والحل[١] إنما يكون بالنحو الأول فقط . وأما الأنحاء الباقية فإنما هى موانع وعوائق عن النتائج .

١١

< تبكيت الحجة وتبكيت الخصم >

فأما تبكيت القول فى نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هـو واحدًا بعينه . وذلك أن كثيرًا ما يكون سبب فساد القول من قِبـل السائل لتركه التسليم والانقياد للأشـياء التى عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع . وذلك أن العمل المشترك[٢] لا يكمل أفضل كما له من قِبَل أحد الاثنين[٣] فقط . ولذلك قـد تدعو الحاجة فى بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجة موجهة نحو القائل[٤] دون الوضع متى[٥] كان المجيب مستعدًا[٦] لمـا يأتى به السائل من المتضادات التى تقـدر أن تقوده إليها قسرًا[٧] . وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة فإنهما يجعلان الجدل أحيانا مجاهدة لا مجادلة . — ولمـا كان ما يجرى هذا

---

(١) ف : والنقض .　　(٢) ف : العام .　　(٣) ف : الشريكين .

(٤) ف : المتكلم .　　(٥) ش : حتى كان المجيب حافظا لمـا يأتى به السائل من المتضادات .　　(٦) ف : راصدا . ش (على اليمين) : متوقعا . ش (على الهامش الأيسر) : اسحق : ينتظر ، يتوقع ، يرصد ، يحتال ، يروم .　　(٧) ف : المناكدة .

المجرى من الأقاويل إنمـا ينتفع به فى الارتياض والتدرب دون التعليم ، كان من البيّن أنه ليس إنما ينبغى أن تنتج الأشياء الصادقة فقط ، بل قـد ينبغى أن تنتج الأشياء الكاذبة أيضا . وذاك أن السائل قـد يضع أحياناً أشـياء هى حق فيضطر الذى يكون القول معه إلى فسخه . ولذلك قـد ينبغى أن يتقدّم فيضع الأشياء الكاذبة . وربما وُضِع شىء كاذب ، وكان الوجه يُفْسَخُ بكذبٍ مثله ، لأنه لا شىء يمنع أن تكون الأشـياء الكاذبة (١) تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلِّف (٢) من تلك الأشياء التى يظنها [٣٢٣ ب] كان أشدّ إقناعا وأدنى بالقبول . وقد ينبغى لمن أحب أن يكون مصيبا فى الانتقال (٣) أن يجعل انتقاله (٤) على طريق الجدل ، لا على طريق المرائى ، بمنزلة المنتقل على طريق الهندسة ، كان ما ينتج كاذبا أو صادقا . فأما أى القياسات هى القياسات الجدلية ، فقد قصصنا ذلك فيما سلف .

ولمـا كان الوضيع (٥) من الشركاء هو الذى يقصد للعَوْق عن العمل المشترك (٦) ، كان معلوما أن الأمر فى الأقاويل يجرى هذا المجرى . وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشىء المشترك ، إلا فيما كان يجرى من المجادلة على طريق المجاهدة ؛ فإنه غير ممكن أن يقبل كُلّ واحد من الفريقين شـيئًا واحدًا بعينه ، لأنه غير ممكن
١٦١ ب أن تكون الغلبة لأكثر من واحد . ولا فرق أصلا فى أن يفعل ذلك فى حال

---

(١) ف : التى لا وجود لها . (٢) ف : التى لها وجود . (٣) ف : النقلة .
(٤) ف : نقلته . (٥) ف : الخسيس . (٦) ف : العام .

الجواب أو فى حال السؤال . وذاك أن الذى يسأل على طريق المراء طريقته فى الجدل طريقة خسيسة(١)، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب ، فإنه لا يعطى الشيء الذى يظهر(٢)، ولا يأتى ليعلم ما الشيء الذى يريد السائل أن يعلمه .

فقد علم إذن من الأشياء التى قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبكيت للقول فى نفسه على الانفراد، وللسائل على مثالٍ واحد . وذاك أنه لا شيء يمنع أن يكون القول خسيسا(٣) وأن يكون السائل يخاطب المجيب بأفضل ما يتهيأ له مخاطبته به . فأما فى محاورة الذين يعتاصون(٤) نخليقٌ ألا يمكن الإنسان فى أول وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريده ويختار، وإنما يؤلفها بحسب ما يمكن ويتهيأ .

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات فى حال، والأشياء التى فى بدء الأمر فى أخرى ، استعمالا غير محصّل ولا مميز ، (ولما كانوا إذا انفردوا بالقول مع أنفسهم أحيانا قالوا أشياء متضادة ، وإذا أنكروا أوّلًا أوجبوا أخيرًا، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة والتى فى بدء الأمر) ، وجبَ ضرورةً أن تكون هـذه الأقاويل رذلة خسيسة . والسبب فى ذلك هو المجيب ، لأنه لم يعطِ هذه الأشياءَ وأعطى

---

(١) ف : رذلة . (٢) ف : المستحسن . (٣) ف : رذلا .

(٤) ف : يعترضون (؟ كلمة غير مقروءة نقترحها كذا) . ش : اسحق : يقاومون مقاومة ، مأخوذة من : يقاوم ، يعاند — نقله الفاضل يحيى بن عدى : يتعسرون تعسرا . ونقـله ناقل آخر — وأظنه أثانس — المتصعبين تصعبا .

ما يجرى من الأمور هـذا المجرى . — فقد استبان إذن أنه ليس ينبغى أن يكون التبكيت للسائل وللأقاويل على مثال واحد .

والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه :

(فالأول) منها إذا كان [١٣٢٤ ا] لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجةٌ : لا نحـو الأمر الموضوع ولا نحو شىء من الأشـياء أصلا ، كانت الأشياء التى عنها تحدث النتيجة كاذبةً أو غير محمودة : إما جميعها أو جمهورها . ولا إن زيدت أشـياء أو نقصت ، ولا إن حذف بعض هذه الأشـياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجةٌ ؛

(والثانى) ألا يكون القياس ، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَف ، موجّها[1] نحو الأمر الموضوع ؛

(والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص ، إلا أنها تكون أخسّ[2] من الأشياء التى يسأل عنها ودون النتيجة فى الإحماد . — وذاك أنهم أحيانا يستعملون[3] فى القياس أشياءَ تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس . — وأيضا فإذا كان القياس من أشياء هى أقل إحمادا وصدقا من النتيجة ، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج فى تبيينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه فى الأمر المطلوب .

---

(١) ف : مقصودا به . (٢) ف : القبول . (٣) ف : يأخذون ،

وليس ينبغى أن يلتمس فى جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التى يؤتى بهـا فى تبيينها حالا واحدة فى الإحماد والإقناع . وذاك أنّا قد نجـد فى الطبع فى أوّل وهلة أن من الأشـياء المطلوبة ما هو سهل جدا، ومنهـا ما هو صعبٌ جدًّا . ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء التى هى أحمد، كان قوله أفضل وأصوب .

فقد وضح إذًا و بان التبكيتُ للقول فى نفســه . والتبكيت له من حيث هو سؤال ليس واحدا بعينه ، إذ كان لا شىء يمنع أن يكون القول فى نفسه
وعلى انفراده مذموما، و إذا جعل سؤالا كان محمودًا(١) أو يكون محمودًا ، فاذا ١٦٢ أ
جعل ســؤالا كان مذموما، لا سيما متى كان تنتجه من أشــياء كثيرة محمودة صادقة تنتجا سهلا . وقد يكون القول المنتج فى حالٍ أحسنَ كثيرًا من القول غير المنتج متى كان المنتج قـد ينتج من أشـياء أخسّ وكان المطلوب ليست هذه حاله، وكان غير المنتج محتاجا إلى أن يزاد عليه من الأشياء ما كان محمودا صادقا، وإن كان القول غير موجود(٢) فى الأشياء المزيدة. وما كان من المقاييس ينتج الصدق من مقدّمات كاذبة، فمن العدل أن يبكت . وذاك أن الكذب إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة . فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء الكاذبة ، وهـذا يتبين من كتاب «أنالوطيقا»(٣) . فأما إن كان القول برهانا على شىء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة فى حالٍ من الأحوال ، فذلك

---

(١) ف : ممدوحا . (٢) ف : مؤتلف من . (٣) م ٢ ف ٢ .

القول ليس قياسا على تلك النتيجة . و إن كان يخيل[١] أنه بهـذه [٣٢٤ ب] الحال فإنما ذلك تضليل ، لا برهان . — فأما الفلسفى[٢] فهو قياس مبرهن . فأما الاحتجاجى فهو قياسٌ جدلى . وأما المغالط[٣] فهو قياسٌ مِرائىٌّ . وأما المشكك فهو قياس جدلى بالنقيض .

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعا مظنون ، إلا أنه ليست حالهما فى ذلك حالا واحدة ، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليـه مظنونا أكثر من كل واحدٍ من ذَيْنـك الشيئين . و إن كان أحدهما مظنونا ، وكان الآخر لا يجرى مجراه فى ذلك المعنى ، أو كان أحدهما مظنونا والآخر غير مظنون ، فإن الأمر أيضا فى النتيجة يكون فى أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال. و إن كان أحدهما أكبر من الاخر فى ذلك ، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر .

وقد نجـد فى القياسات أيضا هـذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين بأشياء أكثر[٤] ما يتهيأ تبيينه بأشياء أقل[٥] ، وهى مع ذلك موجودة فى القول : بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن ، فإنه متى سأل سائل فقال إن كل واحد من الأمور هو أفضل فى الوجود من غيره ، لأنه مظنون على الحقيقة ، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه ، وقد يوجد ظن ما صادقا ،

---

(١) ف : تطهير . (٢) ف : العلمى . (٣) ف : المضلل .
(٤) ف : أطول . (٥) ف : أقصر .

وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون . وقد كنا أعطينا أنه قـد يكون ظن ما صادقا ، وأنه قد يوجد فى كل واحد من الأمور ماهو أفضل ، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقا . فأما من أين أتى الفساد ، فإنه أتى من قِبَلِ أنه جعل الشيء الذى منه صـدر القول سبباً لأن تَخْفَى العلة ولا يُشعر بها .

١٢

<وضوح الحجة . — فساد الحجة>

والقول الصادق إنما هو فى نحوٍ واحد ، وهو الذى فى غاية العموم ، متى كان قد تَنتج تنتّجا لا يحتاج معه إلى زيادة فى السـؤال . — وأيضا فأن يكون قد قيل على أفضل مايتهيأ بأن يوجد فى تبيينه الأشياء التى يحصل عنها ضرورةً ، وأن يكون أيضا منتجا من النتائج . — وأن يكون مع ذلك عادما ١٦٢ ب
للشيء الذى هو محمود فى الغاية .

فأما القـول الكاذب فقد يكون على أربعـة أضرب : فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك — ويدعى قياسا مِرائيا . — والضرب الثانى متى كان منتجا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءا ، بمنزلة ما يعرض للذين يبينون الشيء بطريق **الخلف** . — أو يكون[1] منتجا للأمر الموضوع بدءا إلا أنه بغير الطريق الصناعى ، وأعنى بذلك متى كانت الطريق

---

(١) هذا هو الضرب الثالث .

غير طبية فتوهم[1] أنها طبية أو هندسية أو جدلية — كان الأمر التابع[2] صادقا أو كاذبا . — والضرب الثالث[3] متى كان [٣٢٥ ا] منتجا من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون فى وقتٍ كاذبة ، وفى وقتٍ صادقة ، لأن الكذب ينتج دائما من الأشياء الكاذبة ؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف[4] .

فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول فى نفسه ، إلا أنه ليس لاحقًا بالقائل له دائما ، وإنما هو لاحق فى حال غلطه وسهوه : فقد نجد ما يتقبل بذاته أكثر من تقبلنا كثيرا من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التى يظن بها أنها محمودة فى الغاية بحسب الإمكان شيئا من الأشياء الصادقة . وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخر صادقة ، لأنه ينبغى أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجودٍ ألبتةَ ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض . فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفى غاية الخساسة ، كانت النتيجة أخس كثيرا من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة . وهذه أيضا بعينها حال القول الذى ينتج نتيجة كاذبة . — فمعلوم إذن أن الفحص الأول عن القول : هل هو بذاته منتج ؟ والفحص الثانى : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أى الأشياء يأتلف ؟ — وذلك أنه إن كان من أشياء

---

(١) ف : فظن . (٢) ف : اللازم . (٣) كذا ! وصحته أن يكون الضرب الرابع . (٤) ف ١١ ص ١٦٢ ا س ١٠ ، ثم « التحليلات الأولى » م ٢ ف ٢

كاذبة ، إلا أنها محمودة، فهو منطق . وإن كان من الأشياء التى هى الموجودة، إلا أنها غير محمودة، فهو خسيس . وإن كان من أشياء كاذبة ، وكانت مع ذلك غير محمودة أصلا ، فمعلوم أنه خسيس[١] إما على الإطلاق وإما من نفس الأمر .

١٣

<المصادرة على المطلوب الأوّل، والمصادرة على المتضادات>

فأما كيف يُصادر عما يسئل عنه فى بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ، فقد قيل ذلك على التحقيق فى "أنالوطيقا"[٢] . وأما على طريق[٣] الظن فقد ينبغى الآن أن نتكلم فيه : —

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون فى بدء الأمر على خمس جهات :

(أولها) — وهو أوضحها — متى صادر عن ذلك الذى ينبغى أن يتبين[٤] . وهذا فليس يسهل أن تُوقَع المغالطة به فى نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به فى المتواطئة أسماؤها خاصة ، وفى جميع الأشياء التى الاسمُ لها والقولُ يدلّان على شىء واحدٍ بعينه ؛

(والجهة الثانية) متى كان ينبغى أن يبين الشىء جزئيًّا فصادر على الكلّى ١٦٣ ا
— مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب إيجابا

---

(١) ف : رذل .
(٢) راجع « التحليلات الأولى » م ٢ ف ١٦
(٣) ف : حسب .
(٤) ف : يبرهن .

كليًّا أن علم المتقابلات واحد . وذاك أنه يتوهم أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مفردا [٣٢٥ ب] بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره ؛

(والجهة الثالثة) متى كان ينبغى أن يبين الشيء فى بدء الأمر كليا فصودر على الجزئى — مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأحرى[1] أن يتبين بعضها . فإنه قد يتوهم أيضا فى هذا أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مع أشياء أخر كثيرة قد صودر عنه مفردا . وأيضا فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء فى حال قسمته إياه — مثال ذلك متى كان ينبغى أن يبين أن الطب هو علم المصح والممرض ، فأوجب تبيين كل واحد منهما على حدته . — أو متى قصد إلى أشياء يلزم[2] بعضها بعضا[3] فصادر عن أحدها — مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع .

وأنحاء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر : فأول هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة . والثانى أن يصادر عن المتضادات التى على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه . والثالث متى كان قد أوجب الشيء كليا فأتى به فى الجزء على طريق التناقض ، مثال

(١) ف : فأوجب . (٢) ف : يفصل .
(٣) ف : بعض .

ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصحيح والمرض ما يخالف ذلك ، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئيا ، ثم رام أن يأتى بالنقيض فى الأمر الكلى . — وأيضا فمتى صادر عن ضد مايلزم ضرورةً عن الأشياء الموضوعة . وأيضا فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشيئين أعنى اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل .

والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر أن الخطأ فى هذه إنما يظهر فى النتيجة (وذاك أنّا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه فى أوّل الأمر) ، والخطأ فى المتضادّات إنما هو فى المقدمات مِنْ قِبَلِ أن بين هذه الأشياء تناسبًا .

١٤

< الارتياض فى الجدل >

فأما ما يُحتاج إليه فى التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التى تجرى هذا المجرى فقد ينبغى أولًا أن نتعوّد عكس[1] الأقاويل ، لأنّا نكون بذلك أشدّ استعدادًا واتساعًا فى مناقضة الأمر المقول ، ويتهيأ لنا أن نأتى فى الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقض إنما هو تبديل النتيجة مع المقدمات الباقية . وإذا فعلنا ذلك [١٣٢٦ ا] نقضنا واحدًا من الأشياء المعطاة ، لأنه

(١) ف : نقض .

يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات، إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة .

وينبغى فى كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هو بهذه الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمست له النقض فى أول ١٦٣ ب
وهلة[1] ؛ فإنك بهذا الوجه تكون مرتاضًا متخرجًا فى أن تسأل وتجيب . وان لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك .

فأما الاحتجاجات فقد ينبغى أن يختار منها فى الأمر الموضوع ما كان مقابلا بعضُه لبعض ، فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشىء قسرا — غاية التسهيل ، ويُعين أكبرَ معونةٍ على التبكيت والنقض متى "سهل للإنسان السبيلُ إلى أن يعلم أن هذا الشىء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك .

وهذه الصناعة ليست بصغيرة . وذلك أنها تعلّم الإنسان التحفظ من التناقض عند المحاورة ، وأن يكون مقتدرًا فى العلم والفهم الفلسفى على أن يتأمل الأشياء التى تلزم عن كل واحد من الأصلين الموضوعين ، بل على أن يكون قد تأمله وفرغ منه . والذى يبقى فى الأمر أن يصيب فى اختيار أحدهما . ويحتاج فى ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة فليست شيئًا غير أن يكون قادرا على حسن الاختيار لما يختار والهرب من الكذب . وإنما يقدر على فعل ذلك على سَدادٍ مَنْ طُبِع طَبْعاً فاضلا .

---

(١) ف : على المكان .

وذاك أن الذين[١] يحبون مابدا[٢] منهم محبة فاضلة هم الذين يتهيأ لهم اختيار الأمر الأفضـــل .

وقد ينبغى أن تكون عندنا أقاويل عتيدة مهيأة للسائل الجدلية التى كثيرا ماتعرض ، لا سيما الأوضاع المتقدمة . فإن المسؤول عن أمثال هذه الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها وينكر مايدل عليه منها .

وأيضا فقـد ينبغى أن نُعِـدَّ حدود الأشياء المحمـودة[٣] والتى هى مبادئ لتكون مهيأة لنا ، فإن القياسات بها تكون .

وقد ينبغى أن نتكلف حفظ الأشياء التى كثيرا ماتعرض[٤] المجادلة فيها . وكما أنه قد يتقدم تعلم كتاب[٥] « الاسطقسات » والارتياض فيـه[٦] التصرف فى علم الهندســة والعلم بها ؛ وفى علم الأعداد أن يكون الإنسان أولًا عالمـا بتضعيف [٣٢٦ ب] الأعداد الأُوَل ، متمهرا فيها (إذا كان ذلك من أكبر الأعوان فى أن يُحْكِم تضعيف سائر العدد) ، كذلك ينبغى أن يكون الأمر جاريا عليه فى الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان[٧] حافظا لها على طرف

(١) ف : اللذين . (٢) ف : يقرت . (٣) ف : أوائل .

(٤) ف : تقـع . (٥) كذا فى هذه الترجمة ! وصوابه : "تعلم الأصول الأولى"، ولكن يلوح أن المترجم فهم أنه يقصد كتاب "الاسطقسات" لاقليدس فى الهندسة ، فترجمه هكذا ؛ ولكن اقليدس كتب كتاب "الاسطقسات" فى أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ، أى بعد وفاة أرسطو بقرابة ربع قرن ، إن لم يكن أكثر . (٦) ف : به .

(٧) ش : حتى يحضره سائرها فى وقت الحاجة إليه .

لسانه . وكما أنه قد يعنى فى كتب التذاكير أن يثبت فيها المواضــع فقط ، فيكون ذلك مذكرا بمـا يحتاج إلى ذكره فى أول وهلة ، — كذلك يثمر لنا حفظ هــذه الأشياء ، فإنه قد يجعلنا حُذّاقا بالطريق القياسى، مِنْ قِبَلِ أن هذه الأشياء إنما تنحو[1] نحو الأشياء المحدودة والمحصلة . وقد ينبغى أن يستعمل فى التحديد والمقدمات أيضا الموضع العامى خاصةً ، فإن ذلك عون على القول أو الذكر . وذاك أن وجود الأمر المحيط بميعها والمبدأ العام لها[2] بحال اعتدال مما يصعب ويتعذر .

وأيضا فقد ينبغى أن تتعود تفريع[3] القول الواحد أقاويل كثيرة ليتهيأ لك بحسب الإمكان أن تخفى الشىء حتى لا يعرف . وهذا فإنما يتهيأ متى تباعد الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمـام بالأشياء التى يجرى القول فيها . وقد يكون من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة[4]، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض
١٦٤ ا ذلك فى كلياتها خاصة — مثال ذلك أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس واحدا ، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة وفى المتضادة وفى الأشياء المتوالية على نظام[5] .

وقد ينبغى أن نجعل تذاكير الأقاويل كليا ، وإن كان القول فى الأمر الجزئى ، لأنك بهذا الوجه تكون قادرًا على أن تجعل الكثير واحدا . وكذلك

---

(١) ص : تنحوا . (٢) ص : بها ، والتصحيح بالأحمر فى الهامش .
(٣) ف : تصيير . (٤) ف : الشدة . (٥) ف : النظائر .

ينبغى أن يجرى الأمر فى القياسات بإضمار من القياسات البلاغيـة . وأما أنت، فقد ينبغى لك أن تجتهد — بحسب طاقتك — أن تهرب من أن تأتى من القياسات بمـا هو كلى ، وأن تُنَقّر دائمـا عن الأقاويل لتعلم هـل هى مقولة على طريق العموم، أم لا . وذاك أن جميع الأشياء الجزئية قـد يتهيأ أن تبين بيانا كليا . وقد يوجد فى الأشـياء الجزئية برهان كلى، مِنْ قِبَلِ أنه ليس يمكن أن ينتج شىء على طريق القياس خِلْوًا من الأشياء الكلية .

وقد ينبغى أن يستعمل فى الجدل : أما مع ذوى السلامة(١) من الناس ، فالأقاويل الاسـتقرائية؛ وأما مع المرتاضين(٢) ، فالأقاويل القياسـية . وقد ينبـغى أن تلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء ، إذ كان كل واحد منهما مرتاضا فيما يناسب [٣٢٧ ا] مذهبـــه .

وفى الجملة ، إنّا بالارتياض فى الجدل يتهيأ لنا أن نأتى فى(٣) الشىء إما بقياس ، أو بنَقْضٍ ، أو بمقاومة ؛ وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم : إما الذى يصدر عنا ، وإما الذى يصدر عن غيرنا ؛ والسبب فى كل واحدٍ منهما ، لأن القوة فى الجدل إنمـا تصير لنا من هذه الأشياء ، والارتياض إنمـا يراد ١٦٤ب

---

(١) ف : الاعتناء .   (٢) ف : المتدربين .

(٣) ف : على .

لاقتناء هذه القوة ولينتفع به خاصةً فى الاستكثار من الحجج وفى المقاومات[1] . وذاك أن الجدلىّ على الإطلاق هو الذى يأتى[2] بالحجج و يقاوم . وتَكَلُّفُ الحجج ليس هو غير أن يجعل الشيء الواحد كثيرا فى الغاية (وذاك أنه ينبغى للذى يكون القول متوجها نحوه أن يجعل الجزئى كليا) ، وللمقاوم أن يجعل الواحدَ كثيرا[3] ، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق النقض[4] ، فيُسَلِّم بعضَ ما يقع السؤال عنه ، و يمنع بعضًا .

وليس ينبغى أن يجادل فى كل شيء ، ولا يجادل أيضا من اتفق من الناس . وذاك أن الضرورة تدعو[5] فى مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون الأقاويل خسيسة[6] . فأما فى مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلح ، فمن العدل[7] أن يروم استعمال القياس لا محالة . إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك قلنا إنه لا ينبغى لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك ضرورةً قولٌ رديٌّ[8] . وذاك أن المرتاضين فى الجدل لا يقدرون على الامتناع من نزل الكلام على المجاهدة[9] .

---

(١) ف : المنازعات .
(٢) ف : يتكلف .
(٣) ص : كثير .
(٤) ف : الإبطال .
(٥) ص : تدعوا .
(٦) ف : رذلة .
(٧) ف : الصواب .
(٨) ف : مذموم .
(٩) ف : الجدل .

وقد ينبغى أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصحّ استعماله فى الجواب عن أمثال هـذه الأشياء، < لا اليقينية > بل الجدلية، وفى أشـياء كثيرة غيرها ، وأعنى بذلك الأقاويل التى يتعذر وجودها بسرعة .

][تمت المقالة الثامنـة من كتاب « طوبيقا »

بنقل إبراهيم بن عبد الله . وهى آخر الكتاب .

قوبل به وصَحَّ] [

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ونقل عيسى بن زرعة

ونقل قديم منسوب إلى الناعمى

[٣٢٧ ب]   بسم الله الرحمن الرحيم

"سوفسطيقا" بنقل الفاضل أبى زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — ، و بنقـل أبى على عيسى بن اسحق بن زُرْعة ، و بنقل قديم منسوب إلى الناعمى ، مثبت فى كل صفح ما نقله كل واحد ، وغيره ، عن المعانى الثابتة فى ذلك الصفح

نقل أبى زكريا يحيى بن عدى من السريانى بنقل أثانس من اليونانى :

كتاب تبكيت(١) السوفسطائيين لأرسطوطالس

١

<القياس والمغالطة>

فأما فى التبكيتات(٢) السوفطائى ، وهذه التى يُرى(٣) تبكيتـات(٤) ، وهى
١٦٤ أ تضليلات لا تبكيتات ، فنقول مبتدئين(٥) من الأوائل كالطبيعة(٦) .

أما أن هذه هى موجودة قياسات ، تظن إذ(٧) ليست — فذلك ظاهر .

وذلك أنه كما أنه قد يكون فى هـذه الأخر انبهام(٨) مِنْ قِبَل اشتباه ما ، كذلك

---

(١) ف : توبيخ . (٢) ف : من أجل التوبيخات . (٣) ف : تحسب .

(٤) ف : توبيخات . (٥) ف : أو بأن نبتدئ . (٦) ف : يحسب الطبيعة .

(٧) ف : أو . (٨) ص : أنبهم .

فى الكلم . وذلك أنه هاهذه النية أما هؤلاء فموجودة لهم التى هى حسنة . وأما هؤلاء فيحيون[١] حسنى النية من حيث ينتهون حُبّيا نيةً و يحرقون أنفسهم . وفى الحق أما هؤلاء فمن قبل الحسن ، أما هؤلاء فيرون أنهم زينوا أنفسهم . وكذلك ١٦٤ب فى غير المتنفسة ، وذلك أنه ها ومن[٢] هذه أيضا : أما هذه ففضة ، وأما هذه فذهب بالحقيقة ، وأما هذه فليست ، إلا أنها ترى بالحسن[٣] — مثال ذلك[٤] إما هذه الجـرية ففضة[٥] والرصـاصية فضـة ، وأما هذه المصـبوغة بالمرار فذهبية . فعلى هذا[٦] النحو بعينـه والمقاييس أيضـا والتوبيخات[٧] : أما ذاك فموجود ، وأما ذاك[٨] فليس بموجود إلا أنه يرى من قبل عدم الدربة ، وذلك أن هؤلاء غير الدربين من حيث لا دربة لهم ، إنمـا يرون[٩] من بُعْد . — والقياس هو من أشياء توضع لكى يقال إن شـيئا ما آخر من الاضطرار من ١٦٥ا اللاتى وضعت . فأما التبكيت[١٠] فهو قيـاس[١١] مع مناقضة النتيجة . وهـؤلاء أما هذا فيفعلون ، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد قوى[١٢] جدا ، وهو الذى من الأسماء ، وذلك أنه لأنا لا يمكننا أنا نحصر الأمور إذا تكلمنا خلوا .

---

(١) ف : فيرون . (٢) ف : وهى . (٣) ف : للحسن .
(٤) ف : نسخة أخرى : أما . (٥) ف : هذه الفضة ففضة .
(٦) ف : وبهذا . (٧) ف : التبكيتات . (٨) ف : هذا .
(٩) ف : يرو . (١٠) ف : التوبيخ . (١١) ف : هو .
(١٢) ف : مشهور .

نقل أبي علي عيسى بن إسحٰق بن زرعة من السرياني

بنقل أثانس من اليوناني

كتاب " سوفسطيقا " ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس :

وأما في التبكيت الذي يظهر(١) السوفسطائيون(٢) فعله ، وليس تبكيتا(٣) ، ١٦٤ أ
بل تضليلا(٤) ، فنبدأ — ونحن للطبيعة مقتدون — بالكلام في المبادئ(٥) ونقول :
إنه من البيّن أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجودا وليس كذلك .
وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد(٦) في الأمور(٧) الأخر التي يُضِلّنا
فيها ما لها من المشابهة ، وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد(٨) ، وبعضهم
يظن ذلك به للعجب(٩) بما يجري مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم . والذين
ينسبون(١٠) إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك ١٦٤ ب
به لما تكلفه من الزينة . ومثل ذلك أيضا يوجد فيما لا نفس له ، وذلك
أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما(١١) ليس كذلك ، بل البصر(١٢)

---

(١) ف : يوهم . (٢) ص : السوفسطائيين . (٣) ص : تبكيت .
(٤) ص : تضليل . (٥) ف : الأمور ، الأسباب الأول .
(٦) ف : تقع . (٧) ص : الأمر . (٨) ش : في نسخة أخرى : له ملكة محمودة (ف : حسنة) . (٩) ش : للزهو (ف : للمجب) على جهة الصبيانية واحراقهم ذواتهم . (١٠) ف : يوصفون بالجمال .
(١١) ش : نسخة أخرى : فاما هذه فوجودة ، وليست مما يسهل (ف : اتخيل) له الحسي .
(١٢) ف : الحسي .

يتخيله . مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتى(١) تتخذ من الرصاص القلعى منسوبة إلى الفضة ، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة(٢) إلى الذهب ؛ فعلى هذا النحو أيضا يكون القياس والتبكيت : أما ذاك فموجود ، وأما هذا فغير موجود ، بل يظن ذلك به لعدم الدربة ، وذلك أن الذين(٣) لا دربة لهم
١٦٥ أ لعدمهم لها كالناظرين من بعد(٤) . فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة ليلزم عنها شىء آخر من الاضطرار . والتبكيت هو قياس يتضمن(٥) مناقضة النتيجة ، — السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يشعر بهم ، لأسباب كثيرة أحدها قوى(٦) مشهور جدا ، وهو الذى يكون عن(٧) الأسماء ، ومن(٨) قبيل أنا عندما(٩) نتكلم إنما نأتى بالأسماء ، لا الأمور ،

نقل قديم منسوب إلى الناعمى ، ولست أعلم من أى لغة نقله

كتاب أرسطوطالس فى « التبصير بمغالطة السوفسطائية » :

الذى ينحوه فى هذا الكتاب تبكيت(١٠) السوفسطائيين الذى يظنّ أنه نقض
١٦٤ أ للقياس وليس هو فى الحقيقة كذلك ، بل هو مغالطة لا حقيقة لها وغير مبطلة

---

(١) ف : وما . (٢) ف : تنسب . (٣) ش : وكأنهم اعمعنون فى البعد عن الشىء فتجور أبصارهم . (٤) ف : إذا وصفت لزم ... . (٥) ف : نتيجته مناقضة . (٦) ف : هاو . (٧) ف : فى . (٨) ف : فمن .
(٩) ف : لأنا عندهم (؟) . (١٠) ف : وصف ، عناد — ش : التبكيت توقيف الانسان (ف : المبكت) على أنه مخطئ — بحق قال ذلك التوقيف أم بباطل (ف : بمخايلة) . وتبكيت السوفسطائيين إنما هو بمخايلة (ف : تخيل) ومغالطة .

للقيـاس ونبتدىء من أوّل(١)، إذ النقائض بالطبع ، فنقول : إنه قد يكون قياس صحيحا ، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح — وهـذا معروف من(٢) العوام. فكما أنه قد جاز التشبيه(٣) فى سائر الأشياء، كذلك يجوز(٤) فى الكلام. من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيـدةٌ أخلاقهم(٥) [٣٢٨ ا] بالحقيقـة وآخرون متشبهين بهم، فيجبهم القليل من الأمر فيشغلهم(٦)، وكذلك الصحاء(٧) فإن منهم صحيحا(٨) فى نفس محاسن الجمال، ومنهم من يتخيل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة. وكذلك نجد فى الأشياء التى لا نفس لهـا مثل الدنانير والدراهم : فإن منها ١٦٤ ب ذهبا صحيحا وفضة صحيحة بالحقيقة ، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيل للحسّ فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو فى نفسه(٩) مدخول : إما رصاص قلعىّ ، و إما مموّه بالمرداسنج(١٠) أو ذهب مصبوغ ، وكذلك حال القيـاس(١١) . والتبكيت(١٢) الناقض على القياس، وهو الذى يسمى النكس، فإن أحدها موجود بصحة ، والآخر ليس بالصحة وجوده ، إلا أنه يتخيل لمـن(١٣) لا خبرة له به

---

(١) تحتها : وليس هو كذلك ، بل هو محـال من القول وغير ناقضـة للقياس، ونحـن نجعل ابتداءنا من أوّل ... (٢) ف : عند . (٣) ف : لأنه كما أمكن الاشتباه لكثير . (٤) ف : أمكن، تهيأ . (٥) ف : أخلاقهم فاضلة .

(٦) ف : فيعرض لهم أدنى عارض فيشغلهم . ش : أى فيلتاثون و يخرجون إلى غير الطريق .

(٧) ف : الحسان . (٨) ص : صحيح . (٩) ف : حقيقة أمره .

(١٠) مرداسنج أو مرداسنك : حجر متخذ من الرصاص (راجع « عجائب المخلوقات » للقزوينى ، ص ٢٠٤) ، وهو بالفرنسية = argyrite أو litharge

(١١) ف : الحال فى القياس . (١٢) ف بالأحمر : نقل آخر : والمباكتة فإن منها صحيح بالحقيقة، ومنها ما لا حقيقة له . (١٣) ف بالأحمر : ليس معه خبرة بالأمور ولا تجربة لهـا ، فكأنه ينظر إليها من بعد ، فلذلك ما ...

ولا تجربة للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعْد، فمن أجل ذلك يشتبه عليه .

وإنما القياس بالحقيقة شيء[١] تتقدمه أشياء يتولد منها غيرها باضطرار . ١٦٥ ا

فأما التبكيت[٢] فإنه قياس[٣] مناقض للنتيجة . وقد يفعل السوفسطائيون ذلك وهم لا يظنون أنهم فعلوه لعلل[٤] كثيرة أحدها الحال[٥] الأسماء، وإن كانت لطيفة المأخذ مشهورة في[٦] العوام؛ لأنه لما لم يمكنا عند لفظنا أن نباشر الأشياء ، بل إنما نستعمل الأسماء

كتاب أرسطوطالس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى :

إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي ترى أنها مباكتات ، وإنما ١٦٤ ا
هي مضلات وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقدمات الأولى . ٢٠
ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود ،
لكن يظن أنه صحيح . وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباهُ ، وأن ٢٥
يلحق الظن فيها من قِبَل الاشتباه، كذلك يكون في الكلام أيضا . وقياس
ذلك أن مِنْ ذوى النيات من له النية الحسنة، ومنهم من يتراءى بحسن النية ١٦٤ ب
ويفخر بها ويموه بإظهار التصاون . ٢٠

---

(١) ف بالأحمر: قول تقدم فيه أشياء تجب عنها أخر غيرها . (٢) ف : المباكتة .
(٣) ف : قول . (٤) ف بالأحمر: لأسباب بعضها .
(٥) ف : من أجل . (٦) ف : عند .

[٣٢٨ ب] نقل أبي زكريا يحيى بن عدى

من الأسماء ، بل إنما نستعمل[(١)] الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأمور بمنزلة ما فى الحسابات التى يحسبن[(٢)] ، وهذا غير شبيه[(٣)] . وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكلم فمحدودة ، فأما الأمور فهى غير محدودة فى العدد ، فيجب ضرورة[(٤)] أن تكون الكلمة بعينها والاسم يدل على كثيرين . فبنحو ما أن هناك أيضا هؤلاء الذين ليسوا حُذّاقا باختصار الحسابات يتبلهون هم منهم ومن العلماء ، فبهذا النحو بعينه وفى الأقاويل[(٥)] هؤلاء الذين ليسوا دربين[(٦)] بقوة الأسماء يضللون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخرين أيضا . فمن قِبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذى يرى وليس بموجود هو موجود . ولأن[(٧)] قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا (والسوفسطائية حكمة ترى لا التى هى موجودة ، والسوفسطائى هو الملقب من الحكمة التى ترى ، لا التى هى موجودة) ، فمعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا[(٨)] أنهم يفعلون أفعال[(٩)] الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا . وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحدا على واحد لنرى كل واحدٍ يعرفه إما بسبب[(١٠)] التى يعرف فألا يكذب وأن يمكنه أن يبين الذى

---

(١) ف : كلنا . (٢) ف : تحسبون . (٣) ف : ليس بشبه .
(٤) ف : بالعدد فن الاضطرار . (٥) ف : الكلم . (٦) ف : متدربين .
(٧) ف بالأحمر : ولما كان أناس يقصدون < أن > يخاطبوا حكماء .
(٨) أن يظن بهؤلاء . (٩) ف : أعمال .
(١٠) ف : من أجل ، فى .

يكذب . وهاتان(١) همـا : أما تلك فبأن يمكنه أن يعطى القول ؛ وأما تلك فبأن يأخذ. فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسطة جنس الكلم التى قيلت، وذلك أنه هو القصـد . وذلك أن مثل هذه القوّة هى التى تجعلهم يبدون(٢) حكماء ، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة .

فأما جنس لكلم كهذه(٣) موجودة ، ولهـذا يشتاق الذين يدعونهـم(٤) سوفسطائيين إلى قوّة كهذه، فمعلوم. وأما كم أنواع هذه الكلم السوفسطائية ومن كم عدد(٥) تقومت هذه القوّة ، وكم هى أجزاء الصناعة(٦) وفى هذه الأجزاء المكملة لهذه الصناعة، فها نحن نقول الآن .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

موجود فى أن نتكلم أربعـة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، وممتحنية ، ومرائية .

نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها فى أقاويلنا كالدلائل عليهـا . وقد يظن أن الذى يعرض للاسماء يعرض مثله للامور كما يخلق الحساب فى الحسابات ، غير أن

(١) ف : وهذان . (٢) ف : يحسبون . (٣) ف : مثل هذه .
(٤) ص : يدعوهم . (٥) ص : عددا . (٦) ف : العلم .

هذا ليس بشبه . ولأن الأسماء وأكثر الكلم[١] محدودة[+]، والمسميات غير متناهية العدة[٢]، فمن الاضطرار[+] أن تكون الكلمة والاسم الواحد[٣] بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين[٤] . وكما أن هناك أيضا من لم يكن بعمل الحساب ماهرا قد يغلط و يغالطه العارفون بذلك، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض فى الألفاظ للذين لاخبرة لهم بما تدل عليه الأسماء : متكلمين كانوا أو مستمعين[٥] . فلهذا السبب ولأسباب أخر سنذكرها يكون القياس موجودا . وأما ما يظن تبكيتا فغير موجود . ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم[٦] أن يظن حكيما أكثر من إيثاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه — ما تكون المغالطة[٧] حكمة مظنونة، لكنها غير موجودة[٨] . والسوفسطائى[٩] وهو الذى له لقب[١٠] من حكمة تظن موجودة وليست كذلك . ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إيثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم . وفعل الحكيم هو أنه إذا حمل شيئا[١١] على شىء نحو : كل مخاطب[١٢] أن

(+...+) يحتمل أن ينقل ما بين العلامتين على هذه الحكاية : والكلم على كثرتها متناهية محدودة .

(١) ف : متناهية . (٢) ف : محدودة .

(٣) ف : ينبغى أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة .

(٤) ف : الأكثر . (٥) ف : سامعين .

(٦) ف : العمل . (٧) ف : السوفسطائية .

(٨) ف : حقيقية . (٩) ف : والمغالط . — ص : والذى .

(١٠) ف : الملقب . (١١) ف : حكم بشىء .

(١٢) ف : فى كل مفاوضة .

يكون بما له من المعرفة يعلم أنه لم يكذب و يمكنه إظهار كذب الكاذب . وهذان الأمران يكون أحدهما بالاقتدار[1] على بادئة القول والآخر فى استماعه. فيجب إذن على الذين يريدون فعل[2] المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ المذكورة ؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن بمثل هذه القوة يصيرون متى شاؤا إلى أن يظن بهم أنهم حكماء [١٣٢٩] وليس هم كذلك . فأما هل يوجد جنس ما للالفاظ يجرى هذا المجرى وينسبه نسبا إلى مثل هذه القوة القومُ الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر . ونحن منذ الآن آخذون فى أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء التى عنها تقومت هذه القوة، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة، ونبين مع ذلك أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

وأجناس الألفاظ التى تجرى فى المفاوضة أربعة : البرهانية، والجدلية، والامتحانية ، والمرائية .

نقل قديم

مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء[3] دليلة عليها وعلامات لها. فظننا أنه يعرض للأشياء ما يعرض فى الأسماء كما يعرض للتفكرين[4] فى الحساب[5] ؛ إلا

---

(١) ف : بالقوة، بالامكان . (٢) ف : استعمال .

(٣) ف : الأمور . (٤) ف : بين الحساب . (٥) ف : للحساب .

أن ذلك ليس شبيها بهذا ، لأن الأسماء ذوات نهاية(١)، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية . فأما الأشـياء فلا نهاية لعددها . وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين(٢) على أشـياء كثيرة باضطرار . وكما أن هناك من لم يكن ماهرا بمطارحة الحساب يصـير إلى الحيرة فى الكلام مع أهل البصر بالحساب ، كذلك يصير فى الكلام من لا خبرة له بقوة الاسماء ، فيضل فكره : كان متكلما أو مستمعا . فلهذه العلة وللتى سـنقولها يكون القياس والتبكيت(٣) المتحايل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيتا . فلما كان أقوام يظن أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهـم لو كانوا كذلك لم يظن بهم أكثر من ذلك — كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة . والسوفسطائى بعينه معناه أنه مُتَراءٍ(٤) بالحكمة بتخيله الحكمة(٥) وليست حكمة بالحقيقـة . ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائى أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهـو لم يفعلها(٦) ولا يظن به أنه يفعلها . وقـد(+) يجوز أن نقول بقول مختصر فى كل علم أنه لا يكذب فيما علم ، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه ، وإنمـا يكون ذلك بشيئين : أحدهما القدرة(+) على الجواب ، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول . فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو

---

(١) ف : وكثير من الكلم محدود . (٢) مصلحة بالأحمر هكذا : دليل .

(٣) ف : والمباكتة . (٤) ف : متراى . (٥) ف : بانتحاله الحكمة .

(٦) ف : يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها .

(+ ... +) ش : آخر : والعمل فى قول الشىء على الشىء عند كل من يعلم ألا يكذب فيما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه . وهاتان الخصلتان إحداهما تكون بالقدرة .

مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذى ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل . وبهذه القوة أمكنهم التصنع بزِى الحكمة ، لا عن نية منهم لطلبها[1] . وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا[2] «سوفسطائى» لمن اشتهى[3] مثل هذه القوة . ونحن قائلون كم نوع يكون كلام السوفسطائيين ، وكم العدد الذى منه قوام قوتها[4] ، وكم أجزاء صناعتهم . ونقول[5] أيضا فيما[6] كان متمما لصناعتهم فيكون ذلك كاملا .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس مماحكة .

[٣٢٩ ب] نقل يحيى بن عدى

١٦٥ ب أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغى[7] أن يصدق المتعلم أيضا) ؛ فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات ؛ وأما الممتحنة فهى التى يظنها المجيب ويجب ضرورة أن يعلمها الذى يعمل الشكل الذى له العلم بالنحو الذى حدث فى تلك الأخر . وأما المرائية فهى التى من هؤلاء اللواتى يرين

(١) ش : أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك ، لكن يهوون أن يظن بهم ذلك ، وقد ...
(٢) ف : فتسمى . (٣) ف : أحب . (٤) ف : < قو > تهم .
(٥) ف : تذكر . (٦) ف : ما . (٧) ف : يجب .

مسكورات بزى قياسية . ففى هذه التعليمية والبرهانية قد قيل فى «أنالوطيقا»؛ فأما فى الجدليــة والممتحنية ففى أُخَر[1] . وأما فى المجـاهدية والمرائيــة فنقول[2] الآن .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى >

فليؤخذ أولا من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون فى الكلم. وهــذه هى خمســة فى العــدد : التبكيت[3] ، والكذب ، وضعف الاعتقاد[4]؛

(١) «الطوبيقا» : م ٨ ف ٥

(٢) ف : فإنا نقول . (٣) ف : التوبيخ .

(٤) س : قال الحسن بن سـوار إن الشيخ أبا زكريا رحمـه الله أجرى فى هـذا الموضع السولوقسموس مجرى العجمة . وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب فى ذلك ، لأن السولوقسموس غير العجمة فى لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتا لمشهوريهم باليونانية . وهذا قوله : قال : العجمة هى الخطأ فى لفظ حرف من جملة حروف ، أو فى مخرج النغم ، مثـل قولنا : «بيظة» مكان «بيضة» ، أو مثل قولنا «بِيضة» بكسر الباء مكان قولنا «بيضة» .

والفرق بين العجمة وبين السولوقسموس — وهو اللحن — أن العجمة كائنة فى الحرف ، وأما اللحن فهو فى القول . فالعجمة التى تكون فى حرف من جملة حروف : إما أن تكون من نقصانه ، مثل أن نقول : «بية» مكان قولنا : «بيضة» ؛ أو عن تبديله مثل قولنـا : «بيظة» مكان قولنا «بيضة» ؛ أو عن المرات مثل ... (بياض) أو عن زمان مثل ... (بياض) أو عن أزواج مثل... والعجمة تقال أيضا إذا وقع اسم على معنى مخالف لما قد استعمل فى اللغة ، مثل أن يستعمل اسم المسورة على المخدة ، فنقول فى المخدة ، وهى المرفقة ، مردعة ، وهى المسورة ، أو نسمى المسورة وسادة .

=

والسولوقسموس(١)، والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز : وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مرارا كثيرة، أو ألا يكون موجودا .

[٣٣٠ أ] نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

١٦٥ب فأما البرهانية(٢) فهى التى تجب على المتعلم التصديق ، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين. والجدلية(٣) هى التى تقيس مرارا . والامتحانية(٤) هى التى تقيس من الأمور التى بحسب ظن المجيب . ومن الاضطرار أن يكون القائس عالما بذلك لوجود العلم له على نحو ماحدد

= السولوقسموس وهو اللحن : اللحن هو خطأ يكون فى نظم الحروف و ينفصل من الأشكال التى تكون فى الأسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون العبارة عن ذلك القول الذى هو الاسم الذى قيل قبل الشكل جملة . وأما اللحن فليس له علة ، بل ينطق به الناطق جزافا مثل ... (بياض) . واللحن يكون فى القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف فى نوع أو جنس أو فى ظرف أو فى تصريف أو فى وجه أو فى زمان أو فى حال أو فى اقتران ؛ إلا أن هذا الرجل أيضا قد قال فيا يتلو ما خططناه (ص : خطيناه) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة ، وكأن السولوقسموس الآن يسمى عجمة ، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة .

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيبا فى نقله ، إذ كان كل سولوقسموس عجمة ، وليس كل عجمة سولوقسموس .

— سولوقسموس = σολοικισμός = لحن فى الكلام، خطأ .

(١) ف : والعجمة .

(٢) ف بالأحمر : فالمبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون .

(٣) ف بالأحمر : والجدليون هم الذين يقيسون مرارا ذائعة .

(٤) ف بالأحمر : والممتحنون هم الذين يقيسون .

في مواضع أُخَر. والمرائيـة هي التي تقيس[1] من الأمـور التي تظن مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم أنها قياسية[2]. فأما التعليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها في «أنالوطيقا»؛ وقد تكلمنا في الجدلية والامتحانية في مواضع أخر[3]؛ وسنتكلم[4] الآن في قياسات المجاهدة[5] والمراء.

٣

<الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي>

فلنضع أولا، كم الأسـباب التي من قبلها يظن بهؤلاء أنهـم منازعون ممـارون[6] — وهـذه خمسة، وهي: التبكيت[7]؛ والكذب؛ وضعف الرأي؛ والعجمة؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار. وهذا هو أن يضطره اضطرارا شديدا إلى تكرير القول الواحد بعينه.

< نقـــل قـــديم >

فجنس الكلام الذي من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلا من خاصة ١٦٥ ب
أوائل ذلك العلم المستفاد، لا من[8] حاصل جواب المجيب فيه؛ ولذلك يجب[9]

(١) ف بالأحمر: والمحاربون هم الذين يقيسون.

(٢) ف بالأحمر: أنهم قائسون.

(٣) «الطو بيقا» م ٨ ف ٥ (٤) ف: ونحن الآن متكلمون.

(٥) ف: المعاندة، المقاومة. (٦) ف: مجاهدون.

(٧) ف: وملاو الرأي المشهور والتعجب. (٨) ف بالأحمر: ومن ...

(٩) ش: يجب على طالب البرهان أن يقرّ بأوائل الأشياء التي كان منها البرهان لأنهـا مقر بها ضرورية.

التقليد (١) على المتعلم . وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر (٢) محمود مناقض للقول (٣) . وجنس كلام الامتحان والاختبار لا يكون إلا من الأشياء المظنونة عند المجيب واللاتى يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذى فصلنا و جرّبنا فى غير هذا الكتاب . وجنس كلام المماحكة لا يكون إلا من أشياء محمودة فى ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر (٤) من أنها كذلك فيما ظهر منها . وقد تكلمنا فى كتاب « أنالوطيقا » — ، وهو الكتاب الثالث من كتبنا — فى جنس كلام التعليم البرهانى ، وتكلمنا أيضا فى جنس كلام الجدل والامتحان قبل هذا الكتاب ، وهو الكتاب الرابع : « أفود قطيق » . فأما جنس كلام المماحكة (٥) والمنازعة فنحن متكلمون فيه فى كتابنا هذا ، وهو الخامس .

٣

<الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى>

فلنضع أولا الجهات التى يستعملها هؤلاء الذين يشغبون و يماحكون بكلامهم وهى خمسةٌ عددًا : أولها التبكيت (٦) ، والثانية الكذب ، والثالثة

---

(١) ف : التصديق . (٢) ف : رأى

(٣) ش : أوائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل (ف : الخصم) .

(٤) ف : إلا أنها كذلك فى ظاهر الأمر . (٥) ف : المشاغبة .

(٦) ف : المباكتة .

ضعف الفهم[١] لما يدخله من شكوك[٢]، والرابعة العجومة[٣]، والخامسة الهذر والهتار — وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشّبَه والتمويه لا بالحقيقة . فغايتهم أولا أن يكونوا[+] مبكّتين[٤] فى ظاهر أمرهم ؛ وثانيا أن يروا أن المتكلم كاذب وأن يروا الكذب ؛ وثالثا أن يضعفوا الفهم ويقودوا[٥] إلى الشك وقلة اليقين ؛ ورابعا أن يضطروا المتكلم إلى العجمة بحرفٍ يأتون به فيبقى المجيب فيه مستعجما عنه ؛ وخامسا تكرير الكلام بالهذر والهتار .

٤

<التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول>

وأنواع التبكيت[٦] على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجا من الكلمة . فاللاتى[+]

---

(١) ش : يعنى أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك .

(٢) ف : يدخل عليه من الشكوك .

(٣) ف : الاستعجام .

(٤) ش : أن يروا أنهم قد بكتوا .

(٥) ف : يسوقوا .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : وأنواع المباكتة نوعان : منها من الكلمة ، ومنها من خارج الكلمة ؛ والأشياء التى ...

(+) هذه الأسطر المعلم عليها معناها فى النقلين الآخرين فى الصفح الآخر .

[٣٣٠ب] نقل يحيى بن عدى

بل[1] يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا[2] أنهم يبكتون . وأما الثانية فأن يثبتوا شيئا كاذبا . وأما الثالثة فأن يسوقوا إلى ضعف اليقين . وأما الرابعة فأن يعملوا[3] سولوقيسا، والسواوقسموس هو أن يصير بالمجيب بالكلمة[4] إلى ان يلفظ بلفظٍ مجهول . وأما الأخيرة فأن يقول واحدا بعينه مراتٍ كثيرة .

٤

<التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول>

وأنحاء التبكيت نحوان : أما هـذا فمن القول ، فأما هـذا فخارج عن القول . وهذه التى تحدث الوهم من القول واللفظ هى فى العدد ستة — وهذه هى : اتفاق الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم، وشكل اللفظة . ومصداق هـذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شىء آخر فى الأسماء والكلم والذى هو هكذا يدل على واحد بعينه .

أما الأقاويل اللواتى من اتفـاق الاسم فهى كهذه : مثال ذلك الذين يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون . وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتى يتحدّث

(١) ف : لكن . (٢) ف : يحسبوا .

(٣) ف : يفعلوا . سولوقيس = سولوقسموس = σολοικισμός

(٤) ف : بالقول .

بهنّ من الأفواه . وذلك أن «يتعلموا» هي اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم ، ولأن يقيس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتى تجب خيرات ، والشرور تجب . وذلك أن التى تجب مُثناةٌ : الضرورية التى تعرض كثيرا فى الشرور (فإنه موجود شر ما ضرورى) ، والخيرات تقول إنها واجبة . وأيضا أنه بعينه قاعد وقائم معا ، ومريض وصحيح . وذلك أن الذى ١٦٦ ا
كان قائمـا قام ، والذى كان صحيحا صح ، وكان قائمـا الذى هو قاعد ، وكان صحيحا الذى هو مريض . وذلك أن المريض أى شىء[١] كان أن يفعل أو أن ينفعل ليس يدل على واحد ، لكن حينا على الذى هو مريض ، وحينا على الذى مرض قبلُ لكن كان صحيحا الذى هو مريض ، والذى كان مريضا أيضا هو صحيح ليس هو مريضا[٢] ، لكن الذى كان مريضا ، لا الآن ، لكن قبلُ .

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فإما أن يفعلوا هذه الأشياء ، أو إن لم يفعلوها يظن أنهم قد فعلوا واحدا منهـا[٤] . وذلك أن أكثر ما يؤثرون[٣] أن يظن بهم أنهم قد بكّتوا . وثانيا[٦] أن يظهروا كذبَ قولٍ ما . وثالثـا[٥] أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأى المشهور . ورابعا[٧] أن يستعجموا[٨] ، والعجمة هى أن يجعـل المجيب من قبـل

---

(١) ف : منهما . (٢) ص : مريض . (٣) ف : أوّل قصدهم .
(٤) ف : والثانى . (٥) ف : والثالث . (٦) ف : ضعف الرأى .
(٧) ف : والرابع . (٨) ف : أى أنهم يثبتون أن مكلمهم هو ذا تجرى أقاويله على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأقاويل .

اللغة أعجمىّ اللفظ . والآخر هو أن يكون القول الواحد بعينه مرارا كثيرة .

وأنحاء التبكيت هما نحوان : أحدهما من القول[1]، والآخر خارجا عن القول[2] .

وأقسام النحو الكائن عن القول[1] التى عنها تكون الشبهة[3] عددها ستة، وهى هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم[4]، وشكل القول . وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس . وهذا يكون إذا أخذ شيئا ما أخذا مختلفا وواحدًا بعينه فى الأسماء والكلم فلم تكن دلالته واحدة بعينها . — والمثال على الألفاظ التى هى أسماء متفقة[5] هو كقولنا : «هؤلاء[6] يتعلمون»، «هؤلاء يعلمون[7]» . وذلك أن التى يلفظ بها هى التى يتعلمها النحويون، فإن لفظة «يتعلمون» اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند استعمال[8] العلم ويدل على اقتباس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات، والأمور الواجبة[9] خيرات . والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، لأن

---

(١) ف : فى اللفظ . (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : الاشتباه .

(٤) ش : من «التعجيم» — الذى هو الشكل والنقط؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكلة الواحدة أو بشكلات مختلفة .

(٥) ف : مشتركة . (٦) ش : مثل هذا بعينه يعرض فى لفظة «ماشى»، فإنه يقال على من هو ذا يمشى وعلى من شأنه أن يمشى . فأما لفظة «يتعلمون» فإنما تكون حالها على ما زكن فى اليونانى . (٧) ف بالأحمر : ويعرفون .

(٨) ش : إذا استعملت المعرفة .

(٩) ف : الواجبات .

بعض الشرور ضرورى . وقد نقول فى الخيرات إنها [١٣٣١] واجبة[١] . وأيضا الشىء الواحد بعينه معا : قاعدا وقائما، ومريضا وصحيحا . وذلك أن الذى كان قائما يقوم[٢] والذى كان صحيحا هو صحيح ، والقائم[٢] هو الذى ١٦٦ ا
كان قاعدا ، والصحيح هو الذى كان مريضا ، وذلك أن قولنا : « مريض » : فاعلا كان أو منفعلا ، ليس يدل على شىء واحد ، لكنه يدل أحيانا على الذى هو مريض ، وأحيانا على الذى كان فيما مضى[٣] مريضا ، لكن المريض والذى كان مريضا هو الآن صحيح ، والصحيح[٤] ليس هو المريض ، بل الذى كان مريضا ، لا[٥] فى هذا الوقت ، لكن فيما سلف .

نقل قديم

مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستةٌ عددًا : أولها اشتراك الأسماء[٦] ، والثانى الشك[٧] فى الكلام ، والثالث تركيبه ، والرابع تجزئته

---

(١) ش : لفظة «واجب» مشتركة تدل على ما يوجبه الاصطلاح وعلى ما توجبه الطباع . وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة ، وقد تكون عن الاصطلاح مثل عقوبات المجرمين .

(٢) ش : قام قائم ، والذى يقوم هو القاعد ، والذى كان صحيحا هو المريض .

(٣) ش : أوّلا .

(٤) ف بالأحمر : وقد يصح ، لا الذى هو مريض .

(٥) ف بالأحمر : ليس الآن .

(٦) ش : مثال (ف : وتحقيق) ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة ، والأخرى فى اشتراك اسم ، مثال ذلك أن يقول : القتل واجب ، والذى يجب ينبغى أن يفعل ، فالقتل ينبغى أن يفعل . فالمقدمة القائلة : « القتل واجب » هى باشتراك الاسم ، لأن الذى يجب فيه القتل إنما هو قتل القاتل ، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب . أما المقدمة القائلة : « فالواجب ينبغى أن يفعل » فصادقة لا شك فيها .

(٧) ف بالأحمر : المشاغبة فى الكلام .

وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة[١] الكلام وشكله . وتحقيق ذلك أنا نكرر الكلام والأسماء مرارا بأعيانها فلا ندل بها على شيء واحد . فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك[٢] إنما العلماء بالنحو يعلمون[٣] وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون[٤] . فالتعليم اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه[٥] ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذاك استعمال العلم واتخاذه . وكقولك إن الضرر خير، والخير قد[٦] ينبغي أن يكون، فالضرر إذًا ينبغي أن يكون . وقولك « ينبغي » على جهتين : إحداهما[٧] الواجب الذى يعرض كثيرا من فنون الضرر والشرور، فقد يكون شر باضطرار . والجهة الأخرى أن الخير ينبغي أن يكون غير مدافع . ونقول أيضا فى الشيء الذى بعينه
إنه كان قاعدا وقائما ، وصحيحا ومريضا ، والذى كان قائما[٨] « قام »، والذى ١٦٦ أ
كان صحيحا[٩] « صح »؛ ولم يقم إلا القاعد، ولم يصح إلا المريض . فأى شيء فعل المريض أو فعل به فليس يدل على شيء واحد إلا أن يلحق بذلك شيء كان فعله إذا كان مريضا أو إذا كان صحيحا أو إذا كان قائما أو إذا كان

---

(١) ف بالأحمر: هيئة . (٢) ش : نقل آخر: مثل قولك يتعلم للعلم ، متعلمو النحو يتعلمون ما يتلى بالأفواه . وقولك : « يعلمون » اسم مشترك يقع على الذى يفهم ، و يدل إذا استعمل العلم ، وعلى الذى يستفيد العلم . (٣) ف : يتعلمون .

(٤) ف : يتعلمون . (٥) ف . من نفسه . (٦) ش : والذى ينبغي خير

(٧) ص : أحديهما . (٨) ص : قائم . (٩) ص : صحيح .

قاعدا[١] . فالفعـل من المريض يدل أحيانا على فعـل المريض اليوم، وأحيانا على فعل مريض كان مريضا قبل اليوم؛ ويسمى صحيحا متى[٢] نقه من مرضه، ويسمى صحيحا من ليس له عهد بمرض . فهذا ومثله[٣] من اشتراك الأسماء .

[٣٣١ب] نقل يحيى بن عدى

فأما من المراء فأمثال هـذه ألا[٤] يريدون أن يأخذوا للحارب ، وأترى الذى يعرف الإنسان يعرف . وذاك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذى يعلم والذى يُعَلّم يَعْلم؛ وأترى الذى يبصر إنسان هذا[٥] يبصر وهو يبصر عمودا، والعمود إذًا يبصر . وأترى الذى أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت، وقلت إن الحجر موجود؛ أنت إذن قلت إنك حجر . وأيضا يوجد الذى هو ساكت يتكلم، وذلك أنها مثناة، وهى أن الذى وساكت يتكلم وأن الذى هو قائل يسكت واللواتى يقلن .

والأنحاء التى من اتفاق الاسم ومن المِراء هى ثلاثة : أحدها متى دلّت الكلمة أو الاسم بالحقيقة على كثيرين — مثال ذلك : نَمِر، كلب . والآخر متى كنا معتادين أن نقول هكذا . والثالث متى كان إذا ركب يدل على كثيرين؛

(١) ش يقال : «صحيح» للذى كان مريضا (ص : مريض) وصح ، وللذى لم يمرض قط ؛ و يقال قاعد للذى كان قائما (ص : قائم) وللذى هو مقعد منذ أول عمره .

(٢) ف بالأحمر : من . (٣) ف : وأمثاله . (٤) ص : إلى .

(٥) ف : أتاه .

فإذا فصل على الاطلاق — مثال ذلك أن يعرف[١] المكتوبات، وذلك أن كل واحدٍ إن عرض يدل على واحد الذى يعرف ، والمكتوبات . فأما إنباؤهما[٢] فعلى كثيرين : إما أن المكتوبات لها علم[٣] وأما[٤] المكتوبات هن لآخر .

أما المراء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التى كهذه . فأما من التركيب فأمثال هـذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس[٥] أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب . وذلك أنه ليس يدل على معنى واحدٍ بعينه إن قال إنسان إذا قسم[٦] و إذا ركب إنه يمكن الجالس أن يمشى والذى لا يكتب أن يكتب . وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب و إن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلم الآن المكتوبات إن كان يتعلم اللواتى تعلم[٧] ، فأيضًا الذى يمكنه أن يأتى بواحدة فقط يمكنه أن يأتى بكثيرة .

فأما من القسمة فالخمسة هى اثنان وثلاثة ، أفراد وأزواج ، والأكثر مساوٍ — ومثل هذا . وأيضا إن فى القول إذا قسم وركب مش[٨] فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه — مثال ذلك لم أنا لك جعلت[٩] عبدا وأنت حر .

(١) ف : يعلم . (٢) ف : كلامهما . ص : أنبأهما .
(٣) ف : معرفة . (٤) ق : أن . (٥) ف : الذى هو جالس .
(٦) ف : فصل . (٧) ف : تعرف .
(٨) عامىّ : صوابه : ليس . (٩) ف : صرت .

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فأما التى من المراء فتكون على هـذا النحو : « يريدون للمقاوم لى[1] يأخذون » . و : « أترى الذى يعلمه الإنسان فذاك يعلم » — وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دالا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم . و : « أترى الذى يبصره[2] الإنسان فذاك يبصر[3] ؟ » و « هو يبصر[4] العمود » ؛ « فالعمود إذن يبصر » . و : « أترى الذى قلت إنه موجود أنت هو الموجود[5] ؛ وأنت قلت إن الحجر موجود ؛ فأنت إذن قلت إنك حجر » . وأيضا القول بأن « الساكت يتكلم » ، يفهم منه معنيان : أحدهما أن الساكت يتكلم ، والآخر[6] أن المتكلم يسكت . وهذه[7] هى الأشياء التى يتكلم بها .

فالأنحاء التى تكون من اتفاق[8] الاسم والمراء ثلاثة : أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معان كثيرة — مثال ذلك : النسر والكلب . والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة . والثالث عندما يكون القول إذا ركب دل على كثير[9] ، وإذا فصل دل على واحد ، مثال ذلك قولنا : معرفة[10] الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظتى الكتابة والمعرفة[11] قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر

---

(١) أى يتمنون لى أسر العدو . (٢) ف : يراه .
(٣) ف : فهو يرى . (٤) ف : يرى . (٥) ف : الذى يوجد .
(٦) ش : يعنى أن التى يسكت المتكلم عنها هى التى من شأنه أن يتكلم بها .
(٧) س : نسخة : وإنما يمسك عن الأشياء التى تقال . (٨) ف : اشتراك .
(٩) ف : كثرة . (١٠) ف : علم . (١١) ف : العلم .

من واحد ، لأنه يدلّ إما على أن الكتابة معرفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر .

[١٣٣٢] والمراء واشتراك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء . — وأما المواضع التي من التركيب فتكون على هـذا النحو : مثال ذلك : قـد يمكن الجالس أن يمشي ،والذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب و إذا ركب فقيل : الجالس يمكن أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب — واحدة بعينها . وكذلك يجرى الأمر إذا ركبت ، مع أن الذى ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب و إن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب ، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون[1] يتعلم ما يعـلم . وأيضًا الذى يمكنه أن يأتى بشيء واحد فقط يمكنه أن يأتى بأشياء كثيرة .

وأما من القسـمة فإن الخمسة اثنـان[2] وثلاثة ، وأزواج وأفراد ، وأن الأكبر مساوٍ[3] ، وما يجرى هذا المجرى . وأيضا فإن القول إذا قُصِد به شيء

---

(١) ش : كان المفهوم أولا مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شيء من الأشياء و إن لم يكن له ؛ فلما حذف من جملة القول معنى « يمكن » كان المفهوم بعـد ذلك أن الذى لا يكتب يكتب والذى لا يعلم يعلم ، فيلزم من المفهوم الأول والثانى أن يكون يتعلم ما يعلم ، وهذا محال ، بين به اختـلاف المفهومين بإضافة : « يمكن » وحذفه ، لأن الأول كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن ، والثانى أنه هو ذا يتعلم . فإن أخذا جميعا شيئا واحدا لزم أنه يتعلم ما يعلم .

(٢) ص : اثنين . (٣) ص : مساوى .

فليس يُظَنّ به دائما إذا فصّل وركّب أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه ، مثال ذلك أنا جاعل لك عبدًا وأنت حر .

نقــل قــديم

والشك فى الكلام كقولك : الشىء الذى يعـرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر، والحجر إذًا يعرف . فإن قولك : « يعرف » قد يقع على العارف وعلى المعـروف . وأيضا الشىء الذى يراه[1] الإنسان هو يرى[2] ، والإنسان قد يَرى الأسطوانةَ ، فالأسـطوانةُ إذن تَرَى . وأيضا ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ؛ والإنسان قال حجر، فهو إذن حجر . وأيضا ما قلت فيه إنه قد تقول فى نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول فى الحجر إنه ، فأنت حجر لا محالة . وأيضا كقولك : هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم؟ — كان ذلك على جهتين : أحدهما على صمت المتكلم ؛ والآخر على انقطاع[3] الكلام .

وقد يكون أيضا من اشتراك الأسمـاء والتشكيك[4] ثلاثة[5] أنحاء : منها إذا كان الاسم والكلمة يدلان بالكثير على الحقيقة كقولك : عُقاب[6]، كلب . ومنها[7] إذا قلنا ما جرت عليه عادتنا . ومنها ما إذا كان مركبا مؤلفا دل على الكثير، وإذا كان مفترقا[8] على غير تأليف دل على مبسوط[9] من الأمر مرسل

(١) ف : يبصره . (٢) ف : فذلك يبصر . (٣) ف : امتناع .
(٤) ف : المشاغبة . (٥) ص : ثلاث . (٦) ف : شاهين .
(٧) ص ؛ فمنها . والتصحيح بجوارها بالأحمر . (٨) ف : منفردا .
(٩) ف : واحد .

كقولك : علم الكتابة . فكل واحد من هـذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت : « علم » ، و إن قلت : « كتابة » . فإذا اجتمعا دلا على الكثير، إما أن يثبت للكتابة علم، و إما أن الكتابة[1] للكاتب . — فالتشكيل والاشتراك فى الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء . وقد يكون من التركيب والتأليف أنحـاء غيرها[2] كقولك : قد يستطيع الجالس[3] أن يمشى ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هـذين القولين بحالٍ واحدة إذا كان القول مؤلفا أو مفـترقا . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دَلَلْتَ على أن له قـوة على الكتابة فى الوقت الذى لا يكتب ، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها فى الوقت الذى لا يعلم . ومما يشبه ذلك أن نقـول إن الذى يستطيع أن يأتى بشيء واحد قـد يستطيع أن يأتى بالكثير . فهذه الأنحاء التى تكون من تأليف الكلام وتركيبه .

---

(١) ش : إذا قلنا أن للانسان علم الكتابة فقـد يجوز أن يكون معناه (ص : معناك) أن للكتابة علما (ص : علم) أضـفته إليها كقولك : الإنسان مال ، فأوجبت ذلك العـلم للانسان ، أو تكون قلت أن للانسان علم الكتابة ، تعنى أنه عالم بالكتابة .

(٢) ف : غير هذه .

(٣) ش : مثل قولك : قد يستطيع الجالس أن يمشى ، فيجوز أن يقول : إنمـا عنينا أنه يمشى وهو قاعد ؛ و يجوز أن يقـول إن له أن يمشى بالقوة . فكذلك فى الكتابة ، إلا أن الكلام فى الكتابة أكثر تقسيما (ص : تقسيم) ، لأنك تقول إنه يستطيع الذى لا يكتب أن يكتب ، فيعنى أن الذى لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب ، أو يقول وهو قد يعلم الكتابة ، إلا أنه فى ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه مستطيع إذا أراد أن يكتب ؛ ونقول يستطيع الكتابة الذى لا يكتب أن يكتب — يعنى الذى لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم .

ونقــول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمســة اثنان وثلاثة ، أزواج وأفراد ؛ ويقال الأكثر مساوٍ[١] لمثل هــذا العدد ولأكثر منــه قليلا . وليس مافضل من الكلام ثم ألف كانت دلالته[٢] واحدة وإن ظن به ذلك . وتقول : أنا صيرتُ الأحرار عبيدا .

[٣٣٢ ب] نقل يحيى بن عدى

وأن من رجالٍ خمسين[٣] مائةً قتل الممدوحُ[٤] أَخيلوسُ .

فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعــل القول[٥] فى الأقاويل دون[٦] الكتابة ١٦٦ ب
وما كتبوا من المكتوبات وفى الأشــعار ، مثال ذلك أن أفرادا قد يقومون لأوميروش لدى الذين يوبخــونه على أنه قال شــناعة أنها لا تقتــل بالمطر فيحلونه بالتعجيم بأن يقــولوا لا بالتثقيل ؛ وفى رؤيا أغا ممنن أن ليس زاوس نفسه قال : إنا نعطيه أن يأخذ المجد[٧] ، لكنه إنمـا أمر الرؤيا أن تُعطِى . فهذه اللواتى كهذه هى من التعجيم .

فأما اللواتى تعرض من شكل القــول فمتى لم يفسر هو بعينه على هــذا النحو بعينه — مثال ذلك مــتى كان الذكر أنثى والأنثى ذكرا والمتوسطات

(١) ص : مساوى . (٢) ش : فى نسخة أخرى : فى كل حين دلالة .

(٣) أى قتل الممدوح أخيلوس مائة رجل من خمسين .

(٤) ف : المحمود ، الماجد . (٥) ف : الكلمة .

(٦) ص : ذوى الكتابة وكتبوا .

(٧) ف : الحمد ، المدح .

الأخَر من هـذين ، أو أيضا الكيفىّ كميًا والكمىّ كيفيًا أو الفـاعل[1] المنفعل[2] أو الموضوع الذى يفعل[3] وهذه الأخر كما قسمت[4] أولا . وذلك آن مثل هذا الشيء هو الذى ليس هو من اللواتى يفعلن، يدل بالقول[5] على أنه من اللواتى[6] تفعل شيئا — مثال ذلك الذى هو صحيح[7] والذى يقطع[8] والذى ينقض[9] يبنى تقال على مثل واحدٍ بعينه فى شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف هو موضوعا . فأما هـذا فعلى أنه يفعل شـيئا . وعلى هـذا النحو بعينـه فى الاخر.

فالتبكيتات من القول هى أمثال هذه المواضع . — فأما التضليلات الخارجة عن[10] القول فأنواعها سـبعة : أما الأول فمن الأعراض . وأما الثـانى فأن يقـال على الإطلاق أولا على الإطلاق[11] ولكن فى شىء، أو أين ، أو متى ، أو بالإضافة إلى شىء . والثالث[12] الذى من الجهل بالتبكيتات . والرابع الذى من التى تلزم . والخامس فأن يأخذ الذى من البدء . والسادس أن يضع لا كعلة كعلة . والسابع أن يجعل[13] مسائل كثيرة مسئلة واحدة .

(١) ف : الذى يفعل . (٢) ف : الذى ينفعل .
(٣) ف : الفاعل . (٤) ف : فصلت . (٥) ف : قبل .
(٦) ف : الفاعلات . (٧) ف : هو ذا يصح .
(٨) ف : وأن يقطع . (٩) ف : وأن سمص .
(١٠) ف : من . (١١) ف : مطلقا .
(١٢) ص : فالثالث . (١٣) ف : يصير .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فأما التضليلات التى من العَـرَض فهى متى أهل للأمر نفســه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد . وذلك أنه من قبل ... .

نقل عيسى بن زرعة

وأما من الخمسين الرجل فقتل المحمودُ أخيلوس مائةً[١] .

وأما الموضـع الذى من التعجيم[٢] فليس يسهل على المتكلم أن يأتى فيـه ١٦٦ ب
بقول من دون الكتابة . بل هو فيما يكتب وفى الشعر خاصــة[٣] ، مثال ذلك أن قوما يسدّدون أوميروس[٤] عند اللائمين له كأنه قد قال منكرا عنـد قوله :

---

(١) ش : نقل تاوفيلا : والذى بقى من الخمسين رجلا أخيلوس الخير .

(٢) ش : فى نقل ثاوفيــلا : وأما فى التعجيم فإن الذى يكون خارجا عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدلى هينا ، بل فى الكتب والمكتوبات — بمنزلة مايعذره قوم لأميروس عند اللائمين له كأنه قال قولا شنعا أن إما تلك وليس يواتى للانحلال بالمطر ، وذلك أنهم يحلون هــذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة «ليس لا» بلفظة حيث ، أعنى : «بحيث يواتى الانحلال بالمطر» — بإبدالهم التعجيم ، إذا يكون أجود ، أو وقدموا به التعجيم الذى يكفله ولفظه مكتوب فلان ... (كلمتان غير واضحتين) ليس يحصــل أيضا شــكلة مخففة لا وأما التى تكون عن التعجيم فهى أمثال هــذه (هذه التعليقة مكتوبة بالأحمر وقد بهتت بحيث صارت لاترى إلا بصعوبة كبيرة) .

(٣) ف : على أكثر الأمر .

(٤) «الالياذة» النشيد ٢٣ البيت رقم ٣٢٨ راجع ما يقوله أرسطو فى كتاب «الشعر» ف ٢٥ ص ١٤٦٢ ا س ٢٥ حيث ينسب الخطأ الى هيباس الثاسوسى .

«ليس يعفن بالمطر»، ويحلون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة «ليس» مثقلة جدا. وكذلك ما فى رؤيا أغا ممنن من أن ليس زاوس هو الذى قال إنا نمنحه الحمد[1] ليحصل له، إلا[2] أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك.

فأمثال هذه الأشياء هى التى تكون عن التعجيم. والأشياء التى تعرض من شكل القول هى التى الواحد بعينه منها ليس يعبر[3] عنه على جهة واحدة، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث، أو بالذى ليس بمذكر ولا مؤنث، وبأن يوصف[4] أيضا ما من الكيفية[5] بالكمية[6] أو من الكمية[7] بالكيفية[8] أو الفاعل بأنه منفعل أو الموضوع[9] بأنه فاعل. وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها[10] بدءا. وذلك أن ما يجرى هذا المجرى يكون عند ما يوجد شىء ليس من الأشياء التى[11] تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كالدالّ على شىء من الأشياء الفاعلة بمنزلة القول القائل الصحيح فإنه سببه فى شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الدانى، وإن كان ذلك إنما يدل على كيف ما وكيف يضع الذى يفعل شيئا ما. وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر.

---

(١) ف : الجد.
(٢) تحته : بل إما.
(٣) ف : يفسر.
(٤) ف : يجعل.
(٥) ف : الكيفى.
(٦) ف : كميا.
(٧) ف : الكمى.
(٨) ف : كيفيا.
(٩) ف : القابل.
(١٠) ف : ما قسمها أوّلا.
(١١) ف : مثال ذلك.

فهذه هى التبكيتات التى فى القول ؛ ووجودها يكون من أمثال هـذه المواضع . — وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة : فالأول المأخوذ من الأعراض ؛ والثانى من حمل شيء على شيء على الإطلاق ، أو ليس على الإطلاق ، بل فى شيء أو بحيث أو فى زمان أو بالإضافة . والثالث يكون من عدم[1] العلم بالتبكيت [١٣٣ ا] . والرابع الذى يكون من اللوازم . والخامس من الأمور المأخوذة بدءًا . والسادس من وضع ما ليس بعلة على أنه علة . والسابع أن يجعل[2] السؤالات الكثيرة سؤالًا واحدًا .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شيء اتفق أمرا ما وعرضا من الأعراض على مثالٍ واحد ومن قبل أنه .

نقل قديم

ونقول إن الماجد أشلوس[3] قتل من خمسين رجلا مائة .

فأما النوع الذى يكون من جهة الإعراب وتعجيم النقط والعلامات ١٦٦ ب
فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس[4] بكتاب مقدمات أهل المجادلة .

---

(١) ف : الجهل :   (٢) ف : يصير .   (٣) ش : إذا قلت على التفصيل إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلا وقتل أيضا مائة أن تجمع ذلك وتقول إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلا مائة ، فإنك إذا ألفت ذلك لم يمكن ، وكذلك إذا قلت أنت عبد ، أعنى عبد الرقبة فإنك (ف : وأنت) حر الأخلاق ، فلا يجوز أن أقول إنك عبد حر .

(٤) ش : بنقل آخر : دون الكتاب ، ولكنا قد نبينه بالكتاب والأشعار .

ولكنا سنبين منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من [أ]عاب أوميروس وخطّأه فى قوله إن كذا وكذا ليس شانيـا للمطر ، فأجاب عنه أقوام فقالوا بوضع علامة فى التعجيم على لفظة «ليس» فينقلها فتصير على جهة الاستفهام فيصح معناها . ويقولون فى منام أغا ممنن : ليس زوس(١) القائل يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول — ومثله يدخل التشبيه بسبب التعجيم(٢) والإعراب وهو منصرف غير ثابت(٣) .

فأما الأنحاء التى تكون من شكل الكلام فإنها أنحـاء ثلاثة ، لا مثـل الكلمة إذ كانت بحال واحدة ولم تتقسمها تلك الحال . فأصل الكلمة التى تصير المذكر مؤنثا والمـؤنث مذكرا أو تكون ما بين هذين فيوضـع مكان واحد منهما ، أو توضع الكميـة مكان الكيفية ، أو الكيفية مكان الكمية ، أو الفاعل مكان المفعول ، أو المفعول مكان الفاعل ، وسائر ذلك مع مثل ما

---

(١) ش : أما الرؤيا فإنما عنى أن زوس أمر <بأن> يعطيه كذا وكذا ، أى : هل أمر بهذا ؟ أو يعنى أن زوس أمر بهذا ، أى أنه حتم ، وهذا يجئ من طريق الاستفهام . فأما الذى من قبل التعجيم فنحو قولك : لا يعبث ولا يغيث (ولا : مكررة) ، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط والأول بالشكل .

(٢) ش : بنقل آخر : وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن الكلمة بعينها فتفسر على نحـو واحد ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث ، والمؤنث بالمذكر ، والواسط بين الذى ليس هو مذكرا ولا مؤنثا (ص : مذكر ولا مؤنث) بواحد منهما ، يعنى بواحد من المؤنث أو المذكر ، أو بوضع الكمية مكان الكيفية .

(٣) ش : أما الذى فى الكمية والكيفية فكقولك : كيف يباع كذا وكذا؟ فيقال : خمسة أرطال بدرهم — فقد أقام الكيفية مقام الكمية ؛ وإنما أراد : كم يباع كذا وكذا؟ — فأما المفعول مقام الفاعل فمثل قولك : فلان يعشق فلان ، فكأنه فاعل ، وإنما العاشق مفعول فيه .

قسّمنا وجزأنا أوّلا . فكثيراً ما تكون الكلمة دليلا على مفعول ، ومخرجها يدل على فاعل — من ذلك أن القوى تدل على كيفيته[١] ووصفه[٢] . وقولك : «يقطع» ، ”يبنى“ قد يدل على كيفية فعله ذلك . وكذلك يجرى هذا القول فى سائر الأشياء المشاكلة له .

والمباكتات التى تكون من الكلام فبهذه الجهات تكون . فأما أنواع المضلّات[٣] التى تكون خارجة من الكلام فهى سبعة عددًا : الأوّل منها يكون بالعرض[٤] : والثانى — مرسلا[٥] كان أو غير مرسل — ، يكون إما فى شىء ، وإما فى مكان ، وإما فى زمان ، وإما مضافا إلى شىء . والثالث يكون من قلة العلم بالتبكيت[٦] . والرابع يكون من لواحق الكلام ومن وضع المقدّمات . والخامس يكون من أوّل المسئلة . والسادس يكون بإثبات علة لا كعلة[٧] . والسابع أن يجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فالمضلات التى تكون من الأعراض هكذا تكون : أن تضع[٨] مقدّمة فيثبت معنى واحد .

---

(١) ف : كيفية . (٣) ف : وصفة .

(٣) ف بالأحمر : الأغاليط ، المغالطات . (٤) ف : بالأعراض .

(٥) ص : مرسل . (٦) ف : بالمباكتة .

(٧) ف : الذى يضع ما ليس بسبب كأنه سبب . (٨) ف : توضع .

[٣٣٣ب] نقل يحيى بن عدى

إنه قد يعرض لواحدٍ بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورةً أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه، وذلك أنه إنسان ؛ أو إن كان غير سقراط ، وسقراط إنسان، يقولون فليقرّ(١) أنه غير إنسان، من قِبَلِ أنه يعرض للذى يقول إنه غيرٌ — أن يكون إنسانًا .

وأما أن التى على الإطلاق أو فى شىء تقال متكثرة لا بالحقيقة متى كان

١٦٧ أ يقال(٢) بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق — مثال ذلك إن كان الذى ليس بموجودٍ موجودًا مظنونا(٣) فالذى ليس بموجود هو موجود . وذلك أنه ليس أن يكون شيئا هو بعينه وأن يكون على الإطلاق. وأيضا إن الذى هو موجود هو غير موجود وإن كان ليس موجودا شيئا من الموجودات — مثال ذلك إن كان ليس بإنسان، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئا ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق، ويرى من قِبَلِ تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئا وبين أن يكون على الإطلاق . وعلى هذا المثال بعينه من الذى فى شىء وعلى الإطلاق أيضا — مثال ذلك إن كان كله أسود هو أبيض فى أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثناهما(٤) ،

---

(١) ف : فليعترف . (٢) ف : إذا قيل .

(٣) ف : معتقدا . (٤) ص : اثنيهما . ف : كليهما .

أو أن هذه المتضادات موجودة معا ، فهذه هكذا . وفى الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى ، مثال ذلك أن إذا أخذ أن الزنجى أسود وأبيض فى أسنانه يسأل هو أبيض . ففى هذه إذن هو أبيض، مِنْ قِبَلِ أنه يظن إذا تمم القائسُ السؤالَ أنه قال إنه أسود ولا أسود . فأما فى الأفراد فيضلل كثيرا فى جميع اللواتى متى قيلت فى شىء يظن أنه يلزم الذى[1] على الإطلاق أيضا وفى جميع اللواتى لا يسهل أن ترى أيما منها يعطى بالحقيقة . وهذا يكون هكذا فى هؤلاء اللواتى المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه ، وذلك أنه يظن إما أنهما اثنيهما[2] ، أو ولا الآخر أيضا يعطى أن يكون محمولا على الإطلاق — مثال ذلك إن كان نصفه ذاك أسود وأما نصفه هذا فأبيض فأىّ هذين هو أبيض أم أسود . — وهؤلاء اللواتى من قبل أنه لم يحدد[3] .

نقل عيسى بن زرعة

قد يعرض للشىء الواحد بعينه أعراضٌ كثيرة ، فليس[4] من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمولات[5] — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون غير نفسه لأنه إنسان ، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب ، وسقراط إنسان ، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان ، لأنه قد عَرَض أن يكون الذى يقال فيه إنه غيره هو إنسان . فأما التى تكون من قبل الحمل على الإطلاق أو من

---

(١) ف : معنى . (٢) ف : كليهما .

(٣) ف : يحصل . (٤) ف : إلا أنه .

(٥) ف : فى نسخة زيادة : أو لما عليه يحمل .

جهة لا على التحقيق فهى أن يكون محمولا على جزء ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق — ومثال ذلك : ليكن[1] ما ليس بموجود يوجد مظنونا[2]، فيكون ١٦٧ أ
غير الموجود موجودا، وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشىء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحدًا بعينه، أو يلزم أيضا أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئا من هذه الموجودات — مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشىء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئا واحدًا بعينه ؛ وقد يظن ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشىء غير موجود وأن يكون موجودا على الإطلاق : وعلى هذا المثال أيضا إذا كان موجودا فى جزء فحمل على الإطلاق، مثل أنه إذا كان جميع الشىء أسود وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير أبيض معا، أو يكون هذان الضدان موجودين[3] معا . وما جرى[4] هذا المجرى من النظر فى بعض الجزئيات يسهل على كل أحد، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النوبىّ أسود وأنه أبيض من قِبَل أسنانه يسأل عنه : هل هو أبيض ؟ فهو إذًا من هذه الجهة أبيض . ولهذه العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قال بأنه أسود ولا أسود . وكثيرا ما يضلّ بعض الناس فى جميع الأمور التى إذا قيل فيها إنها موجودة فى شىء ما يظن أنه قد يلزم

(١) ف : أن يكون . (٢) ف : يرى أنه موجود . (٣) ص : موجودات .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل هذا هكذا : وما جرى هذا المجرى من النظر يسهل على بعض الناس فى كل الشىء .

أن تكون موجودةً على الإطلاق ؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلم[١] على الحقيقة . وذلك أن هذه إنما توجد بهذه الحال فى الأمور[٢] المتضادة التى على مثال واحد، لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعا محمولين على الشىء أو ألا يسلم أن غيرهما محمولٌ عليه [١٣٣٤] — مثال ذلك أنه إن كان شىء أحد نصفيه أبيض والآخر منه أسود، فأى الاثنين هو: أسود أم أبيض ؟ فأما المواضع الكائنة منْ قِبَلِ أنِ القياس لم يحدد ما هو حسن[٣]

نقــل قـــديم

للشىء الذى فيها وللعارض لها وليس هى بالاضطرار[٤] لما تثبت له وحده، بل هى لآخرين[٥] معه — ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى[٦] نفسه لأنه إنسان، وإن[٧] كان آخر غير سقراطيس، وسقراطيس إنسان، فالإنسان إذن غير الإنسان[٨]، لأنه عندما قال: سقراطيس إنسان، عرض من ذلك ما أضلَّ معنى الإنسان . فهذه الطرائق المُضِلّات مما يعرض من المقدّمات والمضلات التى تكون بقولٍ مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق، فإنها مستفاض على الكثير ؛ وهكذا إذا كان الذى يقال بالجزء مُتأوّلًا على الكثير بقولٍ مُرْسل كقولك إن كان ما ليس ١٦٧ ا

(١) ف : تعطى . (٢) الأشياء . (٣) ص : حسنا .
(٤) ف : يجب . (٥) ف : لأشياء كثيرة . (٦) وإن كان سقراطيس آخر (ص : آخرا) غير . (٧) ف : أو إن . (٨) ش : فى نسخة : لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان .

بموجودٍ متوهمًا كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجودا[1] كأنه موجود، وليس يستوى[2] أن يكون[3] الشيء بالحقيقة وألا يكون، بقول مرسل[4] . ومن ذلك[5] أن تقول أيضا إن الذى هو موجود ليس بموجود، إذ من الأشياء شيء ليس كذلك : كقولك ليس إنسان . وليس يستوى[6] أن يكون الشيء موجودا بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول ، فقد يرى ما كان مثل هذا القول فى مقاربة الكلام أن الاختلاف فيه قليل، وكذلك فيما يثبت وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول . وعلى هذا النحو يكون الضرب الثانى من المضلات خارجا من الكلام — مرسلا كان أو غير مرسل — إما فى شيء، وإما فى مكان، وإما فى زمان، وإما مضافا إلى شيء — كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض فى أسنانه فقد يكون إذن أبيض وغير أبيض، وهذا يكون فى الأمرين من جهة المكان ومن أجل أن الأضداد فيه معا . وما كان بهذا النحو فمعرفته يسيرة على كل أحد فى طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشيا أبيض الأسنان ؛

---

(١) ص : موجود .　　(٢) ف : لأنه ليس يستوى .

(٣) بنقل آخر : أن يكون الشيء وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) أظنه : وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) .　　(٤) ف : أظنه بقول مرسل .

(٥) ش : وبنقل آخر : وأيضا إن الذى هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) . — ومرسل فى معنى مطلق — ولكنه يرى لمقاربة الكلام وقلة الاختلاف ما بين أن يكون الشيء وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) .　　(٦) ف : بسواء .

فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صرت إلى حملنا[1] بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسـود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسئلتك إياه . فأما طائفة من الناس فقد نعت[2] هـذا المذهب عليهم كثيرا، وذلك إذا قيل منه فى شىء إنه سواء بأنه لم يلحقه ما قيل فيـه بالقول المرسل[3] : وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشـياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت، وإنما يكون هـذا النحو فى الأشياء التى يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التئاما كليهما ألا يكون حقا ولا فى واحد منهما كقولك : إن كان نصف الشىء أبيض ونصفه أسـود فبأيهما تنعته : بالأبيض أم بالأسـود ؟ فأما الذين يضللون وهم لا يحدون ما القياس[4]

[٣٣٤ ب] نقل يحيى بن عدى

ما هو القياس؟ أو ما التبكيت؟ فإنهن يكنّ من عدم العلة. وذلك أن التبكيت هو مناقضـة شىء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم، ولا للمقرون فى الاسم بل له بعينـه من هؤلاء اللواتى أعطين من الاضـطرار من حيث لا يلقب مع الذى فى الابتداء وفيه بعينه وهو[5] وكذلك بعينه وفى زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب فى شىء . وأفراد قـد يظنون أنهم

(١) ف : خذ لنا . (٢) ص : نعيا .
(٣) ف : مرسلا . (٤) ف بالأحمر : المقياس .
(٥) ف : وعنده .

يبكتون إذا أخلوا(١) بشيء(٢) من هؤلاء اللواتى وصفن — مثال ذلك أنه بعينه ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنـين إما للواحد فهما ضعف، فأما للثلاثة فليسا بضعف؛ فإن كان هو بعينه لشيء بعينه ضعفا ولا ضعفا، إلا أنه ليس فى شيء بعينه، لكنه أما فى الطول فضعف، فأما فى العرض فليس بضعف. أو إن كان لشيء واحد بعينه وفى شيء واحد بعينه وكذلك بعينه إلا أنه ليس معاً، فلا تبكيت يرى(٣) قد يدفع(٤) إنسان هـذا إلى هؤلاء اللواتى من الكلمة.

فأما هؤلاء اللواتى من أخذ(٥) التى فى البدء، فإنهـا تكون بحسب(٦) ما يمكن أن يصادر على التى فى البدء، ويرون(٧) أنهـم يبكتون(٨) من قِبَل أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير.

١٦٧ ب فأما التبكيت من التى تلزم فمن قبل أنه يظن أن اللزوم ينعكس، وذلك أنه إذا كان هذا موجودا يجب ضرورة أن يكون هذا، وإذا كان موجودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار. ومن هنا لك تكون الضلالة(٩)، فالرأى من الحسّ فى كل حين، وذلك أن مرارا كثيرة يظن المرار عسلا من قِبَل أن اللون الاحمر لازم للعسل؛ ويعرض للأرض أن تكون نَديّة إذا مطرت،

---

(١) ف : نقصوا . (٢) شيئا . (٣) ف : يظن .
(٤) ف : شبها . (٥) ف : إن خذ .
(٦) ف : بقدر . (٧) ف : يظنون .
(٨) ف : يوبخون . (٩) ف : الخدعة .

فيظن إذا كانت أندية نهـا مطرت . وهـذا ليس هو واجبا ضرورةً ، ففى البلاغة البراهين التى هى كالعلامات إنما هى من اللواتى يلزمن ، وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبرهنوا أنه زانٍ إنما يأخذون الذى يلزم وهو أنه متزين أو أنه يطوف بالليل . وكثيرون أما هؤلاء ...

نقل عيسى بن زرعة

ولا ما هو التبكيت ، فإن(١) الكذب يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص . فأما التبكيت فهو مناقضة شيء واحدٍ بعينه لا فى الاسم ، بل فى المعنى والاسم ؛ ولا يكون ذلك فى شيء ممـا أسبق منه ، بل فى الاسم نفسه(٢) ومن الموضوع بعينه من الاضطرار من غير أن يكون ، سيما(٣) للذى قيل أولاً وفى شيء واحد بعينـه و بالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهـة واحدة وفى زمانٍ واحد بعينـه . والكذب يكون فى الشيء على هـذا النحو بعينه . ولإغفال بعض الناس شيئا من هذه المعانى المذكورة قد يظن أنهم بكتوا — مثال ذلك أن الشيء الواحد بعينـه قد يكون ضِعْفا وليس بضعف ، وذلك أن الاثنين : أما بالإضـافة إلى الواحد فهما ضِعْف ، وأما بالإضافة إلى الثـلاثة فليسا بضعف ، أو أن يكون الشيء الواحد بعينـه لشيء واحد بعينه ضعفا وليس بضعف ، إلا أن ذلك ليس من جهةٍ واحدة بعينها ، وذلك أنه يكون أما من

---

(١) ف : نسخة : فإنها تكون عن نقصان علة ما يدخلها .

(٢) ف : بعينه . (٣) ص : سما .

جهة الطول فضعف، وأما بحسب العَرْض فليس بضعف، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفى معنى واحد بعينه ومن جهة واحدة ، إلا أن ذلك ليس فى زمانٍ واحد بعينه ، ولذلك يكون التبكيت مظنونا . وللانسان أن يدفع هذا الموضع إلى التى من القول [١٣٣٥] .

فأما المواضع التى تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهى على هذا النحو، وذاك بأن يسأل ما أمكن عن التى فى أول الأمر ؛ وإنما يظن (١) أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذى هو واحد بعينه والمخالف (٢) .

وأما التبكيت الذى من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، ١٦٧ ب
حتى إنه إذا كان هذا موجودا فمن الاضطرار أن يوجد ذاك . وإذا كان ذاك موجودا، يظن أن الآخر يكون موجودا من الاضطرار . ومن هذا الموضع تقع الضلالة فى الاعتقاد (٣) دائما من قبل الحس ، وذلك أنا كثيرا ما نظن بالمرار أنه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت ، فإن كانت ندّية توهمنا أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجبا ضرورةً . والبراهين الخُطْبية التى من العلامات مأخوذة من اللوازم ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلانًا زانٍ أخذوا الشيء اللازم وهو أنه متزين، أو أنه يطوف بالليل . وقد توجد هذه لكثيرين، والمحمول ...

---

(١) ف : يظنون .　(٢) ف : والذى ليس كذلك .

(٣) ف : فيما يعتقد .

نقل قديم

وأما[١] المباكتة فإنما يكون ذلك منهم لمكان[٢] النقص فى الكلام ، وذلك أن نفس التضليل إنما هو انطيفاسيس ، أى مناقضة الشىء بعينه المفرد الذى ليس باسم ، بل هو غير مسمى باسم ، بمواطأة مقرون إلى اسم شىء غيره فيتناقض ذلك الشىء بعينه بالأشياء التى يؤتى بها بالاضطرار ، ولا يعد معه ما كان فى الابتداء ، بل يكون بحال واحدة و إلى شىء واحد ، كالذى كان فى زمان واحد . وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشىء . فبعض[٣] الناس إذا نقضوا شيئا من هذه التى ذكرنا كانوا كالمبطلين ، كقولك : إن الشىء بعينه ضعف وغير ضعف ، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف الثلاثة ، وكقولك إن الشىء نفسه ضعف نفسه وغير ضعف ، لا من جهة واحدة : فيكون[٤] من جهة الطول ضعفا ، وليس ضعفا من جهة العرض ، أو يكون ضعفا من جهة واحدة ونحو واحد ، لأن[٥] ذلك ليس معا[٦] ، من أجل ذلك يتخيل أنه من الكلام تضليل[٧] . وقد يجوز أن نضع هذا النحو مع الأنحاء التى قلنا إنها تكون من نقض الكلام .

---

(١) ف : فأما .   (٢) ف : لعدم المعرفة بالسبب والمباكتة .

(٣) ش : و بنقل آخر : و بعض الناس إذا نقضوا شيئا مما قيل هم يرون أنهم قد بكتوا . مثل قولك : للشىء بعينه ضعف وغير ضعف ، ولكن على جهة واحدة .

(٤) ف : ولكنه .   (٥) ف : بالأحمر : أظن : إلا أن .

(٦) ف : بنقل آخر : ولكن ليس معا .   (٧) ف : مغالطة .

فأما[(١)] الضروب التى تكون من المأخوذ فى بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسئلة . و بذلك القدر من الكلام يرى أنها مضللة مبكتة للذى لا يجد[(٢)] سبيلا إلى مقدمة للفصل[(٣)] بين الشيء من غيره .

١٦٧ ب فأما[(٤)] التبكيت الذى يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذى يظن المتكلم أنه قد أقلب لاحتمة الكلام ، كقولك إنه متى كان هذا باضطرار فقد يظن بغيره يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قِبَل الحس ، فقد ظنّ بالمِرّة أنها عَسَل لمكان الصُّفْرة التى فى لونها . وقد يعرض للارض أن تبتل بعد المطر ، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر ، وليس ذلك باضطرار . وكذلك برهان أصحاب الهذر[(٥)] إنما يثبتونه من قبل العلامات التوابع ، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زانٍ أخذوا برهان ذلك مما يلحق بذلك الإنسان ، فيقولون إنه متصنع بالزينة ، أو أنه لا يزال يرى بالليل متردّدا ، وقد يكون هذا فى الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت .

---

(١) ش : بنقل آخر : فأما الذى يكون مما أخذ فى ابتداء الكلام فقد يكون فى الأنحاء التى تستطاع أن تسأل .   (٢) بالهامش : لم .

(٣) ف : للفرق .   (٤) ش : فأما المباكتة التى يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذى يلحق قد يرجع ، مثل قولك إن متى كان هذا فن الاضطرار أن يكون هذا ؛ و إذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار . ومن هناك الضلالات التى تكون من قبل الوهم إنما تكون فى كل حين من الحس . فقد يظن بالمرة مرارا أنها عسل للذى فى العسل من الصفرة .   (٥) ف : الريطوريق .

[٣٣٥ ب] نقل يحيى بن عدى

موجودة لهم ، وأما التى تحمل فليست موجودة . — وعلى هذا المثال بعينه وفى هذه القياسات — مثال ذلك القول الذى لماليسوس (١) أن الكل لا ابتداء له ، لما أخذ أن الكل ليس بمكوّن (وذلك أنه لا يتكوّن شىء مما ليس بموجود) ، فإن الذى يتكوّن إنما يتكوّن من ابتداء . فإن كان كل ما لا يتكوّن لا مبدأ له ، فإذن هو (٢) غير متناه . وليس يجب ضرورة أن يعرض هذا : وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ ، فكل ما له مبدأ يتكوّن . كما أنه ليس إن كان المحموم حارّا ، فالحارّ من الاضطرار محموم .

فأما اللواتى من لا علة (٣) كعلة فهو متى استزيد فأخذ غير العلة بمنزلة ذلك إذا كان التوبيخ ، وإنما يعرض مثل هذا فى القياسات المؤدّية إلى ما لا يمكن . وذلك أنا فى هذه يجب ضرورةً أن نرفع شيئا من الموضوعات إن عدّ فى السؤالات الضرورية ، لذا (٤) الذى يعرض للذى لا يمكن يظن مرارا كثيرة أن التبكيت من هذا يكون — مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا واحدا بعينه . وذلك أنه إن كان ضدّ الكون هو الفساد ، يكون ضدّ فسادٍ ما كونٌ ما ؛ والموت وفسادٌ ما ضدّان للحياة ، فالحياة إذن كون وإنعاش هو

---

(١) = Melissus .

(٢) ف : فهو إذن .

(٣) ف : غير علة .

(٤) فوقهما : يعرض .

أن يكون. وهذا غير ممكن. فليس إذًا[1] النفس والحيـاة شيئا واحدا بعينه، بل[2] إن الحياة ضدّ الموت الذى هو فساد فقط، والفساد للكون. أما أمثال هؤلاء الأفاويل[3] فليست غير مقترنة[4]. فأما نحو الذى[5] قدم فوضع، فهى غير مقترنة[6] وإنما[7] تضلل أمثالُ هذه السائلين مرارًا كثيرة ليس باليسير.

فالأفاويل[8] التى من التى تلزم ومن التى لا علة هى أمثال هذه. وأما التى[9] من أن تجعل مسئلتين مسئلة واحدة فتى ذهل عن أنهـا كثيرة وأعطى الجواب على أنه واحد إما فى أوحاد[10]

نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة، وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثـال[11] ذلك قول مالِسّس إن الكل لا مبدأ له، عند أخذه أن الكل غير مكوّن، والكائن

(١) ف : هى والحياة نفسها.
(٢) ف : لكن.
(٣) ف : الكليات فليست.
(٤) ف : مؤلفات.
(٥) ف : لذى.
(٦) ف : مؤلفة.
(٧) تآكلت حروفها.
(٨) ف : فالكليات اللواتى.
(٩) ف : اللواتى.
(١٠) ف : أفراد.
(١١) ش : نقـل ثاوفيلا : قول مالسس فإنه قال إن الكل غير متناه، لأن الكل ليس بذى بدء وليس يتكوّن شىء عما ليس بموجود، والذى يتكوّن يكون عن ابتداء؛ فإن كان الكل غير مكوّن لما كان له مبدأ، فهو إذن بغير نهاية.

[هذه التعليقة غير واضحة لأن الحبر الأحمر المكتوبة. باهت].

يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكوّن شيء مما ليس بموجود)، والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له ، فإذن ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائنٌ . كما لا يلزم إن كان كل محموم يكون حارا، أن يكون كل حارّ من الاضطرار محموما .

فأما المواضع التي تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة — وقد يعرض مثل ذلك فى القياسات(١) السائقة إلى المحال . وذلك(٢) أنا قد نضطر فى هذه إلى رفع شيء من التى وضعت ؛ فإن كان واحدا وعدد فى جملة ما يسأل عنه من الاضطرار فى لزوم ما يعرض . وكثيرًا ما لا يمكن أن يظن التبكيت يكون من هذا — مثال(٣) ذلك أن النفس

(١) ف : المقاييس . (٢) ش : فى نقل ثاوفيلا : وذلك أنا نضطر فى هذه إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدودا فى المسائل الاضطرارية ، فالتبكيت يكون مرارا كثيرة خارجا من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك .

نقل متى : وفى هذه المقاييس السائقة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يوقع شيئا من هذه القضايا الموضوعة المعطاة ، وذلك الشيء الذى ليس متبعاله (غير واضحة فى المخطوط) معدودا منه وعلة .

(٣) ش : نقل ثاوفيلا : مثال ذلك أن النفس غير موجودة و إن كان الحى موجودا من قبل أن الفساد هو كون المضادّات ، ولذلك فكوّن الإنسان كون ما ، والموت فساد ما مضادّ للحياة ، فإذن الحياة كون ، والذى يحيا أيضا يتكوّن ، وهذا غير ممكن ، فليس النفس إذن والحياة شيئا واحدا . ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضا ، وذلك أنه ليس يعرض للانسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بعينه ، لأن ذلك غير ممكن ، بل هى مضاد فقط : أما الحياة فتضادّ الموت ، والفساد يضادّ الكون . فأما الأقاويل الجارية هذا المجرى فليست =

والحياة ليستا شيئا واحدا بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضادا للفساد ففسادُ ما يضادّه كون ما ، والموت هو فساد ما ، وهو مضادّ للحياة ، فالحياة إذن كون ، والذى يحيا يتكوّن ، وذلك غير ممكن ، فليس النفس والحياة شيئًا واحدا بعينه ، ولا يكون عن ذلك قياس . [٣٣٦ أ] وقد يعرض أيضا محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شىء واحد بعينه ، بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذى هو فساد فقط ، وأن الكون مضادّ للفساد . فأما هذه المقدّمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر(١) الذى تقدّم وضعه ، ولذلك تُضِلّ السائلين هذه الأشياءُ مرارا كثيرا ضلالة ليست(٢) باليسيرة .

فالأقاويل التى تكون من اللوازم ومن التى توضع فيها علة ما ليس بعلة هى أمثال هذه . — فأما التى تكون من تصيير السؤالين سؤالا واحدا فإنما تُضِلّ إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد .

نقـــل قـــديم

الرأى ، فكذلك يكون فى الأشياء المتسلجسة ، أى المحمولة على القياس ، كقول مالسس الحكيم إن الكل لانهاية له ، وذلك أنه جعل مقدّمته أن الكل

= قياسية على الإطلاق ، بل هى نحو الأمور الموضوعة قياسية . وكثيرا ما يضلل الذين يسألون مثل هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة . فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة علة هى مثل هذا (فوقها إشارة كتب عند مناظرها : «على هذا النحو» ، تفسيرا لقوله : مثل هذا) .

(١) ف : المطلوب . (٢) ش : يحتمل أن ينقل هكذا : ليست بدون ضلالة المسؤلين .

من شىء ليس بمكوّن (ومن غير شىء(١) لا يكون شىء)، وأن الكائن إنما كان بأولية . فإن كان الكل من شىء ليس بحادث فليس للكل أوّلية(*) . من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهـاية . وليس يثبت هذا المعنى باضطرار ، لأنه و إن كانت أوّلية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثا(٢)، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حار أن نجعـل كل حار محموما باضطرار .

فأما النوع السادس الذى يكون بإثبات ما ليس(٣) بعـلة كعلة فإنما يكون بأخذنا العلة فى غير موضعها ، فيكون التبكيت من أجلها . وقد يعرض مثل هـذا فى السولوجسموسات(٤) التى تكون على غير مثال ، وذلك أنه لا بد من رفع شىء من الموضوع فيها . فإذا عددت مع المسائل اللازمة ظن بهـا مع الذى هى عليه من غير الإمكان أنها ممكنة . ومثال ذلك أن القول : ليست النفس والحياة شيئًا واحدًا — أنه إن كان الكون ضدّ الفساد ، فقد يجوز أن يكون كل(٥) جزئى ضدّ فساد جزئى ، والموت ضرب من ضروب الفساد ،

(*) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو : إن كان ما ليس فليس بمكوّن ، ومن الذى ليس لا يكون شىء ، و إن الكائن كائن من أوّلية ، فالكل ليس له أوّلية كان منها ، وهو غير ، والغير كان ، وهو موجود ، فلن يزل ، فالكل لم يزل — (واضح أن هذا التعليق يختص بترجمة رأى ملسوس) .

(١) ف : ومما ليس . (٢) ش : ليس يجب على من قال إن كل ماله أوّلية فموجود أن يكون كل موجود فله أوّلية ، كما أنه و إن كان كل محموم حارا أن يكون كل حار محموما (ص : محموم) . (٣) ش : ما ليس بسبب كأنه سبب ، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذى ليس بسبب واحد كأنه سبب . (٤) ف : القياسات . (٥) ف : كون .

وهو مضاد للحياة ، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكوّن ، وذلك ما لا يمكن ، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة(١) . ولا ضائع(٢) لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات ، فإن القائل لم يقل(٣) إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان ، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضادّ . وذلك أن الحياة ضدّ الموت الذى هو فساد ، والكون ضدّ الفساد ، (+) فهذا ومثله من الكلام ليس هو مؤلفا(٤) منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس . وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسئلة بأعيانهم فيجهلونه مرارًا كثيرة .

---

(١) ف : شيئا واحدا . (٢) ش : فى نقل آخر: لأنها ليس مؤلفة ، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شىء واحد ، وهذا مما ليس ممكننا (ص : ممكن) ، ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد ، والكون ضد للفساد ، فمثل هذا الكلام .

تعليق لم يشر الى موضعه : إذا اعتل المعتل فى إثبات الشىء ونفيه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك تبكيت . وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة ، فيسأله السائل عن العلة التى لها قال إن النفس ليست الحياة ؛ فيقول إن الكون ضد الفساد . فللفساد الجزئى كون جزئى ، والموت فساد ، والحياة ضدّه ، فالحياة ضدّ الموت . وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هى الحياة ، والحياة ضدّ الموت ، فالنفس ضدّ الموت ، والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضدّ العرض ، والعرض إنما هو فى الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية ، وهذا شنع من القول ؛ فإذن ليست النفس هى الحياة . (٣) ص : أن يقال — والتصحيح بالأحمر فوقها .

(+...+) ش : تحبير على ما بين هاتين العلامتين : فمثل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلا فأعيد المقدمة الموضوعة ، فهو غير مؤلف . ومن أجل ذلك يضللهم كثيرا الذين يسألون مرارا كثيرة عن مثل هــذه . فالكلام الذى يكون من الذى يلحق ، والذى مما ليس بسبب فهو على مثل هذا النحو . (٤) ص : مؤلف .

فهذا ومثـله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات[1] ما ليس بعلة كعـلة[+] ، فيظن أن ذلك تبكيت . وقد يكون ضروب غير هـذه فى تهجين الكلام إذا جعلت المسألتين مسئلة واحدة أو إن < كان > كثير الجهل لشىء[2] معهن فأجاب بجواب مسئلة واحدة .

[٣٣٦ ب] نقل يحيى بن عدى

فليس يسهل أن يتبين أنها كثيرة وألا يعطى أفوفو نسيس[3] على أنه واحد ١٦٧ أ
— مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سماء ؟ فأما فى أوحاد[4] قليلة فلكنما هو واحد أن يُقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون — مثال ذلك : أترى هذا وهذا هو إنسان ؟ فإذًا إن ضرب إنسان هذا وهذا فإنما يضرب إنسانا ، لا أناسا . وأيضا : من هؤلاء ؟ أما هؤلاء فهن خيرات ، فأما هؤلاء فهن لا خيرات ، فكلهن أى هذين هو : أخيرات أم لا خيرات ؟ وذلك أنّا أى هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخا وكذبا يرى؛ وذلك أنه كذب أن يقول فى شىء من هؤلاء اللواتى ليس خيرا إنه خير ، أو من اللواتى هن خير إنه خير ليس بخير . فأما إذا ما نريد على ما أُخذ[5] شىء، فإنه يتكون تبكيت صادق — مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد والكثيرين يقالان على مثال واحدٍ بيضا وعُراة وعُميانا . وذلك أنه إن كان الأعمى هو الذى ليس له بصر إذا كان ممكنا أن يكون له ، فيكون العُميان

---

(١) ف بالأحمر : و(من اثبات...) . (٢) ف بالأحمر : كن (!) كثيرا لجهل ذلك الشىء .
(٣) ف : الجواب = ἀπόφανσις . (٤) ف : أفراد . (٥) ف : انتضب .

هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكنا أن يكون لهم . فإذا كانوا : أما ذاك فلهم، وأما هذا فلا فيكون إثناهما ، أو أن يبصروا أو عميانا ما لا يمكن ؛

٦

< ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرد >

فإما أن نقسم[1] بالقياسات التي ترى . والتبكتيات هكذا : فإما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكيت من حيث نجعل المبدأ هـذا، وذلك أنه يمكن أن تحلل جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حدّ التبكيت . — أمّا أولًا فإن لم تكن مقترنة[2] . وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وضعت كيما تكون، أي أنها من الاضطرار، لا أنها ترى . وأما بعد فبحسب أجزاء الحدّ، وذلك أن هؤلاء اللواتي التي في الكلمة، أما هؤلاء فهن من أنها مثناة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة، فاشتراك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء . فأما التركيب والقسمة

نقل عيسى بن زرعة

١٦٨ أ فأما في بعض الأمور[4] فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة[3*]، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض

(١) ف : نفصل . (٢) ف : مؤلفة .

(٣*) من نقل ثاوفيلا : فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير ، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه — مثال ذلك : أي هذين هو الأرض : البحر أم السموات ؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يقال على نحوين فيعرّف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت المسئلة أو يظهر أنهم قد يظنوا . (٤) ف : الناس .

الأشـياء أقل وكأنها أمر واحد[١]، فإما اعترفوا بأنهم لايجيبون عما عنه كانت المسئلة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا — مثال ذلك : أترى هـذا وهذا هما إنسان — فإذًا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه لم يضرب الناس . وأيضا بعض هـذه الأشياء هى خيرات و بعضها ليست خيرات ، فما حال جميعها[٢] : أخيرات هى أم ليست خيرات ؟ فبأى شىء أجاب من هذين فإنه يكون أحيانا كالمبكت وكالذى يظن أنه قد أظهر كذبا . وذلك أنا إن قلنا فى شىء من هـذه التى ليست خيرات إنه خير، أو فى شىء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن[٣] كان قـد أخذ زيادة ما ، فإن التبكيت يكون صحيحا — مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان أن القول فى الواحد وفى الكثيرين إنهـم بيض فإنهم عراة، وإنهـم عمى يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا بصر له فى الوقت الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العُمْى يكونون الذين لابصر لهم فى الوقت الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجودا لبعضهم وغير موجود لبعضهم، فإن القسمين جميعا يلزم أن يكونا مبصرين أو عُمْيا[٤]، وهـذا غير ممكن .

---

(١) ف : يعنى المسائل الكثيرة التى قد جعلت مسئلة واحدة .

(٢) ف : الجملة .

(٣) ش : نقل ثاوفيلا : فإن كانت الأمور هى المأخوذة، فإن التبكيت يكون صحيحا .

(٤) ص : عمى .

٦

< ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرد >

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيت إمّا أن يكون على هـذا النحو، أو بأن ترفع جميعا إلى[١] الجهل بالتبكيت ، ويجعل هـذا مبدءا لذلك . ولنا أيضا أن ندخل جميع هذه الأنحاء التى ذكرت فى حد التبكيت . — أما أوّلا فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدّمات [١٣٣٧] الموضوعة حتى نقول إنهـا موجودة من الاضطرار، لا أنهـا[٢] مظنونة . وينظر بعـد ذلك بحسب أجزاء الحد ، فأما التى توجد فى القول فهى التى توجد له من حيث تقال على نحوين — مثال ذلك اشـتراك الاسم والكلمة والاشتراك فى الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدالّ على مثل هذا[٣] . والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة[٤] الكلمة أو الاسم واحدة بعينها أو كانا[٥] مختلفين .

نقل قـديم

١٦٨ أ ومثال هـذا كأنّ سائلا سأل فقال : خبرنى عن الأرض : بحرٌ هى أم سمـاء؟ فبعض الناس قـد تقصر معرفته عن ذلك قليـلا : فإما أقرّ أنه لا جواب عنـده فيما يسأل وأن المسألة واحدة ، وإما أن يبكّت ، فكأن

---

(١) ف : عدم العلم . (٢) ف : تصير مرئية . (٣) ف : ذلك .

(٤) ف : عن اشتراك . (٥) ف : أو إذا كانا مختلفين .

الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة (١) — ومثال ذلك أن يقول : ياليت شعرى هل هـذا وهذا هما إنسان ! والضارب لهذا وهذا إنما ضرب إنسانا ، لم يضرب إنسانين . ومن ذلك أن تقول أيضا : من الأشياء ما هو خير، ومنها ما ليس بخير، فمجموعهما أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت فقد هجّنت القول وجعلته كالتبكيت أو جعلته كذبا ظاهرا ، لأن من أثبت الخير فيما لا خير فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذبا . و إن أنت زدت على ذلك القول شيئا فقد يصح ، و إن كان تبكيتا وتهجينا كقولك إن الواحد والكثير قد يقال بنحو واحد أنها بيض وأنهـا عراة وأنها عُميان . فإن كان الأعمى هـو من لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار . فإن (٢) كان أحد هـذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصرَ له ، فقـد يكونان جميعا إما مبصرين و إما أعميين ، وذلك مالا يمكن . فإما أن نقسم السولوجسموسات والتبكيت (٣) المتخيلة على هذا النحو ، و إما أن نرفعها جميعا (٤) إلى الجهل بالتبكيت

---

(١) شـ : أتقول : إن هذا وهذا إنسان ؟ فإذا أجابه بنعم فقال : الضارب لهذا وهذا لم يضرب إنسانين . وأيضا إذا كان هـذا وهذا إنسانا (ص : إنسـان) فضرب أحدهما ، فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) لأن هذا وهذا إنسان . فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) .

(٢) شـ : بنقل آخر : فمتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كلهما عميانا (ص : عميان) ومبصرين ، وهذا ما لا يمكن .

(٣) ف : والتبكيتات ، المباكتة .

(٤) ف : كلها .

فيصير ذلك لنا ابتداءًا . وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء التى قيلت إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبكيت . — فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على تأليف السولوجسموس[1] ، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع قبلها ، فيكون القول باضطرارٍ غيرَ متخيَّل . و بعد ذلك أن يكون بقدر أجزاء القياس ، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنيا[2] على جهتين كقولك : اشتراك الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم[3] وهو الشكل ، فإنه من العادة إذا قلت : كُلًّا — فكأنك تدل على < شىء > مشار إليه . فأما التأليف والقسمة والتعجيم فإن[4] الاسم فيها ليس تبديلا[5] ، والمعنى فى ذلك على غير حال واحدة ، وقد كان يجب أن يكون المعنى واحدا .

[٣٣٧ ب] نقل يحيى بن عدى

والتعجيم فمن قِبلِ أن الكلمة[6] والاسم المغير ليس هو واحدًا بعينـه . وقـد كان ينبغى أن يكون هـذا بمنزلة الأمر واحدًا بعينه إن كان التبكيت أو القياس مزمعا أن يكون — مثال ذلك ، إن كان رداؤه لا يؤلف الثوب بل الرداء ، وذلك أن ذاك أيضًا صادق إلا أنه غير مؤلف : وهو محتاج أيضا إلى السؤال عن هل يدل على شىء واحد بعينه لدى من يطلب : من قِبل[7] ماذا .

(١) ف : القياس . (٢) ص : مبنى .
(٣) الزيادة بالأحمر فوقها . — اسكيم = σχῆμα
(٤) شـ : بنقل آخر : و بالتعجيم فبأن لا تكون الثلاثة هى بعينها والاسم بدل ، فإنه قد كان ينبغى لهذا أن يكون كما أن الشىء هو بعينه . (٥) ص : تبديل .
(٦) ف : القول . (٧) ف : أخذ .

فأما هؤلاء اللواتى من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك أنه ينبغى أن يكون الحدُّ واحدًا بعينه بالتبكيت أيضا، إلا أنه يزاد التناقض(١)، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض. فليس إذن قياس العرض هو الذى يكون بالتبكيت: وذلك أنه ليس إن كانت هــذه موجودة يجب ضرورةً أن يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قِبل القياس، ولا إن كان المثلث ذا < زوايا > مساوية لقائمتين وعَرَضَ له أن يكون ١٦٨ ب
شكلا ما أو أن يكون فى الشكل أولًا ففى الأول أو فى المبدأ، من قِبَــل أن البدء شكل أو الأول الذى هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفى هؤلاء الأُخَر. فإذن إن كان التبكيت قياسًا ما، لا يكون التبكيت الذى كالعرض. لكن من هذا الصُّنّاع أيضا، وبالجملة، العلماء يُبَكَّتون(٢) مِنْ غيرِ العلماء: وذلك أنهم يعملون القياسات كما فى العرض عنــد الذين يعلمون؛ وأما هؤلاء الذين لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سـئلوا، وإما أن يظنوا — إذا لم يعطوا — أنهم يعطون(٣).

وأما هؤلاء اللواتى من معنى فى شىء أو على الإطلاق فمن قِبَل أن الإيجاب(٤) والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التى للأبيض فى شىء <هى:> التى فى شىء ليس أبيض، فأما التى للأبيض على الإطلاق فالتى على الإطلاق ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

(١) ف: المناقضة. (٢) ف: يوبخون بيكتهم. (٣) ف: ينبغى أن يقول: إنهم قد يعطون. (٤) ف: فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو.

نقل عيسى بن زرعة

والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد — مثال ذلك، إن كان الذى قيل ثوبا فلا يقول عند التأليف قميصا، بل « ثوب » — على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون منه تأليف: بل يحتاج أيضا الذى يبحث عن السبب إلى المسألة : هل الذى يدلان عليه واحد بعينه ؟

فأما التى من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس. وذلك أن حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التبكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قِبل أن التبكيت هو قياسٌ على النقيض. فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطرار أن يكون ذاك موجودا؛ وهذا هو أبيض، فمن الاضطرار أن يكون أبيض على طريق القياس. ولا[1] أيضا إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية ١٦٨ ب لقائمتين وقد عرض له أن يكون[2] شكلا ما، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول أو فى الابتداء، من قِبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما [١٣٣٨] هو أول : بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب. وعلى هذا المثال فى الأمور الأُخَر. فإذاً إن كان التبكيت

(١) ش : نقل ثاوفيلا : وليس ينبغى أن يكون المثلث متساوى الساقين لأن هذا يعرض فى هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل مما أو يكون الأول الذى يجرى هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلا لعرض، فما تقدم كذلك . (٢) ف : كان .

قياسا ما ، فليس يكون التبكيت الذى على جهـة العرض . إلّا < أن > من هذا النحو أصحابُ الصنائع ، و بالجملة ، العلماء إنما يبكتهم(١) من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلمـاء من الأمور العَرَضـية ، وهؤلاء [هم] الذين لا يمكنهم أن يقسموا(٢) ، إما الذين يجيبون عند ما يسألون ، أو الذين يظن بهم — وما سلموا — أنهم قد سلموا .

فأما التى تكون من الحَمْـل من جهة أو على الإطلاق فإنمـا تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشىء واحد بعينه . وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنمـا هو أنه « غير أبيض من جهة » ؛ وسالبةُ — قولنا « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق » . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

نقـــل قـــديم

كما(٣) أن الشىء الواحد إن كان مشرفا على أن يكون تبكيتا أوسولوجسموس(٤) — ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه ، بل إنه أراد بقوله ربطه هو < حق(٥) > إلا أنه غير مؤلف : وهو بعـد محتاج إلى مسئلة : لم كانا جميعا عند طالبهما بدلالة واحدة؟ فأما الأنحاء التى تكون

---

(١) ف : يو بخهم . (٢) ف : يفصلوا . — ص : أو الذين .

(٣) ش : بنقـل آخر : كما أن الشىء هو بعينه إن كان مسـتعدا على أن يكون مبا كتة أو سولوجسموس . وذلك أنه إن كان قال : رابطة فلا يقولن بالثوب ، ولكن رابطة ، وقوله : ثوب — حق ، ولكن ليس بمؤلف . (٤) ف : قياس . (٥) الزيادة بالأحمر فوقها .

من العرض(١) عند تحديد القياس فتلك بيّنة واضحة ، وذلك أن حدّ القياس وحدّ التبكيت حدّ واحد، إلا أن حدّ التبكيت على معنى مناقضة القياس ، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة . فلما لم يكن القياس عرضيا لم يكن تبكيتا، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هـذه المشار إليها أن يكون هذا كذلك : فإن كان هـذا أبيض فلم يكن باضطرارٍ أبيض لمكان القياس . وكذلك الأطريغنون وهي المثلث(٢) ؛ لما كان زواياه مساوية لزاويتين قائمتين ١٦٨ ب
لم يجب أن يكون الاسكيم(٣) عارضا(٤) له ، فتكون لمكان الاسكيم أوليةٌ أو ابتداء . وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم(٥) أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث؛ وكذلك فى سائر الأشياء . من أجل ذلك إن كان التبكيت قياسا مناقضا(٦) لا يكون إلا من العارض فى القياس ، لذلك لا يصح معنى التبكيت؛ إذ لا يكون إلا بالعرض. ولذلك ما يتحير مهرة الصناع(٧) والعلماء عند تبكيت الجاهل إياهم : لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به العلماء وهم لا يقدرون على القسمة : فإما سئلوا فأجابوا ، وإما لم يجيبوا فظنوا أنهم قد أجابوا .

---

(١) ش : بنقل آخر : فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة . وينبغى أن يكون ذلك الحدّ بعينه للتبكيت ، إلا أنه يزاد عليه المناقضة ، فإن المباكتة سولوجسموس المناقضة ؛ فليس إذن مقياس العرض للذى يكون بينه المباكتة . (٢) ش : إنه وإن كان ثلاث زوايا كل مثلث مساوية لزاويتين قائمتين ، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل ، ولا هذا الشكل أولى ولا أبدى ، ولا هو للمثلث أولى ، ولكن الذى هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط ، فإن هذا أولى وأبدى لكل مثلث . — أطريغنون = τρίγωνον (٣) ف : الشكل . (٤) ص : عارض . (٥) ف : شكل . (٦) ص : قياس مناقض . (٧) ص : مهرة الطباع .

فأما ضروب التبكيت التى تكون مما فى الشىء أو من المرسل من القول، فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشىء واحد بعينه بحال واحدة. لأن الذى هو أبيض فى شىء فسالبته أن يكون فى شىء ليس بأبيض؛ وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسل(١)، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك القول من المرسل. فإن أعطاك(٢) القائل أن الأبيض أبيض فى شىء وتأويله(٣) أبيض بالقول المرسل

[٢٣٨ ب] نقـــل يحيى بن عدى

أبيض فى شىء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيتا؛ ويُرى من قبل الجهل(٤) بما(٥) هو التبكيت. [من قِبَل نقصان يسير]

وهؤلاء اللواتى وصفن أوّلا أَعْرَفُ من جميعها من حد التبكيت الذى من قِبَله لُقِّبت هكذا. وذلك أن التخيل يكون من قبل نقصان الكلمة، فإذا قسمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

وأما اللواتى من أن يأخذ التى فى البدء وأن يضع الذى ليس بعلة كعلة فيعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن(٦) هؤلاء هذا(٧)

---

(١) ف : بمرسل. (٢) ش : بنقل آخر : لأنه حيث أعطى أنه فى شىء أبيض أخذه كأنه قيل مرسلا لا يصنع المباكتة. (٣) ف : فتأوّلته. (٤) ف : لا علم.

(٥) هذه الزيادة يجب حذفها إذ لا معنى لها ولا توجد فى اليونانى.

(٦) ف : من أن. (٧) ف : لكن.

الذى لم يكن موجود فى اللواتى ليس علة . وأيضا لا أن يعـد مع التى من البدء هذا الذى لا يوجد اللواتى من مسئلة التى فى البدء .

وأما هؤلاء اللواتى من التى تلزم فهى جزء للعرض . وذلك أن التى تلزم عرضت وتخالف العرض من قِبل أن العرض يوجد إن يوجد فى واحد فقط أيضا (مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلا ، وأبيض وقُقنُس) ، وأما الذى يلزم ففى كل حين فى كثيرة : وذلك أنا نؤهل اللواتى اواحدٍ بعينه بعضهنّ لبعض هنّ فيهنّ . ومِن قِبل هذا يكون التبكيت من الذى يلزم . وهو ليس صادقا لا محالة إن كانت تكون كالعرض ، وذلك أن هاهو الثلج وققنس(١) هما للأبيض واحد بعينه . وأيضا ككلمة ما لسس(٢) الذى أخذ أن الذى يتكوّن والذى له مبدأ بأنه يتكوّن ، وذلك أن من قبل أن الذى يتكوّن له مبدأ يؤهل الذى له مبـدأ أنه يتكوّن كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لهما مبدءا ، والذى يتكوّن والمتناهى . وعلى هذا المثال وفى اللواتى تكون متساوية إن كانت اللواتى عظما واحدا تكون متساوية تأخذ عظما واحدا ؛ فإذن يأخذ
١٦٩ ا الذى يلزم ، فإن التبكيت الذى من العرض والذى من الذى يلزم هو من قِبَل الجهل بالتبكيت هو ظاهر . وليفعل هذا على نحو آخر أيضا .

وأما هؤلاء اللواتى من أنّا نجعل سؤالات كثيرة واحدًا فبأنا لا نقوم كلمة المقدّمة . وذلك أن المقدّمة هى واحد

---

(١) Κυκνος (٢) Melissus

نقـــل عيسى بن زرعة

فإنه لم يبكت ، بل يظن ذلك لعدم[1] المعرفة بماهية التبكيت . [لأنه ينقص نقصانا يسيرا[2]]

ويصير[3] عندنا أظهر من جميع الأشياء التى تقدّم ذكرها من حد التبكيت الذى منه لقبوا . وذلك أن الشبهة تدخل على القول لمـا فيه من النقص ، وإذا جرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاما لجميع هذه الأشياء .

وهـذه التى تكون من المأخوذة فى أوّل الأمر ، وعن التى تضع علة ما ليس بعـلةٍ فمن الحـد[4] يوقف عليها . وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه ؛ وهذا ليس بموجود فيما لا علة له ؛ وألا يكون ذلك أيضا عند ما تعد فى جملة الأشياء المأخوذة أوّلا . وهذا ما لا يوجد لهذه التى إنما تكون عن التى يسأل عنها فى أوّل الأمر .

فأما التى من اللوازم فهى جزء للتى من العرض ، وذلك أن التى من اللوازم عارضة . والفرق بينها وبين التى من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضا فى شىء واحدٍ فقط (مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئا واحدا بعينه ، وكذلك الأبيض وقُقْنس) ، فأمّا اللازم فيحمل أبدا على كثيرين : وذلك أن المحمـولات التى تؤخذ لشىء واحد ليس يحملهـا عليه وحده ، فإنا نحمل تلك

(١) ف : للجهل . (٢) ف : من قبل أنه يعجز شيئا . — وما بين المعقوفتين يجب حذفه ؛ (٣) ش : نقل ثاوفيلا : ويصير ما خرج عن حد التبكيت أظهر من جميع المذكورة أوّلا . ولهذا السبب أيضا لقبت بهذا اللقب ، فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه .
(٤) ف : معرفتها تكون من الحد .

بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبكيت عن اللوازم . وليس هو لا محالة صادقا إن كان ممـا وجوده على جهـة العرض، وذلك أن الثلج وققنس هما فى البياض شىء واحد بعينه . وبحسب قول مالسس أيضا الذى أخذ أن المتكون والذى له مبدأ هما شىء واحد بعينه فى أن لهما كونا[1] فلأن الذى يتكون له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكونا وكأنهما جميعا شىء واحد بعينه فى أن لهما جميعا مبدءا[2] ، وكذلك الذى يتكون وما له نهاية . وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى المتساوية ؛ فإن كانت الأشـياء التى عظمها واحد متساوية ، فإن التى تكون متساوية عظمها واحد ، فيكون إذن قـد أخذ ١٦٧ ا اللازم[3] . — فلأن التبكيت الذى من العرض يكون من قبل الجهل بالتبكيت [٣٣٩ ا] فظاهر أن كذلك أيضا ما يكون عن اللوازم . فلتعمل هذه على جهة أخرى .

فأما التى تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ، فكونها من قبل أن ألفاظ[4] المقدمة تكون غير مستقيمة ، وذلك أن المقدمة هى حَمْلٌ واحد

نقـــل قـــديم

أى ليس فى شىء، بل مُشـــاع[5] مستفاض . فمثل هـــذا الفهم لا يعمل تبكيتا وإن ذلك يخيل[6] عند السامع الجوابَ بجهله بحال التبكيت، وما هو .

(١) ص : كون . (٢) ص : شيئا واحدا . (٣) ف : العكس .
(٤) ف : عام . (٥) ف : من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدمة .
(٦) ف : يخيل ذلك .

وأبينُ هذه كلها تلك التى قيلت أولا من حد التبكيت، ومن أجل ذلك سميت بمثل ما ذكرنا . فقد(١) يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص(٢) الكلام، لاسيما عند الذين يريدون القسمة ، فنقصان(٣) الكلام يعمُّ هذه كلها .

وكذلك الضروب التى تكون من الموجود(٤) فى ابتداء المسألة ووضع(٥) ما ليس بعلة كعلة، وذلك بيّن من الحدّ لأنه يجب(٦) للنتيجة أن تكون مضاهية(٧) لمعانى مقدّماتها ، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة(٨) . وأيضا يجب أن لا يعتد(٩) بما كان فى ابتداء المسئلة ، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون(١٠) فى مسائلهم .

فأما ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العَرَض(١١) لأن اللاحق أبدا بالكلام عارض . وفرق ما بين العارض فى الكلام واللاحق — وإن كان عرضا — أن العرض يمكن أن يوجد فى واحد فقط (كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدة، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقر، وأبيض والثلج هو ثلج وهو أبيض)، فأما اللاحق أبدا فإنما يكون من الأكثر . ومن أجل ذلك يتولّد التبكيت من اللاحق بالكلام، إلّا أنه ليس بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض ، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا بحالٍ واحدة

(١) ف : وقد . (٢) ف : نقصان . (٣) ش : فيسمى ما يعم هذه كلها نقصان الكلمة .

(٤) ف : من تلك التى يأخذها . (٥) ش : ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب .

(٦) ش : لأنه ينبغى أن تكون النتيجة من أجل المقدّمات .

(٧) ص : مظاهية . (وقد يدل هذا على أن الناسخ أو المملى عليه عراقى أو فارسى) .

(٨) ف : بسبب . (٩) ف بالأحمر : أظنه يعتد ما .

(١٠) ص : السوفسطائين . (١١) ص : لا، والتصحيح بالأحمر .

بياضهما ، أو كالذى قال مالسس[١] الحكيم أيضـا فإنه تأول الآنية والكون بحالٍ واحدة فزعم أن لها ابتداءا ، كقولك إن المساوى بحالٍ واحدة من قدر أجسامهما . وذلك أن مالسس أثبت أن ما قد كان كانت له أولية ؛ وما كانت له أولية فقد كان ، وكلاهما[٢] بحالٍ واحدة ، لأن لها أولية ونهاية . وكذلك ما كان
١٦٩ أ مساويًا فقـدر[٣] جسمه بحال واحدة ، وما كان جسمه بحالٍ واحـدة فذاك مساوٍ[٤] . من أجل ذلك عَمَد مالسس إلى أخذ اللاحق بالكلام فَصَيَّره مُقَدِّمة . — فلمـا[٥] كان التهجين الكائن من العـارض فى الكلام لا يتكون إلا من قلة المعرفة بالتهجين ، وكان اللاحق فى الكلام من باب العَرَض ، وجب أن تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها . وسنتقصى النظـر فى ذلك من جهةٍ أخرى .

---

(١) ش : بنقل آخر : إن مالسس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه ، لأن الذى كان له بدء والذى له بدء فكلاهما شىء واحـد . وكان يرى ذلك لقوله إن لها بدءا والذى كان والمحدود وفى هـذا النحو وعلى ما تكون مستوية ، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التى لهـا قدر واحد بعينه مستوية ، والتى تكون مستوية يكون لها قدر واحد .

وجد بورقه : ليس يجب إذا كان : كل إنسـان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ، وكل إنسان حى ناطق مائت ، وكل حى ناطق مائت إنسان ، أن إذا كان : كل إنسان حى ، أن يكون : كل حى إنسان . وقد تبين ذلك فى الآراء المنطقية : أن الموجبة الكلية إنمـا تنعكس موجبة جزئية ، ومالسس إنمـا عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال إن : كل ما له كون فله مبدأ ؛ فكل ما له مبدأ فله كون — وليس ذلك بواجب ، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها .

(٢) ص : كليهما .   (٣) ص : بقدر ، والتصحيح فوقها بالأحمر .

(٤) ص : مساوى .   (٥) ش : فأما من أجل المباكتة التى من العرض بقـلة العلم بالمباكتة فقد يثبت فى تلك التى تكون ممـا يلحق .

فأمّا أنحاء التهجين فى الكلام الذى يكون من قِبل أنا نجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة، فإنما يكون من أجل أنا لا نلخص ولا نوضح معنى المقدّمة وحدها . لأن البروطاسسه[1]، وهى المقدّمة، إنما هى شى واحد بحالٍ واحدة

[٣٣٩ ب] نقل يحيى بن عدى

على واحدٍ ، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق والأمر مثال ذلك للإنسان ولا إنسان واحد فقط ؛ وعلى هذا المثال فى آخر[2] أيضا . فإذًا إن كانت المقدّمة الواحدة فقط هى التى تؤهل[3] واحدًا لواحدٍ، يكون السؤال أيضا على الإطلاق كهذا مقدّمة . ومن قِبَل أن القياس من مقدّمة، والتبكيت قياس، يكون التبكيت من مقدّمة . فإن كانت المقدّمة واحدًا على واحد، فهو ظاهر أن هذا أيضا بالجهل بالتبكيت : وذلك أنه يرى كيما تكون التى ليست بمقدّمة مقدّمة . فإنه إما إن أعطى مقدّمة كقيد سؤال واحد ، فيكون تبكيت ؛ وإما إن لم يعط ، إلا أنه يرى ، فتبكيت يُرى .

فإذن جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيت : وأما هؤلاء اللواتى من اللفظ فمن تناقض[4] يرى الذى كان خاصة التبكيت، وأما هؤلاء الأخر فمن حدّ القياس .

(١) = πρότασις . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : تعطى .
(٤) ف : مناقضة .

٧

< أسباب الأغاليط >

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتى تقال على أنحاءٍ كثيرة (وفى أفرادٍ ما ليس بسهل أن يقسم : مثال ذلك معنى الواحد ، ومعنى الموجود ، ومعنى : هو هو بعينه) ، وأما اللواتى من التركيب والقسمة فبأن لا يظن أن الكلمة تختلف بشىء إذا ركبت أو إذا قسمت كما فى كثيرة . — وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتى من التعجيم، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شىء آخر[1] إذا كانت مقصورة وممدودة، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضا . — وأما اللواتى من الشكل فمن قِبَل مشابهة اللفظة . وذلك أنه صعبٌ أن يقسم أية تقال بحالٍ واحدة، وأية على اختلاف : وذلك أن الذى يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحقّ إلا قليلا و يبادر كثيرا إلى أن يرمز[2] على أن كل ما يحمل على شىء[3] يظن أنه شىء والموجود بسمعه هذا الشىء وواحدا : وذلك أنه يظن أن هذا الشىء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصة[4] . من قِبَل هذا يوضع هذا النحو لهؤلاء اللواتى من اللفظة[5] : أما أولًا فمن قِبَل أن الضلالة تكون

---

(١) ف : مختلف . (٢) ف : يشير إلى .

(٣) ف : الشىء . (٤) ف : أكثر .

(٥) ف : الصوت .

نقل عيسى بن زرعة

على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط ؛ وكذلك فى الأشياء الأُخَر . فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هى التى تجمع[1] شيئا مقولًا على شيء؛ وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة ، ولأن القياس يكون من المقدّمات ، والتبكيت قياس ، فالتبكيت يكون من المقدّمات . فإن كانت المقدّمة هى التى يحمل فيها واحد على واحد، فظاهر[2] أن هذا أيضا يكون من قِبَـلِ عدم المعرفة بالتبكيت : لأنه مظنون كما يظن[3] بما ليس مقدّمة أنه مقدّمة . فأما إن أجاب كأنه مجيبٌ عن سؤال واحد ، فإن التبكيت يكون و إن لم يُعطِ[4] ، بل ظن به أنه قد سلم[5] ، فإن التبكيت يكون مظنونا . فجميع الأنحاء إذن ترتقى إلى عدم المعرفة[6] بالتبكيت . فالتى تكون عن[7] القول هى الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هى خاصة التبكيت؛ وهذه الأُخر تكون من حدّ القياس .

---

(١) ف : تضم . (٢) ف : متوهم .

(٣) ف : يتوهم فيما .

(٤) ف : يسلم .

(٥) ف : أعطى .

(٦) ف : الجهل .

(٧) ف : اللفظ .

٧

< أسباب الأغاليط >

والضلالة الكائنة إما فى اشتراك الاسم والكلمة[١] فيكون للعجز عن قسمة ما يقال منها على أنحاءٍ كثيرة (وقد تعسر قسمة[٢] أفراد منها ومثال ذلك الواحد والموجود والذى هو هو بعينه)، فأما التى من التركيب والقسمة فلأنا نتوهم أن القول غير مختلف ألبتةَ عند تركيبه وتفصيله كما يعرض فى أمور كثيرة. — وعلى هـذا النحو يجـرى أمر ما يكون عن التعجيم، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلا أو مسددا، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير. — فأما التى من شكل القول فيصعب[٣] تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أُخَر لتشابه اللفظ[٤] بها: لأن الذى يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق [٤٣٠ ا] وكثيرا[٥] ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود[٦]. ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد: وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود. ولهذه العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتى يلفظ بها: أما أولًا فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم

---

(١) ف: تفصيل. (٢) ش: فى نقل ثاوفيلا: وبعضها لا ينبغى أن يقسم — مثال ذلك الواحد والموجود هو هو. (٣) ف: فيعسر. (٤) ف: نسبة تشابه. (٥) ش: نقل ثاوفيلا: وكثيرا ما ينجذب إلى الظن بأن كل ما يحمل على شيء فإنما يسمع منه ما يدل على ما الشيء، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة يتبعهما ما الشيء، وهما شيء واحد بعينه. (٦) فوقهما: أمر موجود.

نقـــل قـــديم

والحد واحد للشيء المفـرد وللشيء المرسل الكلي المشاع، كقولك على الإنسـان الكلي والإنسان الواحد المفرد(١)؛ وكذلك يجوز هذا القول فى سائر الأشياء . فإذا كانت المقدّمة الواحدة أيما هى التى تثبت شيئًا واحدًا على واحد فقد تكون مثل هذه المسألة مقدّمة مرسلة(٢) مشاعة(٣) . فلما كان القياس من مقدّمة جاز التهجين(٤) والتبكيت من مقـدّمة . وكما أن المقدّمة إنمـا هى شيء واحد على واحد، فكذلك هو بيّن أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعـرفة بالتبكيت : وذلك أن المقـدّمة تخيل من كلامهم كأنها مقدّمة حق وليست كذلك . فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جوابًا(٥) عن مسئلة واحدة، وإنما سـئل عن كثير، فعنـد ذلك ما يكون جوابه جوابا مهجّنا ؛ وإن لم يكن أعطى الجواب، بالحقيقة فقد يخيّل فصار شبيها بالهجنة . ومن أجل ذلك وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيت . وأنواع التهجيـن التى من كلمـة(٦) فهى فى ظاهر أمرها كقول مناقض بالأنطافاسيس(٧)؛ وذلك خاص للتبكيت، فأما الضروب الباقية فإنما تكون من أجل الخطأ فى حدّ القياس

---

(١) ف : الجزئى . (٢) ف : كلية . (٣) ف : عامية .

(٤) ف : أن يكون التهجين . (٥) ص : جواب .

(٦) ف : التى تكون من الكلمة .

(٧) ف : بالسالبة . — = ἀντίφασις

٧

< أسباب الأغاليط >

وقد يكون[١] الغلط فى بعض الناس[٢] من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد أنهم لا يجدون سبيلا إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة (وكذلك نجد أشياء ليست تجزئتها بيسيرة : مثل قولك : واحد ، وأنّه[٣] والذى هو بحالٍ واحدة هذه[٤] ليست قسمتها بيسيرة) . ومن الناس من يدخل عليه الغلط من قِبَل التأليف والتركيب ومن قِبَل القسمة والتجزئة لأنهم لا يظنون فرقا[٥] بين التأليف[٦] والقسمة . وكذلك الأكثرون من العوام . وقد يدخل الغلط أيضا على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات ، وذلك أنهم لا يرون < أن[٧] > الحرف إذا ثُقِّل أو خُفِّف تصرّفَتْ معانيه لا فى الواحد ولا فى الكثير . فأما الغلط الذى يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها فذلك لا يكون إلا لمكان[٨] الاشتباه فيها . وقد يصعب الفرق فى ذلك حتى يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة ، وما إذا قيل كان غيريا . فبالحرى أن من قدر على فرق ما بين هذين كان قريبا من الوقوع على الصدق والحق ، ولا سيا أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئا

---

(١) ف : وقد يلحق الغلط ببعض . (٢) ش : نقل آخر : وقد تكون الضلالة من الاشتراك فى الاسم وفى الكلمة . (٣) ف : والموجود . — — = ὄν

(٤) ف : بهذه . (٥) ش : لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقا .

(٦) ف : التركيب . (٧) الزيادة بالأحمر فوقها . (٨) ف : من أجل .

كان مشاراً[1] إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشىء واحد . وذلك أنه لا يشبه أن يشار إلى شىء فيقال "هذا" أو "إنه" إلا ما كان مفردا أو جوهراً من الجواهر . من أجل ذلك قلنا إن هـذا الضرب من التهجين لا يكون إلا فى الضرب من الكلمة . وقد يجب أن تعلم أولاً أن الضلالة والغلط قد تكون أكثر عند[2] مناظرتنا غيرنا أحرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا . (وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط مُتَرَوٍّ فينا)؛ وأن الفكر من الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره ، فأكثر ذلك لا يكون إلا من نفس الشئ معبرة عنه بلا واسطة من الكلام . ١٦٩ ب

[٣٤٠ ب] نقل يحيى بن عدى

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم[3] . وذلك أن التفكر مع آخرين تكلُّم . وأما التى على حيالها[4] فبالأمر بعينه، ليس بأقل . وأيضا قد يعرض أيضا أن يضل على انفراده إذا تفكر فى الكلمة . ١٦٩ ب وأيضا الضلالة من قبل المشابهة[5]، والمشابهة[5] من اللفظة[6] . — وأما هؤلاء اللواتى من العَرَض[7] فمن قِبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى فهو <هو> والآخر، والواحد والكثير، ولا أى اللواتى من المحمول عرض جميعها للأمور أيضا . — وعلى هذا المثال ولهؤلاء اللواتى من التى تلزم، وذلك أن التى[8] تلزم جزءٌ ما من العرض؛

(١) ص : مشار . (٢) ص : عند أكثر — ثم ضرب على «أكثر» بالقلم الأحمر .
(٣) ف : على انفرادهم . (٤) ف : الانفراد . (٥) ف : الاشتباه .
(٦) ف : الصوت . (٧) ص : العرب . (٨) ص : اللتى .

من قِبَل أنها ترى فى كثيرة أيضا و يؤهل[1] هكذا : إن لم ينفصل هذا من هذا فلن ينفصل آخر من آخر أيضا . — وأما اللواتى من نقصان الكلمة واللواتى من التى فى شىء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنَزَّل ، وذلك أنا ننزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيدل على شىء . — وعلى هذا المثال [و] فى هؤلاء اللواتى تأخذ التى فى البدء[2] ، وفى اللواتى تُصَيِّرُ علة وفى جميع اللواتى يجعلن سؤالات كثيرة واحدا ؛ وذلك أن الضلالة فى جميعها من قبل قلة النقصان ، وذلك أنا لا نبحث على استقصاءٍ لأخذ المقدّمة ولا القياس أيضا من قِبَل العلة[3] التى قيلت[4] .

٨

< المباكات السوفسطائية فى المادة >

ومن قِبَل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التى ترى يوجد لنا أيضا من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات ، وأعنى تبكيتا سوفسطائيا وقياسا لا الذى يرى قياسا وتبكيتا وليس هو فقط ، بل[5] الذى هو موجود ؛ ولا يرى أيضا من قبل قابل الأمر النسيب . وهؤلاء هم الذين لا يبكتون ويثبتون[6] للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذى كان صناعة الجدل ، وذلك أن صناعة الجدل إذا أخذت تجزئةً تؤلف كذبا . والممتحنة[7] هى جزء صناعة الجدل :

(١) ف : ويوجب . (٢) اللواتى تأخذ التى فى البدء = المصادرة على المطلوب الأول .
(٣) ف : السبب . (٤) ف : الذى قيل ، وصف . (٥) ف : لكن .
(٦) ف : ويبرهنون . (٧) ف : والامتحان هو .

وذلك[1] أن هذه يمكنها < أن > تؤلف كذبا من قِبـل جهل الذى يعطى الكلمة . والتبكيتات السوفسطائية ، و إن ألفت التناقض ، فلن تحدث علما إن كان لا يعلم وذلك أنها تعوق .

نقـــل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضا أن يضلَّ بنفسه إذا كان مفكرا[2] فى القول . ١٦٩ ب
والضلالة أيضا تكون من قبل التشابه[3] ، والتشابه إنمـا يقع فى اللفظ . فأما التى تكون من العَرَض فلأنا لا نقدر على تمييز[4] ما هو واحد بعينه وما يختلف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الحَمْل . وجميع هـذه أعراض للأمور . — وعلى هذا المثال أيضا تكون هذه التى من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزءٌ ما للتى من العَرَض ؛ من قِبل أنه أيضا ممـا يظن مَقولًا على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذاك ؛ ونحن نلغى بالكلية ذكر التى تكون عما به القول من النقص ، وهى التى تكون عن وجود الشىء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها مما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يُستثن فيه بمـا يدل على ما الشىء أو كيف هو أو متى .

---

(١) وذلك أن هذه : فوقها : وهذه . (٢) ف : ناظرا .
(٣) ف : الاشتباه . (٤) ف : تفصيل .

وكذلك أيضا يضرب عن التى يؤخذ فيهـا المطلوب وعن التى لغير علة وعن جميع التى المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة فى جميعها تكون لأنا لا نكاد نبحث بحثا مُسْتقصًى : لا من حدود المقدّمات ، ولا عن القياس ، للسبب المذكور .

٨

< المباكتات السوفسطائية فى المـادّة >

فإذ(١) قد حصل لنـا كم الأسباب التى عنهـا تكون القياسات(٢) المظنونة ، فإنا نكون قـد وجدنا أيضا : كم الأسـباب التى عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات ، وأعنى بالتبكيت والقياس السوفسطائى ليس الذى يظن قياسا وتبكيتا ، وليس كذلك ، فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قِبَلِ الموضوع الخاص بالأمر . وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون ويثبتون للذين لا يعلمون من الأشـياء المأخوذة من ذات الأمر ، فإن هذا هو فعل الجدلى . وذلك أن صناعة الجدل تنتج الكذب عن تجزئة ، والمجزأة هى جزء من الجدلية : وهذه فإنمـا يمكنها إنتاج الكذب لأن المجيب(٣) ليس [١٣٤١] بعـالم . والتبكيتات السوفسطائية ، وإن كانت تنتج النقيض ، فليس إنمـا تفيد من ليس بعالِم علماً ؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالمـا .

---

(١) ف : ولأنا قد وجدنا عدد .　　(٢) ف : المقاييس .

(٣) ف : يجهل المجيب .

نقــــل قـــديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكر فى نفسه، سيما إذا كان فكره فى الكلام الذى يقع فيه الاشتباه[١] <فى> المعبرة عن الشيء. وأيضا إن الضلالة والغلط إنمـا يكونان من الاشتباه، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ . فأما أنحاء الغلط التى من العَرَض فإنمـا تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل[٢] بين نفس الشيء وغيره، وبين الواحد والكثير ولأية[٣] الأشياء المعروضة تعرض هذه كلها . — وكذلك تكون ضروب الغلط ممـا يلحق بالكلام لأن لاحق الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل كأنه على الكثير، وهـذا مذهبه يقول إن كان هـذا لا يفارق فإذن إنمـا لا يفارق غيره. — فأما الغلط الذى يكون من نقص[٤] الكلمة وما يقال فى الشيء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه ألبتة، لأن قولك : الآن ، وفى ، وكيف لا تربح[٥] المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الكائن من الموجود فى ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة؛ فإن الغلط فى هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصى[٦] حد المقــدّمة[٧] ولا حد القياس لمكان العلة[٨] التى ذكرنا .

---

(١) تحتها : فى (٢) ف : يفرق . (٣) ف : لأى . ش : بنقل آخر : ولا أى شيء ممـا هو للمقولات كله قد يعرض للشيء . (٤) ف : انتقاص . (٥) ف : تعبر .

(٦) ف : نستقصى (؟) . ش : يعنى أنا لا نستقصى العلم فى صحة المقدّمة ولا تأليف القياس .

(٧) ش : يعنى أنا لا نعنى بهذه لقلة ما يعرض فيها ، فندع الفحص عنها .

(٨) ف : للسبب الذى قلنا .

٨

< المباكتات السوفسطائية فى المـادّة >

فإذ قد حصل من قولنـا بكم جهة تكون المقاييس المتخيـلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك ، فقد حصل من كم جهة[1] تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض ليست أريدبها المقاييس فقط والنقائض التى هى متخيلة فى ظاهر أمرها كالمقاييس وللنقائض ، وليست كذلك ، بل أريد بها أيضا التى هى بالحقيقة مقاييس ونقائض ، إلا أنها فى ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجادلين الذين لا يتناقضون من نفس الشىء ليبينوا الجهل على[2] من كلمهم . وذلك أن طريق المجادلين امتحان ما يريد المتكلم أن يتكلم به ، فيجمعون عليه من فكرهم قياسا كاذبا لقلة معرفة المتكلم لهم بحد الشىء الذى يتطالبان به جميعا : السائل والمسئول . وأما السوفسطائيون[3] فى تهجينهم الكلام إذا ألّفوا قولاً مناقضًا فليسوا يجعلون ذلك القول واضحًا بيِّنًا . فالجاهل به لايعطى جوابا ، والبصير به قد يبطىء عن الجواب .

---

(١) ش : إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء معه أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرر <أن> نقول أيها ، إلا السوفسطائية ووجوهها .

(٢) تحتها : عن .

(٣) ص : السوفسطائيين .

[٣٤١ ب] **نقل يحيى بن عدى**

أيضا الذى يعلم بهذه الكلمات .

وأما أن[1] الصناعة موجودة لنا بهذا[2] بعينه فمعلوم: وأما عند هؤلاء اللواتى يرين للذين[3] يسمعون كأنهم يسألون فمؤلفة من هؤلاء و إن ظنها[4] المجيب أيضا؛ فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه: إما كلها و إما أفراد[5]: وذلك أن الذى إن لم يسأل يظن به أنه أعطى إن يسأل أيضا يُعْطِ . ولكن فى أفراد يعرض معا أن يزيد فيسأل التى ينقض وأن يبرهن التى للكذب[6] ، مثال ذلك فى التى من اللفظ ومن العجومية[7] . فإن كانت ضلالات التناقض هن من تبكيت يُرَى، فمعلوم أن قياسات الكذب هى من جميع هؤلاء اللواتى للتبكيت الذى يرى أيضا . والتبكيت الذى يرى من أجزاء الصادق . وذلك أن التبكيت يرى لكل واحد ناقض[8] (مثال ذلك التى من العرض من قبل الكلمة التى فى غير الممكن)؛ ١٧٠ أ
والذى يصير سؤالين واحدا من المقدمة ، و إن كان شيء منفردا[9] فمن العرض؛ وجزء هذا من الذى يلزم ؛ وأيضا التى تعرض لا للامر لكن للكلمة . وأيضا إن كان شيء للكلى للتناقض على انفراده و إضافة إلى واحد بعينه و بنحو واحد من التى على الشيء أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا لم يعد أنه يأخذ

---

(١) ف : وأما أنها موجودة لنا فى هذه الصناعة بعينها . (٢) ف : فى هذه بعينها .

(٣) ف : لهؤلاء الذين . (٤) ف : وإن كان يظنها . (٥) ف : أنهم أفراد منها .

(٦) ف : مع الكذب . (٧) ف : العفوطة . (٨) ف : ناقضا .

(٩) ف : على انفراده .

الذى من البدء . — قلنا إذن من كم تكون الضلالات، وذلك أنهن لا تكن من زوائد ومن هذه اللاتى قيلت[1] يكن كلهن .

والتبكيت السوفسطائى هو ليس تبكيتا على الإطلاق، ولكن بالإضافة إلى شىء ؛ وكذلك القياس . فإما إن لم نأخذ أن الذى من اشـتراك الاسم يدل على واحد ، والذى من اتفاق الشكل أنه هـذا الشىء وحده ؛ وكذلك هـذه الأخر لا تكون تبكيتات ولا قياسات على الإطلاق ، ولا لدى التى سئلت . وإما إن أخذوا : أما عند الذى يسأل فيكون، وأما على الإطلاق فلا يكون : وذلك أنهم يأخذون < لأمّا[2] > يدل على واحد ، لكن الذى يرى ، ومن هؤلاء البـاقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وأما كم تبكيت هؤلاء الذين يبكتون، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من دون علم جميع الموجودات ، وهذا لا يوجد .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يعلم أن الموجود لنا فى هذه الصناعه نفسها إنما يُنْحى به نحو الأمور المظنونة ، وهى عند السامعين مثلها عند المجيبين ؛ وإنـما يقاس على ذلك إذا كان المجيب هو الذى يظن . فالمقاييس الكاذبة إذن تكون : إما بجميع هذه

(١) ف : وصفن .　　(٢) ص : يأخذوا ديدل (؟)

الأشياء ، أو بالمفردات منها . والذى يعتقد الإجابة[١] قبل السؤال فإنه لو سئل لأعطى[٢] ؛ بل قد يعرض فى بعض الأشياء الأمران جميعا معا ، أعنى أن يسأل سؤالا ناقصا وأن يبين كذبا ، ومثال ذلك المواضع التى من القول ، ومن السولوقسموس[٣] . فإن كانت التضليلات الكائنة عن التناقض إنما تكون من التبكيت المظنون ، فمعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه ، أعنى من جميع الأشياء التى عنها يكون التبكيت المظنون . والتبكيت المظنون يكون من أجزاء التبكيت الصحيح ، وذلك أن النقض فى التبكيت يظهر لكل أحد (مثال ذلك : أما فى التى تعرض من قِبَل القول فلأنّه يؤدى إلى المحال[٤]) والذى يجعل السؤالين سؤالا واحدا فى المقدمات وإن كان الشىء بذاته من العرض ، والتى من اللوازم هو جزء من هذا . وأيضا إن كان الذى يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول ، وأيضا إن كان التناقض[٥] كليا و بذاته وبالإضافة إلى شىء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول على شىء[٦] ، أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن يعدد . ١٧٠أ

فقد حصل لنا إذن عن كم شىء تكون التضليلات ، وأنها لا تكون من أمور زائدة ، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التى ذكرت ، وأن التبكيت السوفسطائى ليس تبكيتا[٧] على الإطلاق بل نحو شىء . وكذلك

---

(١) ف : التسليم ، و إن لم يسأل . (٢) ف : لسلم . (٣) ف : التعجيم .
(٤) يؤدى إلى المحال : ف : فى الممكن . — المحال : ف : ما لا يمكن .
(٥) ف : المناقضة . (٦) ف : واحد . (٧) ص : تبكيت .

أيضا القياس . فإما لم يأخذ الذى من الاسم المشترك دالًّا على واحد، والذى من اشتراك الشكل دالٌّ على هذا الشيء فقط ، وكذلك فى تلك الأخر، فليس تكون تبكيتات ولاقياسات : لا على الإطلاق ، ولا نحـو الأمر الذى عنه كانت المسألة . فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال ، ولا تكون موجودة على الإطلاق . وذلك أن الذى أخذوه لم يأخذوه دالًّا على واحد ، بل ما يُظن كذلك . وعلى هذا يجرى الأمر فى الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وليس يجب أن يروم[١] تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين يبكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحده .

[١٣٤٢] نقـــل قـــديم

وهذا معروف لصناعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام ، و بقدر ذلك يدخل الغلط على المجيب فيما يحتاج إليـه من الجـواب . من أجل ذلك وجب ألا تكون المقاييس الكاذبة إلا : إما لكل[٢] هـذه ، و إما لبعضها ، لأن من لم يسـأل[٣] يظن أنه

(١) ف : يتعاطى . (٢) ش : بكل هذه أو ببعضها .

(٣) كانت بالأسود : لأن من سـئل . ثم صححت بالأحمر كما أثبتناه . ش : فى نسخة أخرى : فإن الذى يسأل و يظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى .

قد سأل ، والمسئول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطِ . إلا أنه قد يعرض لبعضهم اجتماعُ هذين: مضاعف(١) المسألة و إظهار الكذب فيها . و إنما يكون ذلك إما لبعض كلمة ، و إما لعجومة السائل . فلما كانت المضلات من النقائض لا تكون إلا من تخيل أو تهجين فى الكلام ، استبان أن غلط المسئول وظنه قد أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تخيل له من التهجين والتبكيت فى الكلام . والتهجين فى الكلام لا يكون إلا لنقص أجزاء
١٧٠ ا الكلام الصدق ، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيل أنه تبكيت وتهجين كالذى يجعل المسئلتين مسئلة واحدة ، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص مقدمة ، وكالذى يُدْخِل(٢) العرض مكان الذاتى(٣) ، وذلك لنقص جزء من الكلام وبأن ألحق(٤) الكلام الكل مكان الجزء ، وأيضا أن يظن أن العرض إنما عرض لكلام المبين عن الشىء لا(٥) لنفس الشىء ، وأرى أن القول الناقص فى الكل مشاعا(٦) بحال واحدة وأنه موجود إما فى شىء منها ، و إما فى كل واحد منها ، وأيضا من الاعتداد بالموجود فى ابتداء المسألة وتصيره

---

(١) ف بالأحمر : معا ضعف .

(٢) ش : يعنى أنه يقيم العرض فى الشىء مقام الأمر الذاتى له .

(٣) ف بالأحمر : (الذا) ت . (٤) ف : يلحق .

(٥) ش : يعنى أن ما يعرض من الفساد إنما هو فى الكلام ، لا فى ذوات الأشياء .

(٦) ف : عاما .

منها . فقد استبان من كم تكون المضِلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه ، بل إنها[1] تكون من الأنواع التى قيلت .

فتبكيت السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع[2] يعم الكثير، بل إنما يلاقى به واحد؛ وكذلك قياسهم . غير ما لم يأخذ شيئا مفردا لدلالة خارجا من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئا واحدا مشارا[3] إليه[4] غير مشابه بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك ، لم يفعلوا تبكيتا ولا قياسا لا مشاعا[5] ولا مفردا عدد الواحد المسئول . وإن هم جعلوا كلامهم كليا جاز أن يكون قياسهم وتبكيتهم موافقا للواحد المسئول ، لا للكثير ، لأنهم[6] يأخذون شيئا دلالته مفردة بالتخيل لا بالحقيقة[7] .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

فأما سائر[8] وجوه التبكيت والتهجين فى الكلام فليس ينبغى لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء، وذلك لا يكون لصناعة واحدة .

---

(١) ف : إنما . (٢) ف : دام . (٣) ص : مشار .

(٤) من : بنقل آخر : والذى هى اشتراك شكل الشىء وحده . (٥) ف : عاما .

(٦) ف بالأحمر : لأنهم لا ... (بالتخيل) إلا (بالحقيقة) .

(٧) ش : بنقل آخر : فأما من كم وجه يكون التبكيت فليس ينبغى أن نتعاطى معرفة جميع ذلك ، لأن ذلك ليس للصناعة الواحدة ، لأن العلوم كثيرة وليس لها غاية ؛ فقد تبين أن المبصرات أيضا كذلك .

ولا لواحدة من الصناعات، وذلك أن الصناعات كثيرة و بغير نهاية . فإن كان هو معلوم أن البراهين أيضا هى تبكيتات وصادقة ، وذلك أن بمبلغ ما يوجد أن يبين ، يوجد أن يبكت الذى يصنع نقيض الصادقة — مثال ذلك إن كان وضع القطر مساويا(١) للضلع يبكته إنسان ببرهان أنه غير مشارك . فإذن نحتاج أن نكون عارفين بجميعها . وذلك أن(٢) : أما هذه فتكون من هذه المبادئ التى فى الهندسة ونتائج هذه ، وأما هذه فمن هذه التى فى الطب ، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر. لكن والتبكيتات الكاذبة أيضا على هذا المثال تكون بغير نهاية، وذلك أن فى كل صناعة التى كمبادئ تلك . فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيتات، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء اللواتى من صناعة الجدل : وذلك أن هؤلاء عاميات عند كل صناعة وقوة. وأن يرى التبكيت فى كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو، وإن كان موجودا من قبل ماذا هو . وأما التى من العامية والتى ليست تحت صناعة واحدة فمن هؤلاء الجدليات . وإن كان(٣) يوجد لنا من أى هؤلاء القياسات المشهورة بسبب أى شيء كان ، فموجود لنا من هؤلاء التبكيتات أيضا : وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فإذن إما قياس واحد ، وإما قياسان(٤) : التناقض . القياس الذى بهذه(٥) إما قياس يرى ، وإما جدلى ١٧٠ب
يرى — فهو تبكيت التناقض .

(١) ف : مشاركا . (٢) ف : أنه . (٣) ف : وذلك أنه إن كان .
(٤) ف : قياسان التناقض . (٥) ف : بهؤلاء.

فوجود لنا إذن من كم توجد جميع التى كهذه[1]، وإن كان موجوداً لنا هذا ؛ والحلول أيضا موجودة لنا ، وذلك أن معاندات هؤلاء هى حلول . وموجود لنا أن من كم تكون هذه[2] اللاتى ترين وهؤلاء اللواتى ترين، لا فى أىّ كان، لكن فى هؤلاء اللواتى كهذه، وذلك أنها غير محدودات إن فكر إنسان فى أن من كم يرين هؤلاء يعرض . فإذن هو ظاهر أن للجدلى يوجد أن يجد أن يأخذ بهؤلاء العاميات إن كم تكون أو هذه اللواتى[3]

نقل عيسى بن زرعة

من الصنائع ، وذلك أن المعلومات[4] كثيرة غير متناهية . فمعلوم إذن أن البراهين أيضا كذلك . والتبكيتات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق — مثال ذلك الوضعُ بأن للقطر والضلع مقداراً[5] مشتركا : فإنا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار مشترك . فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور التى فى الطب ، وهذه من العلوم الأُخَر . وكذلك التبكيتات الكاذبة قد تكون غير متناهية ، وذلك أن فى كل صناعة يوجد قياس كاذب — مثال ذلك : أما فى الهندسة فقياس هندسى ، وأما فى الطب فطبى ، أعنى أن فى كل

(١) ف : كهؤلاء . (٢) ف : هؤلاء . (٣) ف : هؤلاء .
(٤) ف : ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية . (٥) ص : مقدار .

صناعة ما هو بحسب مبادئ تلك الصناعة . فمعلوم إذن أنّا ليس إنما نأخذ المواضع من جميع التبكيتات ، بل من المأخوذة من الجدلى ؛ وذلك أن هذه التي تَعمُّ كل صناعة وقوّة . فأما النظر فى التبكيت الذى يكون فى جميع العلوم ، وهل هو مظنون لا حقيقة له ، وإن كان موجودا ، فمن قِبل ماذا وجوده — فهو من شأن العالِم . فالذى يكون من الأمور العامية التى ليست تحت واحدة من الصنائع هو من المقدّمات الجدلية . فإذا كان عندنا ممّاذا تكون القياسات المشهورة نحو أى شيء أردنا ، فإن لنا أن نعمل من هذه تبكيتات ، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فقياس التناقض ١٧٠ب
إذن إما أن يكون واحدا ، وإما أن يكون اثنين . فالقياس إذن الكائن بهذه الأشياء : كان قياسًا مظنونا أو قياسا جدليا أو جدليا مظنونا ، فهو تبكيت بالتناقض .

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون أمثال هذه الأشياء كلها . وإذا كانت هذه حاصلة لنا فإن حلها (١) موجود عندنا ، وذلك أن بوجود هذه توجد الحلول . وقد حصل لنا عن كم شيء تكون القياسات المظنونة . والمظنونات ليست موجودة فى (٢) ما اتفق ، بل فى التى وجودها على هذا النحو ، وذلك أن الإنسان لو فكر فى عدد الأشياء التى من أجلها يظن أن هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة . فقد ظهر إذن أن الجدلى هو الذى

(١) ف : نقضها .   (٢) ف : أى شىء .

يمكنه أن يأخذ من الأمور العامية كم الأسباب التى عنها تكون : إما أسباب التبكيت، أو التى [لما] تظن تبكيتا

[١٣٤٣] نقــل قـــديم

فعسى أن العلوم لا نهاية لها، ومعروف أن براهينها كذلك . وقد تكون تبكيتا محقا صادقا لأن كل ماجاز لأحد أنّ يثبت فيه برهانا قد يجوز تبكيت لمن وضـع نقيض[1] الحق — كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدّر، فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدّر. من أجل ذلك نحتاج إلى أن نكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها[2] مهرة علماء،[3] لأن هذه الأقاويل إنما تثبت من أوائل صناعتها : فما كان منها للمساحة فإنما يقوم بقدر أوائلها ونتائجها، وكذلك ما قيـل فى الطب وسائر الصناعات . وأيضا فإن النقائض الكاذبة لا غاية لها بمثل ما قلنا فى العلوم إنها لا نهاية لها ، لأن فى كل علم من العلوم مقاييس كاذبة كقولك : قيـاس مساحى فى المساحة < وقيـاس طبي فى مذهب الطّب[4] > . وقولى : «قياس فى الصناعة» إنمـا أريد به الذى وضع فى أوائل الصناعة . ولسنا نتفقد[5] ولا نأخذ فى كتابنا هذا جميعَ أنحـاء التبكيت والتهجين من الكلام ما خلا الذى يذهب فيه المجادلون، لأن الأنحاء التى يأخذ[6] فيهـا أهلُ التهجين هى عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام . فأما

---

(١) تحتها : نقيضة . (٢) ف : وأشباهها . (٣) ف : فهماء .

(٤) هذه الزيادة (وتوجد فى الأصل) بالأحمر فى الهامش .

(٥) ف : نبين . (٦) تحتها : يأخذون .

التهجين والتبكيت[1] الذى يكون فى ضرب من ضروب[2] العلم على حدته فليست معرفته إلا للحاذق الماهر به : كان متخيلا بالتهجين ، أو كان حقا ، أو لم يكن[*] . فأما معرفة التهجين والتبكيت[3] الذى يكون من كل مشاغب[4] فتلك واجبة على أهل الجدل ، وهم الدياليقطيقيون[5] ، لأنا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحمودة عن أى الأسماء[6] كانت ، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيت ، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة ، و إن كان مقياسان[7] متناقضان فهما[8] ١٧٠ ب
إذن تبكيت .

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثله[9] من التبكيت ، و إذ قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن فى منازعتها نقضا .

---

(١) ش : فى نسخة أخرى : والتبكيت والمباكتة التى لكل علم إنما يبصرهما العالم الحاذق . — كان ينبغى أن يزيد فى قوله لكل عالم فى خاصة نفسه . (هذا فى الهامش أيضا) .

(٢) ف بالأحمر : (فى) كل (ضرب ...) .

(*) عند هذا الموضع بالهامش : إنه و إن كانت أجناس العلوم متناهية ، فإن جزئياتها لانهاية لها ؛ كذلك لانهاية لجزئيات المباكتة ؛ ولها ولكل صناعة أوائل ، فليس أوائل صناعة الرياضات أوائل للطبيعيات .

(٣) ش : بنقل آخر : والتبكيت (ف : والمباكتة) العامى الذى ليس تحت صناعة واحدة فما حدّ ذلك من صناعة الجدل .

(٤) ف بالأحمر : فى (كل) مشاغبا (وليس) تحت (واحدة من الصناعات ...) .

(٥) ص : الديا لقطيقمون .

(٦) ف بالأحمر : الأشياء .

(٧) ص : مقياسين متناقضين .

(٨) ف : فهما .

(٩) ف : وأمثاله .

وفى خلال ذلك قد استبان[1] لنا المتخيل منها من كم جهة يكون . وقولى : "مخيل" لست أريد به ما كان متشبها بشىء مشارٍ إليه ، بل ما كان شبيها بكذا وكذا ، وهو شىء غير محـدود ، فكذلك هى أنواع التبكيت المخيلة إن أحدٌ استقصى النظر فيها فعلم من كم جهـة تكون . فقد استبان أن المجادل يجد السبيل لوجد[2] هذه الضروب وأخذها ممـا منه تكون وأخذه إياها بمعنى مشترك، فإما : تبكيتًا محقا و إما مخيلا، والمجادل لا يعدو

[٣٤٣ ب] نقل يحيى بن عدى

للتبكيتات أو التبكيت الذى يرى أو الجدلية التى ترى أو الممتحنية .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس يوجد فصل الكلمات الذى يقول ناس بأن يكون : أما هؤلاء فعند[3] الاسم ، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد . ذلك أنه شنيـع أن يُظَنّ أن كلمات مايكنّ لدى[4] الاسم وأخريات لدى[4] الاعتقاد ، لا هن هن بأعيـانهن . وذلك أن ماذا هى التى لدى[4] الاعتقاد إلا التى متى لم تستعمل الاسم الذى إذا ظن الذى يسأل الذى سئل يعطى، وهذا هو هو بعينه لدى[4] الاسم أيضا . — وأما التى لدى الاعتقاد فتى فهم الذى يعطى وأن الاسم يدل على كثيرة، يظن إنسان

---

(١) ف : تبين . (٢) ف : إلى وجود .

(٣) ف : فلدى . (٤) ف : نحو .

(أى الذى يَسْأل والذى يُسْأَل) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل معا وكثيرين ، لكن والذى بحيث والذى يسأل كزينن (١) إذ يظن أن الموجود واحد، والكلمة هى أن الكل واحد — هـذا يكون نحو يتكلم لدى الاسم ولدى الاعتقاد الذى يسأل . وإن ظن إنسـان أنه يدل على كثيرة فمعـلوم أنه ليس لدى الاعتقاد . أما أولا فهى لدى الكلمات التى كهـذه : أترى هى هى التى لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التى تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك لدى أيما كان، وذلك أن الذى هو لدى الاعتقاد ليس هو فى الكلمة، لكن (٢) بأنه ليس للذى بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتى تطاب . — وأيضا ممكن أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم : وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أُخَر، لا لدى الاسم ولا لدى الاعتقاد أيضا . وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم (٣) أما لدى الاعتقاد جميعا، وأما أُخر (٤) فلا . — لكن جميع القياسات هى من معنى على طريق الكثرة هى من هذه أفراد هؤلاء التى من الاسم، وذلك أنه شَنِعًا قيـل إنه يقال إن جميع هؤلاء اللواتى من اللفظ (٥) هى من الاسم، لكن هن ضلالات ما، لا بما يوجد لديها (٦) للذى بحيث، لكن بما يوجد له سؤال كهذا، أى الذى يدل على كثيرة .

وبالجملة، هو شنع أنه يتكلم فى التبكيت . ١٧١ a

---

(١) = Zenon . والنقاد يرون هذه الكلمة زيادة من الشراح ولم توجد فى نص أرسطو الأصلى .   (٢) ش : نسخة : لكن بأنه للذى بحيث .   (٣) ف : ويقسمون .
(٤) ف : التكثير .   (٥) ف : الصوت هو .   (٦) ف : نحوها .

نقل عيسى بن زرعة

أو أسباب التى تظن جدلية أو الممتحنة[1] .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس الذى يقوله بعض النـاس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم ، و بعضها بحسب الاعتقاد فصلاً[2] لها . وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى يُنْحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى يُنْحى بهـا نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التى[3] نحو الاسم . فأما التى نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه[4] . فإن ظنّ ظانٌّ، إذا كان الإسم دالًّا على كثير، أنه يدلّ على واحد : سائلا كان أو مسئولا، فإنه يكون دالًّا على واحدٍ وكثير معا؛ إلا أن المجيب والسائل — شبيها بزينن[5] فى مسئلته[6] — وهو يظن[7] أن الموجود واحد؛ وقوله هو هذا : «إن الكل واحد» . فهذا الكلام متوجه

---

(١) ف : الامتحانية . (٢) ف : نحو . (٣) ف : يحى بها نحو .

(٤) ف : يجيب به . (٥) يقصد زينون الإيلى Zénon d'Elée .

(٦) ف : عند . (٧) ف : عند ظنه .

نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل[1] . فإن[*] ظن أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد[*] . فأما النظر فى هذه الأقاويل أولا فيكون على هذا النحو : أترى الأقاويل التى ينحى[2] بها نحو[3] الاسم ونحو[3] الاعتقاد وهى جميع التى تدل على كثيرين ؟ ثم ينظر بعد ذلك : أى هذه يتبقى ؟ وذلك أن الذى يقصد به قصد الاعتقاد وليس بموجود فى اللفظ ، بل هو فيما للمجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة[4] . — وقد يمكن أيضا أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم ، ذلك أن معنى أن يقصد بها قصد الاسم هو فى هذا الموضع [١٣٤٤] ، ألا يقصد بها قصد الاعتقاد . وذلك أنها إن لم تكن كذلك بجميعها أن تكون شيئا آخر ليس هو الذى نحو الاسم ولا الذى نحو الاعتقاد . وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة ، وإن جميعها تنقسم إما إلى التى نحو الاسم أو نحو الاعتقاد ؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك . — بل جميع القياسات التى تكون مما يقال على أنحاء كثيرة إنما توجد من هذه . واليسير من هذه هى التى من الاسم . والقول بأن جميع التى تكون من اللفظ هى من الاسم ، فقد قيل

---

(١) ش : بدل ما بين العلامتين (النجمتين) فى نقل ثاوفيلا ما هذه حكايته : فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالا على كثير أنه يدل على واحد ، فإن ذلك أيضا يكون فى السائل والمسئول — مثال ذلك : أترى الموجود يدل على واحد أو على كثير ؟ إلا أنه كذلك فى المجيب والسائل . وذلك أن زينن إنما سأل وهو يظن أن الموجود واحد . والقول هو : « هذا الواحد هو كل شيء » . فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم و بحسب اعتقاد المسؤول .

(٢) ف : يقصد . (٣) ف : قصد . (٤) ف : التى يسأل عنها .

على جهـة شَنِعة ، بل القول بأنهـا تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه المجيب فيها ، لكن بأن يكون السؤال الذى على هذا النحو هو الدال على كثير .

نقــل قــديم

أن يكون إما محيلًا فى مجادلته وإما ممتنحا .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس هناك فصــل كالذى قال بعض الناس فى دلالة الاسم وفى المعنى الشـابت[1] فى الفكر من دلالة الاسم ، فيكون المعنى فى الاسم غير المعنى الراكد فى الضمير . فإنه من القبيح أن يُظن أن دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى فى النفس . ومن تأول[2] الاسم على غير ما يثبت فى الفكر لا يزل[3] الاستعمال للاسم تحت[4] الجـواب من المسئول عنــه[5] ، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم[6] وأجابك المسئول . فإن أحد ظن — سائلا كان أو مسئولا — أن الاسم[7] الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك فى الواحد وفى الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه ، وليس منها شىء إلا دليل على كثير ، فالسائل والمسئول قد يلتبس عليهما الكلام كالذى فعــل زينن ، فإنه ظن

(١) ف : المتصور . (٢) تحتها : ما .
(٣) ص : لا يزال . والتصحيح بالأحمر فوقها .
(٤) صحح بالأحمر فى الهامش هكذا : بحيث .
(٥) تحتها : فيه . (٦) بالأحمر فوقها (فهم) ما .
(٧) ش : فإن كان الاسم الذى يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد .

بالواحد أن دلالته مفردة فَضَلَّ، وكان ما أثبت من مسئلته أن الكل واحد، فصار التضليل فى هـذا الموضع إنمـا يكون من قبـل الاسم وليس من التى فى الضمير أو فى فهم المسئول . — فإن أحد(١) ظن بالكثير الدلائل من قِبـل الاسم المشترك أن دلالته كثيرة، فقد استبان أن التضايل فيه ليس(٢) من قبل كلمة(٣) الضمير . فلا محالة أن أوّل التضليل يكون فى مثل هذه الكلمات التى نرفعها إلى لفظ الاسم و إلى معنى الضمير فندل على الكثير فى أى الأشـياء قيلت(٢) : وليس يستبين(٤) فى الكلمة ما فى الضمير، ولكنه يستبين(٥) ذلك بجهـة من الجواب من المسئول على ما يخرج من الكلام . — فأما من قبل اللفظ بالاسم فقـد يمكن أن تكون كلها : وأما ها هنا فما لم يكن فصـلا(٦) من قبل المعنى فهو بالاسم يتضلل(٧) . فإن لم تكـن كلها كذلك فسيكون غيرها، لا من قبـل الاسم ولا من قبل الضمير . ومن النـاس من قال إنها كلها : إما من قِبـل الاسم، و إما من قبـل المعنى، وعلى مثـل(٧) ذلك يقسمونها ولا يزعمون أنه يكون غيرها . — إلا أنها تكون منا بيسير(٨) من الأكثر، فمنهـا

---

(١) ص : أحدا . (٢) ش : فى نسخة أخرى : ليس عند الضمير، وأوّل ذلك عنـد الكلام الذى بهذا النحو، فهى بإذن تلك التى عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التى تدل على كثير . ثم بعد ذلك عند أى الأشياء كان، فانه ليس فى الكلام ذاك الذى عند الضمير .

(٣) ف : ما فى . (٤) ف : يتبين . (٥) ف : يكن متصلا .

(٦) ف : يتصل . (٧) ف : حسب . (٨) ف : مقاييس . ش : بنقـل آخر : ولكن جميع السولوجسموسات إنمـا من المكثر (ف : الكلى) والمفردات منها هذه التى من الأشياء .

ما هو فصل من جهة الاسم : وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضللا من جهة اللفظ فذلك من قبـل الاسم : فقـد تكون مضِلات لا من قِبـل جواب المجيب عليها ، ولكن من قبل الكلمة فى المسئلة وما يدل عليه من الكثير .

١٧١ أ وقبيح النيـة أن نتكلم فى شىء من التبكيت والتضليل قبـل أن نتكلم فى المقياس ، وذلك أن التضليل إنمـا هو مقياس . ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم أولا على المقاييس .

[٣٤٤ ب] نقل يحيى بن عدى

لا فى القياس أولا ، وذلك أن التبكيت هو قيـاس ما : فإذن ينفـع[1] فى القياس القياسُ الذى قبـل القياس ، وفى التبكيت الكاذب والذى كهذا هو تبكيت يرى . وقياس التناقض بسـببه[2] تكون العـلة ، وفى التناقض[3] (وذلك[4] أنه يجب أن يزاد التناقض) متى كان فيهما[5] كليهما التبكيت الذى يرى . و يوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففى التبكيت[6] أو فى القياس[7] ؛ وأما أن «ما ليس للإنسـان يعطى» ففيهما[8] كليهما ؛ وأما التى بـ «شعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة» ففى القياس[9] ؛ وأما الذى ولا فى واحد منهما فقياس صادق .

---

(١) ف : أى ينفع أن يتكلم فى القياس الذى قبل القياس . (٢) ف : من قبله .
(٣) ف : أكثر من . (٤) ف : ويجب . (٥) ف : بهما .
(٦) ف : فالتبكيت . (٧) ف : أو بالقياس . (٨) ف : فيهما .
(٩) ف : فبالقياس .

ولكن من حيث جاءت[1] الكلمة : أولا الكلمات اللواتى فى التعاليم لدى[2] الاعتقادهن أَوْ لا ؟ و إن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة، ليست كهذا الشكل الذى منه كان يجتمع[3] معنى القائمتين : أية الذى اعتقد هذا بعينه يتكلم ، أم لا ؟

وأيضا إن دل الاسمُ على كثيرة، وذاك لا يفهم ولا يظن ، كيف لا يتكلم هذا لدى الاعتقاد؟ أو كيف يجب أن يتكلم[4] إذ يعطى القسمة (أو يسأل إنسان إن كان موجودا أن الساكت يتكلم) أولا أو يوجد كأنه لا ، و يوجد كأنه نعم ؟ و إن أعطى إنسان بغير نهاية فالذى يتكلم ليت شعرى أليس لدى[5] الاعتقاد يتكلم ؟ وهذا على أن الكلمة يظن أنها للتى من الاسم . فليس إذن يوجد جنس ما للكلمات لدى[5] الاعتقاد . لكن أما هؤلاء فهن لدى[5] الاسم ، وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيتات ، لكن ولا هؤلاء اللواتى يرين ، وموجودة التى لأمر اللفظ تبكيتات ترى أيضا — مثال ذلك من العرض[6] وأُخَر .

و إن أهَّل إنسان أن يقسِّم ، " أعنى أن الساكت يتكلم " : أما هؤلاء فهكذا، وأما هؤلاء فهكذا : إلا أن هذا هو أما أولا فإنه شَنِعٌ أن يؤهل، وذلك أنه يوجد حينا ألا يظن الذى يسأل[7] أنه على طريق الكثرة ؛ وليس ممكنا أن يقسم التى لا يظن . وأما بعد ذلك فأن يعلم بكون شىء آخر، وذلك أنه يجعل الذى يداوم[8] كماله ظاهرا ولا يعلم ولا يظن أنه[9] يقال

---

(١) ص : حاب . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى : ينتج .
(٤) ف : يسأل . (٥) ف : نحو . (٦) ف : الصوت .
(٧) ف : التى سئلت أنها . (٨) ف : يواظب . (٩) ف : أنها .

نقل عيسى بن زرعة

وقـد يقبح بنا بالجمـلة أن نتكلم فى التبكيت قبـل أن نبدأ بالكلام فى القيـاس : وذلك أن التبكيت هو قيـاسٌ ما ؛ فالأول إذن أن نقـدّم الكلام فى القياس[١] الذى له يقدم[٢] على الكلام فى التبكيت[٣] الكاذب ؛ وذلك أن ما جرى هـذا المجرى هو تبكيت مظنون . وقياس المناقضة[٤] هو الذى يكون عليها[٥] موجودة إما فى القياس أو فى المناقضة[٤] (وينبغى أن يضاف إلى القـول لفظة التناقض) ، إذا كان التبكيت المظنون موجودا فيهما جميعا[٦] . فأما القول إن "الساكت يتكلم" فيوجد فى التناقض لا فى القياس . فأما أن " الإنسان يعطى ما ليس له " فيوجد فيهما جميعا . وأما القول بأن " شعر أوميروس له شكل الدائرة " فإن ذلك يكون فى القيـاس . والقياس الذى قد عدم كل واحدٍ من هذه فهو قياس صحيح .

وليس ذلك من مصدر القول[٧] ، ونبـدأ أولا بالكلام فى الألفاظ[٨] التى فى التعاليم[٩] و : هل هى ممـا يحى به نحو الاعتقاد أم لا ؟ وإن استجاد قائلٌ القولَ فى المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذى يتحصل[١٠] منه أن زواياه مساوية لقائمتين : أترى هـذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك ، أم لا ؟

(١) ف : نسخة : سوء القياس . (٢) ف : يستحق التقدم . (٣) ف : ثاوفيلا : فى كذب الكاذب . (٤) ف : التناقض . (٥) ف : سببه . (٦) ف : يعنى فى المقدمات والنظم . (٧) ف : مخرج اللفظ . (٨) ف : الأقاويل . (٩) ف : العلوم . (١٠) ف : يجتمع .

فأما إن كان الاسم أيضا يدل على كثيرين ، فإن ذاك[1] لا يفهم هـذا ولا يظن[2] ، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم : أبأن يقسِّم ، (أو بأن يسأل : هل الساكت يتكلم) ، أم لا؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجهـة ، و يوجبه بجهـة ؟ فإن أعطى[3] إنسان أن لا نهـاية موجودة : أفليس كلام الذى يتكلم نحو الاعتقاد ؟ و إن كان القـول يوهم أنه من التى من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنسا للألفاظ[4] . لكن أما هذه فهى التى نحو الاسم ، وهـذه فليس جميعها تبكيتات ولا من التى تظن كذلك أيضا ، وقد تكون اللواتى ليست من القول[5] تبكيتات مظنونة — ومثال ذلك من العرض ومن المعانى الأُخَر .

فإن أوجب بعض الناس للقول بأن "الساكت يتكلم" أن يقسم حتى يكون منه كذا ومنه كذا : فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولا شَنِـعٌ ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذى سئل عنه أنه مما يقال على أنحاءٍ كثيرة [١٣٤٥] وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به . وأيضا ليكن أن يعـلم شيئا آخر هو أن يجعله ظاهرا عند من لا دربة له كدربته ، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قِبل أن فى

---

(١) ف : أى المجيب .

(٢) ف : يتوهم .

(٣) ف : سلم .

(٤) ف : للأقاويل ؛ بل .

(٥) ف : اللفظ تبكيت مظنون .

نقـــل قـــديم

قبل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخيل ومقياس مناقضة . ولذلك يجب أن تكون العلة إما فى المقياس، وإما فى الإنطافاسيس وهى المناقضة (وقد ينبغى أن يزيد فيقول : ربمـا كان التضليل المخيل فى الأمرين جميعا). فقولك(١) : " الساكت يتكلم " — وهو تضليل وهو من الأنطافاسيس(٢) لا فى المقياس . وإذا " أعطى الإنسان من كلامه ما ليس له " كان المضلل فى الأمرين . وقولك إن " شعر أوميروس إنمـا هو شكل بدائرة " فهذا بقول مُضِلٍّ بالمقياس . وما لم يكن واحدًا من هذه فهو مقياس صادق .

فلنعـد إلى ما جرى عليـه الكلام ؛ ولننظر : من أين يكون التضليل فى كلام العـلوم : من الفهم أو من غير الفهم ؟ وإن أحد(٣) ظن أن المثلث كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثـل الشكل الذى يجتمع فيـه خطان متساويان، فما نحن قائلون : هل قائل هذا القول عند نفسه فهم ، أم لا ؟

وأيضا إن كان الاسم دليلا على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن ذلك ، فكيف تكون ضلالة ذلك عنـد نفسه أو كيف ينبغى أن يسأل

---

(١) ف : كقولك . (٢) ف : المناقضة .

(٣) ش : إن القائل إن كل مثلث متساوى الساقين فثلاث زواياه مساوية لزاويتين قائمتين قد صدق ، ولكن إن كان عنى أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث فثلاث زواياه مساوية لقائمتين فقد أصاب . وإن كان إنما عنى أن زواياه الثـلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوى الساقين فليس ذلك كذلك ، وإنما هى كذلك من أجل أن هذا أولى لكل مثلث .

إلا أن يعطى أَوْ لا (فإن أحد سأل فقال : يجوز للساكت أن يتكلم أولا يجوز)، أو ذلك جائز مرة ، ومرة ليس بجائز . فإن أجاب مجيب فقال إنه ليس بجائزٍ ألبتة، ثم تكلم الساكت ، أفما أن يكون[١] المجيب مبكتا عند نفسه ؟ وقد يظن أن التضليل فى هذا القول من قبل الاسم . < و >[٢] لا محالة أنه ليس لهذا الكلام الذى يسند إلى الفكر جنس جامع له ، بل إنما يكون بعضها من قبل الاسم . وليست كلها مُضِلات ، ولا المخيلة كلها بمِضلات ، فقد تُخيل مُضِلّات من غير اللفظ كالذى يكون من العارض فى الكلام .

فإن أحدٌ حمل نفسه على القسمة فقال : إن "للساكت أن يتكلم" إما هكذا وإما هكذا — فليُعلم أوّلا أن ذلك قبيح[٣] به ، لأنه ربما لم يكن المسئول متصرفا لأوجه كثيرة ولا فِهما[٤] بالقسمة وما لم يكن مظنونا لم تمكن قسمته . وأيضا إن[٥] إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف الجاهل الظانّ له ، وإلا فما المانع له من أن يفعل < ذلك >[٦] فيما ليس بمضاعف؟ !

---

(١) ص : فإما أن فيكون . ف : يكون . (٢) الزيادة بالأحمر .

(٣) ف : متهيئا للقسمة . (٤) ف : لا .

(٥) ش : فى نسخة أخرى بنقل آخر : ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شىء آخر، فيجعلها ظاهرة لمن ليس له فهم إلا بعلم، ولا يظن أنها تمال بنحو آخر، وفى هذه التى ليست بمضاعفة ما الذى يمنع أن يضيع هذا، مثل قولك : أرأيت يا هذا مساويات هى المتوجهات للثنيات فى أربعة .

(٦) الزيادة بالأحمر فوقها .

[٣٤٥ ب] نقـــل يحيى بن عدى

على وجه آخر من قبل أن هى هؤلاء غير المضاعفات أيضا ما الذى يمنع من أن يفعل (١) هذا : أترى (٢) الوحدات التى فى الرباعيات هن مساويات للثنايات والثنايات هنّ : أما هؤلاء فمتحدات هكذا ، وأما هؤلاء فهكذا ؟ وأترى لهؤلاء الأضداد علم واحد ، أم لا ؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات ، وأما هؤلاء فغير معلومات . و بالجملة ، فالذى يؤهل هـذا لا يعلم أن الذى يعـلم هو آخر غير الذى يفحص بأن (٣) الذى يجب أن لا يسأل بل أن يجعل معلوما ، وأما ذاك فأن يسأل . ١٧١ ب

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضـا فأن يؤهل أن يضـع أو أن يرفع ليس هو للذى يبرهن ، لكن للذى يأخـذ تجـربة . والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبـل هـذا يفكر فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر (٤) الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم و يظن . — فأما ذاك الذى يبصر بالأمر (٥) هؤلاء العاميات بجدلى . وأما الذى يفعل (٦) هذا مخيلا (٧) فسوفسطائى . — والقياس المِرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياسا من قبله (٨) الجدلية هى ممتحنة ، فأَنْ كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب

---

(١) ف : يعمل . (٢) ف : ليت شعرى . (٣) ف : فبان .

(٤) ف : ترى . (٥) ف : فى (الأمر) . (٦) ف : يعمل .

(٧) ف : على طريق التخييل . (٨) ف : أجله .

من قبل[1] ماذا . و <ثانيا> جميع التضليلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد و يظن أنهن موجودات بحسب الصناعات . وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مرائية ، ولكن هؤلاء اللواتى تحت الصناعة ، هنّ فارلوجسمو <س>[2] . فليس إن كان موجودا رَسْمٌ ما كاذب عند الصادق — مثال ذلك الذى لبقراط [أى التربيع الذى بالمنسقس[3] ، أى الأشكال الهلالية] . لكن كما ربّع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُربَّع ؛ إلا أنه ليس بحسب الأمر . ومن قِبل هذا هو سوفسطائى[4] . وأما متى كان يرى من قبل هؤلاء اللواتى كهذا قياسا ، فكلمة مرائية ، والذى يرى قياسا كالأمر[5] و إن كان قياسا هو كلمة مرائية ، وذلك أنه إنما يرى بحسب

نقـــل عيسى بن زرعة

هذه التى ليست مضاعفة أيضا ما الذى[6] يمنع من أن يفعل هذا الفعل : أترى الوحدات فى الأربعة مساوية للثنايات ، وثنايات هذه فوجودها متحدةً يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو[7] . وليت شعرى : هل الأضداد علمها واحد أم لا ؟ وقد يكون : أما بعض المتضادّات فمعلومة ، وبعضها غير معلومة . و يظن ، بالجملة ، أن الذى يسوّى بين هذه ليس يعلم أن المعلم[8] غير الذى يبحث عما ينبغى[9] ؛ فأما الذى يعلم فألا يسأل ، بل يجعل ١٧١ ب
الأمور معلومة ، وأما ذاك فأن يسأل .

---

(١) ف : أجل . (٢) فارلوجسمو = تضليل = παραλογισμος
(٣) منسقس = هلال = μηνίσκος وما بين المعقوفتين يرى ديلز Diels أنه زيادة وضعها الشراح . (٤) ف : مرائى . (٥) ف : بحسب الأمر . (٦) ف : لا مانع .
(٧) ف : على هذه الجهة . (٨) ف : الذى يعلم . (٩) ف : عن الواجب .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضا[1] فإن المبرهن ليس له إما أن يضع[2] أو أن يرفع بالسوية ، بل ذلك للذى يمتحن . وذلك أن الامتحان جزءٌ من صناعة الجدل ، ولهذه العلة يكون نظرها فى هذه المعانى، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم و يظن ذلك به . — فأما الذى ينظر فى الأمر من قِبَلِ الأشياء العامّية فهو جدلى . والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى . — وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى[4] — ومن أجلهما تكون الجدلية[3] هى الممتحنة . فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لِمَ الشيء»[5] هو الطالب و<ثانيا> جميع التضليلات هى التى ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع ، و يظن أنها بحسب الصناعة . وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من[6] الأمور المرتبة تحت الصناعة)، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدّى إلى الحق — ومثال ذلك تربيع الدائرة ، لا الذى عمله بقراط[7] بالأشكال الهلالية؛ بل كما ربع بروسن[8] الدائرة بالمربعات ، إن

---

(١) ش : فى نقل ثاوفيلا : وأيضا فإن المبرهن <ليس له> أن يأتى بالإيجاب والسلب ، لكن عندما يريد الامتحان ، لأن الصناعة الممتحنية هى جدلية ما . (٢) ف : يوجد .

(٣) ف : الامتحانية . (٤) ف : جدلية . (٥) ف : الباحث .

(٦) يوجد . (٧) بقراط = Hippocrates (٨) بروسن = Bryson

كانت الدائرة مما يربع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة[١] . ولهذه العلة يكون قياسه سوفسطائيا . فإذا كان القياس إنما يظن موجودا من أمثال هذه الأشياء، فإن القول يكون مرائيا . فأما الذى يُظَنُّ أنه قياس بحسب الأمر، وإن كان ذلك القياس قولا مرائيا[٢]

نقـــل قـــديم

كقولك : ليت شعرى أى الآحاد مساوية للا زواج فى الترابيع[٣] ؟ ! فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ؛ ومنها ما هو بحال غيرها ، أو كقولك : هل العلم علم واحد حاصر للأضداد ، أم ليس كذلك ؟ فمن الأضداد ما كان معروفا ، ومنها ما ليس بمعروف . [٤٦ ٣ ا] فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن حال المفيد للعلم غيرُ حال المتكلم ، وأن الواجب على مفيد العلم ١٧١ ب
ألا يكون سائلا ، بل يكون مُبِينا[٤] عما علم وأن المسألة لغيرة .

١١
< أنواع تجاهل الرد >

وأيضا إن الإثبات والنفى ليسا لمن لم أراد أن يُبَصِّر[٥] بالطريق ، وإنما هو للمجرب المتبحر ، لأن من شأن المجادل الامتحانَ والاختبار . من أجل

(١) ف : الأمر . (٢) ص : قول مرائى . (٣) ف : بالأحمر . ومثل قولك : هل العلم بالأضداد واحد ، أم لا ؟ (٤) ف : مظهرا لما علم ومفيده .
(٥) ش : فى نسخة أخرى : وأيضا الوضع والرفع ليسا لمن تبصر ، ولكن للذى يأخذ التجربة ، لأن التجربة إنما هى نحو من الديالاقطيقية (ف : صناعة الجدل) . ومن أجل ذلك على هذه نقض ، لأنها لا ترى الذى يعلم ، ولكن الذى لا يعلم و يظن ؛ وذاك الذى يرى بالفعل هذه العامية هو الديالقطيق ؛ والذى يفعل هذه بالتخييل سوفسطانى .

ذلك كان بسطه[1] فى كل لون ، فيمتحن البصير ، ويمتحن الجاهل ، ويمتحن المتزيى بزى أهل العلم . — والناظر فى الحقائق من جمل الأشياء فذاك مجادل بصحة ؛ والذى يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائى . — فالمقاييس المشاغِب[2] والسوفسطائى إنما[3] هما واحد مخيل بالمقياس الصحيح الذى عليه يدين أهل الجدل بالامتحان . فإن صدقت[1] النتيجة من كلامهم لأن الشىء الذى "من أجله" كان مقياسهم معطى[4] . وكل ما مثله مما ليس هو على طريق الصناعة بجميعها من المضلات فى الصناعة ، لأن الكتب التى يجاب فيها على أسماء قوم ليست من طريق المماراة والشغب من أجل أن المُضِلّات إنما تقصد لنقض الصناعة ، وليست الكتب المنحولة كذلك ، وإن كان مذهبها الصدق ، كالذى افتُعِل[5] باسم[6] بقراطيس [وافتعال التربيع الذى يكون بالمنسقس[7] وهو من نصف للدائرة[8]] ولكن كتربيع الدائرة الذى فعله ابروسن[9] الحكيم ، إن كان يمكن تربيع الدائرة . إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة ؛ ولذلك وجب أن يكون من

---

(١) ف : بطشه . (٢) ف : المماري . (٣) تحتها : فهما .

(٤) ش : بنقل آخر : وإن كانت نتيجة صادقة ولتلك التى من أجل أى شىء هو مطالب ؛ وجميع المصلات تلك التى ليست كصناعة بحمل واحد ، ويظن أنها كاصناعة . وأما هذه المسميات الكاذبة فليست غير ممارية ، ولكن تلك التى تحت الصناعة . (٥) ف بالأحمر : مطغى(؟) .

(٦) ف : فعل . (٧) المنسقس = $\mu\eta\nu i\sigma\kappa o\varsigma$ = الهلال .

(٨) ما بين معقوفتين هو ، كما لاحظ ديلز Diels ، تعليق مقحم على النص الأصلى لأرسطو ، وضعه أحد الشراح . (٩) تحتها : ياسين (؟) — وهو تحريف ظاهر .

طريق السوفسطائية . فالقول يحير إذا لم يكن نفس صنعة[1] الشيء ؛ فذلك مقياس مما يرى مُخَيِّلًا ؛ وإن كان من نفس[2] الشيء فذاك مقياس بعيد من قول المماراة[3] والشغب ، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء فذاك لغير[4] تخيل ، لذلك وجب أن يكون [وجب] مطيعا[5] عالما . <فكما[6]> أن الظلم

[٣٤٦ ب] نقل يحيى بن عدى

الأمر ، فإذن هو مطالب[7] وجائر . وذلك أنه بمنزلة[8] ما أن فى الجهاد يوجد للجور صورة[9] ماوهو جور جهاد ما ، هكذا جور الخصومة هو فى مضادة الكلمة المرائية : وذلك أن ها هنا الذين يشتهون أن يغلبوا لا محالة كأنهم يلقون جميعهن ، وها هنا هؤلاء الممارون . فأما هؤلاء الذين هم هكذا من أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصغر[10] ، وأما هؤلاء الذين فمن أجل المديح الذى على[11] اللقب المرائى : وذلك أن المراء كما قلنا[12] ملقب من حكمة ترى . ومن قبل هذا يشتاقون إلى البرهان الذى يرى . وهؤلاء المحبون للشغب والممارون هم للكلمات هن[13] ، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن ، وكلمة هى[14] ،

---

(١) ش : نقل آخر : كما ربع بروسن الدائرة ، إن كانت الدائرة تربع .

(٢) ف : ذات . (٣) ص : الممازه . (٤) ف بالأحمر : بعد .

(٥) ش : وكما أن الظلم المضاد فى الصراع . (٦) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

(٧) ف : مخترع . (٨) وذلك أنه بمنزلة : ف : وبمنزلة . (٩) ف : نوع .

(١٠) ف : الخصومة . (١١) ف : فى . (١٢) راجع ف ١ ص ١٦٥ أ س ٢٢ .

(١٣) ف : بأعيانهن . (١٤) ف : بعينها .

فهى تكون مرائية وشَغَبية ، لكن ليس لها بعينها ، لكن : أما من حيث الغلبةالتى ترى فشغبية ، وأما من حيث الحكمة فمرائية ، وذلك أن السوفسطائية[1] هى حكمة ما ترى ، إذ ليست . والذى هو مِرائى فى مكانٍ يوجد له عند الجدلى كما للكاتب الكاذب عند المهندس : وذلك أن الجدلى والكاتب الكاذب يقرِن[2] منها بأعيانها[3] الهندسيات . لكن أما ذاك فليس مرائيا من قِبل أنه من المبادئ والنتائج اللواتى تحت الصناعة فكتب على طريق الكذب ، ١٧٢ أ وأما ذاك فتحت صناعة الجدل ، وأما أنه عند هؤلاء الاخر مرائى فمعلوم[4] — مثال ذلك التربيع الذى بالأهلة ليس مرائيا ، وأما الذى لبروسن فمرائى : وأما ذاك فليس لنا أن ننقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قِبل أنه من مبادئ خاصة ؛ وأما ذاك فإلى كثيرين ، أى جميع الذين لا يعلمون الممكن[5] فى كل واحد وما ليس بممكن ويلائم . إما كما ربَّع أنطيفون أو أن يقول[6] إنسان أن يمشى من العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون : لا الطبية ، وذلك أنه عامى . فأما إن كان للمرائى إلى الجدلى[7] لا محالة ، كما للكاتب الكاذب عند الجدلى على مثال واحد — فلا يكون .

نقل عيسى بن زرعة

فقد يظهر أنه موجود بحسب الأمر ، فهو إذن مطالب وجائر . وكما أن للجور فى الجهاد صورة ما وهى الجور فى مخاصمةٍ ما ، فكذلك يكون الجور

(١) ف : المراء هو . (٢) ف : يؤلف . (٣) ف : منهن بأعيانهن .
(٤) ف : فهو معلوم . (٥) ف : يعلمون ما هو ممكن . (٦) ف : قال .
(٧) ف : المجادل .

فى المخاصمة التى تكون فى مضادّة القول هــو المراء : وذلك أن الذين يحبون الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا[1] كل شىء؛ فكذلك الممارون ها هنا . فهؤلاء[2] الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قــد يظن أنهم القوم الممــارون المحبون للشغب ، وهؤلاء من أجل المديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية : وذلك أن السوفسطائية هى ــ كما قلنا ــ أمرٌ ما له لقبٌ من الحكمة المظنونة ؛ ولهذه العلة يشتاقون ما يظن برهانا . وأقاويل[3] الممارين والمغالطين واحدة بعينها[4] ؛ إلا أنها ليست لأسباب واحدة بأعيانها ؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائيا ومرائيا ، لكن لا من جهــة واحدة بعينها : لكنه إذا قصــد به لأن يظن غالبا فهو مرائى ؛ وإذا قصــد لأن يظن حكيما فهــو سوفسطائى ، وذلك أن معنى السوفسطائية هى حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك . وحال المرائى فى بعض المواضع عنــد الجدلى كحال الذى يرسم الخطوط على خلاف[5] الحق عند المهندس ، وذلك أن الجدلى يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه فقياسها فاسد ، وهذه هى حال الذى يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند المهندس . إلا أن ذاك ليس ممار يا ، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب[6] ١٧٢ أ
من مبادئ ونتائج مرتبة تحت الصناعة . وهذا المرتب تحت صناعة الجدل

---

(١) ص : يلقون . (٢) ش : قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا : فبعض هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب ، وبعضهم هم الذين يفعلون ذلك للديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية . (٣) ف : وألفاظ .

(٤) ف : بأعيانها . (٥) خلاف الحق : ف : الكذب . ـــ الحق : ف : الواجب .

(٦) خلاف الواجب : ف : الكذب .

فمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأُخَر يكون مرائيا — مثال ذلك تربيع الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير[1] مرائى ، والمِرائى هو الذى عمله بروسن . فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط ، لأنه من مبادئها الخاصية ؛ والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة [٣٤٧ ا] القومُ الذين لا يعرفون الممكن والممتنع[2] فى كل واحد من الأمور . وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفن[3] أوفق من قول القائل إن المشى بعد العشاء فضل[4] ، بسبب قول زينن ، الذى لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم . فإن كانت حال المرائى عند الجدلى كحال الذى يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

نقـــل قـــديم

فى المضاف أو الصراع إنمـا نوع من أنواع الجـور فى القتال ، كذلك المضاد[5] فى الكلام هو ضرب من الجور فى قتال الكلام : فكلٌّ يتناول كلًّا . وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المراء : فأحد الفريقين حريصٌ على نفس الغلبة ، يبطشون بكلٍّ ، ولذلك يقال إنهم مشاغبون محبون للقتال . فأما السوفسطائيون فإنهم يمـارون فى الكلام طلبا للفخر ، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس من حكمة مخايلة ببرهان مخايل . فالمشاغبون والسوفسطائيون كلامهـم كلام

---

(١) ش : إنمـا صار غير مرائى لاستعماله أصولا هندسـية وإن كانت على خلاف الحق ، فصار الآخر مرائيا لأنه بنى على غير الأصول الهندسية .

(٢) ف : وغير الممكن .

(٣) أنطيفن = Antiphon .

(٤) ف : فاضل .

(٥) ف : بالأحمر : التضاد .

واحد، إلا أنه ليس من أجل شيء واحد، بل عماد[١] المشاغب[٢] الاستظهارُ بالغلبة، وعِماد[٢] السوفسطائى المراءاة بالحكمة، لأن السوفسطائية إنما هى حكمة مخيلة غير موجودة على الصحة. فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل من يفتعل الخطوط بالكذب عند الماسح[٣]، لأن المشاغب إنما يضع قياسا من الذى يقتاس به الديا لقطيقوس وهو المجادل، كمثل ما يفتعل المضِلات صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح، إلا أن أحدهما ليس بمشاغبٍ من ١٧٢ أ
أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن[٤] إلا من أوائل الصناعة ونتائجها. فأما الذى يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مماحك من قوله إن التربيع من نصف الدائرة ليس كاذبا[٥]، وإن قول بروسن الحكيم باطل. فأحد هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها، لأنه جعل كل كلامه من أوائلها الخاصة بها، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة، لأن من قال إنه لم يعرف الممكن فى كل واحدٍ من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصلح ذلك، فإنما يصلح كالتربيع الذى جعل أنطيفون، أوكقول من قال إن المشى بعد العشاء ليس بنافع، ذلك[٦] زينون[٧] واحد من العوام ليس بطبيب. فلو كانت[٨]

---

(١) ش : أى ليس غايتهم واحدة. (٢) ف : عناد. (٣) الماسح = صاحب المساحة = المهندس. (٤) ش : أظن : التى لم تكن من أوائل الصناعة. (٥) ص : كاذب. (٦) ش : كأنه يقول : وإن صلح ذلك فإنما يصلح كالتربيع — معناه : فإن جاز ذلك وتهيأ فإنما. (٧) ش : يقول زينون الذى ليس بطبى، فانه عامى. (٨) ش : بنقل آخر : فان كان على كل حال للشاغب عند الديالقطيق، وهو المجادل فى سنة واحدة كالذى للكاتب الكاذب عند الحق.

حال المشاغبات(١) عند المجادل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان ألبتة مشاغبا ولا ممار يا(٢) .

[٣٤٧ ب] نقل يحيى بن عدى

من قبل هذا مرائيا(٣) ؛ والآن(٤) ليس الجدلى عند جنس ما محدود وغير مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك(٥) الكلى : وذلك أنه ليس الموجودات ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتمان أن يكنّ(٦) تحت مبادئ هى فهى(٧) . فإذاً ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتى تبرهن شيئا هى سائلة : وذلك أنها ليست مسلطة على أن يعطى أيا كان من الأجزاء؛ وذلك أن القياس لا يكون من كليهما . وأما الجدل(٨) : مسائِلُهُ(٩) و إن كانت تبرهن، فليس جميعهن؛ ولكن هؤلاء الأوائل والمبادئ النسبية لم تكن تسأل . وذلك أنه إذا لم يعط لم يكن لها أيضا من أين تقول نحو المقاومة . — وهذه ممتحنة أيضا ، وذلك أنه ليست الممتحنة موجودة كهذه، أى كالهندسة، لكن التى توجد(١٠) الذى لا يعلم؛ إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتى يعلم، ولا من هؤلاء الخاصات ، لكن هؤلاء اللواتى يتبعن(١١) من جميع اللواتى كهؤلاء . وأما هؤلاء الذى يعلم فَوَلا شيء يمنع ألا يعلم الصناعة؛ وأما الذى لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم .

---

(١) ف : (المشا) غب . (٢) ص : مشاغب ولا مماری. (٣) ف : ممار يا .
(٤) ف : أما الآن فليس . (٥) ف : كالكلى . (٦) تحتها : تكون
(٧) هى فهى : ف : بأعيانها . (٨) ف : أى صناعة الجدل . (٩) ف : واو .
(١٠) ف : يوجد لها الذى . (١١) ف : يلزمن .

فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحن ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها ؛ وذلك أن جميع الصناعات يستعملن شيئا عاما أيضا . ومن قِبَل هذا جميع الأُمِّيين يستعملون بنحو ما الجدل والممتحنية : وذلك أن جميعهم[1] يرومون إلى مبلغ ما أن يختبروا هؤلاء الذين يَقْوَوْن[2] . وهؤلاء هن عاميات ، وذلك أن هؤلاء ليس يعلمون أقل < من > أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم يقواون شيئا خارجا كثيرا ، يبكتون . فإذن ليس جميعهم مشتركين[3] دائما ، وذلك أن هذه الصناعة الجدل ؛ والذى هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلى . ومن قِبَل أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم ، وليست بجميع هؤلاء ، كيما تكون طبيعة ما وجنسا ، لكن كسلب ، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء

][إلى هذا الموضع وُجِد من تفسير قويرا[4] لهذا الكتاب][

نقل عيسى بن زرعة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا[5] السبب مماريا . فأما الآن فالجدلى ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبَرْهِنٍ لشيء أصلا ؛ وليس يجرى مجرى الكلى فى هذه

---

(١) وذلك : أن جميعهم : ف : وبجميعهم . (٢) ف : يقصوا . (٣) ص : مشتركون .

(٤) قويرا (ويكتب أيضا قويرى كما فى « الفهرست » لابن النديم ص ٢٦٢ ، وابن القفطى ص ٣٧) : هو أبو إسحاق ابراهيم . كان أستاذا لأبى بشر متى بن يونس . وله من الكتب : « تفسير سوفسطيقا » ، « تفسير قاطيغورياس » (مشجر) ، وكتاب « باريرمينياس » (مشجر) ، وكتاب « أنالوطيقا الأولى » (مشجر) ، وكتاب « أنالوطيقا الثانى » (مشجر) . — راجع كتابنا : « التراث اليونانى » ص ٧٥ .

(٥) ش : فى نقل ثاوفيلا : فإنه لا يكون عند ذلك مماريا .

الحال : وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما ، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة فى مبادىء واحدة بأعيانها . فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتى تبرهن شيئا ما تستعمل السؤال ، وذلك لأن ليس لها أن تعطى أى جزء اتفق : من قبل أن القياس لا يكون منهما . فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت (١) فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء ، بل فى الأمور المتقدمة ، وليس تسأل عن المبادىء الخاصية : فليس لها أيضا أن تأتى بقول فيه مقاومة ، ما لم يسلَّم (٢) لها . — وهذه هى حال الصناعة المجربة (٣) ؛ وليس إنما للصناعة الممتحنة هى بهذه (٤) الحال كالهندسة ، بل هى التى لها أن تختبر ومن لا يعلم . وذلك أن للذى لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه ؛ وله مع ذلك أن يجيب (٥) لا من الأشياء التى قد عرفها ، ولا من الأمور الخاصية ، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم . فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارفٍ بالصناعة ؛ والذى لا يعلم (٦) فليس من الاضطرار ألا يعلم . فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شىء محدود ؛ وإنها من أجل جميع الأشياء : وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية . ولهذه العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الامتحان بجهة ما ، لأن جميعهم يروم الحكم على

---

(١) ف : برهنت . (٢) ما : ف : إذا . (٣) ف : المتحنة .

(٤) ف : فى هذه . (٥) ف : يعطى . (٦) ش : فى العربى بنقل الناعمى : إن لم يحسنها كان مضطرا (ص : مضطر) إلى الجهل بالصناعة (وسيرد من بعد ص ٨٥٤ س ١١) .

الضامنين[1] إلى حد ما . وهذه هى أمور مشتركة[2] ؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء[3] بتلك الأشياء — و إن كانوا يظنون أنهم يقولون قولا خارجا عن الأمر جدا — دون معرفة غيرهم . فليس[4] جميعهم[5] إذن يبكتون ، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة ؛ وذلك أن هذه الحيلة[6] جدلية ؛ والمجرب الذى يستعمل الصناعة القياسية[7] هو جدلى . ولأن هذه المعانى الموجودة للكل كثيرة ، وليس جميعها موجودة كأنها [١٣٤٨] طبيعة ما أوجنس ، بل على جهة السلب ؛ وهذا ليس فى جميع هذه

نقل قديم

إلا أنّا نرى أن المجادل ليس يقصد قَصْدَ جنس من الكلام محدود ، ولا يثبت البرهان على شىء ألبتة ، لا مفرد ولا غير مفرد ، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنس واحد . ولو أنه أمكن ذلك ، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة ، فلا تكون أوائل غيرها . من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة مُسائلة[8] ما كانت منسوبة إلى طباع بينة لها ، لأنها لا تدرى بأى الحرفين[9] تقوم . والمقياس

(١) ف : اختبار المذعنين . (٢) ف : عامية . (٣) ف : هؤلئك .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل أيضا هكذا : وليس يبكتون جميع الأشياء لأنهم دائما مشتركون .

(٥) ش : فى نقل ثاوفيلا : وجميعهم يبكتون ، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة ؛ والذى يذهب مذهب الصناعة هو الجدل . (٦) ف : الصناعة . (٧) ف : الجدلية .

(٨) ص : الصاعة — ف : أظنه الصناعة ، صح . (٩) ف : الجزئين .

لا يكون ألبتة من كليهما . ومذهب الديالقطيقس ، وهم المجادلون، كذلك المذهب سـواء . فلو كان المجادل يثبت البرهان أو يبصّر ببعض ما عليه أوائل صناعة . وإن لم يكن ذلك فى كلها وفى جملتها ، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطى فى ذلك شيئا، ولا يثبت فى ذلك أقاويل لم تكن له شيئا يجعل منه مجادلة من ردّ عليه . — فإن زعم أيضا أن مذهب المشاغب هو مذهب امتحان : وليس الامتحان والتجربة كمثل المساحة، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئا . فقد يجوز لمن يحسن شيئا أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئا وإن أَخَذَ[1] من لا يحسن فعال شيء فلم يقله من أشياء تقدّمت معرفته[2] بها ، أو أنها خواص الشيء المطلوب ، بل إنما قال من اللواحق وما لم أشبهها فتلك من أحسنها، ليس يمنعه شيء إلا أن يكون عالما بالصناعة؛ وإن لم يحسنها كان مضطرا إلى الجهل بالصناعة . فقد تَبيّن أن التجربة والامتحان ليس هو بعلم لشيء محدود . ومن أجل ذلك صار جائزا فى جميع الأشياء . وذلك أن الصناعات قد تستعمل أشياء مشتركة مُشاعة[3] فى الجميع . لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلى[4] والامتحان . فقد نرى الكثير يناظرون مُدَّعِى العلم إلى قدر من الأقدار . وبهذا عنيت أنه مشترك مشاع فى الكثير ، لأنه يمكن كلاًّ[5] أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك ، وإن ظنوا أنهم يضللون أحدا فيما يكون من تبكيتهم . فلما كانوا جميعا

(١) ف : بالأحمر : أجاب . (٢) ف : معرفتها عنده . (٣) ف : عامية .
(٤) ف بالأحمر : الجدال . (٥) ص : كل .

يذهبون هذا المذهب على غير اتفاقٍ ولا تثبُّت — وهذه صناعة الديالقطيقس وهم المجادلون المشاغبون — صار الامتحان فى طريق من استعمال صناعة القياس. فمن أجل أن هذا كثير فى جميع الأشياء، وليست حاله كحال شىء، قائم بطباعه (١) أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية، و بعضه ليس كذلك، بل حال خاصة

[٣٤٨ ب]   نقل يحيى بن عدى

لكن خاصيات : وموجودة هؤلاء اللواتى يُؤْخَذُ الامتحان بسببهنّ كلّهن، وتكون صناعة ما ليس التى كهؤلاء اللواتى تبرهن : ومن قبل هذا التمارى ١٧٢ب
أيضا ليس هو الذى يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب : وذلك أنه لا يكون مُضِلّا من جنس مبادىء ما محدودٍ، لكنه يكون مماريا عند كل جنس .

فأما المواضع للتبكيتات المرائية فهى هذه . ومن قبل أن [أن] ننظر فى هؤلاء هو للجدلى، فليس يصعب (٢) أن ينظر . وذلك أن الصناعة التى نحو المقدّمات (٣) يوجد لها جميع هذا النظر .

---

(١) ف : بطبعه .   (٢) ف : يعسر

(٣) ف : المدمة .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

أما فى[١] التبكيتات اللواتى يرين فقد قيل . — فأما فى أن يروا شيئا[٢] كاذبا وأن يؤدوا الكلمة إلى غير الإمكان[٣] (وذلك أن هذا كان ثانى الإرادة المرائية) : أما أولا فمن أن يسأل كيفما كان وبالسؤال خاصة يعرض[٤] . وذلك أنه إن يحدد ويسأل إلى شيء غير موضوع فهو صيد هؤلاء : وذلك أنهم إذا قالوا باطلا يخطئون أكثر ويقولون باطلا متى كان يسأل[٥] كثيرات ؛ إذ ليس شيء موضوع ، وإن كان محدودا عند الذى يتكلم . وإذ يقول هؤلاء اللواتى تظن تؤهل يوسع توسعه ما يحق أن يؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب ؛ وإنما كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدى شيئا من هؤلاء أن يوسع لمن يسرع . وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديئا أقل منه أولا ، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عند التى من البدء؟ وذلك أن أسطكس[٦] بأن يعرض إما الكذب ، وإما شيء غير مرائى هو أن يسأل ولا وضعا واحدا يعقب ذلك ، لكن إذ يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم[٧] : وذلك أن موضع الجرأة[٨] يعمل التفكر .

---

(١) ف : هذه . (٢) ص : شيء . (٣) ف : أى : إلى المحال . — التأدى الى غير الإمكان : Amener dans le paradoxe . (٤) ف : يعرض أكثر ذلك . (٥) ف : يستعمل . (٦) اسطكس = مبدأ ، عنصر — والترجمة حرفية جدا ، والمعنى الحقيقى هو : «إنه لمبدأ أولى...» . (٧) ف : التسرع .
(٨) ف : صوابا وعلى غير صواب .

والموضع الخاص السوفسطائى نحو أن يبين الكذب ، أن يؤدّى هؤلاء إلى هؤلاء اللواتى تتوسع فى الكلم ، وموجود أن يفعل هذا جيدا وغير جيد[١] ، كما قيـل أوّلا[٢] .

وأيضا نحو هؤلاء ضعف اليقين بفكر الذى يتكلم إن من أى جنس .

و بعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتى لا يراها الكثيرون ، وذلك أنه يوجد لكل واحد

نقل عيسى بن زرعة

بل فى أشياء خاصة : فلمنا أن نستعمل التجربة فى جميع هذه الأشياء ، ونُصَيِّر صناعة ما ليست كصناعة المبرهنين . ولهذه العلة لا يكون الممارى هو الذى ١٧٢ ب
حاله لا محالة كحال الذى يرسم الخطوط على الكذب[٣] ؛ وذلك أن التضايل ليس يكون من جنس ما للمبادئ محدود ، بل المراء موجود فى كل جنس .

فهذه هى المواضع التى منها تؤخذ التبكيتات السوفسطائية . ولأن صناعة الجدل هى التى تستعمل النظر ، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسر ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد[٤] المقدّمات .

---

(١) ف : أى التشكيك .
(٢) راجع « الطوبيقا » م ٢ ف ٢ .
(٣) ف : خلاف ما يجب .
(٤) ف : نحو .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف المشهور >

فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيتات المظنونة . — وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد[1] المغالطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول و يرفعونه إلى ما يخالف الرأى المشهور، فإنه يكون : أمّا أولا فمن المسئلة عن الشيء كيفما اتفـق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر[2] ، وذلك أن تَصَيُّد هـذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعا محدودا . فإذا أجابوا جوابا باطلا يخطئون على الأكثر ؛ وذلك أنهم إنمـا يقولون قولا باطلا إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شيء ما موضوع . فإن كان عند المتكلم محدودا ، و إذا استجاز أن يقول الأشياء المظنونة ، كثر الطرق التى تؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب . فإن كان عند ما يسأل يضع أو يرفع ، فإن أخذ هذين يؤدى إلى ما تتسع فيه الشكوك . وقـد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفى اول الأمر أقل شرًّا بهذه الأشياء ؛ وذلك أنه قد يلتمس منهم : كيف حال هذه عند الذى أخذت فى المبدأ ؟ لأن الأصول التى عنهـا[3] يعرض إما الكذب أو شيء غير

---

(١) ف : يؤثر .   (٢) ف : هذا خاصة .

(٣) ش : فى نقـل ثاوفيلا : وأصول إمكان تبيين الكذب أو ما يخالف الرأى المشهور هو ألا نسأل عن الأوضاع أو شيء فيه ، بل يكون كلامنا فيه ومسئلتنا عنه مسألة المتعلم . وهذا الموضع إنما يوجد بتأمل . وتبيين الكذب أيضا يكون بموضع خاص ، وهو أن يصير بهؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأقاويل .

مشهور هى ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم ؛ وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه الفكر . فالموضع [١٣٤٩] السوفسطائى خاصةً الذى يؤدى إلى تبيين الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التى يتسع فيها القول . وقد يكون فعلنا ذلك على جهة محمودة[1] وعلى جهة غير محمودة[1] كما قلنا فيما تقدم[2] .

وليُجِلْ أيضا المتكلمُ فكرَه فى الأشياء التى ليست مشهورة ومن أى جنس هى ، و يسأل بعد ذلك عما لا يحمُد القولَ به كثيرٌ من الناس ، وذلك أن عند كل واحد

نقـــل قـــديم

جاز أن يوجد الامتحان منها والعبارة على جميع الأشياء ، وأن يكون ذلك ضربا من[3] الصناعة ، وليس كالصناعة التى ترى شيئا أو تثبت برهانا . من أجل ١٧٢ ب
ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل الخطوط ، لأن هذا ليس بمضلل[4] ، وذلك أنه يضع[5] أوائل كلامه من أصل جنس محدود . فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب و يتناول كل جنس .

فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين : وليس يعسر أن ترى للجادل سبيلا إلى أن ينظر فى هذه كلها ، لأن صناعة المقدّمات قد تحصر جميع هذه المذاهب .

---

(١) ف : صالحة . (٢) « الطوبيقا » م ٢ ف ٢ . (٣) تحتها : هو .
(٤) ف : بمغالط . (٥) ف : يأخذ .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

وقد قيل فى المضلات المخيلة ما قد قيل[١] . — فأما التبصير بالكذب وانسياق[٢] القول إلى شىء غير محدود[٣] (وهو الضرب الثانى من بغية المشاغبين) : فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حالٍ تكون المسئلة ، إذا لم تكن عن موضع محدود[٤] كانت داعية إلى هذه ومثلها[٥] ، من أجل أنهم إذا قالوا شيئا باطلا إذا لم يكن على شىء موضوع محدود[٦] أو الجواب كثيرا بعد أن يكون المقول عليه محدودا والجواب مظنونا ، فذلك يجعل سبيلا لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محدود[٧] من الجواب . أو سئل أحد فأثبت أو نفى ، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع[٨] ؛ إلا أنه بعد إثباته أو نفيه أقل مقدرة على التضليل والفكر فى القول منه أولًا[٩] . فقد[١٠] يطالب من فعل هذا الفعل فيسأل عما صار إليه أخيرًا وما زال عنه ما كان من ابتداء به . فالأصل[١١] الذى يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى

---

(١) ف : يكتفى به . (٢) ف : وسياقة . (٣) ف : محمود . (٤) ص : محمود . ف : موضوع محدود . (٥) ف : وأمثالها . (٦) محدود أو الجواب : ف بالأحمر : فالسؤال إذا كان . (٧) ص : محمود . ف : محدود . (٨) ف : الاتساع . (٩) ف : بالأحمر تصحيح هكذا : أو . (١٠) ف : عند . (١١) ش : بنقل آخر : لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شىء غير محدود إنما هو ألا يسأل من ساعته .

غير المحدود[1] من القول ألا نجعل مسئلته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً عن مسئلته وهو محتاج إلى التعليم : وفى الفكر ما يظهر به كذب الكاذب .

ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المتسع فى الكلام . وقد يكون فى مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذى قيل أولًا[2] .

وإن أراد[3] أحد أيضا أن يقول بقولٍ غير محمود[4] فقد يوجد مثل هذا فى كل فنٍ من الفنون .

[٣٤٩ ب] نقل يحيى بن عدى

شىءٍ كهذا . واسطكس[5] هؤلاء هو أن يأخذ فى المقدّمة أوضاع كل واحدٍ منهم . وحلّ هذه أيضا الجميل[6] الذى يؤتى به هو الذى يدلل[7] أنه ليس من قِبَل الكلمة يعرض ما لا يرى : وفى كل حين هذا هو الذى يريد المجاهد .

وبعد ذلك : من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة ، وذلك أنهم ليس يعتقدون هى فهى بأعيانها ، لكن يقولون فى كل حين من الكلم هؤلاء اللواتى هن

---

(١) ص : المحمود . ف : المحدود .   (٢) ف : بينا .

(٣) ش : بنقل آخر : وأيضا عند هذه المتقضة بالإقرار بها ليتفكر الذى يتكلم من أى جنس هى ، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التى يزعم الكثير أنها غير محمودة ؛ فإن يكن واحد فهى شىء كهذا (ف : هكذ) .   (٤) ف : محدود .   (٥) اسطكس = اسطقس = عنصر ، مبدأ .

(٦) ف : اللائق .   (٧) ف : يبرهن .

أحسن فى الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتى يرين نافعات — مثـال ذلك
١٧٣ ا أنه يجب أن يمـات جيدا أكثر من أن يعاش رديئا، وأن يفتقر عدلا أكثر من أن يثرى قبيحا (١) — ويطلبون (٢) هؤلاء المضـادّات . فأما الذى يقول كالاعتقادات فيؤدّيه إلى الآراء الظاهرة، فأما الذى يقول هؤلاء، فإلى هؤلاء المحبّـات : وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأى على نحوين (٣)، وذلك أنهم يقولون : الأضـداد إما نحو الآراء الظاهرة، وإما نحو هؤلاء غـير الظاهرات .

والموضـع الكثير هو أن نعمل أن نقـول غير المرئية كما كتب أيضـا قليقليس (٤) فى « غورغيا<س> »، إذ يقول : وذلك أن القدماء ظنوا أنه يعرض الذى هو أقل من الطبيعة والذى كالسُّنّة . وذلك أن الطبيعة والسُّنّة متضادّتان، والعدل : أما بحسب السُّنّة فهو خير، وأما بحسب الطبيعة فليس بخير . فيجب إذن أن نلق : أما نحو الذى يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة، وأما نحو الذى كالسُّـنّة فأن يؤدّيه إلى الطبيعة . وذلك أنه يكون أن يقال نقصان الرأى على ضربين، ويوجد لهم : أما الذى بحسب الطبيعة فصادق، وأما الذى بحسب السُّنّة فالذى يظنه كثيرون . — فإذن هو معلوم أن أولئك أيضا كما هؤلاء الذين الآن أيضا يتسرعون إلى أن يبكتوا أو إلى أن يقول المجيب نقصان الرأى .

---

(١) ف : شنعا . (٢) ف : ويريدون . (٣) ص : نحو بين .

(٤) = Calliclès — غورغياس = محاورة *Gorgias* لأفلاطون صفحة ٤٨٢ هـ .

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئى على ضربين؛ مثال ذلك : أى هذين هو أوجب[(١)] : أن نطيع

نقــل عيسى بن زرعة

شىء مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم فى المقدّمات . وأحسن ما أُتِىَ به فى حَلّ هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول . وهذا المعنى هو الذى يطلبه المجاهد فى كل وقت[(٢)] .

وذلك ، من بعد ، الاعتقاداتُ والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئا واحدا بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائما ما كان شكله أحسن . ويعتقدون[(٣)] أن المظنونة هى التى تنفع — مثال ذلك :
١٧٣ أ هل الواجب إيثارنا أن نموت على جهة محمودة ، أو أن نحيا على جهة مذمومة[(٤)] ؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة آثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟ وهم يطلبون[(٥)] هذه المتضادّات : فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به إلى الآراء المشهورة[(٦)] ، ومن تكلم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم

---

(١) ص : أيجب (بصيغة أفعل التفضيل . — وقد يمكن تأويله أيضا على أنه فعل والهمزة للاستفهام) . (٢) ف : دائما . (٣) ش : فى نقل ثاوفيلا : ويؤثرن أن ينفعن بهذه الأشياء المظنونة . (٤) ف : رديئة . (٥) ف : يلتمسون . (٦) ف : الظاهرة .

يقولون: المتضادّات إما نحو الآراء الظاهرة، أو نحو الآراء التى ليست ظاهرة.

والموضع[1] الذى يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع[2] بحسب ما يثبت أيضا عن قيلقليس فى «جورغيا <س>»[3] إذ قال: وقد ظن القدماء[4] بجميع الأشياء العَرَضية أنها دون التى بالطبيعة، حتى التى بحسب السنة. وذلك أن الطبيعة والسنة ضِدّان: فإن العدالة: أما بحسب السنة فهى خير؛ وأما بحسب الطبيعة فليست خيرا. فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتى بحسب السنة. وأما قول من يتكلم بحسب السنة فبأن يصير به إلى التى بحسب الطبيعة. وذلك أن القول بخلاف الرأى المشهور يكون على الجهتين جميعا؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح[5]، وأن ما بحسب السنة مما يظنه الكثيرون. — فمعلوم [١٣٥٠] إذن أن أولئك مثل الموجودين الآن جميعا يرومون إما تبكيت المجيب، أو أن يقول ما يخالف الرأى المشهور. والسؤالات التى من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمرا غير مشهور يسيرةٌ، مثال ذلك: أيما أوجب طاعةً:

(١) ف: والمواضع.

(٢) ف: كثيرة.

(٣) ش: فى نقل ثاوفيلا: بحسب ما بيان قالقليس قاله على جهة الكفر.

(٤) ش: فى نقل قديم عربى: إن الأوّلين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التى هى أنقص من الطبيعة فهى تلك التى كالسنة.

(٥) ف: صدق.

نقـــل قـــديم

والأصل(١) المقتدر لذلك من المعرفة بمـا توضع عليه المقدّمات . ونقيضة التى يليق فيه بشرحها أن الذى ليس بمحمود(٢) لم يعرض لمكان لفظة الكلمة : والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده .

وأيضا قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفـظ به ظاهرًا . وذلك أنه ليس ما يريدون فى أنفسهم(٣) ويلفظون به شىء واحد ، وكأنهـم يقولون من الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضل ، كقول القائل : ينبغى أن نموت كراما دون أن نحيا حياة دنيئة ، والمسكنة مع العدل خير من ١٧٣ أ الغنى مع الجور والظلم ، — فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون فى أنفسهم ضدّ ذلك . فمن كان كلامه على الضمير الخفى فى النفس فلينقد(٤) إلى الظاهر فى القول من محمود اللفظ ، ومن كان كلامه على المحمود ممـا ظهر فليأتِ إلى الخفىّ من الضمير : فالشنعة فى القـول(٥) والذم قد يلزم باضطرار . وقد يلزم

---

(١) ش : بنقل آخر : فأصـل هذه أيضا أن يأخذ أصل ما وضـع كل واحدة منهن فى الأفروطاسيس والنقض الملازم لهذه ذاك الذى يبصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التى لا يقربها ، لأن الذى يجادل إنما يريد فى كل حين هذه ؛ ثم بعد ذلك من الفكرة وهى المحمودات الظاهرة ، لأنه ليس ما يضمرون و يقولون واحد .

فى نسخة أخرى : مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيصة ورداءة .

(٢) ص : بمحمول . ف : (بمحمود) د .

(٣) ف : بالأحمر : وما (يلفظون ...) .

(٤) ص : فلينقاد . (٥) ف : أظنه : فالسعة من القول — صح .

الأمرين، جميعا لأنهم أبدا يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفى . وفى مثل هـذا الموضع فُسحة للتكلم بالمعجبات[1] ، كالذى يخـبر به فى كتاب فلاطن إلى " غرجيا < س > " من كلام قاليقلس : وجميع القدماء قد ظنوا أنه يعرض المضاد[2] فيما بين الطباع والناموس . ويقولون إن[3] الطبع[4] والناموس ضِدّان، فالعدل مِن طريق الناموس خير، وليس هو من طريق الطباع[5] بخير . فالواجب لمن[6] أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلا يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع[7]، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره إلى الناموس فكلاهما[8] معجب، وإن كان القول صادقا من جهة الطباع[5] والقول بالناموس المظنون عنـد الكثير . — فقد تبين أن هؤلاء القدماء إما متحوا[9] قول المجيب، وإما أنحوه إلى القول بالشـنعة والأعجوبة فى الجـواب وأن نقض السائل غير محمود على الجهتين — ومثال ذلك أن تقول : لأيما ينبغى أن نطيع : ألحكماء

[٣٥٠ ب] نقل يحيى بن عدى

الحكماء أم البلد[10] ؟ وأن يفعل العادلات، أم اللواتى ينفعن ؟ وأن يجار علينا أشهى أو أن نَضُرّ ؟ ويجب أن يؤدّى إلى هاتين المتضادتين من التى

---

(١) ش : فى نقـل آخر : كالذى كتب قالقافلس (كذا !) فى «غروغوريا» حيث قال إن الأوائل كلهم ظنوا .
(٢) ف : التضاد .
(٣) ف : فى .
(٤) ف : الطباع، الطبيعة .
(٥) ف : الطبع .
(٦) ف : على من .
(٧) ف : بالطبع .
(٨) ص : فكليهما .
(٩) متح (بالتاء المثناة الفوقية) : صرع، قطع . ف بالأحمر : هجنوا .
(١٠) ف : الموضع فى العربى بنقل آخر : أم الآباء ؟ — وهذا هو الصحيح .

للكثيرين وللحكماء : أما إن قال إنسان فهؤلاء اللواتى عنـد الكلم فباللواتى للكثيرين ، وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فبهؤلاء اللواتى فى الكلمة . وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الاضطرار يكون عادلا . وأما الكثيرون فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح ، والتى على هـؤلاء اللواتى تجمـع[1] هكذا عن المـركبات[2] (؟) هى فهى التى تؤدّى إلى المتضادتين التى بحسب الطبيعـة وبحسب السنة : وذلك أن السُّنَّة آراء الكثيرين ، والحكماء يقولون بحسب الطبيعة وبحسب الحق .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

وأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع . — وأما منْ قِبَل أن نجعل أن يهجر[3] ، وأما هؤلاء الذى يقول إنه يهجر[3] فقد قلنا[4] وفرغنا . وجميع هؤلاء الكلمات اللواتى هن هكذا هـذا يريد أن يعمل أنه لا يختلف بشىء أن يقول اسما أو كلمة ، والضعف أو ضعف النصف هو هو بعينه ؛ فإن كان إذًا موجودًا ضعفا للنصف ، يكون ضعفا للنصف ، وأيضا إن كان شىء ضعفا للنصف ، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف ، وثلاثا ضعفا للنصف للنصف للنصف ضعف . وأترى توجد شهوة للذيذ — يوجد شوق إلى اللذيذ؟ ويوجد شـوق إلى اللذيذ ، فموجودة إذن شهوة للذيذ ، شوق إلى اللذيذ .

---

(١) ف : تنتج . (٢) غير واضحة فى المخطوطة . (٣) ف : يهذى .

(٤) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ١٦ .

وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن فى هؤلاء المضافات جميع اللواتى
١٧٣ ب ليس موجودات فى جنس واحد، لكن أولئـك أيضا يُقَلْن أيضًا بالإضافة
و يعطين إلى واحدٍ بعينه أيضا (مثال ذلك: الشوق شوق إلى شىء، والشهوة
شهوة لشىء؛ والضعف لشىء: مثال ذلك الضعف للنصف)؛ وجوهر جميع
اللواتى لَسْن موجودات فى المضاف بالكليـة اللواتى لهن توجد الكلمات
أو الانفعالات أو شىء كهذا فى

نقل عيسى بن زرعة

الحكماء أو الآباء؟(١) فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة ؟ وأى هذين أشهى : أن يُظْلَم أو أن يَظْلِم ؟ وقـد ينبغى أن نحملَ على هـذه المتضادات أمر الكثيرين والحكماء . فإن قال القائل مثـل ما يقوله الكلاميون(٢) حملناه على ما يقوله الكثيرون(٣) . فإن قال ما تقوله الكثرة حملنا على التى من القول. وهـؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلا . والكثيرون يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحا . وإنتاجنا فى(٤) هـذه الأشياء الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول فى التى هى بحسب الطبيعة والتى بحسب السنة إلى المتضادات بعينه : وذلك أن السُّـنَّة هى ما يراه الكثيرون ، والحكماء هم المبتغون فى قـولهم الطبيعة والحـــق .

---

(١) ف : سنة البلد .   (٢) ف : أى الحكماء .   (٣) ف : الجمهور .
(٤) ف : عن .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

فالأشـياء التى تخالف الآراء المشهورة ينبغى أن تطلب من هذه المواضع . — فأما أن نجعل المجيب مكررًا فقد تقدّم قولنا ما الذى نعنى بقولنا : تكرر (١) . وجميع أمثال هـذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هـذا المعنى ، وهو ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن (٢) الضِّعْف أو ضعف النصف هى شىء واحد بعينه . فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف للضعف يكون موجـودًا . فأما إن كان أيضا شىءٌ ما ضعفًا ، وقد وُضِـعَ أنه ضِعْف للنصف ، فإن "للنصف" يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للنصف ضِعْفٌ . فأترى إذا كانت شهوة اللذيذ موجودة ، فالشوق إلى اللذيذ موجود ، وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ ، فقد (٣) تكون إذن الشهوة للذيذ هى الشوق إلى اللذيذ .

---

(١) ف : تهذر . (٢) ص : فإن — ش : ثاوفيلا : وذلك أن الضعف وضعف النصف هى شىء واحد بعينه . فالقول فيه بأنه نصف هو القـول بأنه ضعف للنصف . فإن النصف إنما هو للضعف . فان أخذ بدلا من قولنا : « ضعف » — القول بأنه : ضعف النصف ، فان النصف يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للنصف ضعف .

(٣) ش : فتكون إذن الشهوة شوقا (ص : شوق) إلى اللذيذ .
فى نسخة أخرى سريانية : فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مرتين) .

وكل ما كان من الألفاظ يجرى هـذا المجرى فهى داخلة فى المضاف[١]،
١٧٣ ب وهى التى ليست بأَسْرها داخلةً تحت جنسٍ واحد ، لكنها تقال على جهـة المضاف وتُجْعَلُ محمولةً على شىء واحدٍ بعينه (مثـال ذلك الشـوق : يقال إنه شوق إلى شىء، والشهوة : شهوة لشىء، والضِّعْف : ضِعْفٌ لشىء — مثال ذلك : الضعف للنصـف) ؛ وجواهر جميع الأشياء، التى ليست داخلة فى المضافات بالكلية، التى للملكات والانفعالات أو ماجرى هذا

[١٣٥١] نقـــل قـــديم

أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوما، أو ظالما[٢] ؟ فالواجب أن يوجه إلى ما يضـاد الكثير والحكماء . فإن قال قائل مما يقول به أهل الكلام فانسياقٌ[٣] إلى المحمود عنـد الكثير؛ وإن قال بما يقول به الكثير فانسـياقٌ إلى ما يقول الحكماء؛ فإن بعضهم يزعم أنه من الواجب باضطرارٍ للسـعيد أن يكون عدلا ، فأما الذى عنـد الكثير فليس بجائز أن لا يكون سعيدا مَنْ أوتى مُلْكًا . فجميع أمثال[٤] هذه ليست بمستحسنة، والقول بها يضاد الناموس والطباع[٥] — [هو شىء واحد] : وذلك أن الناموس إنما هو رأى استحسنه الكثير؛ فأما الحكماء فإنما قالوا بالطباع[٦] و بالصدق .

---

(١) ش : من نسخة أخرى : وليس هذا موجودا فى جميع التى هى أجناس فقط .

(٢) ص : مظلوم أو ظالم . (٣) ص : فالنسياق . (٤) تحتها : مثل .

(٥) ف : والطبع . — وما بين المعقوفتين يجب حذفه . (٦) ف : بالطبع .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

فما كان مستشنعا غير محمود فمن مثل هذه الأماكن يجب طلبه . — فأما افتعال الهتار والهذر وما هو فقد قدّمنا ذلك وقلنا بدءًا . وغاية جميع ما كان من نحو هذا الكلام أن يفعل الهتار، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة، كقولك إن الضعف وضعف النصف شيء واحد، لأنه إن كان ضعف النصف فجائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف . وأيضا إن جعل الذاكر الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف ، فيقول : نصف وضعف، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف ، والضعف الجامع للنصف . ومن ذلك أن يقول يا ليت شعرى أ [ن] تكون الشهوة لِلُمِلذٍّ من الأشياء؛ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذ؛ فلا محالة أن الشهوة شَوْقٌ مُلِذٌّ .

وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور فى فن(١) المضاف الذى ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها تقال إنها ١٧٣ أ
منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها (كقولك(٢) إن الشوق لا يكون شوقا إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا لشيء، والضعف لا يكون ضعفا إلا لشيء) ؛ وكل ما كان(٣) معنى جوهره

(١) ف : باب . (٢) ص : كذلك . (٣) ف : ذاته .

بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة ، والآخر[1] أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعته وصفته

[٣٥١ ب] نقل يحيى بن عدى

كلمة هؤلاء اللواتى يحملن بأعيانهن و يرون فيدللن على هؤلاء — مثال ذلك أن ‟الفَرْد" هو ‟عدد يوجد له وسط" ؛ <و يوجد عدد فرد> ؛ فإذن هو < عدد > عدد يوجد له وسـط » . والفَطَسة انقعار الأنف ، < و يوجد أنف أفطس > فموجودٌ أنف < أنف > متقعر .

و يرون أنهـم يعملون إذ لا يعملون . أما حينا فمن قبـل أنه لا يريد فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده ، أو ولا على شيء . فإن دل على شيء فأىّ هو : هـل على واحد بعينـه[2] ، أو على آخر ، لكن بأن يقول النتيجة على المكان[3] . لكن يرى من قَبل أن الاسم يكون واحدًا بعينه[4] و يدل على واحد[5] بعينه .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

وأما ما العجومية فقد قيل أوّلا[6] ، وموجودٌ أن يعمل هو أيضا وأن يرى إذ لا يعمل ، و إذ يعمل لا يظن . كما قال فروطاغورس[7] إن كان السخط

(١) ف : بالأحمر : أوالأمر . (٢) ف : هو فهو . (٣) ف : بعض (؟) ذلك . (٤) واحدا بعينه : ف : هو فهو . (٥) واحد : ف : هو فهو . (٦) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ٢٠ . (٧) = Protagoras وهو الذى ميز بين الأجناس الثلاثة (المذكر والمؤنث والمتوسط) — راجـع « الريطوريقا » لأرسطو م ٣ ف ٥ ص ١٤٠٧ ب س ٧ ؛ وراجع كذلك « الشعر » لأرسطو ف ٢١ ص ١٤٥٨ أ س ٨ .

والفعل ذكرا[1] : أما الذى يقول "يهلك" أما بحسب ذلك فعجومية ، وليس يرى لآخرين؛ وأما "أن يهلك" فيرى إلا أنه ليس عجومية . فهو معلوم إذن أنه يمكن إنسانا أن يفعل هـذا بصناعةٍ أيضًا . ومن قِبَل هـذا كثيرٌ هنّ الكلمات، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما فى التبكيتات .

وجميع اللواتى ترين عجوميات إلا قليلا هنّ من التى هى هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى ، لكن على المتوسط . وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر ، وأما هـذه فعلى أنثى ، وأما « طوطو[2] » فيريد أن يدل على المتوسط . وكثيرا ما يدل على كل واحدٍ من ذينك أيضا — مثال ذلك : ما هـذا ؟ قاليوب ، نغم أو عود[3] ، قوريسقوس[4] . فأما تصاريف الذكر والأنثى لجميعها مختلفة . وأما للمتوسط فأما هؤلاء فنعم ، وأما هؤلاء فلا . وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيـل هكذا . وعلى هـذا المثال تصريف آخر بدل آخر أيضـا . والضـلالة تكون من قِبـل <أن> "هذا" هو عام لتصاريف كثيرة، وذلك أن

---

(١) ف : مذكرا . — السخط = μῆνις . أما «الفعل» فيناظره فى النص اليونانى πήληξ أى « خوذة » — فلا ندرى كيف ترجمها هكذا !

(٢) طوطو = τοῦτο (٣) ف : خشبة .

(٤) قاليـوب = Calliope إلاهة شعر الملاحم والخطابة ؛ وقوريسـقوس = Coriscus — والكلمات الثلاثة : قاليوب ، عود ، قوريسقوس هى مؤنثة ومتوسطة ومذكرة على التوالى فى اليونانية .

نقل عيسى بن زرعة

المجرى إنما يوجد لها، فإنها توجد فى حدود هذه المحمولات بأعيانها، وتدل — مع ما تدل عليه — عليها؛ مثال ذلك أن "الفرد" هو عدد له وسط، وذلك العدد هو الفرد، فيكون إذن العدد < الفرد هو > عددا له وسط؛ والأفطس[1] هو تقعير فى الأنف، وقد يوجد أنف أفطس، فقد يوجد إذًا أنف هو أنف أفطس.

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا. وربما كان ذلك من قِبَل أنّا لا نسأل — مع ما نسأل عنه — : هل الضِّعْف يدل على شىء إذا قيل مفردا على حياله، أو ليس يدل على شىء؟ وإن كان دالًّا على شىء، فهل ذلك الشىء واحد بعينه أو مختلف؟ بل نأتى بالنتيجة للوقت. إلا أن هذا إنما يكون من قِبَل الظن بأنّ الاسم إذا كان واحدًا بعينه فإن دلالته تكون واحدة بعينها.

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما السولوقسموس[2] فقد قلنا أولا أى الأشياء هو. ولنا أن نفعل ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا، كما

---

(١) ش : ثاوفيلا : وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود .

(٢) = soloecismus = σολοιχισμος .

قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مُذَكَّرين(١) ، فالذى يقول فيها إنها قد هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس(٢) ، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين . فأما إن قال هلك ، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس . فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصناعة . ولهذا السبب كثير من الألفاظ التى لم يأتلف منها سولوقسموس يُظَن أنه قد تُؤَلَّف مثل ما فى التبكيتات .

فجميع التى يظن بها أنها عجمة إلا اليسير(٣) إنما تكون من التى تجرى هـذا المجرى . وعندما تنحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث ، لكن على المتوسط . وذلك أن لفظة « هـذا » تدل على الذكر ، ولفظة « هـذه » تدل على الأنثى ، ولفظة « طوطو » تروم(٤) أن تكون دالة على المتوسط ، وكثيرًا ما تدل وعلى كل واحدٍ من ذينك : مثال ذلك : ما هذا ؟ قاليوب — ويكون : الطرف(٥) أو خشبة ، — قوريسقوس — . فأما تصاريف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة . فأما المتوسط فهو فى بعضها موافق ، وفى بعضها غير موافق . وكثيرًا ما إذا سُلِّم لهم هـذه يجعلون التأليف كأنَّ الذى سُلِّم لهم هذا . وكذلك يبدلون تصريفا بتصريف غيره . والضلالة إنما تكون من قبل أن لفظة « هـذا » تكون عامة لتصاريف كثيرة . وذلك أن

---

(١) ص : مذكران . (٢) ص : بسولوقيرى . (٣) ف : الشاذ .

(٤) ف : يرام بها . — طوطو = τοῦτο .

(٥) ص : الطرف أن .

[١٣٥٢] نقــل قــديم

من ذلك أن يقول إن العدد المفرد واسط ؛ وقـد يكون عددا فردا (١)، فلا محالة أنه قد يكون عددا وهو عدد واسط . وكذلك إن كانت الفطوسة عيبا فى الأنف، وهو قد يوجد أنف عائب، فلا محلة أنه يكون أنفا عائبا .

فقد يتخيل بها ولا يفعلون شيئا وهم غير فاعلين، من أجل أنهم لم يقدموا المسئلة فى أن كان الضعف يدل بذاته على شىء، أو لا يدل على شىء . فإن كان يدل على شىء : فعلى نفسه، أو على غيره؟ و إن كانت النتيجة توضح ذلك من ساعته ، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولًا . وقد يجوز (٢) أن تكون العجمة من فاعلها ولا يظن به أنه فعلها ، كالذى قال بروطاغورس (٣) إن (٤) كان الغضب والعمل مذكَّرين فالفاعل "تهلك"، بالتأنيث ، "تهلك" الضعف معا استعجاما ، وليس ذلك ظـاهرا لغيره . و إن كان قال بالذكورة : يهلك الغضب ، والغضب

---

(١) ص : فرد . (٢) ص : يجول . ف : أظنه يجوز . (٣) ص : بروفسطاغوس .

(٤) ش : فى نقل آخر : إنه إن كان الغضب والعمل مذكرا ، فالذى يقول تهلك فقد صنع بهذه سولوقسموس ، ولكنه لم ير (ص : يرى) عند آخرين . وقولك «يهلك» ترى ، ولكن ليس سولوقسموس (ص : سولوفلسفى) .

باليونانية مؤنث ، فقد تخيل لكثير أنه قد أعجم ، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك . وقد يمكن الصناعةَ من الصناعات أن تفعل ذلك ؛ من أجل < أن > كثير < اً > من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة ، كالتى ترى فى مقياس التضليل .

بجميع الاستعجام إلا يسيرًا منه (١) لا يكون إلا بهذا النحو ؛ فإذا كان التصريف (٢) غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطا فيما بينهما ، فإن قولك " هذا " هو دليل على مذكر من الاسم ، وقولك " هذه " هو دليل على مؤنث من الاسم . فأما قولك " طوطو " فهو اسم دليل على هاتين (٣) ، وكثيرا مادل (٤) على أحدهما ، كقول القائل إذا أشار فقال : " طوطو " ما هو ؟ فإن يكن المشار إليه أنثى قال إنها أنثى ؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية أجاب فقال إنه كسولن (٥) . وإن كان مذكرا أجاب فقال إنه فلان . بجميع تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بيّن . فأما تصريف الأسماء الواسطة : فمنها ما له فرق ، ومنها ما لا فرق له . فأكثر ذلك إذا أعطى أحدٌ الاسمَ الواسط ، كان القياس فيه تضليلا على ما ذكرنا . وكذلك يكون إذا جعل المتكلمُ تصريفا مكان تصريف ، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل مشترك لتصاريف كثيرة . وذلك أن

---

(١) تحتها : منها . (٢) ف : المنصرف . (٣) ف بالأحمر : ما بين هذين .

(٤) ف : يدل . (٥) ص : كسوار — وهو تحريف كسولن ξύλον = عود ، خشبة .

[٣٥٢ ب] نقل يحيى بن عدى

”طـاطو“(١) يدل أما حينا فعلى هـذا(٢)، وأما حينا فعلى هـذا. ويجب أن تدل بالتبديل أما مع ”الموجود“ فعلى ”هـذا“، وأما مع ”يكون“ فعلى ”هذا“ — مثال ذلك: ”قوريسقوس موجود“، ”يكون قوريسقورس“.
ومع(٣) الأسمـاء المؤنثة أيضا كذلك، وفى هـؤلاء اللواتى يُقَلْنَ على(٤) أوانى الاستفراغ(٥) و يوجد لهن تصريف الأنثى أو الذكر، وذلك أن جميعهن ينقضين(٦):
<ب> «أو» و «أون»(٧). وهؤلاء يوجد لهم تصريف الأوانى أيضا، مثال ذلك: ١٧٤ أ
عود، حَبْـل(٨). وهؤلاء اللواتى لسن هكذا التى للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتى بهن على التفريعات(٩) — مثال ذلك أما ”الزِّق“ فاسم الذكر(١٠)، وأما التصريف(١١)

---

(١) ف: «طوطو». (٢) ف: لهذا.

(٣) ش: وكذلك فى الأسماء المؤنثة، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك، وفى هؤلاء اللواتى يقلن إنهن يوجد لهن فلسيس، أى تصريف الأنثى والذكر، وذلك أن جميعها التى من «طو»، أى من المقـدمة الوضع تبتدئ هى أسماء للأوانى — مثـال ذلك طوكسلون، أى عود (ف: خشبة)، طواسكوينيون (ص: كسون) أى حبل. وأما اللواتى ليس لها تصريف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتى على الآناء — مثال ذلك: أسكوس (ص: أوسوقيس)، أى الرق الذى للذكر و يصرف مؤنثا. (٤) ف: فى. (٥) ف: التفريغ.

(٦) ف: يبتدئن. (٧) ص: ينقضين من وعلى! — ف: على أو على أو لو هؤلاء!

(٨) ف: خشبة. — فى اليونانى: ξύλον, σχοίνον (٩) ف: التصريفات.

(١٠) ف: ذكر. — الزق (بالزاى المعجمة): إناء من الجلد يوضع فيه الخمر. وهو فى اليونانى ἀσκός (١١) كذا! وفى اليونانى: إما κλίνη (السرير) وهو مؤنث.

فالذى للأنثى . ولهذا[١] فى هؤلاء اللواتى كهؤلاء ، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفا . فالعجومية بنحو ما هو سببه بالتبكيتات اللواتى تقال من هؤلاء اللواتى لا يشبهن على هذا المثال ، وذلك أنه بمنزلة ما يقع فى[٢] أولئك على الأمور فى هؤلاء على الأسماء أن يعملوا عجومية : وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضا .

فهو ظاهر أنه[٣] يروم أن يؤلف عجومية من هذه التصاريف التى قيلت[٤] .

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع[٥] والمواضع < فهى > هؤلاء[٦] اللواتى قيلت . فإن ترتيب اللواتى كهؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

" طوطو[٧] " تدل أحيانا على " هذا " ، وأحيانا على : " لهذا " . وينبغى إذا بدلت أن تدل أما مع " موجود " فعلى : " هذا " ، وأما مع " يكون " : فعلى : " لهذا " — ومثال ذلك : " يوجد " قوريسقوس ، " يكون " قوريسقوس . وكذلك يجرى الأمر فى الأسماء المؤنثة وفى الأشياء التى يقال إنها آنية التفريغ ، فإن لها ميلا[٨] إلى التذكير والتأنيث . وذلك أن

(١) ف : ومن قبل هذا . (٢) ف : على . (٣) ص : أن أن — ف : أنه .
(٤) ف : وصفت . (٥) ف : الصور . (٦) ف : وصفت .
(٧) ش : فى نقل ثاوفيلا : وذلك أن هذا يدل أحيانا على مؤنث ، وأحيانا على مذكر .
(٨) ص : مثل .

١٧٤ أ جميع ما في آخره[١] " أو " أو " أون " فله مثل الانحراف < الذى > يوجد لأسماء الأوانى ، مثال ذلك الخشب[٢] ، الحبل[٣] . وما لم تكن كذلك فهى إما مذكرة ، وإما مؤنثة . وقد نأتى بأفراد منها على الانحراف[٤] — ومثال ذلك : أما الزِّق فهو اسم مذكر ، وهو مائل إلى التأنيث ؛ فلهذه العلة يكون الموجود والمتكوّن ، فى الأشياء التى تجرى هذا المجرى ، مختلفين[٥] كاختلاف هذه . وقد تشبه العجمة بجهةٍ ما التبكيتات التى تكون من غير المتشابه إذا قيل إنها على مثالٍ واحد ، وذلك أن مثل ما يعرض لأولئك فى الأمور يقع لهؤلاء فى الأسماء أن يفعلوا[٦] عُجْمة ، وذلك أن قولنا : الإنسان، وقولنا : أبيض، وهو أمرٌ و اسمٌ .

فقد ظهر أنا إنما نروم تأليف السولوقسموس من هذه التصاريف المذكورة .

وقد تختلف أنواع الأقاويل الجهادية وأجزاء أنواعها ؛ وهذه المواضع المذكورة إن رُتِّبت فى أن تضل على نحو ما فعل

---

(١) ش : ثاوفيلا : ومتى كانت تبتدئ من « طو » فهى أسماء الأوانى . — ش آخر: فى نسخة : وذلك أن كل ما يبتدئ من عل وعلى .

(٢) ف : طوكسيلون . = τό ξύλον

(٣) ف : طوسخوينيون (ص : سخرون) = τό σχοινίον .

(٤) ف : التفريع .

(٥) ف : مختلفان .

(٦) ف : يعملوا .

[١٣٥٣] نقــل قــديم

« طوطو » إذا كان فى موضـع المذكر دل مرة على هـذا، ومرة على هذا . فما جمعت إليه: « هو »، دلّ على « هذا » ، كقولك : هو هذا . و إذا جمعت إليه : «أنه كان»، «لهذا» : كقولك : هو فلان و إنه فلان . وكذلك يجـوز فى هـذا النحو فى الأسماء المؤنثـة وفى الآنيـة التى لأسمائها تصاريف : إما مذكرة و إما مؤنثة : "فالسرير" مؤنث باليونانية، وهو عود، ١٧٤ أ
وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر ؛ وانزق(١) اسم مذكر ، وهو جلد، واسمه لامذكر ولا مؤنث . فكذلك يكون الفرق فى الأسماء إذا ضم إليها : إما «كان» ، و إما «هو» . فبنحوٍ من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للضلات التى إذا قيلت يشبه بعضها بعضا بنحوٍ واحد . فكما أن المقاييس المضللة فى الأسماء، كذلك حال الاستعجام فى الأسماء، لأن الإنسان هو شىء وهو أبيض وهو اسم .

فقد تبين أن الاستعجام إما يتألف من مثل هذه التصاريف التى قيلت .

وهــذه ضروب كلام المشاغبــة وأجزاؤها وأنواعها . وليس الفــرق بينها يسيرًا للسائق إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة المسئلة ، كالذى يكون

[٣٥٣ ب] نقل يحيى بن عدى

لدى(٢) السؤال لأن يضللن مختلف(٣) غير قليل كما هو فى هؤلاء الجدليات . فبعد هذا(٤) إذن فلنقل أولا فى هؤلاء اللواتى قيلت(٥) .

---

(١) ص : والرو . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى اختلافا ليس باليسير .
(٤) ف : ذلك . (٥) ف : وصفت .

١٥

< ترتيب الحجج >

فأولًا وموجود نحــو[١] أن يبكت إما واحد فالطول : وذلك أنه صعب أن تبصر[٢] كثيرة معا ؛ ولنستعمل فى الطول هــذه الاسطقسات[٣] التى قدمت فلقبت[٤] . — وإما واحد فالمبــادرة[٥] ؛ و إذا أبطأوا[٦] فقليــلا ما يتقدّمون فيبصرون . — وأيضا السخط والمــراء ؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا[٧] فقليلا ما يمكنهم أن يحفظوا : وجميع اسطكسات[٨] السخط إن يعمل إذا أراد[٩] أن يجــور ظاهرا وإن لم يعـطِ ألبتة . — وأيضا أن يضع هؤلاء اللواتى يسألن بالتبــديل ، وإن كان للإنسان نحو الواحد بعينه كَلِمٌ كثيرة و إن كان إنه هكذا وإنه ليس هكذا : وذلك أنه يعرض معا أن يجعل الحفظ إما نحو كثــيرة، وإما نحو هــؤلاء المتضادّات . — وبالجمــلة جمع هؤلاء اللواتى وُصِفن أولًا[١٠] نحو الإخفــاء هنّ نافعات[١١] نحو الكلمات الجهادية : وذلك أن الإخفاء هو لسبب أن يضلل؛ وأن يضلل بضلاله .

---

(١) ف : لدى . (٢) ف : ترى . (٣) ف : أى الأصول .
(٤) ف : فوصفت . — والاشارة هنا إلى « الطوبيقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ — ص ١٥٧ أ س ٥ . (٥) ف : فالعجلة . (٦) ف : وذلك أنهم إذا أبطأوا . (٧) ف : نسخة : اشتغلوا . (٨) ف : أصول .
(٩) ف : طلب . (١٠) « الطوبيقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ — ١٥٧ أ س ٥ . (١١) ف : فى .

ونحو هؤلاء الذين يسيرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلمة تسأل من السالبة، كأنه[1] يريد التي هى مضادّة؛ أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذى يريد أن يأخذ فقليلا ما يتصعبون[2]؛ وحين يعطى فى الأجزاء أن لكل[3] واحد إذ يأتى بالكلية لا يسأل كثيرا، لكن يستعمل كما فى التى قد أعطيت : وذلك أنه قد يوجد حيناً أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا؛ ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل ذكر[4] الاستقراء كأنه ليس يسألون[5] باطلا . — والمستعمل هؤلاء اللواتى لا تدل على الكلى بالأسماء، لكن بالشَّبَه نحو ما ينفع، وذلك أن الشَّبَه يضلل كثيراً.

نقل عيسى بن زرعة

فى الأقاويل الجدلية اختلافا ليس باليسير .

١٥

< ترتيب الحجج >

فليكن كلامنا إذن أوّلا بعدما تكلمنا فيه فى هذه المعانى . فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل[6] أشياء كثيرةٍ معاً يعسر؛ والإطالة تستعمل فى هذه الأصول التى تقدّم ذكرها . — وموضع ثانٍ من المبادرة،

---

(١) ف : كمن . (٢) ف : يتعسرون . (٣) ف : على كل .
(٤) تحتها : بذكر . (٥) ف : يسألون (؟) . (٦) ف : محط (؟) .

وذلك أنهم إذا لم يلحقوا نقص[1] ما يسبقون إلى تأمله . — والغضب[2] أيضا والمراء ، وذلك أنهم إذا أسخطوا[3] قصروا عن ضبط[4] جميع ما يحتاج إليه ، وأصول السخط هى أن يظهر فعل الجور إذا أراد أن يجور وألا يخجل ألبتة ، وأيضا أن يبدل وضع الأشياء التى يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتى فى بيان الشىء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا وأنه ليس كذا ، فيعرض مع ذلك أن يحترس إما من الأقاويل الكثيرة أو من المتضادة . — وبالجملة فجميع الأشياء التى قصد بها فيما تقدم قصد الستر[5] نافعة فى الأقاويل الجهادية . وذلك أن الستر[5] إنما يراد من أجل أن يضل ، ولأن يضل تضليلا .

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يومئون[6] إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنما طلب المضاد ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية : وذلك أن الذى يريد أخذه إذا كان غير معروف كان تعسرهم أقل . وإذا سلم فى مفردات الأجزاء من حيث هى أجزاء للكلى ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشىء المقر به . وقد[7] ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من

(١) ف : قل (ص : قد) مقدار . (٢) ش : ثاوفيلا : وأيضا إذا كدروا بالسخط والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يجور بالواحدة . (٣) ف : كدروا . (٤) ف : حفظ . (٥) ف : الإخفاء . (٦) ف : يسيرون . (٧) ف : وذلك أنه .

الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة ؛ ففى هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلى بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه[١] نحو الشيء الأول ، وذلك أن التشبيه[١] كثير التضليل .

[١٣٥٤] نقل قديم

فى كلام المجادلين ، فلنقل هنا أولا بعدما قيل .

١٥

< ترتيب الحجج >

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضليل ؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهما معا ، واستعمال هـذه الأحرف والتصاريف التى ذكرنا معين[٢] فى طول الكلام . — وضرب ثانٍ[٣] من التضليل الاستعجال فى الكلام ، فإنهم إذا أبطأوا فى لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه بعهادهم[٤] . — وأيضا الغضب والمماراة نَحْوٌ آخر من التضليل ، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم : وأصول[٥] الغضب فيهم شيئان : أنهم يريدون بذلك[٦] إظهار جور الجائر ، ومكابرة . — وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل : كان عنـد آخر منهم فيها كلام كثير ، أو لم يكن ؛ فإنه يعرض للمجيب عنـد ذلك أن يكون محتفظا معا من الكثرة والتضاد . —

(١) ف : المشبه . (٢) ص : معنى — ف : معين . (٣) ص : ثانى .
(٤) كذا فى الأصل ! (٥) ف : أظنه : الصولة . — وهـذا التصحيح خطأ .
(٦) ص : ذلك .

<و> فى الجملة كل ما قيل أولا بالخفاء فذاك نافع فى كلام المجادلين، لأن السيرة فى الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل، وذاك من الخديعة.

أما الذين يتصنعون[1] فى كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحجة فليسألوا مسألة أنتافاسيس[2]، كأن سائلها يريد المضـادّة أو يجعلها مساوية لمسألتهم، لأن السوفسطائى إذا لم يعلم ما الذى يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له، كان أقل شغبا. وأما إذا أعطى أحد جوابا فى الأجزاء، والجواب كلى، فربما لم يسأله، ولكنا نبنى على كلامه كم قد أعطى الجواب. وكثيرا ما يظن مثالهم أنه قـد أعطى الجواب، ويتخيل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلا. وأما الكلام الذى لا يدل بالاسم، بل دلالته عليه بالشَّبَه، فتلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها، لأن الشَّبَه يُدخل الدهش على السامع.

[٣٥٤ ب] نقل يحيى بن عدى

١٧٤ب وأما نحو أن يأخذ المقدّمة فيقابل الشىء الذى يصلح أن يسأل. مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيـع الأب فى كل، أى هو: أيجب أن نطع الآباء فى كل شىء، أو فى كل شىء لا نطع؟ وهؤلاء اللواتى

---

(١) ف: يتصعبون.

(٢) ص: نافاسيس — والأنتافاسيس = ἀντίφασις = المناقضة، الرد، التفنيد.

كثيرا كثيرة[1]، أىٌّ هو: أن ندع[2] كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن كانوا يظنون[3] أنها كثيرة : وذلك أنهن إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كبيرات وقليلات[4]، وشُـنَعًا وفاضلات للبشر[5] .

وكثيرا وعلى طريق الكثرة يجمل أن يظن أنه قد بكت، خاصة[6] البكت المرائى من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا[7] شيئا، ويجعلون ذلك الآخر ألا يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع[8] كأنهم[9] قد ألفوا : فإذن لا تلك وتلك .

وأما المرائية والتى وضعت[10] من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فأن يجيب بالتى يرى . أما إذا ما تقدمت موضوعة التى يظن من الابتداء[11] فيعملون سؤالات هذه التى كهذه هكذا إنما يظن . وذلك أنه من الاضطرار إن كان السؤال يكون من هؤلاء اللواتى منهن القياسات[12] أو التبكيتات أو ضعف[13] الاعتقاد . إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه قال[14] بغير ممكن[15]، وإما إذا لم يعط و يظن أنه يقر فشبه مبكت .

---

(١) ف : على طريق الكثرة . (٢) ف : يترك . (٣) ف : كانت تظن .
(٤) ف : وخاسئات . (٥) ف : للناس . (٦) ف : أكثر .
(٧) ف : يقيسوا . (٨) ف : النتيج . (٩) ف : كن .
(١٠) ف : الموضوعة . (١١) ف : البدء .
(١٢) ف : قياس وتبكيت . (١٣) ف : نقصان .
(١٤) ف : يقول . (١٥) ف : مشهور .

وأيضا كما فى هؤلاء الخطبيات وفى هؤلاء المباكتات الذين يظنون كهؤلاء ٢٠ أو نحـو[1] هؤلاء الشبيهات أو نحو[1] كثيرة أو نحو[1] جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيرًا هؤلاء الذين يجيبون إذا بَكَّتوا على ضربين : إن ظنوا أنهم لم يبكتوا، وإذا سألوا يستعمل حينا

نقل عيسى بن زرعة

وقد ينتفع فى أخذ المقدّمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد. ٤٠
ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدّمة : «أن فى كل شىء ينبغى أن يطاع ١٧٤ ب الآباء»، فبأن نقول : أفى كل شىء ينبغى أن يُطاع[2] الآباء، أو ألا يطاعوا فى كل شىء ؟ والأشياء التى هى على أكثر الأمر كثيرة ماالذى نفعل فيها ؟ أنطرح الكثيرة أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنهـا كثيرة من الاضطرار. وذلك أن هذه إذا قُرِنَتْ بالمضادات عظمت وخفت فى ظن الناس : الرذائل ٥ والفضائل.

وأكثر ما يوهم به السائلون إيهامًا قويًا أن الغشم السوفسطائى خاصـة قد بكت أنهـم من غير أن يقيسوا أو يؤلفوا أو أن يصيروا بالتكلم لهم إلى الإمساك يقولون قولا كالنتيجة، كأنهم قد ألفوا، ولا أحسبهم يذكرون ١٠ المقدّمات.

والمغالطة، التى تكون من خلاف الرأى المشهور، تضع أن الواجب أن يجاب بالمظنون. فإذا قدّمت وضع الشىء المظنون فى ابتداء الأمر، وكان

---

(١) ف : عند . (٢) ص : يطاعون .

إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو[١] ما المظنون عندك ، فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطرار إما تبكيت أو ما يخالف الرأى المشهور . أما إن اسلم فيبكت ؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشبيه بالتبكيت .

وأيضا فمثل ما يفعل فى الأشياء الخُطْبية[٢] فليفعل فى الأمور التبكيتية من النظر فى الأضداد وفيما يقوله الذى يبكت أو فيما يعترف بأنه محمود من قولٍ أو فعل ، وكذلك أيضا فى الأمور التى يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التى تشبهها ، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم — . بمنزلة[٣] ما يفعل المجيبون ذلك كثيرًا على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا ، أو يفعل هذا الفعل أحيانا[٤]

[١٣٥٥] نقـــل قـــديم

حتى لا يَدْرِى كيف يأخذ الأفروطاسيسه[٥] . وإن كانتا اثنتين لم ندر أيهما نختار ، وعن أيتهما نسأل . ومثال ذلك : ينبغى أن يطاع الآباء فى كل ١٧٤ ب
شىء ، أو يُعْصَوا[٦] فى كل شىء ، ويطاعون مرارا فى الكثير ، أو يعصون

---

(١) « ما » : متعلقة بقوله : « النحو » — أى هذا النحو : المظنون عندك .

(٢) ف : المغالطة . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : ثاوفيلا : فهم يتوهمون أنهم لا يبكتون لسببين : لأنهم سائلون ، ولأنهم قانسون . وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض ها هنا ولم يوجد ها هنا من هذه الجهة بمنزلة ما فعل قلو يوفن فى مجلس المشاورة .

(٥) الأفروطاسيسه πρότασις القضية . — والترجمة هنا كما ترى خطأ ، فراجع الترجمتين الأخريين . (٦) ص : يعصون .

قليلا فى القليل؟ وأى ذلك أوفق : القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولا على الاضطرار، لأنا إذا جمعنا بين الأضداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشر .

وأكثر ما يصير من التضليل ضَيْم[1] السائل من السوفسطائيين وقَرْفُهم من كلموا، لأنهم لا يؤلفون مقياسا، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسئلة، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون : لا محالة إنه ليس كذا وكذا .

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محدود[2]، فيجيبوا على ما يظهر منه ويُضْرِبوا عن الأصل الذى هو غير محمود[3]؛ فإن أعطى الجواب أعطى جوابا مضللا، وإن لم يعطِ لم ير أن يعطى، فذلك غير محمود[3] . وإن هو لم يجب ورأى أن الجواب واجب، فذاك منه شبيه بالتضليل .

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقيين (وهم الخطباء)، وجل كلام المبكتين المضللين[4] فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل، أو فعل أو ظنّ به أنه متشبه بهم أو مثلهم فى أكثر ذلك، أو كله . — كالذى يفعل المجيبون[5] إذا تجبروا فظنوا أنهم لم يضلوا، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحيانا بينهم وبين من يضادّهم؛ فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لتأوله أنها[6] بجهة ما من الجهات — كالذى فعل

---

(١) ضامه حقه : انتقصه؛ والمصدر : الضيم — وقرف فلانا : عابه واتهمه .

(٢) ف : أظنه : محمود — صح . (٣) ف : محدود . (٤) ف : المغالطين .

(٥) ف : المجبون . (٦) ص : أنا ما بجهة من الجهات .

[٣٥٥ ب] نقل يحيى بن عدى

هذا نحو الذين يثبتون أن أما هكذا فَيَعْرِضُ[١]، وأما هكذا فلا[٢]؛ من قِبل أنه هكذا يأخذ[٣]، < مثل > تلك التى فعل قلاوفون فى «مندر و بولس»[٤]. — ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن نقطع باقى الجسارات[٥]، و إن تقدّم الذى يجيب فشعر[٦] أن يتقدّم و يقيم و يتقدّم فيقول. — وأن يتسرع حينا إلى أخريات أيضا أن يضعوا من التى قيلت إذا أخذوا[٧] إن كان لا[٨] يوجد الإنسان لدى تلك المتقدّمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوقوفرون[٩]، إذ أعطى ألحانا تمدح < القيثارة >. وعند[١٠] هؤلاء الذين يطلبون نحو[١١] ماذا يتسرع، من قبل أنه يظن واجبا أن يعطى علة[١٢]. و إذا قيلت أفراد يعرض أن يحفظ الكلى فى التبكيت أن يقال التناقض أسهل أن : أما الذى

---

(١) ف : عند، لدى . (٢) ف : الثابتين . (٣) ف : يظن .

(٤) ص : قلاوفون فى « مندر بولس » — ف : أى مجالس المشاورة . — وقلاوفون Cleophon شاعر مسرحى آثينى، ألف مسرحيات تراجيدية لم يبق لدينا منها غير أسماء بعضها (راجع سو يداس، تحت اللفظ)، و يقول عنه أرسطو إنه كان قليل البضاعة فى الخيال والمثالية (« كتاب الشعر » ف ٢) و إن أسلو به ممل (« كتاب الشعر » ف ٢٢)؛ « الخطابة » م ٣ ف ٧) . ومندر بولس Mandrobulus تراجيدية مفقودة، أو لعلها محاورة كتبها اسبيوسيبوس . أما قوله « مجالس المشاورة » فلعله ظن أنها مأخوذة من μανδρα (مندرة) أى مجلس المشاورة أو الصحن .

(٥) ف : التسرعات . (٦) ف : فأحس . (٧) ف : أخذ ما .

(٨) ف : ليس . (٩) = Lycophron (١٠) ف : نحو .

(١١) ف : عند . (١٢) ف : شيئا .

وضِع فيرفع، وأما الذى رفع فيضع: لكن ليس من قِبل أن لهؤلاء الأضداد[1] علماً واحدًا بعينه، أو أن ليس واحدا بعينه. — وليس يجب أن يسأل[2] النتيجة على طريق الامتداد (وقد يوجد حينا أن لا يسأل[3] أيضا)، : لكن تستعمل كأنها مُقَرٌّ بها.

١٦

< حل التضليلات >

١٧٥ أ فأمّا من أى السؤالات، وكيف يسأل فى المحاورات والمفاوضات الجهـلاء به[4]، فقد قيل. وأما فى الجـواب وكيف يصـلح أن يبتدئ، ونحو أىّ استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتى بهذه الحال، فلنقل من بعد هؤلاء.

فإنهنّ نافعات[5] فى الفلسـفة بسبب اثنتين، وذلك أنه : أما أوّلا فإنه إذ الألفاظ اللواتى يفعلنها على طـريق الأفضـل، لكن على الأكثر[6]، نحو أن على كم نحوٍ يقال كل واحد، وأيه على مثـال واحد، وأيه على غير ذلك؛ و يعرض فى الأمور وفى الأسماء. — وأما ثانيا ففى الطلب على حياله[7]، وذلك[8] أنه ليس يضـل من آخرين بسهولة؛ وهـذا إذن لا يحسن وإن كان ينفعل هو منه كثيراً. — وأما ثالثا والذى يبقى فهو نحو الاعتقاد[9] وذلك إذ أن تعذل كلمات الذى يشارك فى الكلمات، إذ ليس له أن يجـد شيئا فى الشـناعة

---

(١) ف: المتضادّات — ص: علم واحد. (٢) ف: يعطى. (٣) ف: بل.
(٤) ف: ينص. (٥) ف: صالحات. (٦) ف: كثرة.
(٧) ف: نحو. (٨) ف: انفراده. (٩) ف: الرأى. — وفيه نقص، وتمـامه: « أن المرء خبير فى كل شىء وليس غير مدرّب فى أى شىء، إذ ... ».

نقل عيسى بن زرعة

عندما يكون السؤال متوجها نحو من يريد أن يثبت أن هــذا إن كان يعرض على هذا النحو فليس هو على هذه الجهة ، من قبل أنه يوهم مثل ذلك . وقد فعل قلاوفون هذا الفعل أيضا فى « مندروبولس »[1] ، أى مجلس المشاورة . — وينبغى إذا كانت بيننا و بين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح[2] باقى المنـاحِب[3] . فإن سارع المجيب إلى الإحساس بذلك بادرنا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول . — ور بمــا عدلنا أحيانا إلى معــانى أُخَر غير التى كنا نقصدها عنــدما كنا نأخذ المقدّمات إن لم نصل إلى أن نتكلم فى الأمور التى كانت أوّلا موضوعة لنا ، بمنزلة ما فعل <لو> قوفرون عندما مدح الألحان . فأما إذا[4] كان الذين يخاطبون يبحثون عما كان قصد له أوّلا فلأنا نظن أن ذلك واجب ، فينبغى أن نأتى فى ذلك بعلة . و إذ قد عددنا الجزئيات ، فالكلى أيسر حفظا . فقد يعرض فى التبكيت أن نأتى بنقيض الوضع : فإن وضع رفعنا ، وإن رفع وضعنا . إلا أن ليس من قِبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها ، أو ليست واحدة بعينها . — وليس ينبغى على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة (فقد ر بما تركنا أحيانا المسئلة أصلا) : بل قد نستعمل النتيجة كالشىء المُقَرّ به .

---

(١) ص : مندرفو . (٢) ف : نقطع . (٣) ف : الحجج . — والنحب : البرهان ؛ وناحبه : حاكمه وفاخره وراهنه . فالأصح أن يقول : المناحبة ؛ أو لعله جمع المصدر الميمى من نحب — وفى اليونانى بمعنى : الهجمات ، المعارضات . (٤) ش : ثاوفيلا : وينبغى أن نأتى بعلة إن آثرنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة فى النص) .

١٠٦

< حل التضليلات >

١٧٥ أ فقد قلنا من أى المسائل، وكيف نسأل فى مجالس الجدل[١] والمفاوضات التى على جهة المقاومة[٢]. ولنتكلم — بعدما تكلمنا فيه — فى الجواب، وكيف يستعمل الحل، وما المنافع المقصودة فى أمثال هذه الأقاويل.

فأما فى الفلسفة فهى نافعة لشيئين : أما أولا فإذا كانت الألفاظ تدل على معانى كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو تقال كل واحدة منها، وأيها على مثال واحدٍ، وأيها مختلفة. وقد يعرض ذلك فى الأمور[٣] والأسماء. — والثانى عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضِلَّه آخرون كما يلحقه ذلك كثيرا من نفسه، وهو لا يشعر. — وقد بقى نحوٌ ثالث هو الذى القصد فيه المدح، وذلك أنّا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا فى المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة

[١٣٥٦] نقـل قـديم

قلاوفون الحكيم فى "مجلس المشاورة". — والواجب إن أحال عن كلامه إلى مسئلة أخرى فشغب بذلك المجيب، أن يوجز فى جوابه وأن يتقدّم فيسبق ويضع. — وأحيانا ربما قلنا بغير ما وضع، فجعلناه كموضوع الكلام. وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذى كان فيه الكلام، كالذى فعل لوقفون عند

---

(١) ف : عند مراعاة النظر. (٢) ف : المعاندة. (٣) ف : المعانى.

ابتداء مدح القيثار[1] . فأما من استقصى المسئلة فقال فى بادئ نطسها فأولئك لما كان يجب أن يعطوا[2] الجواب، وقد قيل بعض ذلك، بجوابهم بما يعرض فى جملة التضليل أشد حرزا وتحفظا ، وهو الانطيفاسيس، أى القول المناقض، فيرفع الذى وضع و يضع الذى نفى وسلب . وليس العلم لما كان علما لأشياء متضادّة بغير مفرد، وليس بعلم واحد، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل ما يسأل إلا بروطاسيسه، (و بعضها لا يسأل عنها) : بل يستعمل كمُقَرٍّ بها .

١٦

< حل التضليلات >

وقد قيل[3] فى مواطن الشغب والمحاورة، وماذا[4] تكون المسائل ، وكيف ١٧٥ا
تكون . فأما عن الجواب ، وما ينبغى أن يكون، وكيف ، وفى أى الأشياء الضرب من هذا الكلام نافع، فنحن قائلون فى موضعنا هذا .

إن هذا الكلام نافع فى الفلسفة لأمرين : أوّلها أنه إذا كان الشيء مشتركا فى دلالته فُصِّلَتْ جهاته فاستبان كل واحدٍ منها : أى شيء حاله، وأيها مشابه، وأيها غير مشابه . وذلك يعرض فى الأشياء وفى الأسماء ؛ فهذا أحد الأمرين الذى تعرف به منفعة هذا الكلام فى فن الفلسفة[5] . — وقد ينفع أيضا فيما يتكلم به الإنسان و يطالبه عند نفسه ، لأنّ من كان سريع الانقياد يسير

(١) ص : مادح الايجاز ! (٢) ص : يعطون . (٣) ف : قلنا .
(٤) ص : فماذا . (٥) ف : علم .

الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسه[1] من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب بذلك من نفسه فلا يحس به[2] . — والضرب الثالث من منافع هذا الكلام التضرى[3] فى جميع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له : لأن من كان صاحب كلام فذَمَّ الكلام ولم يكن عنده فصل بين ذَمّه، فقد جعل السبيل ليظنّ به أن ذمه إياه إنما كان للجهل به وقلة الخبرة بالكلام ، لا لطلب الصدق والحق .

[٣٥٦ ب] نقل يحيى بن عدى

يعطى ظنا لأن يظن به أنه يتصعب[4] ، لا من قِبَل[5] التى هى صادقة ، لكن من قبل عدم الحركة .

وأما إذا كنا بحيث أن كيف نفسر عند[6] هؤلاء اللواتى كهؤلاء ، فهو ظاهر إن كنا قلنا أولا صوابا من أية هن التضليلات ، وقسمنا القسوم[7] التى فى أن يسأل على الكيفية . وليس هو واحدا بعينه أن يبصر[8] ويحل[9] الشناعة إذا أخذنا الكلمة، وأن إذا سئلنا يمكنا أن نقسم سريعا[10]، وذلك أن[11] نعلم مرارا عندما يوضع ، فالقلب[12] لا يعلم[13] . وأيضا بمنزلة ما أن

---

(١) ص : حسن يحسنه — والتصحيح فوق الكلمتين . (٢) ص : يحسن . ف : يحس، يشعر — صح . (٣) ف : الارتياض . (٤) ف : يتعسر . (٥) ف : بسبب، فى . (٦) ف : نحو . (٧) ف : العصوب (؟) (٨) ف : يرى . (٩) ف : وينقض . (١٠) ف : بسرعة . (١١) ف : التى نعلمها .

(١٢) القلب : قلب الوضع — والمعنى أن ما نعلمه قد يقع لنا أن نجله إذا قلب وضعه .

(١٣) ف : يعلم بها .

فى الأخر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرج و يعتاص . فهكذا يوجد فى الكلم . فإذن إن كانت لنا معرفة أن نعطى إذ يسرع كثيرا ما يبطئ من الزمان . وحينا يعرض كما فى الكتابات والخطوط، وذلك أنه هناك إذا حللنا يوجد حينا لا يمكننا أن نُرَكِّب[1] . فهكذا فى التبكيتات إذا علمنا التى تعرض منها الكلمة نضطرّ إلى أن نَحُلَّ الكلمة .

١٧

< الحلول الظاهرية للمغالطات >

فأما أوّلا فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهى أن نؤلف حينا على طريق الرأى أكثر[2] من طريق الصدق هكذا . وننقض[3] حينا على طريق الرأى أكثر من التى كالصادقة؛ و بالجملة، نخاصم الممارين لا كأنا نبكت، لكن كأنّا نمارى . وذلك أنا لا نقول إنا نؤلف لهم . فإذن ليسدد نحو ألا يظن، وذلك أنه إن كان التبكيت تناقضا ما، لا اتفاق اسم، فليس يحتاج فى شيء أن يقسم نحو المراء واتفاق الاسم (وذلك أنه ليس يعمل قياسا) ؛ ولا لواحد إلا لِلذى من قبله يريد، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبكيت . فإذن لا إن بُكِّت ، لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأُخَر وهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم ، ١٧٥ ب
وجميع التضليلات الأُخَر اللواتى كهؤلاء يفسدن التبكيت الصادق ويجعان

---

(١) ف : نقضنا .   (٢) ف : الظن خاصة .

(٣) ف : ويحل .

الذى يبكت غير معروف . وذلك أنه مِن قِبَـل أنه مسلط على أن يقول إذا جمـع[١] فى الانقضاء[٢] أنه ليس الذى وضع يرفع ، لكن على اتفاق الاسم : و إن أتى بالتى عرضت خاصة عليه[٣] بعينه .

نقل عيسى بن زرعة

فإن هذا يوهم أن ماظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق ، بل من قلة الدربة[٤] .

فأما كيف يقاوم أمثال هــذه عندما يجيب فهو بَيِّن إن كان ما قلنـاه أولا — فى أن من أى الأشياء تكون التضليلات ، وفى قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة[٥] — كافيا . وليس أن يأخذ القول و ينظر فيــه و يحل الشناعة وأن يسأل فيمكننا المقاومة[٦] بسرعة — شيئًا واحدًا ؛ وذلك أن الشىء الذى نحن عارفون به كثيرا إذا وضع معكوسا لم نعرفه . وأيضا فكما أن السرعة والإبطاء فى الأشياء الأُخَر إنمـا تكونان من التخرج والدربة خاصــة ، كذلك الحـال فى الأقاويل : فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدّة طويلة . فقد يعرض أحيانا مثل الذى يوجد فى الكتابات والخطوط ؛ وذلك أنا هناك قد ربما حللنا فلا يمكنا أن نعود فنركب : وكذلك فى التبكيتات إذا علمنا الشىء الذى عنه يعرض القول ، فنحن إلى حل[٧] القول مضطرون .

---

(١) ف : أى نتج . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : فيه .
(٤) ص : الموربة ! ف : ضعف الحنكة . (٥) ف : بالسـؤال .
(٦) ف : القسمة . (٧) ف : نقض .

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

فأما أولا فكما أنه يجب أحيانا أن نؤثر أن نقيس على الأكثر[١] مرارا مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نحل[٢] أحيانا يكون إنما على جهة الرأى المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالجملة مقاومة[٣] الممارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى ، وذلك أنا ليس نقول إنا نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى ألا يظن ذلك بنا . فإن كان التبكيت هو مناقضة ما ، وليس هو الاشتراك فى الاسم ، فإنك ليس بمحتاج ألبتة إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم (وذلك أنه ليس يقيس نحو شىء من الأشياء) ؛ سوى الشىء الذى كان مؤثرا له ، إلا أن النتيجة يظن أنها شبيهة بالتبكيت[٤] . فليس إذن التبكيت هو الذى يُضلّ ، بل ما يظن كذلك ، من قِبَل أن المسألة عن الأشياء المرائية[٥] ، والتى من الاسم المشترك فى جميع الضلالات الأُخر الجارية هذا المجرى تفسد التبكيت الصحيح ١٧٥ب وتجعل الشىء المبكت غير معروف . وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجتراء أن يقول إنه رفع ، لا الذى وضع ، بل على جهة الاشتراك فى الاسم ، وإن أتى فى ذلك الشىء بعينه بما يعرض على الأكثر ، فليس يعلم أنه بكت .

---

(١) ف : خاصة . (٢) ف : ننقض . (٣) ف : مخاصمة .
(٤) ص : بالتبكيت . (٥) ف : الأخر .

وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة لِلقاء من يكلمه بمثـله ظاهر واضح، لا سيما إن كنا قد قلنا أولا قولا مستقيما مبنيا ممـا تكون المضلات ، وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة فى المسائل . فليس من وردت عليـه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساوٍ لمن سُئِل فاستطاع أن يجيب سريعا : لأن ما علمناه فبقيناه[1] عاما ، ربما جهلناه إذا غُيِّر عن حاله . كما أن فى سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضرى[2] فيها كثيرا من أجل ذلك ، وإن نحن علمنا الشيء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطأنا فى وقته . وقـد يعرض فى ذلك أحيـانا ما يعرض فى الكتّاب والخطوط؛ لأنا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف : كذلك تكون الحال فى التضليل . وإن عرفنا القول الذى منـه عرَض التضليل، إلا أنه يضيق بنا تأليفه .

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

وكما أنا نؤلف المقياس أحيانا بالظن لا بالحقيقة ، فكذلك ربمـا نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة . وفى الجملة ، إنا ننازع المبارين ليس كالمبكتين أو المضلين لهم ، بل نكون[3] نشـبه أولئك فى كلامنا لهم، لأنا لا نزعم[4] أنهـم يؤلفون مقيـاسا ولا يقسمون سولوجسموس . فينبغى لنـا أن نصلح من

---

(١) ص : فبيقناه . (٢) ف : يعنى : الدربة . (٣) ص : أو نكون نشبه — والنص اليونانى يقتضى هذا التصحيح . (٤) ف : نقول .

ظنونهم . لأنه إن كان التضليل قولا متناقضا ليس بمؤلف من أشياء مشتركة ، فليس هناك فرق بينه و بين المشكوك فيه والمشتركة (لأنها لا تفعل مقياسا) ؛ ولكنا إذا فعلنا فرقا لم نفعله إلا لما كان أن نتيجته تخيل كمضللة . فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال[1] ؛ فأما المسئلة فالتشكك والاشتراك من الأسماء ، وكلما اشتدّ ذلك من التعنيت ، فذلك ١٧٥ب
يجعل التعنيت الصحيح غير بيّن ، ولا يعلم به ما بين الضالّ وغير الضالّ .

فلما كان جائزا فى آخر كلام السوفسطائين أن ينتج ، فلا يبقى ما أوجب ولا يوجب ما أبقى ، ولكن باشتراكٍ من الأسماء والتشكيك : ولو صار إلى ذلك بالبحث لما كان تضليله بظاهرٍ ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقا .

ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه ، لما كان التضليل يبقى إذا طلب المارون الجواب من المسؤول بـ « لا » ، أو « نعم » ؛ ولكن لأن السائلين لا يجيدون[2] المسئلة ، من أجل ذلك يضطر المجيب إلى إصلاح ما فى المقدّمة من الفساد . فأما < إن كان[3] > قد فصّل مسألته بالكفاية ، فالمجيب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ « لا » أو بـ « نعم » .

[٣٥٧ ب] نقل يحيى بن عدِىّ

فليس بمعلوم أن يبكت[4] ، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن صدقا[5] . و إما سأل أن يقسم اتفاقًا فى الاسم أو مِرائيا ، فليس الذى يبكت

---

(١) ص : لا الاتصال — والتصحيح فوق الكلمة . (٢) ص : يجيدوا .

(٣) غير واضحة فى المخطوطة لوقوع حبر عليها . (٤) ص : يكتب . (٥) ف : حقا .

غير معروف حين يطلبون ؛ أما الآن فقليلا ، وأما أولا فأكثر[١] هؤلاء المرائية ، وحينئذ فكان يكون ألا يجيب أيضا لذى يسأل : وأما الآن فمن قِبَل أن هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجبٍ[٢] من الاضطرار أن يزيد فيجيب بشىء إذ يقوم شيئا عنه[٣] السؤال من قبل أنه إذا قسم على الكفاية من الاضطرار أن يقول الذى يجيب[٤] .

وفى هؤلاء اللواتى يرين مضطرٌ إلى أن يرفع الاسم[٥] الذى وضع وأن يضع الذى[٦] رفع . فكما[٧] يقوم أناس فليس ينفع شيئا : وذلك أنهم < لا > يقولون إن قور يسقوس مُغَنٍّ ، ولا مُغَنٍّ ، لكن لقور يسقوس هذا : مغن ، ولقور يسقوس هذا : لا مُغَنٍّ . < ولا تحل الصعوبة بهذا > ، وذلك أن الكلمة تكون واحدة بعينها[٨] التى لقور يسقوس هذا ، والتى لقور يسقوس هذا ؛ إن يرفع أو يضع معا . لكن عسى < أن تحل المغالطة بقولنا إنها > ليست تدل على واحدٍ بعينه[٩] ، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضا ؛ فإذن هى مخلفة بشىء . وإن كان يعطى أن يقول إن أما لذاك فعلى الإطلاق ، وأما لذاك فيريد أن فى شىء أو لهذا ، فشنع : وذلك أنه ولا شىء أكثر لذاك الآخر ، وذلك أنه بأيما[١٠] كان ، ليس مختلفا بشىء .

---

(١) ف : فكثيرا . (٢) ف : حبذا . (٣) ف : فتأخيذ (؟) .
(٤) ف : المجيب . (٥) ف : ذاك الاسم . (٦) ف : ذاك الذى .
(٧) ف : فأما كما يقوم . (٨) ف : هى فهى . (٩) ف : هو فهو .
(١٠) ف : فى أيما .

لكن، من قبل أنه غير معـروف من الذى لم يحدّد[(١)] المرائيـة إن أيمـا يبكت[(٢)] أو لم يبكت، فأعطى فى الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذًا أن يعطى السؤال إذا لم يحدّد، لكن على الإطلاق، هو ذنب[(٣)]، فإذن و إن كان ليس هو، لكن الكلمة بعينهـا هى شبيهة بالتى قد تكتب. فيعرض[(٤)]، إذا سألنا كثير[(٥)]، المراءُ أن يتكاسل عن أن يقسم، من قبل[(٦)] اتصال اللواتى لهؤلاء اللواتى يتقـدّمون فيمدّون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون[(٧)] فى جميعهن : وأيضا وإن لم يظنوا أن الكلمة —

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعـلم أن الذى قاله الآن حق . فإن كانت مسئلته مع قسمتنا للاسم المشترك أو المِرائى تتعذر معرفة الشىء أن يبكت فى وقت من الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة ؛ فعند ذلك كان المسؤول لا يجيب : فأما الآن فمن قِبـل أن الذين سألوا لمـا لم يحرسوا لهم على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئا ينصاح به فسادُ السؤال من قِبـل أن قسمته إن[(٨)] كانت كافيـة، فقول المجيب من الاضطرار يكون إما : " نعم "، أو " لا ".

---

(١) ف : حدّ . (٢) ص : يكتب . (٣) ف : جرم، خطأ .
(٤) ف : فإنه يمرض . (٥) ص : كثيرا . (٦) ف : بسبب .
(٧) ف : يتعسرون . (٨) ص : إذن — واليونانى يقتضيه .

فإن ظنّ ظانٌّ أن التى تكون بحسب الاسم المشترك هى بجهة ما تبكيت، فإن المجيب ليس يخلص من التبكيت . وقد يضطر فى الأمور المحسوسة إلى أن يرفع الاسم الذى وضـع، ويضع الذى رفع . فليس ينتفع بتقويم بعض الناس لهذا المعنى : وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس بموسيقار، لكن أن قوريسقوس هـذا : موسيقار، وقوريسقوس هذا : ليس بموسيقار . < ولا تحلّ الصعوبة بهذا > ، وذلك أن قوريسقوس هذا وقوريسقوس هذا هما جميعا فى الحدّ شىء واحد بعينه . < و > ما نحمله على ذاك يكون على الإطلاق، فشنع أن نزيد فيما نحمل على الآخر أنه فى شىء أو أنه لشىء، فإنه ليس يوجد للآخر شىء زائد؛ وذلك أنهما ليس يختلفان بشىء ألبتة[1] .

ولكن من قبـل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت، لأن المراء لم يحدد ، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ ، فظاهرٌ أن الذى يجيب من غير أن يحدد، بل على الإطلاق، فقد أخطأ ، فإذن وإن لم يكن هو[2]، بل القول نفسه، يكون شبيها بالذى قد بكت . وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة المراء لإيصال ما يورد علينا ممـا يجرى هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعترض فى جميعها، فيظن بنـا التعسر فى التسليم ومرارا كثيرة؛ وهم لا يشعرون أيضا أن من هـذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأى المشهور .

(١) ش : فى نسخة : ولكن من قبـل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت، ما الذى حد المراء . (٢) ش : أى القول المبكت (وردت هذه العبارة مرتين فى الصفحة نفسها، مع أن الإشارة إلى هذا الموضع فقط فى النص، فلعله سهو من الناسخ) .

[١٣٥٨] نقــل قــديم

وإن سبق الى ظن أحدٍ بضربٍ من الضروب أن الاشتراك فى الأسماء مضلل فلا سبيل له إلى أن ينجو(١) من التضليل إن كان مجيبا . وأما فى الذى يرى ، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذى وضع وإلى وضع ما رفع . وقد قال أقوام إنه ليست فى ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلانا مِلِه(٢) ، وذلك الفلان غير مِلِه(٢) ، ولكن فلان مِلِه(٢) وفلان الآخر غير مِلِه(٢) وإلا وجب القولان لواحدٍ(٣) ، فيكون الإيجاب والنفى معا ، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحالٍ واحدة ، ومن أجل ذلك يوجِب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين مرسلا وكان فى القول الآخر زيادة من التحديد بفلانٍ هـذا . ولو لم يكن ذلك كذلك ، لمـا كان هناك فصل بينهما .

فلما كان من لم يجعل فرقا فى المشكوك من كلامه مجهولا إن كان ضل أو لم يضل ، ومن مذاهب السوفسطائين <فى> الكلام السبيل فى تفصيله ، فبذلك(٤) قد يستبين أن من لم يفصل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه خطأ ، وإن لم يكن عند نفسه بضالِّ الفكر ، إلا أن قوله ضال . وقد يعرض أحيانا بعد المعرفة بمـا فى الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من استعدّ لمثل هذه المسائل لئـلا يكثر شغبهم من كل جهة . فإذ كان السبيل لتجربة الكلام وتفصيله ، فلا يكسل عن فعل ذلك ، كما قيل أولا(٥) .

(١) ص : ينحوا . (٢) ص : ملهى . (٣) ص : القولين .

(٤) ص : فدلك — والتصحيح فوقها مع علامة : صح .

(٥) راجع : « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه .

ولو أنهم لم يجعلوا المسألتين مسألة واحدة لمـا كان[1] تضليلا من الاشتراك في الأسماء أو من التشكيك ، ولكن إما كان يكون تهجينا من القول أو غير تهجين . فما الفصل فى فلان وفلان :

[٣٥٨ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون من هذه يصادف مرارا نقصان الاعتقاد من قِبل أنه يعطى أن يقسم لا يتكاسلان، كما قيل أولا[2] .

وأما إذا لم يجعل إنسان سؤالين سؤالا واحدا ، فليس يكون التضليل من اتفاق الاسم ومن المراء، ولكن إنمـا كان يكون تبكيت ، و إما لا . وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل : هل قَلْيس وثماسطوقلس همـا مغنيان ، و بين

١٧٦ أ أن يكون لكليهما اسم واحد، إذ هما غيران ، وذلك أنه إن دل على كثيرين فقـد سأل بواحدٍ عن كثيرين . فإن كان ليس مستقيما[3] إن تأهل أن يؤخذ على الإطلاق نحو سؤالين جوابٌ واحد ، فهو ظاهر أنه ليس بجميـل أن يجيب على الإطلاق ولا عن واحدٍ من هؤلاء المتفقة فى الاسم ، ولا إن كان صدقا فى جميعها كما يؤهل[4] أناس . وذلك أنه لا فرق بشىء بين هـذا و بينه لو سأل أى هذين هو : قوريسقوس وقَلْيس هما فى البيت أو ليسا فى البيت، إذ همـا كلاهما[5] قريبان[6] أو إذ ليسا قريبين ؛ وذلك أن المقـدمة كثيرة على

(١) ف : يكون . (٢) ف : قبل . — والإشارة إلى « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه . (٣) ف : صوابا . (٤) ف : تأهل . — يؤهل = يحسب . (٥) ص : كليهما . (٦) ف : حاصران — وهذه الترجمة أصح .

ضربين ، وذلك أنه ليس ، و إن كان صدقا ، أن يقال فى هذا < إنه > سؤال واحد ، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئِل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها : " نعم " أو " لا " ، صدقًا : لكن لا يُجاب بجوابٍ واحدٍ ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم[1] . وهذا على هذا المثال و إلى وضع اسم واحد لآخر. فإن كان إذن لا يجب أن يعطى فى سؤالين جوابا واحدا ، فهو ظاهر أنه ولا فى المتفقة الاسم أيضا يجب أن يقبل : " نعم " أو " لا " : ولا الذى قال أجاب على التحقيق ، لكن قال ؛ لكن قد يؤهل فى موضع ما فى هؤلاء اللواتى يتكلم بهنّ ، من قِبل أنه يذهب عن الذى تعرض .

فكما قلنا[2] : إنه غير تبكيتات ما أيضا إذ هن يحسبن أنهن ، وعلى هذا النحو بعينه غير حلولات[3] ما أيضا يظنّ أنهن موجودات إذ ليست حلولا[4] . وهؤلاء اللواتى نقول توجد حينا أنه يجب أن يأتى بهن أكثر من هؤلاء الصادقات هؤلاء اللواتى فى الكلمات الجهادية إما نحو الملاقاة التى على تضعيف التضعيف .

---

(١) ص : ينكل — . وقد صححناه كما فى اليونانى .

(٢) راجع : م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) .

(٣) ف : نقوض . — (جمع : نقض = حل) .

(٤) ف : نقوضا .

نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما سلف[1].

فإن لم يجمع[2] الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالا واحدا، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء، بل عسى أن تكون تبكيتا أو لا تكون. وذلك أنه ماالفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس: هل هما موسيقاران؟ — وبين أن يجعل لهما اسما واحدا وهما مختلفان. ١٧٦ أ
فإن كان دالًّا على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسئلة واحدة. فإن لم يكن صوابا أن يجيب عن مسألتين جوابا واحدا على الإطلاق، فظاهرٌ أن ليس جوابنا فى الواحد أيضا من هذه المتفقة أسماؤها بصواب، وبالجملة ولا لو صدق فيها كلها، بمنزلة ما يوجب ذلك بعضُ الناس. وذلك أنه لا فرق بين المسئلة عن هذه وبين المسئلة عن قوريسقوس وقالياس هل هما فى البيت أو ليس هما فى البيت: كانا جميعا حاضرين[3] أم لم يكونا، لأن المقدّمات المثناة كثيرة، فليس من أجل أن القول الذى هذه حاله صدق فى مسئلة واحدة[4] يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤالٍ آخر أن يجيب عن جميعها إما "بنعم" أو "لا"، ويكون قولنا صادقا، بل يجب ألا يجيب

(١) راجع « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه.

(٢) ش: نسخة: فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالا واحدا.

(٣) ص: حاضران.

(٤) الترجمة هنا خطأ، وصوابها: فإن كون الجواب البسيط صادقا ليس معناه أن المسألة واحدة.

بجوابٍ واحدٍ، لأن الكلام يُعدِمُ[(١)] . وعلى هـذا المثال بعينه لكثيرين . فإن كان ليس يجب إذن أن يجيب عن مسئلتين جوابا واحدا، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغى أن يجيب : "نعم" أو "لا" : < ولا > المجيب يخلص < بهذا > من تبعة < فى > جوابه، بل إنما قال قولا ؛ إلا أن هذا يجرى فى بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض .

ومن قِبل أن التى ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئا ما ، كما قلنا[(٢)]، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولا[(٣)] يظن أنها شىء ما من غير أن تكون حلولا . فينبغى أحيانا أن نأتى بهذه التى قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التى تكون فى الأقاويل الجهادية، أو نحو المقاومة التى تكون مضعفة .

[١٣٥٩] نقـــل قـــديم

مُلْهِيَيْن أو هما مُلْهِيان باسمٍ جامع لمعنيهما وهما فى غير اسمٍ واحد . وإن ١٧٦ أ
كان من الصواب ألا يعطى أحدٌ جوابا واحدا عن مسئلتين فيكون الجواب منهما ، فقد استبان أنه لا يحسن أن يكون الجواب ساذجا مرسلا عن معنى فيه اشتراك، ولا لو كان ذلك حقا فى كلها، كالذى رأى أقوام ، وذلك أنه لا فصل فى السؤال يقال[(٤)] : فلان وفلان كلاهما أقارب، أم ليس بأقارب ؟ وحضور أم ليس بحضورٍ ؟ لأن المقـدمات فى الأمرين كثيرة، وليس من

(١) ف : يرتفع . (٢) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا «الطوبيقا» م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٣) ص : حلول .

(٤) ص : فقال — والتصحيح فوقها مع إشارة : صح .

الحق أن يظن بهذا القول أنه مسئلة واحدة . فقد يمكن ألوف[1] المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إمّا بـ « لا » وإما بـ « نعم » وأن يكون ذلك حقا : إلا أ < نه ليـ > ـس[2] الجواب فيها بجواب واحدٍ ، وإلا بَطَلَ الكلام . وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر . فإن كان ينبغي ألا يجيب أحد بجـ < ـوا >[2] ب مفرد عن مسئلتين، فقد استبان أنه لا ينبغي أن يعطى أحدٌ عن المشتركات جوابا بـ « لا » أو بـ « نعم » : وأنه إن أعطى لم يجب ، ولكنه قال ، < وإن كان قوله قو >[2] لًا جائزا فى مواضع من الكلام من أجل أنه يغني[١٥] < عن > العارض فى كلامه .

كالذى قلنا أوّلاً[3] ، فإن من تهجين السوفسطائية للكلام ما يظن به أنه مضلل وليس هو بالحقيقة كذلك ، وقد يكون كذلك نقائض[4] مظنونا بها أنها نقائض وليست بالحقيقة كذلك . وبمثلها ينبغي أن نجيب فى الأخبار لا بالصادقة ، لا سيما عند كلامنا المماري وجوابنا لمسئلتهم المضعفة . — فليَكُ جوابنا إما فى المظنون بها بأن نقول : قد تكون ، فإنه إذا كان كذلك أخلق به ألا يكون قولا مضللا . وإن اضطرّ القائل إلى أن يقول شيئا ناقضا للمحمود فهناك[5] بالحرى يزيد : « تلك المظنونة بها » . فإذا كان القول —

---

(١) ص : الواو (كذا غير مقروءة) . (٢) خرم فى المخطوطة .

(٣) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٤) ص : نقائضا مظنون .

(٥) ف : فقال .

ويجب أن يجيب فى هؤلاء اللواتى يظنهنّ فيقول : «التى تكون» ، وذلك أن هكذا إما تبكيت فلم يكن ليكون ألبتة ، و إما لزّ[١] إلى أن يقول شيئا ناقص الاعتقاد ، فهاهنا خاصة يكون « التى تظن » : وذلك أن هكذا لا يبكت ولا نقصان الاعتقاد يظن أنهما[٢] يكونان . — وفى أن كيف يسأل الذى فى البدء فهو معلوم ، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريبا يرفع ولا يدع أن يكون أفرادا إذا كان كأنه قد سأل ما فى البـدء ، وأما متى أهل إنسان التى كهذه أى إما تلك للتى يضطر أن يعرض من الموضوعة و يكون كذب أو < كان[٣] > لا يرى ، فليقل هى فهى : وذلك أن هؤلاء اللواتى يعرض من الاضطرار يظن أنهن للتى هى موضوعة بعينها . — وأيضا متى لم يوجد الكلى باسم < معين > ، لكن < بادقا[٣] > يسة ، فليقل إنه ليس يمدّ فيأخذ كما أعطى ولا كما فى شىء ، وذلك أن من هـذا يكون كثيرًا تبكيتٌ .

و إذا سكّتنا عن هؤلاء < فعلينا أن نتوجّه > على التى لم تبين جيدا ليم < كن[٣] أن > تلق كالحدّ الذى قيل[٤] .

فأما فى[٥] الأسماء اللواتى تقـال على الحقيقة فباضطرارٍ أن يجيب أو على الإطلاق ، أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتى يفكر فيهن — مثل ذلك جمع

---

(١) لز = اضطر .   (٢) ف : أنه يكون .   (٣) خرم فى المخطوطة .

(٤) ف : وصف . والإشارة الى « الطوبيقا » م٨ ف ٧ .   (٥) ف : هؤلاء .

اللواتى يسألن، لا ظاهرا : لكن على التقصير؛ ومن هـذا يكون تبكيت . مثال ذلك : أترى ما هو الآثنين هو مِلْكُ للآثنين؟ — نعم . — وعلى هذا ١٧٦ ب المثال وفى أُخَر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ — نعم، فالإنسان إذن ملك للحيوان <ولكن هذه سفسطة> ، وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات من قِبل أنه حيوان ، ولوسندروس للافون[1] من قِبل < أنه > لاقونى[2] . فهو معلوم أن فى اللواتى ليست التى تتقدّم فتمتدّ ظاهرة لن تدع على الإطـلاق .

ومـتى كان اثنان إذا كان الواحد موجـودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار ، وهـذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل ، فيجب أولا أن يعطى التى هى أقل : وذلك إذ أن يؤلف من كثير هو أصعب[3] . و إن كان يتسرع إلى الذى أما فى تلك فهو ضد

نقل عيسى بن زرعة

ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهـة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتا ألبتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأى المشهور ففى هذا الموضع خاصة يزيد فى قوله : "فيما أظن" ، ذلك أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتا ولا مايخالف الرأى المشهور . —

(١) ص : للصواون — ولاقون = Λάκων أى اسبرطة ، المدينة اليونانية المشهورة .

(٢) ص : للقولون — ولاقونى = اسبرطى .

(٣) ف : أعسر .

ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التى أوّل الأمر[١]، وذلك أنهم يظنون أنه، و إن كان قريبا، فإنه يرفع لا محـالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التى يسأل عنها فى أوّل الأمر[٢]،فإذا أوجب الإنسان مثل هذا، فإن الذى يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأى المشهور، فإن الذى يقال هو ذلك الشيء بعينه، وذلك أن التى تعرض من الاضطرار إنمـا يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . — وأيضا إذا لم يصرح بذكر الكلى، بل أخذ بالمقايسة، فيقال إنه لم يوجد على ما سـلم، ولا فُرِّع على ما أُصّل، فإن التبكيت كثيرا ما يكون عن مثل هذا .

فإذا أمسكنا عن هذه على أنها[٣] ليست مبنية على ما يجب، فليكن السعى فى المقاومة بحسب الحدّ المذكور .

فأما فى الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطـلاق ، أو بأن يقسم : و يكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجرى فى جميع الأشـياء التى لم يفصح بالمسئلة عنها ، بل سئل عنها على جهة الإيجاز ، فإن التبكيت قـد يكون من هـذه . ومثال ذلك : أترى ما هو للاثنين فهو ١٧٦ ب
ملكٌ للاثنين ؟ — فيقال : " نعم " ! — وكذلك فى أشياء أُخَر : ألا إن الإنسان للحيوان؟ فيقال: نعم! — أترى الإنسان ملك للحيوان؟ — <ولكن هذه سفسطة> ، وذلك أنا إنمـا نقول إن الإنسان للحيوان من قِبل أنه

---

(١) التى أوّل الأمر = المصادرة على المطلوب الأوّل .

(٢) تحتها : أوّلا . (٣) ف : لأنها .

حيوان، ونقول إن لوسندروس للاقون[1] من أجل أنه لاقونى[2] . فمعلوم إذن أن فى هـذه الأشياء التى يظهر كيف يتفرع فيها ما أصـل يجب ألا نتركها مطلقـة .

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار، وليس هذه حال الآخر عنـد المسئلة عنـه من الاضطرار، فيجب أن يجيب أوّلًا بالذى هو أنقص[3]، وذلك أنه عِسرٌ جدًّا أن يؤلف من أشياء كثيرة . فأما إن رام الكلام فى شىء هو مضاد بجهة وغير مضاد

[١٣٦٠]　　　　نقـــل قـــديم

هكذا لم يكن مضلا ولا ناقضا للمحمود. — فأما كيف المسئلة فى الابتداء فذلك معروف[4] ... فإذا كان القائل شيئا يعرف باضطرارٍ وذلك من موضـع الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود[5]، لأن ماعرض من[6] الكلام باضطرار فذاك من موضع واحدٍ . — وأيضا إذا صار الإنسان إلى أحد معنيي[7] الكل لا بالاسم ، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطيتنا وليس أخذك له كالذى قدّمت : فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيرا[8] .

---

(١) ص : للاقوسن ؟ — ولاقون = $\Lambda\acute{\alpha}\varkappa\omega\nu$ أى لاقونيا (اسبرطة) .

(٢) ص : لاقون . — لاقونى = اسبرطى .　　(٣) ف : أقل .

(٤) هنا علامة نقص كلام وأشير إلى هذا فى الهامش هكذا : صح : قد سقط شىء من الكلام .

(٥) ف : محدود .　　(٦) ف : فى .　　(٧) ص : إحدى معنين .

(٨) ص : كثير .

فإذا مُنِعْنا من ذلك[(١)] فلنَصِرْ إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسنا ، بأن نلقاهم بالحد الذى قيل[(٢)] .

فالأسماء ما كانت مشهورة ، فالمجيب عنها مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة [و إما بالجزم[(٣)]] و إما بالقسمة : فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره كالقول إذا لم يكن واضحا أو كانت المسألة ناقصة قصيرة ففى مثل هذا يعرف التضليل. ١٧٦ ب
كقول القائل : هل ما كان لأهل آثانس هو قُنْية[(٤)] لهم ؟ فيجاب بنعم . وكذلك يجرى هذا القول فيما خلف ذلك : فالإنسان من الحيوان ، وهو قنية للحيوان ، فلا محالة أن الإنسان للحيوان ، لأنه من الحيوان ؛ وفلان آثينائى لأنه منهم . فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن واضحا لم يُتَنَزَّل ولم يجب فيه بجواب مرسل .

فاثنان : إذا كان أحدهما ثابتًا ، بالاضطرار و الآخر قد يجوز فيه الظن ، وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار ، و ينبغى أن نعطى أولاً الأقل : لأنه يعسر تأليف السولوجسموس من الكثير . و إن فعل ذلك أحد صار بعضُ ما يقول مضادًّا و بعضُه ليس به ، إن كان القول صادقا أن التضليل قد يكون فى شيئين أحدهما

---

(١) ص : منعناهم .
(٢) راجع : « الطوبيقا » : م ٨ ف ٧ .
(٣) ص : باحق — والتصحيح بالأحمر بجوارها .
(٤) أى آثينة ، كبرى مدن يونان .

 [٣٦٠ ب]

وأما فى تلك فليس هو، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر.

ومن قبل أن أفرادا ما منها يقول الكثيرون للذى لا يدع أن يكذب أن يقولوا، وأما أفراد فلأمثال ذلك جميع اللواتى يُرِين[1] على ضربين أى هذين هو (نفس الحيوانات هى فاسدة، أم غير مائتة ؟ ليست محدودة عند الكثيرين)، ففى هؤلاء اللواتى ليس بمعلوم فى أيما هى معتادة أن يقال التى تمد أَوْلا أيما : أكالاعتقادات ؟ وذلك أنهم يدّعون اعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة أيضا، مثال ذلك القطر غير مُقادِرٍ. — أما إذا يعتقد على ضربين، كما[2] فى التى هى صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتى ينسى[3] الأسماء، وذلك أنه من قِبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها الصادقة لا يظن حيلة، ومن قبل أنها تعتقد[4] على ضربين لا يظن أنها تكذب، وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّتة.

وأيضا فى جميع السؤالات إن تقدّم إنسان فأحسّ[5] فليتقدم وليقم وليسبِق وليقُلْ : وذلك أن هكذا يمنع أكثر[6] الذى يسأل.

---

(١) ف : يعتقدون . (٢) ف : فكما .

(٣) ف : يذهل . (٤) ف : ترى .

(٥) ف : فاقشعر فليسبق . (٦) ف : خاصة .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

من قِبل أن الحل المستقيم[١] يبين القياس الكاذب من عند أى السؤالات الكاذبة يعرِض الكذب — وذلك أن القياس الكاذب يقال على ضربين (وذلك أنه إما أن يؤلف كذبا ، و إما إذ ليس هو قياسا يظن أنه يكون قياسا)، فليكن الحل[٢] الذى قيل[٣] الآن ، وتقويم القياس الذى يرى < بأن يُبيِّن > الذى يرى عند[٤] شىء من السؤالات . فإذن يعرض من الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شىء ، وأما الهؤلاء اللواتى يُرين فأن يحل[٥] إذ يقسم . — وأيضا فى الكلمات المؤلفات : أما هؤلاء فلهن نتيجة صادقة ، وأما هؤلاء فلهن كذب ؛ أما هؤلاء اللواتى بحسب التى فى النتائج الكواذب فمحتمل إذاً أن ينقض على ضربين، وذلك أنه بأن يرفع ١٧٧ أ

نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى، وكان قوله صادقا ، بجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد بجهة أخرى وكان قوله صادقا بجوابنا يكون بحسب ماهو مضاد، فالجهة الأخرى لا اسم لها .

---

(١) ف : الصواب . — ص : الكاذب إن عند . (٢) ف : النقض .

(٣) ف : وصل . — والإشارة إلى الفصل ١٧ .

(٤) ف : نحو . (٥) ف : ينقض .

من قِبل أن بعض هـذه يقوله كثير من الناس ، فلا يتطرق على قولهم الكذب ، و بعضها ليست كذلك ، والمثال فى ذلك جميع الأشياء التى الرأى المشهور موجود فيها على جهتين[1] (وذلك أن القـول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائتة؟ هو عند كثيرين غير محدود)، ففى هذه الأشياء التى ليس يعلم ما من شأنه أن يقال فى التى يتقدم وضعها : أترانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة، ومثال ذلك القطر غير مشارِك للضلع . — أو عسى، لأن الآراء الصادقة تقال على جهتين : فإنه إذا تنقل غفل عن الأسماء : ولأن الحق ليس يعلم فى أى شىء هو ، ليس يظن أن فى هده الأشياء حكمة[2] ، وذلك أنها لما كان الرأى فيها على ضربين لم يظن أنها[3] تكذب ، من قِبل أنها تجعل ما ينتهى إليه القول غير مُبكَّت .

وأيضا فإن الإنسان إذا تقدمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام فى مقاومتها ، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس، وعلى الكذب ونحو أىّ سؤال يعرض، (وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين[4] : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس)، فيكون

(١) ف : بجوين . (٢) ف : حيلة .
(٣) أنها : أى تغيير الأسماء ونقلها . (٤) ف : نحوين .

الحل المذكور الآن وتهذيب[1] القياس الذى يظن موجودا إنما يكون فى بعض المسائل . فيعرض إذن فى مقـدمات القياس ان كان فيها شيء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقسم . — و بعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة ، و بعضها يلزمها الكذب ، والتى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تُحَلَّ على جهتين : إما برفع شيء ممـا سئل عنـه ، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك .

[١٣٦١] نقــل قــديم

ليس له اسم موضوع .

لأن طائفة منهم تقول فتكذب ، وطائفة لاتكذب من ذلك ماقيل فكان مشكوكا فيه (كقولك : نفس الحيوان فاسدة هى أو غيرمائتة ؟ فإن الاكثريين لم يجعلوا فى ذلك فصلا) ، فكذلك حالُ كلِّ ما لم يَكُ بينا ، فيعـلم بأى جهة يقال كالآراء التى عن الفكر ، فقـد يسمون الظنون الصادقة آراءا ، ولكل قول سالب كقولك : القطر ليس بمقادِر[2] الضلع . — وقد يكون الحق أيضا على جهتين ، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين فكيف ينبغى أن يقال ، و بأى جهة — من أجل ذلك لا يظن به أن فيـه حيـلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نَقْـلُ الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع .

ففى جميع المسائل إذا شـعر الإنسان فليسبق وليتقـدم فيقول ، فإنه إذا فعل هـذا أخْلِق به أن يمنع السائل عن سؤاله .

(١) ف : وتنويم . (٢) ف : بمقدر . ف بالأحمر : بقادر .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

فلما كان النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسئلة عرض ذلك الكذب ، وكذلك تأليف المقياس فقد يقال على جهتين (إما مؤلف فكان كذبا ، و إما لم يتألف فظن به أنه مقياس مؤلف) ، فالنقض الذى ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه المسألة . فبعض ما يؤلف[1] من الكلام إنما يكون برنع شىء منه و إبطاله ، ونقض ما تخيل منه أنه مؤلف إنما يكون بتجربته وقسمته . — وما تألف أيضا واقترن من الكلام فمنه نتيجة صادقة ، ومنه ما نتيجته كذب[2] < وما هو كذب > فى نتيجته قد ننقضه على جهتين : بأن نبطل شيئًا

١٧٧ ا من المسئول عنه ، و بأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذى قيلت . فأما الكلام الذى كذبه فى

[٣٦١ ب] نقل يحيى بن عدى

شيئا من هؤلاء اللواتى سئلن و بأن يبين أن النتيجة ليست بهذه الحال . وأما هؤلاء اللواتى كما فى المقدمات فبأن يرفع شيئا فقط ، وذلك أن النتيجة صادقة . فإذن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا[3] كلمة ، أما أولا : أهى مؤلفة[4] أم ليست مؤلفة ؟ و بعد ذلك النتيجة : صادقة هى ، أم كاذبة ؟ كيما

(١) ف : يأتلف . ص : يألف . (٢) ف : كاذبة .

(٣) ف : ينقضوا . (٤) أى مطابقة لقواعد القياس كلها .

يحل[1] : إما إذ يقسم ، و إما إذ يرفع ، و إما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيل أولا[2] — . والفرق بين أن لا ينقض الكلمة إذ يسأل، و بين إذ هى معلومة — كثيرٌ: وذلك أنّ أنْ يتقدم فيبصر هو صعب[3] ، وأما أن يبصر فى الفراغ[4] فهو سهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء >

فأما من التبكيتات اللواتى من اتفاق الاسم ومن المراء : أما هؤلاء فهو شىء من سؤالات تدل على كثيرة ؛ وأما هؤلاء فإن النتيجة تقال على أنحاءٍ كثيرة — مثال ذلك أما فى أن "الذى هو ساكت و يتكلم"[5] فنتيجة ثنائية، و إما فى أن "لا يعلم الذى يعلم"، أما سؤال واحد فمراء . والثنائى[6] أما حينا فموجود، وأما حينا فليس بموجود. ولكن يدل على ثنائى : أما ذاك فموجود، وأما ذا فليس بموجود .

فأما فى هـؤلاء اللواتى فى الانقضاء تعنى على وجوه كثيرة ، إن لم يزل فيأخذ النقيض فلن يكون تبكيت — مثال ذلك بأن : أنّ "الأعمى يبصر"، وذلك إن حلّوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكيت . — وفى السؤالات كلها ليس ضرورةً إلى أن يتقدم فيرفع الثنائى[6] ، وذلك أنه ليست الكلمة

---

(١) ف : ينقض . (٢) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ .
(٣) ف : عسر . (٤) الفراغ : فراغ البال والراحة . (٥) ويتكلم : ف : يتكلم . — ص : ثابتة ، وقد صححناه كما فى اليونانى . (٦) ص : الثانى .

نحـو[١] هذا ، لكن من قِبَلِ[٢] هـذا . فأما فى المبـدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين، فهكذا فَلْيُجِبْ أنه موجود هكذا، وأما موجود هكذا فلا — بمنزلة " الذى هو[٣] ساكت يتكلم " أنه موجود هكذا ؛ وأما موجود هكذا فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء ، وأما هن هؤلاء فلا ، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجـوه كثيرة . وإن ظن فى الانقضاء فليقوم إذ يزيد على السؤال : أترى يوجد الساكت يتكلم ؟ لا ! لكن هذا الساكت — وعلى هذا المثال .

نقل عيسى بن زرعة

فأما التى من قبـل المقدمات فبأن يرفع الشىء فقط؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة. فلينظر الذين يريدون نقض القول أولا: هل هو مركب أو غير مركب؟ وينظرون بعد ذلك : هل نتيجته صادقة، أم كاذبة ؟ حتى يكون نقضنا إما عنـدما[٤] نرفع، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدّم[٥] . — وبين أن يسأل عن الشىء ، و بين أن يكون الشىء معلوما فلا ينقض القول — فرقٌ كبير . وذلك أن المسارعة فى النظر صعبة؛ وأما التملى[٦] للنظر فسهل .

---

(١) ف : فى، عند . (٢) ف : بسبب، من أجل . (٣) الذى هو ساكت : الساكت . (٤) ف : عندما : ف : بأن . (٥) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٦) التملى : التمهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم وعن المراء >

فأما التبكيتات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهى شىء من السؤالات التى تدل على أشياء كثيرة وهى التى نتائجها تقال على جهات كثيرة — ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون على نحوين[1] ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرائيا . وأما الثانى فيكون أحيانا موجودا وأحيانا غير موجود ، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود .

وأما[2] فى المسائل التى تدل على كثير فإن لم يضف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت : والمثال فى ذلك القول بأن "الأعمى يبصر" ، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض . — وليس فى جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . وأما فى أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجودا[3] بجهة وغير موجود[4] بجهة . فأما الأشياء التى يجب أن يفعلها فهى

(١) راجع ف ٤ ص ١٦٦ أ س ١٢ .

(٢) ش : نسخة : وأقول بالجملة إن فى هذه الأشياء التى تقال على جهات كثيرة وليس يكون تبكيت ما لم نضف التناقض إلى ما أخذ . (٣) ف : صادقا . (٤) ف : صادق .

هذه بجهةٍ، وبجهةٍ ليست هــذه ؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاءٍ كثيرة . فإن لحقــه غلط فإنه يتلافى غلطه فى آخر الأمر بزيادةٍ فى السؤال : "أترى يكون للساكت أن يتكلم" ؟ . — فيقال : لا ، بل لهذا الساكت . وكذلك يجرى الأمر فى هذه التى يوجد فى مقدّماتها ما يقال — على أنحاء كثيرة

[١٣٦٢] نقــل قــديم

١٧٧ أ مقدّماته فإنمــا ننقضه بأن ننزع منه شيئا فقط ، لأن نتيجته صادقة . فالذين يريدون نقض القول ، الواجب عليهم أوّلا أن يتفقدوا القول إن كان اقترن[1] أو ائتلف أو لم يقترن[2] ؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة ؟ لكنما إذا رفعنا شيئا[3] من القول فنقضناه إما قســمناه بجزأناه فصرنا إلى نقضه بذلك ، وإن نحن نزعنا منه شيئا نزعناه إما بجهة كذا ، وإما بجهة كذا ، كالذى قيل أولا[4] . — والفصل عظيم فى نقض قــولٍ بيّن وقولٍ مسئولٍ عنه غير بيّن ، لأن تقــدّم المعرفة بالشىء قد يصعب ، فأما استعمال الفكر كثيرًا فذاك أسهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء >

فالتضليل الذى يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد تدل أكثر ، ونتائج بعضها قــد تقال بوجوهٍ كثيرة : من ذلك < أنك[5] >

(١) ص : اقــتران . (٢) ص : يتقرّر — والتصحيح فوقها بالأحمر .
(٣) ص : شىء — والتصحيح فوقها بالأحمر . (٤) راجع ص ١٧٦ ب س ٢٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٥) الإضافة بالأحمر فوق الكلمة .

إذا قلت إن الساكت يتكلم، صارت النتيجة مشتركة على جهتين، وإذا أنت قلت إن الذى لا يعلم يعلم أحد المسئلتين فذاك مشكوك فيه. <و> الذى على جهتين : مرةً يكون، ومرةً لا يكون، إلا أنه يدل على الجهتين، وإحداهما ثابتة والأخرى ليس بها.

فالأقاويل التى عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس — وهو القول المتناقض — فليس تكون تضليلا : كقولك "إن[1] الأعمى يبصر"، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس — أى القول المتناقض. — والذين ليس لهم فى مسائلهم اشتراك، فليس هو مضطر إلى إثبات جهتين : لأن القول ليس لهذا، ولكن من أجل هذا. فإذا كان فى افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا، ولا تكون بجهة كذا وكذا — كمثل قولك إن "الساكت يتكلم"، فإن ذلك يكون بجهةٍ ولا يكون بتلك الأخرى[2]، وكقولك : ينبغى فعل ما ينبغى : فإن منها ما ينبغى بجهةٍ، ومنها ما لا ينبغى بتلك الجهة، لأن الذى ينبغى من الأشياء له وجوه كثيرة. وإن جُهِلَ ذلك فَلْيَزِدِ فى آخر جواب المسئلة[3] ما يصلح كقولك : هل الساكت ألبتةَ متكلم؟ — فيقال : لا، ولكن الساكت بجهة كذا وكذا يتكلم. وكذلك حال القول الذى بمقدماته أوجه[4] كثيرة —

(١) ص : الآن — والتصحيح بالأحمر عليها.
(٢) ص : بأخرى.
(٣) ص : فإن.
(٤) ف : وجوه.

بعينه فى هؤلاء اللواتى يوجد لهنّ معنى على وجوه كثيرة فى المقدّمات : أترى لا نعـلم(١) ما نعلمه ؟ نعم ! . — لكن ليس هؤلاء التى نعلمها هكذا؛ وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه معنى " لا يوجد أن يعلموا " ، ومعنى أن " هؤلاء اللواتى يعلمون هكذا ليست موجودة " . وبالجمـلة ، < فإن على المجيب أن > يخاصمه ، <حتى> إن أَلَّف(٢) على الإطلاق ، وأيضا من قِبل أنه لم يرفع إلا من الذى وضع ، بل(٣) الاسم ؛ فإذن ليس تبكيت .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وظاهر أن كيف يحل(٤) هـؤلاء اللواتى من القسمة والتركيب أيضا : وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قسمت فركّبت تدل غير(٥) ، < فإنه > إذا نَتَّج الضدّ ، لِنَقُلْ . وجميع الكلمات اللواتى بهذه الحال من التركيب أو من
١٧٧ب القسمة : أترى بأن تعرف هذا بضربٍ هذا ، و بأن كان يضرب بهذا علمتَأيهُ ، فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المِرائية . لكنه من التركيب . وليس الذى من القسمة ثنائيـا(٦) ، وذلك أنه ليس تكون الكلمـة(٧) واحده بعينها إذا

---

(١) ف : فليس إذن لا نعلم .　(٢) ف : قاس .　(٣) ص : ثانية — ف : لكن .　(٤) ف : ينقض .　(٥) ف : آخر .　(٦) ف : أى على وجهين .　(٧) ف : كلمة .

قسمت إن كان، ولا الجبل والحدّ، إذا قيل النعجيم، يقال هكذا يدل على غير. (لكن أما بهؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوبا من اسطقسات بأعيانها، وكذاك بعينه، — وأما هناك فيجعلون هؤلاء منفية مفروغا منها، — وأما هؤلاء اللواتى يترجمن فليس هن فهن). فإذاً ليس الذى من القسمة ثنائيا. وهو ظاهر أنه ليس جميع التبكيتات من أنه ثنائى كما يقول ناس.

فليقسِّم المجيب، وذلك أنه ليس "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" وأن يقول «أن يبصر بالأعين الذى يضرب» — واحداً بعينه. وكلمة أوتوديموس[1]: أترى تعرف الآن أن بفـيرا طريرس إذ < أنت > بسقيليا[2]؟ أترى[3] يوجد الجيد إذ هو قد باع رديئاً؟ فاذن يكون جيدا سفوسطوس رديئا: أترى لهـؤلاء العلوم المعينة تعاليم معينة[4]، وللشرير تعليم معين[5]؟ فالمعنى إذن تعليم ردئ، لكن للردئ تعليم ردئ أيضا فإذن

(١) Euthydemus: من خيوس Chios: سوفسطائى معاصر لسقراط وأسنّ منه، وقد سخـر منه أفلاطون فى محاورة بهذا العنوان، وكان بعضهم يشك فى وجوده، ولكن إشارة أرسطو إليه هنا وفى «الريطوريقا» م ٢ ف ٢٤ ص ١٤٠١ أ س ٢٧ تدل على أنه وجد حقا. راجع دائرة معارف پولى وفيسوفا جـ ٦ ص ١٥٠٤

(٢) ص: امفيرا طريرس إذ سقليا — والمعنى: إذن أنت تعرف الآن فى صـقلية أنه يوجد سفن ذات ثلاث صفوف من المجاذيف فى < ميناء > پيريه؟

(٣) ف: موجود. — اليونانى: هل الرجل الطيب الذى هو إسكافى يمكن أن يكون شريرا؟ (٤) ف: للردئ. (٥) ص: معنى.

نقل عيسى بن زرعة

أترانا ليس نعلم الذى نعلم: بلى ! قد نعلم، إلا أنَّا ليس نعلم الأمور التى هى بهذه الحال؛ وذلك أن ليس القول "بأنهم لا يعلمون" والقول "بأنهم لا يعلمون التى هى هكذا(١) —" يدلان على شيء واحد بعينه . [من قِبل أنهما <لا> يتقابلان بالكلية] . < ويجب على المجيب أن يعارض، حتى > إن كان قياسا على الإطلاق من قبـل أنه لم يرفع الأمر الذى وضـع ، بل الاسم ؛ فليس هو إذن تبكيتا .

٢٠

< حلول التبكيتات الناشئةِ عن القسمة والتركيب >

وهو بَيِّنٌ كيف يكون نقضنا للمسائل التى فى القسمة والتركيب : وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عنـد الجميع هو الضدّ . وجميع أمثال هـذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذى علمت، أن هذا كان يضرب» ؟ فيقال :
١٧٧ ب «كان يضرب، وبالذى كان يضرب علمت» ؛ وقد يوجد فى هذه شيء من المسائل المرائيـة ، إلا أنه من التركيب . لأن الذى من القسمة ليس نفهم منه مَعْنيين : وذلك أن القول ليس يبقى واحدا بعينه عنـدما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا : تو اورس(٢) و <هو> أوروس(٣) — إذا قيلا معربين هكذا أوّلا على معانى مختلفة . (إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوبا فهو واحد بعينه

(١) ف : بهذه الحال . (٢) ف : أى الجبل — باليونانية هكذا : ὄρος .
(٣) ف : أى الحد — باليونانية هكذا : ὅρος .

إذ كان إنما يكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد — وقد يجعلون هذه الأشياء مُطَّرَحة بالواحدة — فأما إذا عبر عنها فليست واحده بأعيانها) . فليست تكون التى من القسمة إذن مما يقال على نحوين . ومن البين(١) أيضا أن ليس جميع التبكيتات مما تقال على جهتين ، كما قال بعض الناس .

فليكن المجيب هو الذى يقسمها ، وذلك أن ليس "نشاهد المضروب بأبصارنا" وأن نقول "إنا نشاهد المضروب بأبصارنا" — شيئا واحدا(٢) بعينه . وقول أوتادوموس : أتزال تعلم الآن أن السفن التى لها ثلاثة سكات موجودة فى سِقِلِّية ؟ وأتراه يكون جيدا وهو مع ذاك يرسى رديئا(٣) ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يُرْسى رديئا ؟ فيكون إذن سقراط جيدا ورديئا . وأترى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشر فالعلم به فاضل ، فالعلم الردئ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس بردئ هو فاضل .

[٣٦٣ أ] نقــل قــديم

وكقولك : "أليس يعلمون أنهم يعلمون" ؟ فيقال : نعم ! "إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا" ، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئا بجهة

---

(١) ش : وفى نقــل ثاوفيلا : ومعلوم أن جميــع التبكيتات أيضــا تكون من التى دلالتها مضاعفة بحسب قــول بعض الناس : فانه ينبغى للمجيب أن يقسمها ؛ وذلك أن ليس مشاهدتنا للذى ضربناه وأن نقول إنا نشاهده إذا ضرب — شيئا واحدا بعينه . أتعلم الآن ، يعنى السفن الثلاثية السكان فى سقلية موجودة؟ (٢) ص : واحد . (٣) ص : ردىء .

من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها . وعلى كل حال لابد من أن تكون هنـاك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلا، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصر تضليلا .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتأليف >

فأما التضليل الذى يكون <من>(١) القسمة والتأليف فبعض ذلكَ بيِّن ، لأن القول إذا جزىء أو أُلِّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولا، فنتيجته متضادة . فكل هذه الأقاويل إنمـا تكون من القسمة والتأليف كقولك: "هل الذى رأيته أنت مضروب"، بدل : "كان هذا الضرب [و] ما به" [و] كان يضرب هـذا إياه أنت رأيت(٢) . فإن فى مثل هذا القول تشكيكا(٣) من المسائل، إلا أن ذلك من التأليف . فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى ١٧٧ ب
فيـه بمضعف لأن القول لايبقى على حاله إذا جُزِّىء وقُسِّم ، لاسيما إذا كان « ورس »(٤) و « ورس »(٥) بكتاب(٦) واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائها مختلفة بالتعليم الذى يجب لهـا، لأن « ورس » : جبل، و « < ه > ورس » :

---

(١) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

(٢) تصحيح بالأحمر هكذا : وأنت .

(٣) ص : تشكيك .

(٤) = ὄρος   (٥) = ὅρος

(٦) مصدر كتبه يكتبه : كتبا وكتابا .

حد من الحدود . (ولكن الاسم فى الكتاب بحال واحدة، إذ[1] كانت الأحرف لا اختلاف فيها ، فأما الملفوظ به فليس بواحد) . ومن أجل ذلك لم يكن التضليل من قسمة الكلام بمضعف بجهتين . ومن هـذا بان لنا أنه ليس جميع المضلات ممـا[2] احتمل الجهتين، كالذى قال أقوام .

فالمجيب أولى بالقسمة بأن يقول ليس : " النظر بالأعين للمضروب "، والقول عن " الأعين إنها ترى المضروب " — بحالٍ واحدة . وكذلك قول أوتوديمس : هل تعلم أنت فى هذا الوقت[3] كائنا بفيرا أن فى سِقِلية سفنًا ذوات ثلاثة سكانات ؟ وهل يجوز للخيِّر إذا كان إسكافا أن يكون شريرا ؟ فاذن الإسكاف الصالح إسكاف سوء ؛ فيكون الصالح شرا . ومن ذلك أن نقول أيضا : هل ما كان علمه محروصا عليه فذاك علم فاضل ؛ والشر محروص عليه ؛ فالعلم به إذن فاضل ، ولكن الشر وعِلمه شر . ومن ذلك أن نقول أيضا

[٣٦٣ ب] نقل يحيى بن عدى

الردئ هو تعليم ردئ ، لكن التعليم المعنى هو غير ردئ : أترى حق[4] أن يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذًا الآن ، أو تدل على آخر إذا قسمت ، وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن : أترى كما تحد هؤلاء اللواتى يحدّها هكذا . وهؤلاء اللواتى تعمل ، و إذ لا يضرب بالعود

---

(١) ص : إذا .
(٢) ف : يحتمل .
(٣) ص : كل ما بقى أى فى سقلية ! !
(٤) ف : صدق .

يمكنك أن تضرب ، و إذا كنت تضرب إذن ليس تضرب ، أو ليس لهذا هذه القوة أن تضرب إذ لا يضرب، لكن إذ لا يعمل .

ويحلّ(١) ناس هذا على وجهٍ آخر . إن يُعطَ أن كما يمكن أن يعمل ، فليس إذن يعـرض أن يضرب إذ لا يضرب ، وذلك أنه ليس لا محالة يعطى أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل ، وليس يكون واحدا بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه . — لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون(٢) جيدا ، وذلك أن حل(٣) الكلم اللواتى من الواحد بعينه حلها(٤) واحد بعينه ، وأما هـذا فليس يلائم جميعها ولا فى هؤلاء اللواتى يسألون لا محالة ، لكنه نحو الذى يسأل ، لا نحو الكلمة .

٢١

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتى يكتبن ، ولا من هؤلاء اللواتى يتكلم بهنّ ، لكن و إن كان بعضهن يكن قليلات — مثال ذلك هـذه الكلمة : أترى موجودا لا ينقض(٥) بيتـا ؟ نعم ! فإذن أن « لا ينقض » هو سالبة « أن ينقض » . ومتى كان لا ينقض بيتا ، فالبيت
١٧٨ أ إذن سالبـة . وأما كيف نحل(٦) فهـو معلوم : وذلك أنه ليس يدل على واحدٍ بعينه إذا قيـل ، أما ذاك فأكبر حِدة وعلى طريق انتهارٍ ، وأما ذاك فأكثر تثقيـــلا .

(١) ف : ينقض . (٢) ف : ينقضون . (٣) ف : نقض .
(٤) ف : نقضها . (٥) ينقض = καταλύεις . (٦) ف : ننقض .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول >

وهو معلوم فى هؤلاء اللواتى ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا أجناس المقولات ، وذلك أنه إمّا[1] هو فلمـا سئِل أعطى أنه ليس شىء من هـذه جميع اللواتى يدللن على ما هو . وأمّا ذاك فبين أنه لشىء من هـؤلاء المضافات أو الكمية، ويظن

نقل عيسى بن زرعة

وأترى صِدق أن يقال إنك كنت ، فأنت إذن كنت الآن، أو تكون ــ هـذا القول إذا قسم دل على معنى آخر ، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك كنت، لكن ليس الآن . وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان ، وكذلك تكون أفعالك ، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟ فأنت إذن ضارب عنـدما لست ضاربا . وإما أن تكون القوّة التى على هذا ليس هى على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب ، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل .

وقـد حَلَّ ذلك قـوم على جهة أخرى ، وهى أنه إذا سـلم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ، ضاربًا ؛ وذلك أنه لم يُسَلِّم أنه يفعل كلَّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس يفعل

---

(١) ف : ذاك .

بحسب ما يمكنه، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئا واحدًا بعينه . — إلا أنه بيَّنَ أنهم لم يحلوا حلًّا جيـدًا، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحدٍ بعينه حلُّها واحِدٌ بعينه ، وهـذا فليس بموافق فى جميع الأمور، ولا هو موجود لا محالة فى التى يسأل عنها ، لكنه نحو السائل، لا نحو الكلمة (١) .

٢١

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

والمواضع التى من الشكل ليست ألفاظا (٢) ولا مما يكتب ولا من التى يتكلم بها : بل إن كان ذلك فى شيء منها فهو فى اليسير — ومثال ذلك هذا القول : أتراك فى الحقيقة لا تنقض البيت ؟ فيقال : نعم . " فأَنَّ لا ينقض (٣) البيت " إذًا هى سالبة : " أن ينقضه (٤) " . فإذا (٥) كان الحق هو أنك لا تنقض (٦) البيت ،
١٨٧ أ فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم : وذلك أن القول ليس يدل إذا قيـل بحدةٍ وضجرٍ شديد و إذا قيـل بتمهل تام بدلالة واحدة بعينهـا .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول >

وقد يعـلم من الأقاويل التى تقال على مثـال واحدٍ للتى ليست واحدة بأعيانها كيف تُقسم (٧) إن كانت عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك

(١) ف : القول . (٢) ف : أقاويل . (٣) ف : يأوى . (٤) ف : يأويه .
(٥) ش : وأنت قلت إن الحق الذى يوجد هو أنك لا تأوى البيت ؛ فقد سلبت إذن البيت .
(٦) ف : تأوى . (٧) ف : تقاوم .

فيسلم إذا سُئِل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئا منها . وهذا بَيِّن مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية، وقد يظن —

[١٣٦٤] نقــل قــديم

هل من قال إنك كنت الآن كان حقا ، فلا محالة أنك قد كنت . إلا أن أولا دلالة هذا القول تجاب هــذه إذا صار إلى القسمة ، لأن مَنْ قال إنك قد كنت الآن قال حقا ، إلا أن ذلك ليس على نفس الآن . ومن ذلك أيضا هل الذى قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله ، فأنت فى الحال التى لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن لم تضرب . إذ ليست القوة فى أن تكون حاله إذا يضرب غير ضارب فى الحال التى لا تفعل به قوة ليفعل .

وقد ينقض هــذا القولَ أقوامٌ بغير هذه الجهة ، إذ يقولون : إن كان أعطى من قــوله كالذى يستطيع أن يفعل ، فليس يعرض أن يكون ضاربا فى الحال التى لا يضرب ، لأنه لم يُعْطِ أنه ألبتةَ فاعلٌ كالذى يستطيع أن يفعل . وليست الحالُ واحدةً فى أن يعلم كما يستطيع ، ويفعل ألبتة كما يستطيع . — وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب(١) جيدا ، لأن الكلام إذا كانت حاله حالا واحدة كان نقضه واحدا . وليس يجوز ذلك النقض فى كل كلام ، وليس هو لازما(٢) على حالٍ للمسئول ، ولكن قد يكون أن يلزم السائلَ لا للقول .

(١) ف بالأحمر : القول . (٢) ص : لازم .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال ، ما خلا قليلا كقولك : هل يمكن ألا يخرب بيت ؟ فقولك : إذاً "لا يخرب البيت" قول نافٍ[1] وهو أنتافسيس ، فلا محالة أن البيت أنتافسيس . وهذا
١٧٨ أ بيّن أن كيف ينقض ، لأن دلالته ليست بواحدةٍ إذا قيل مخففا ، و إذا قيل مثقلا .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن شكل القول >

وبهذه يتبين كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من مخارجهم ، لا سيما إذا كان لنا فى الحاصل أجناس النعوت[2] . لأن أحد الاثنين أعطى عند ما سئل ألا يكون شيء من هذه التى تدل على شيء ، والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مظنون أنه دليل على شيء من أجل اللفظ به ، كقولك : هل يمكنك أن تكون فاعلا —

[٣٦٤ ب] نقل يحيى بن عدى

أنهن يدللن على شيء من قبل اللفظة — مثال ذلك وفى هذه الكلمة : أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معا ؟ — لا ! — لكن أن يُبْصِر

---

(١) ص : نافى . — أنتافسيس = ἀντίφασις .
(٢) النعوت = المقولات .

وأن يبصر هو فهو(١)، وفيه بعينه معا هو محتمل، فإذن موجود شيء من هؤلاء اللواتى ينفعلن ففعل . فإذن أن يقطع و ينفعل بحِسٍ يقلن على مثال واحدٍ بعينه . و جميع هؤلاء شيء ينفعل . وأيضا أن يقول: يحضر، يبصر— يقالان على مثالٍ واحد . أما أن يبصر فهو أن يحس شيئا : فإذن : ينفعل شيء معا و يفعل(٢)، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال؛ إلا أن الذى يسمع يظن أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل(٣)، وأن يقطع أن ينفعل أعطى؛ و جميع الباقيات اللواتى يقان على هذا المثال وتلك الباقية الذى يسمع يريدها كأنها تقال على هذا المثال بعينه . وأما تلك فتقال لا على مثالٍ واحدٍ، ولكن ترى من قِبل اللفظة . و يعرض هذا بعينه الذى فى اتفاق الأسماء، و يظن الجهاد الذى للكلام أنه رفع الأمر الموضوع(٤)، ولا الاسم؛ وبهذا(٥) أيضا يحتاج إلى سؤالات إن كان إذ يلحظ واحدا(٦) يقول ذاك المتفق فى الاسم، وذلك أن هكذا يكون قد أعطى تبكيتا .

وهؤلاء يشبهن هكذا ، فالكلمات لهؤلاء إن كان إنسان إذ يوجد(٧) شيء يطرح(٨) بآخر من الذى لا يوجد له . وذلك أن الذى طرح قدمًا واحدة فقط لا يكون موجودا له عشرة أقدام، أو الذى ليس يوجد له أوّلا إذ يوجد له طرح . وليس من الاضطرار أن يلغى(٩) كمًّا ليس له أو جميعها .

---

(١) ف : واحد بعينه . (٢) أى أن يفعل و ينفعل هما شيء واحد بعينه .
(٣) ف : يعمل . (٤) ف : الذى وضع . (٥) ف : وبه هنا . (٦) ف : ينظر إلى واحد . (٧) ف : له . (٨) ف : يلغى . (٩) ف : ألغى .

فإذا سأل للذى يوجد له ينتج أن جميعهن ، وذلك أن العشرة كميات . فإذن إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتى ليس للإنسان إذ كن له أولاً : أترى اطرح لقاء[١] جميع هؤلاء ، لم يكن يعطى إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئا من هؤلاء . — وأن يعطى إنسان ما هو له ، وليس له قدم واحدة فقط . إذ ألا يعطى الذى لم يكن له ، لكن كمن لم يكن له واحد فقط . < وقوله فقط > لا يدل —

نقل عيسى بن زرعة

بهم أنهم يدلون على شىء من أجل الصوت[٢] . وفى هذا القول مثال لذلك[٣] : أترى يمكن فى الشىء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا ؟ فقال : لا[٤] ! إلا أنه ممكن فى الشىء الواحد بعينه أن يبصِر ويبصَر معا . فقد وجد إذن شىء من هذه : ينفعل ، ويفعل . فإذًا والقول بأن الذى ينقطع وينفعل يحسّ[٥] مما يقال على مثال واحد . وجميع هذه هى من التى ينفعل . وأيضا فإذا قلنا : يُحضِر ، يبصر فإنهما يقالان على مثال واحد[٦] ، ولكن " أن يبصر " هو " أن يحس بشىء " ، فقد ينفعل إذن الشىء ويفعل معا . فإن أعطى[٧] هناك معطٍ[٨] — مع أنه ليس يمكن فى الشى الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا — أنه قد يمكن < أن[٩] > يُبصِرَ الشىءُ ويُبصَر ، فلم ينله[١٠] التبكيت بعد متى قال

(١) ص : لى ؟ (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : على ذلك . (٤) ف : بجاب بلا . (٥) ف : يألم . (٦) ف : يحملان . — يحضر : من أحضر : عدا ، جرى . (٧) ف : سلم . (٨) ف : مسلم . (٩) الزيادة فوق الكلمة التالية . (١٠) ف : يلحقه . ص : يناله .

إن "أن يبصر" ليس هو "أن يفعل شيئا، بل "أن ينفعل". وذلك أن هذا السؤال محتاج إلى هذا المعنى، إلا أن السامع(١)، كائنا من كان، يظن به أنه يسلم(٢)، إذ أن يقطع هو أن يفعل، و يعطى أن الذى ينقطع ينفعل، وسائر الأشياء الأُخَر التى تجرى فى القول هـذا المجرى. فأما باقى الأقاويل فالسامع يلحقها إلى تلك، من قِبل أنها جارية فى القول مجراها، وتلك ليست كذلك، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت(٣). وقد يعرض فى هذا بعينه مثلُ ما يعرض فى الأسماء المشتركة: وذلك أن الجهاد الذى يكون فى الأقاويل يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم، وهو فى هـذا أيضا محتاج إلى سؤالات، إن كان وهو ينظر فى شىء واحدٍ يكون الذى يقوله: اسما مشتركا، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلم التبكيت.

وقد تشبه أمثال هـذه الأمور والأقاويل هذه الأشياء فى أن كان(٤) الإنسان الذى يوجد له شىء ما لم يُلْقِ ما يوجد له بِأَخَرةٍ، فإن الذى ألقى كعبا واحدا فقط لا توجد له عشرة كعاب، أو الذى ألقى ما لم يكن له أوّلا فى الوقت الذى وجِد له؛ فأما هل ما كان غير موجـود أو جميعها ألقى — فليس ذلك من الاضطرار. فإذًا كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه فى جميعها، والعشرة هى ذوات كمية. فان سأل إذن فى أول الأمر: هل

---

(١) ف: المسئول. (٢) ف: يعطى. (٣) ف: تشابه لفظ.

(٤) ش: ثاوفيلا: فان وجد إنسان بأخرة، وقـد فقد الأشياء التى كانت له، فان الذى فقد رجلا واحدة، لا يكون مما له عشرة أرجل.

جميع ما لا يوجد للانسان مما قد كان موجودا له أوّلا هو الذى ألقى، لما كان من أحد يسلم، إلا إما جميع هذه أو بعضها. — أو أن الإنسان

[١٣٦٥] نقل قديم

لشىء وقد فعلت فعالا، ولكن قد يمكن فى حال نظرك إلى الشىء قد نظرت إليه معا، فلا محالة أنه يكون شيئا منفعلا فاعلا معا. وكذلك يقال إن فلانا[١] حس، فان ذلك دليل على مفعول وفاعل. ومن ذلك أيضا إذا قيل: قد تكلم، أو أحضر[٢]، أو نظر، بجميعها يشابه[٣] بعضها بعضا: فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئا، وبذلك وجب أن يكون فاعلا مفعولا معا. فمن أعطى أنه لا يمكن الشىء أن يكون معا فاعلا وقد فعل، ثم زعم أن ذلك ممكن فى النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت، فقائل هذا القول لم يضل بعد، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل، فانه محتاج إلى هذه المسئلة. وإن كان مظنونا به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئا فقوله: "يقطع"، أو "قد قطع"، وكذلك حال ما كان من هذا النحو: لأن ما ينقض من الكلام فالسامع يزيده ويتجمه لمكان أشباهها، أو أنها تقال بنحوٍ واحدٍ، وغير هذه قد تقال، إلا أنها ليست مشابهة، وإن كانت تُتَخَيَّل أنها مشابهة لمكان اللفظ. فذلك الذى يعرض من اشتراك

---

(١) ص: فلان حس!

(٢) ص: حضر — وقد صححناه كما فى اليونانى، إذ هو بمعنى: جرى، عدا.

(٣) ف: يشبه.

الأسماء هو بعينه يعرض لهـذه : لأن الجاهل بالضلال[1] يظن أن الذى أثبت فى المشتركة من الأسماء إياه يقال للاسم ؛ وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسئلة عنه إن كان عَنَى بالمشتركة من الأسماء شيئا واحدا : و إن كان لم يُعْطِ ذلك فعند ذلك ما يكون فى قوله التضليل .

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحدٍ شيء فأخبر أنه لم يكن له ، فهل طرحه وألقاه ؟ فالذى ألقى كعبا واحدا فقـط لا يكون أن تكون له عشرة كعاب ، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أوّلًا إياه ألقى ، وليس بمضطر أن يلقى ما لم يكن له أو كل ما كان له . ولكن السائل لما سأل فقال ما هـو له ألحقها بالجميع ، لأن العشرة كمية . فلو كان هـذا[2] أول ما سئل قال : هل مالم يكن لأحدٍ الآن وقد كانت له أولًا ، جميعا ألقى ؟ لما أجابه المجيب إلا إما بجميعها و إما بشيء منها . — ولو لم يُعْطِ الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطى أو لم يعطِ ماليس له

نقل يحيى بن عدى [٣٦٥ ب]

على هـذا ولا كهذا أيضا ، ولا على كم ما ، لكن على أن له إضافة — ١٧٨ ب

مثـال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل : أترى يعطى إنسـان ما ليس هو له ؟ و إذا قال : لا ! كان يسأل إن كان يعطى إنسان سريعا إذ له سريعًا كان ؟ يقول : نعم ! كان يؤلف أنه يعطى إنسان ما ليس له ، وهـو

---

(١) ف : بالكلام : صح .   (٢) ف : منذ .

ظاهر أنه مؤلف وسريعا[1] ليس هو لهذا ، أى لأنه يعطى ؛ فإذن الذى ليس للإنسان يعطى — مثال ذلك إذ هو له لذيذ[2] يعطى مغموما[3] .

و يشبهن هؤلاء اللواتى هكذا أيضا جميعها : أترى يضرب بيدٍ ليست له ، أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائما . فأما ناسٌ فيحلون[4] إذ يقولون : وكما يوجد له واحدة فقط العين وشىء آخر أيضا كان أيضا الذى توجد له كثيرة . وأحد هؤلاء كالذى له وكان هذا يعطى فوسيقون[5] واحدا فقط ، وهذا يقولون إن له فوسيقون واحدا[6] فقط ، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه — مثال ذلك أخذ شرابا لذيذا ، و إذا فسدَ بالأخذ يوجد له خلٌّ[7] . — لكن التى قيلت قبل إن هؤلاء كلهن ليس يحلون[8] نحو الكلمة ، لكن نحو الإنسان . وذلك أنه لو كان هذا حلا إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل[9] ، كما أن فى أخر أيضا — مثال ذلك : إما إن كان موجودا ذاك[10] ، لكن التى قيلت ، لكن نحـو الإنسان إذ أعطى المقابل — مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطى أنه يقال بالأخذ و يحلون[11] أولًا لا يمكنه ، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس

---

(١) ف : وذلك أن سريعا . (٢) ف : على طريق اللذة . (٣) ف : كريهـا . (٤) ف : فينقضون . (٥) فى اليونانى بمعنى : رأى ، صوت . (٦) ص : واحد . (٧) راجع ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ . (٨) ف : ينقضون . (٩) ف : ينقض . (١٠) ف : تلك . (١١) ف : وينقضون .

نحـو الكلمة . وذلك أنه إن كان هذا موجودا حلا[1] ، وذلك أن فى هـؤلاء اللواتى قدم أنه يكون حل[2] إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه يتنتج . وإن كان لا يتنتج لا يكون حل[2] .

وفى هؤلاء اللواتى

نقل عيسى بن زرعة

يعطى ماهو موجود له ، وليس إنما يوجد له كعبا واحدا[3] فقط . وأنه ليس يعطى ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له . وذلك أن الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كمية ما ، بل يوجد على أنه مضاف إلى شيء ، مثـل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل : أترى الإنسان يعطى ١٧٨ ب
ما ليس بموجودٍ له ؟ فإذا قال : لا ! سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عند ما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم ! فيؤلّف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البيّن أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذى يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له — مثال ذلك إذا كان الشيء موجودًا له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى .

وجميع الأمور الجارية هـذا المجرى متشابهة . أتراه يضرب باليد وهى غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له

---

(١) ف : نقضا . (٢) ف : نقض .

(٣) ف : رجلا واحدة .

واحدة فقط[١] . فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط : عينا[٢] كان ذلك أو شيئا آخر : أى شىء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة[٣] له . وقد يسلم هذا حسابا واحدا فقط ، و يقولون إن لهذا حسابا[٤] واحدا فقط ، لأنه أخذه من هـذا . وقد يرفع[٥] هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ : ومثال ذلك إن كان أخذ شرابا لذيذا[٦] ، وفى أخذه له صار خَلًّا لَمّـا فَسَدَ . — إلا أن

(١) ف : دائمـا . (٢) ص : عين ... شىء .

(٣) ف : مسلمة . (٤) ص : حساب واحد .

(٥) ش : بدل مابين هاتين العلامتين (لم نجد العـلامة الأخرى) فى نقل ثاوفيلا ماهـذه حكايته : و بعضهم يقول للوقت إن النقض يكون من الأشياء الموضوعة فى السؤال : أتراه يعطى ما ليس بموجود له ، أو يكون مالا يوجد له غير موجود له على جهات : بمنزلة ماقيل من أن رجلا (ص : رجل) واحدة فقط ، وأترى الذى يعلمونه إنما علموه بالتعليم أو بالإدراك؟ و إن كان الذى يمشى بطءا ، لكن ليس متى يكون ذلك . وعلى هذا المثال فى هـذه الأشياء الأخر، وليس حلول الأشياء التى من المضاف بأسرها حلا واحدا بعينه .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : إن أخذ خمرا لذيذا وعند تغيره فى حال أخذه له صار خلا ، إلا أن هذا قيل ، بل هو نحو (ف : عند) الانسان إذا سلم الضـد — مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال : موجود على الإطلاق ، وأنهم يحـلون ذلك أولا بقولهم فى حال الأخذ ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (ف : يتنتج) إذا فسد فصار خلا . — فهذه كلها ليست نحو القول . وذلك أن هذا الحل لو كان حلا لكان مثله يوجد فى أشياء أخر أيضا : هل هذا موجود ؟ فيقال : لا ! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض ، وذلك أن فى هذه الأشياء التى تقدّمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق ، فان لم يجتمع فليس بنقض . وفى هذه التى تقـدّم ذكرها ، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس .

جميع هـذه التى قيلت الآن وفيما تقدّم[١] ليس إنمـا هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان . وذلك أن هذا لو كان حلا لكان إذا سلم الضد لا يمكنه أن ينقضه[٢]، مثلما يكون فى الأمور الأُخر أيضا — مثـال ذلك إن كان هذا موجوداً هذا الشىء : فإن قولنا فيه إنه هذا الشىء ليس ينقض، وإن سلم فى شىء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع : وذلك أنّا عند تسليم جميع الأشياء التى تقدّم ذكرها، ليس نقول إنه يكون قياس .

[١٣٦٦] نقـــل قـــديم

ولكن كمن لم يكن له واحد . فأما قوله : "فقط" فليس يدل على مشار ١٧٨ ب
إليه، ولا يدل على صفة، أو مثل كم، ولكن كمضاف إليه، إلا أنه ليس مع آخر، كما أنه لو سأل فقال : هل يعطى أحد ما ليس فى ذلك، فلم يجب، لم يسأل : أيعطى سريعا، أو ليست له سرعة ؟ فأجاب : بـ « نعم »، لكن[٣] قد أثبت أنه يعطى ما ليس له . وهـذا بيّن[٤] أن ليس فيه تأليف مقياس، لأن قوله : « يعطى سريعا » ليس على شىء مشار إليه، ولكن على الكيف[٥] والمثل، كقولك : قـد يعطى المعطى الشىءَ لا كما كان له، أى قد كان له سرور وأعطاه بغم[٦] .

---

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ . (٢) ف : يحـله .

(٣) ف بالأحمر : لكان . (٤) ف بالأحمر : (ليس) له (فيه ...) .

(٥) ف بالأحمر : الـ(كيف) . (٦) ص : كأنه !

وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت : هل يضرب ضاربٌ بيـدٍ ليست له ؟ أو يرى بعـينٍ ليست له ، وليس عينـاه عينا واحدة ؟ وقد أجاب أقوام فى ذلك، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين واحدة . وقال بعضهم إن الذى له أعين كثـيرة يرى كمن له عين واحدة ؛ ومعنى الكثـير داخل فى الواحد . وآخرون يبطلون المسـئلة ويزعمون أنه يمكن أن يكون فى يد الإنسان ما لم يأخذ — كقولك : أخذ الإنسانُ شراباً لذيذا، ففسد بعد الأخذ، فصار حامضا . — ولكن كل هذا الكلام كالذى قيل أولاً (١) إنما ينقضون به على القائل له، لا على القول . فلو كان هذا نقضا، لمـا كان — إذا أعطى ما يضاد قوله — قادرا على نقضه كالذى يراه فى غير هذا النحو — مثل قولك : يمكن أن يكون شيء، ويكون ألا يكون ينقض ذلك فى أن كان أعطى القول فى الجملة مرسلا، فله جماع ونتيجة . وإن لم تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض، فأما التى قيلت كلها، وإن أعطاناها قائلها، فلسنا نزعم أنها تأليف مقياس .

[٣٦٦ب] نقل يحيى بن عدى

قدمت فقيلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس .

وأيضا وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات : أترى التى هى مكتوبة يكتب إنسان، ومكتوب الآن المكتتب كلمـة كاذبة وكانت صـادقة

(١) راجع قبلُ ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

عندما كانت تكتب ، فمعًا إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة ، والكاذبة تكون إما كلمــة صادقة و إما اعتقاداً لا يدل على هــذا ، لكن كهذا ، والكلمة فن الاعتقاد أيضا واحدة بعينها . — وأترى ما يتعلم هو هذا الذى يتعلم و يتعلم إنسان ثقيلاً وخفيفاً . وذلك أنه ليس يقول الذى يتعلم ، لكن كما يتعلم . وأترى الذى يمشى إنسان يَطَأ[1] و يمشى اليوم كله ، أو ليس يقول الذى يمشى ، لكن إذ يمشى . وليس الذى يشرب الكأس يشرب ، بل من ذاك . وأترى الذى يعــلم إنسان إذ يتعــلم[2] أو إذ وجد علم . ومن هؤلاء أما ذ ك فوجد ، وأما ذاك فتعلم كلاهما لاآخر منهما[3] ، وأما ذاك لاهذين . — وأن الإنســان هو شيء ثالث هو عنــده وعند هؤلاء الذين لكل واحد . < ولكن هذه مغالطة > ، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا[4] الشيء ، لكن كهذا الشيء ، أو إضافة فى مكان ، أو شيء مما هو كهؤلاء.

١٧٩ أ وعلى هــذا المثال ، وفى معــنى قوريسقوس ، وقوريســقوس مُغَنٍّ ، قوريسقوس وقوريسقوس : أى هذين هو : أهو واحد بعينه ، أم آخر ؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء ، وأما ذاك فكهذا الشيء . فإذن ليس يوجد أن يضع هو فهو ، ولا أيضا أن يضع يجعــل إنسانا ثالثًا ، لكن يُنَزَّل أنه هو ما هو هذا الشيء ، وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو قَلْياس ، وما هو الإنسان . ولا إن قال إنسان للذى يوضع أنه ليس هو ما هذا الشيء ، لكن ما هو كيف ، فليس يخالف بشيء ، وذلك أنه يكون الذى عند

(١) ف : يوما . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : غيرهما .
(٤) هذا الشيء = جوهر ، كهذا الشيء = كيف .

الكثيرين واحدًا أى إنسانا . فهو ظاهر أنه لا يعطى أن هـذا الشىء هو الذى يحمله على العموم على الكل ، لكن إما على كيف ، وإما على إضافة ، وإما على كم ، وإما على شىء من هؤلاء اللواتى كهذا ، وبالجملة فإنه فى هؤلاء الكلمات التى من الألفاظ .

نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضا من هذه الألفاظ[1] : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقـد كتب الآن أنك كتبت ، قولا كاذبا ، وقـد كان المظنون عنـد ما كنت صادقا ، فيكون الذى يكتب إذن كاذبا وصادقا معا . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولا صادقا ، أو يكون رأيا ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . وهذا المعنى بعينه هو الذى يقال فى الرأى . وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هـذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذًا الذى يتعلم ، بل إنمـا يقال إنه كالشىء الذى يتعلم . وأترى الذى يمشى الإنسان فيـه يتوطأوه وهو يمشى النهار كله ، أو لا يكون قال الذى يمشى ، بل قال إذا مشى ؛ ولا أن الذى يشرب يشرب القدح ، لكن من القدح . وأترى ما يعلمه الإنسان إنمـا يعلمه إذا تعلمه ، أو إذا وجده ؟ ومن هذين أما ذاك فوجده ؛ وأما هـذا فتعلمه . فإما أن يكون المجتمع ليس غيرهما ، أو يكون ذاك غير هذين . — وأن يكون الإنسان شيئا موجودا[2] ثالثا[3] إذًا فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين . وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس

(١) ف : الأقاويل . (٢) ص : شىء موجود . (٣) تحتها : ثلاثيا .

هو هذا الشيء، بل هو كهذا ، أو يكون مضافا أو ذاك على شيء من أمثال
هذه . وكذلك يجرى الأمر فى قوريسقوس ، وقوريسقوس الموسيقار : ١٧٩ ا
هل هما يدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون :
أما ذاك فيدل على هـذا الشيء، وهذا على مثل هـذا الشيء . فليس يجب
إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه . وليس إنما يصير الإنسان ثلاثيا
بوضعنا إياه كذلك . فلينزل ما يدل عليه أنه هـذا الشيء . وذلك أنه ليس
يدل أنه هـذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنسـان . ولا خلاف
بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء، بل هو المكيف(١)
ألبتـة . فليكن الذى ينسب إلى الكثيرين وهو واحد ، أعنى الإنسـان .
فظاهر أنه ليس يُسَلَّم فى الشيء الذى يحمـل على العموم على الكل أنه هـذا
الشيء، لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

وبالجملة فنقض هذه الكلم(٢) التى تكون من الصوت(٣)

[٣٦٧ ا] نقـــل قـــديم

وهذا أيضا من هذا الكلام نقول : هل من كتب أخذ كتابة، والمكتوب
الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد، وقد كان هذا القول حقا عندما كتب، فلا

---

(١) ف : كيف . (٢) ف : الأقاويل . (٣) ف : اللفظ .

محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معا صدق وكذب . فالقول ، صدقا كان أو كذبا ، أو ظنا ، فليس يدلُّ على شىء مشار إليه فيقال : هذا ، بل هكذا[1] ، أم الكيف . — والمثل وأيضا يقول هل الشىء الذى يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعينه ، فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم ، ولكن كالذى يعلم قال . — ويقول أيضا : هل مامشى فيه الإنسان إياه ومشيه فى كل النهار . ولكن ليس مافيه مشا بقائل عما فيه مَشَى ؛ قال وأشياء يقولها إن شارب الكأس إنما شرب الكأس ، ولكنه شرب منه أو به . — وكذلك إذا قلنا هل <ما>[2] علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده ؛ فهو إذا وجده فلم[3] يستفده لم يعلمه وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه . — ومن ذلك أن يقول القائل : هل يكون ثالثٌ — غير القائل وغير كل واحدٍ من المفردين — إنسانٌ ؟ وقولك : الإنسان الجامع للكل ليسا يدلان ، لأن كل شىء مشار إليه فيقال : هــذا ؛ ولكن
١٧٩ أ يدلان على قول القائل كهذا من المثل ، أو المضاف ، وأيمــا[4] كان شبيها بهذا النحو . وكذلك إذا قلت : فــلان ! فأمسكت ، كان فلان ذلك غير فلان المُلْهِى ، لأن أحدهما يدل على مشــارٍ إليه والآخر يدل على الشــبه ، أى : كهذا . وكذلك لا يجوز أن يوضع ، لأن الوضع لايفعل الإنسان الثالث ، بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته فى الوضع بأن يقال فلان أم إنسان ، أو أن يلحق بمعنى الكيف ، و إلا لم يكن فرق بينه و بين غيره ،

(١) تحتها : هذا أن .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) الفاء بالأحمر فى كلمة : « فلم » .
(٤) ف : أو ما .

بل سيكون واحد من الكثير . ومن المعروف أنا لانعطى نعتا جاريا على الكل بشىء مشارٍ إليه ، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شىء من هذا النحو .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

وفى الجملة كلما كان التضليل فيه من قبل الكلمة ، فنقضه أبدا مما يضاده أو مما كان خارجا عن معنى الكلمة .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

[٣٦٧ ب]   نقل يحيى بن عدى

يكون الحل[1] فى كل حين كما فى المقابل[2] أو من الذى هو الكلمة . — مثال ذلك إذ هى من التركيب يكون الحل[1] بالقسمة ، وإن كانت من القسمة فبالذى هو مركب . — وأيضا إن كان من تعجيم حادٍّ فالنقض[3] تعجيم ثقيل ؛ وإن كان من الثقيل فالحادُّ . — وإن كان من اتفاق الاسم فَٱلْمَنْحَلُّ إذ نقول اسما مقابلا — مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفسانى يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفسانى ؛ وإن كان يقول لا نفسانى وذاك ألف أنه يقول ما هو غير نفسانى . — وعلى هذا المثال ، وفى المراء . — وإن كان من تشابه اللفظ فليكن الحل[1] المقابل : أترى ما ليس له يعطى ، وليس ما ليس

(١) ف : النقض .   (٢) ف : بالمقابل .   (٣) ف : فالحل .

له ، لكن كالذى ليس له ، أى قَدَم واحدة فقط كما قيل : أترى الذى يعرف إذ يعلم ، أو إذ وجد يتعلم ، لكن لا هؤلاء اللواتى يعلم . وإن كان الذى يمشى يطأ ، لكن لا إذ يطأ ، وعلى هذا المثال وفى هؤلاء الأُخَر .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

وأما فى هؤلاء اللواتى من العرض فهذا الحل الواحد فى جميعها ؛ وذلك أنه من قِبَل أنه غير محدود إن متى يقال فى[1] الأمر حين هى فى العرض وفى كثيرة يظن ويقولون ، وأما فى أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة ؛ فلنقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة . ويجب أن يتقدم فيأتى بالتى له مثال ذلك . — وجميع الكلمات اللواتى كهؤلاء < هى > من العرض : أترى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ[2] أن أسألك ؟ أترى تعلم الذى يدخل أو المستور ؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك < أبٌ > . أو هؤلاء اللواتى على طريق القلة قلائل ، وذلك أنه ظاهر أن فى جميع هؤلاء ليس من الاضطرار أن يصدق الذى كالعرض فى الأمر أيضا . ولكن إنما اللواتى هن غير مختلفات فى الجوهر ، وواحد فقط يظن أنهن جميع هؤلاء ؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذى هو
١٧٩ب مزمع أن يسأل شيئا ولا للذى هو حاضر

---

(١) ف : على .   (٢) ف : تعرف .

هى دائما مثل التى تكون من الضد، لا مما عنه كانت الكلمة — مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقض بالقسمة، و إذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب؛ وأيضا إن كان عن الشكلة المسماة الحادّة، فالنقض يكون بالشكلة التى تسمى الثقيلة؛ و إن كان بالثقيلة فبالحادّة . — و إن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقض إنما يكون عندما يأتى باسم مضاد — ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال فى الشىء إنه ذو نفس، فَرَفْعُنا لذلك يكون بألا يكون القول دالا على ما هو غير ذى نفس ، و إن قال إنه غير ذى نفسٍ وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذى نفس . — فكذلك يجرى الأمر فى المراء . — فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقض يكون بالضد(١) : أتراه يعطى ما ليس بموجودٍ له، وليس يعطى ما لا يوجد له ، بل ما هو كالذى لا يوجد له ، أى كعبا واحدة فقط(٢) كما قيل . وأترى الذى تَعَلَّمه إنما علمه بالتعليم أو بالاستنباط ؟ — إلا أن هذه ليست التى تعلمها . وإن كان إذا مشى يتوطأ(٣)، إلا أنه ليس يتوطأ < إذا > مشى . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

فأما نقض التى تكون بنحو العرض(٤) فهو واحد فقط فى جميعها . فلأنّ الوقت الذى يحمل فيه الشىء على الأمر إذا كان الشىء محمولا على

(١) ف : بما يضاد .   (٢) ف : رجلا .   (٣) ف : يدوس .
(٤) ف : المضاف .

العرض غير محـدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغير محمول فى جزئيات من الأمور حملا ضروريا ، فيفعل الحمل إذن فى جميعها على أنه ليس من الاضـطرار . وينبغى أن تكون المسارعة إلى إحضـار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة . — وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض : أتراك تعلم ما أريد أن أسألك عنه ؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل ، أو المخْفِىّ ؟ أترى التمثال لك عبد[١] أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء التى على جهة التصغير صغار . فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنمـا تصـدق فى الأمور على جهة العرض لا من الاضـطرار . والأشياء الداخلة فى باب الجوهر فقط هى التى يظن بجميعها أنها واحدة غير مختلفة . وليس أن يكون الخـير موجودًا خيرًا وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسـئلة شىء واحد

١٧٩ ب بعينه ، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة[٢]، واست[٣]، وإن كنت عارفا بالذى يدخل ، أكون بقوريسقوس —

[١٣٦٨] نقـــل قـــديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسـمة ؛ وإن كان من القسمة ، فنقضه من التأليف . — وإن كان من التعجيم الذى يدل على تثقيل اللفظ ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ . — وإن كان باشتراك الأسماء

(١) ف : فعل .   (٢) ف : وصلة .

(٣) ش : نسخة : ولست وإن كنت عارفا بقوريسقوس وغير عارف بالذى يدخل أكون عارفا وغير عارف بالشىء بعينه .

فنقضه باسمٍ مخالفٍ لمعنى ذلك الاسم ؛ أى إن قال القائل قولا < عن شيء إنه > ليس بذى(١) نفس فنقض قوله برفع ذلك ، وألا نفس لما يثبت له النفس(٢) . — وكذلك يجوز النقض فى التضليل الكائن من التشكيك . — وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها ، فإن النقض فيه مما يضادّه ، كقولك لا محالة إنه قد يعطى أحد ما ليس له . فيقال لك : لا ما ليس له ، بل ما له — كمن ليس له ، بل الكعب الواحد فقط . ومن ذلك أن يقول : لا محالة أن من علم شيئا إذا وجده أو تعلمه : إياه علم ، ومن مشى فى شيء : إياه وطِئ ، وسائر ذلك من(٣) هذا النحو .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

فأما التضليل الذى يكون من العارض فى الكلام فنقضه واحد فى جميع الأنحاء ، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس الشيء المقول ؛ وذلك أنه فى البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون ؛ وفى البعض زعم [أن] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار ، لأنه لا ينبغى إثبات الكيف(٤) . — والكلام الذى يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك ، وأنك تعلم من الداخل علينا والمختفى منا ، وأن الصَّنَم عملك ، وأن لك كلبا هو أَبٌ . فلا محالة أن الذى يكون مرارا كثيرة قليلا أنه قليل . ففى كل هذا الكلام قد بان بأن العارض

---

(١) ص : بذات النفس . (٢) تحتها : التعيين . (٣) ف : على .

(٤) هنا نقص : لكن ينبغى أن يكون متهيئا لبيان النوع الذى إليه تنتسب هذه الصفة المحمولة .

فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر . وإنما يرى ذلك[1] جائزا فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهرى . فأما الجواد فى نفسه فليست
١٧٩ب حاله فى أنه جواد وأنه مسؤول، حالًا[2] واحدة فى أن يكون داخلا وهو فلان ذلك، لم يجب أن أكون عارفا بفلان وأنا جاهل بالداخل، فأكون به عارفا[3] غير عارف .

[٣٦٨ب] نقل يحيى بن عدى

أو مستور للذى يدخل وقريب يكون شيئا ، ولقوريسقوس ليس عن كثب[4] أعرف قوريسقوس ولا أعرف الذى يدخل، أعرف ولا أعرف واحدًا بعينه، ولا إن كان هذا عملا هو عَمَلٌ لى : لكن إما مِلْك وإما أمر وإما شىء آخر ، وبهذا النحو وفى الأُخَر .

ويحل ناس ويرفعون[5] السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف أمرا واحدا بعينه أو لا يعرف، لكن ليس به[6] بعينه : فإنه إما إذا عرفنا الذى يدخل إذ لا يعرف قوريسقوس يقول يعرف ولا يعرف، لكن ليس به بعينه[7] .

على أنه أما أولا كما قلنا[8] وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتى من واحد بعينه تقويمٌ واحدٌ بعينه . وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان فى الذى يعلم[9]،

---

(١) ف بالأحمر : أن (ذلك جائز...) . (٢) ص : حال . (٣) ص : عارف .
(٤) ص : إن كتب . (٥) ف : ويبطلون . (٦) ف : بها .
(٧) ف : بها بعينها . (٨) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .
(٩) ف : يعرف .

لكن فى الموجود وكيف حاله للشكل بعينه — مثال ذلك إن كان هذا أبا وهو لك : وذلك أنه إن كان هذا صادقا فى أفراد ومحتمل أن يعرف أو لا يعرف واحدا بعينه لكن هاهنا ليست التى قيلت مشاركة ولا فى شىء . — وليس يمنع شيئًا أن تكون لكلمةٍ واحدة بعينها شناعاتٌ[١] كثيرة ، لكن ليس كل برهان الخطأ هو حلّ[٢] ، وذلك أنه محتمل أن يبين شيئا إذ يؤلف كذبا ، ومن ذلك لا يبين[٣] — مثال ذلك كلمة زينون أنه ليس يوجد أن يتحرك . فإذًا إن تسرع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور[٤] إذ ينتج أنه غير مشهور يخطئ و إن كان مؤلفا عشرة ألف مرة ، وذلك أنه ليس هذا حلاً[٥] : لكن يتبين قياس كاذب من ذاك الكاذب . فإذن ليس بمؤلف[٦] يتسرع إلى أن ينتج كذبا <أو صدقا> ما[٧] هو دلالة على ذلك الحل . — ولعل هذا أيضا ليس يمنع شىء أن يعرض فى أفراد ، لكن فى هؤلاء لا يظن هـذا أيضا ، وذلك أن قور يسقوس أيضا يعرف أنه قور يسقوس ، والذى يدخل أنه يدخل . ومحتمل أن يظن أنه يعلم واحدًا بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف ، وأما أنه مغنٍّ فلا يستدل به وهكذا —

نقل عيسى بن زرعة

بعينه عارف وغير عارف ، ولا إذا كان هذا عبدا فإن هذا العبد هو عبدٌ لى ، لكن أيما ملكوا[٨] أو أمر من الأمور أو شىء آخر ، وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

(١) ف : إلا أنه . (٢) ف : نقض . (٣) ف : يبرهن . (٤) ف : معتقد .
(٥) ف : نقضا . (٦) ف : يؤلف . (٧) ص : و إما . (٨) ف : قنية .

وقد ينقض[1] بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا[2] يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإنا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين[3] فقد نقول فى الشيء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه . إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . — على أنه يجب كما قلنا فيما سلف[4] أن يكون إصلاح[5] الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه واحدا بعينه ؛ وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة[6] ، بل على أنه موجود كيفما اتفق — مثال ذلك إن كان هذا[7] أب وهو لك فإن كان هـذا صادقا[8] وكان ممكنا فى أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أن ليس للتى ذكرت شركة فيما قيل ها هنا . — وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضا لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ، إذا كان الذى أَلَّف كاذبا ، أن يبين شيئا أكثر من أن لا يبين — ومثال ذلك قول زينن إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان[9] أن يقيس على خلاف الرأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف الرأى المشهور يخطئ ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لما كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه . — ولكل

---

(١) ف : يحل . (٢) ف : أولا . (٣) ص : عارفون .
(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .
(٥) ف : تقويم . (٦) ف : يقصد . (٧) ص : بهذا .
(٨) ص : صادق . (٩) ف : رائم .

هذا لا مانع يمنع من أن يعرض فى أفراد[1]، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود فى هذه ؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس ، ونعرف الذى يدخل بأنه يدخل . وقد يمكن أن يتوهم فى الشىء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه — مثال ذلك : أما الأبيض فإنا نعرفه ، فأما الموسيقار فليس نعلم : فعلى هذا النحو —

[١٣٦٩] نقل قديم

وأيضا إذا كان هذا عملا[2] معمولا ، وهو لى ، لم يجب لذلك أن يكون عملى ، بل إنما هو مباع لى أو أمر من سائر أمورى .

وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع ، فيزعمون أنه يمكن[3] الصبى أن يعرف وأن يجهل ، إلا أن ذلك لا يكون معا ، لأنك إذا عرفت فلانا أو علمت أن داخلا دخل ، وقد كان الداخل فلانا ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه ، فقد علمته وجهلته ، وإن كان كل واحد منهما فى حال غير حال الآخر . — وقد قيل أولا[4] إنه ينبغى لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من نفس[5] ذلك الكلام ؛ وليس يكون ذلك إلا أن تصير

(١) ف : جزئيات .   (٢) ص : عمل معمول .   (٣) تحتها : يكون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف بالأحمر : غير .

المقدّمة مُخْبِرةً عن آنيـة الشىء، لا عن[١] العلم به، كقولك : هذا أب، فهو أب لك . ولكن، وإن كان هـذا حقا فى بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشىء وأن يجهل لأنه فى هذا الموضع لا يشرك لما قيل . — وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير . وليس إظهار الخطأ نقضا[٢] له : فقد يمكن الإنسـان أن يبصر كذب[٣] تأليف القيـاس ، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة . من أجل ذلك و إن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطئ وأنه لا إمكان فيه، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرةٍ على هـذا النحو، لما كان ذلك ناقضا لذلك القول ، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التى هو فيها كذب . — وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضًا فى طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به ، لأن فلانا والداخل قـد يمكن أن يعـرف كل واحدٍ منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رقاص : فبهذه الجهة —

[٣٦٩ ب] نقل يحيى بن عدى

إياه بعينه يعرف ولا يعـرف ، لكن ليس به بعينه[٤] أن هـذا الداخل وقوريسقوس والذى يدخل والذى لقوريسقوس يعلم .

---

(١) ف بالأحمر : (الشىء) لأن (العلم به ...) .
(٢) ص : نقض .
(٣) مصلحة بالأحمر هكذا : بـ(كذب ...) .
(٤) ف : بها بعينها .

وعلى هذا المثـال يخطئ هؤلاء أيضا الذين يحـلون أن : " كل عدد قليـل " — بمنزلة الذين يقولون[١] — وذلك أنه إذا لم ينتج[٢] هـذا ، نقض < الذين > يقولون إن التى تنتج صادق : وذلك أن جميعها كثيرة وقليل — يخطئون .

١٨٠ أ وأفراد يحلون[٣] هؤلاء التى تؤلف : أيهم هو لك أب أو ابن أو عبد — بأنها مضاعفة . هذا على أنه ظاهر أنه إما أن قيلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيتا أيضا، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثيرة بالحقيقـة، وأن هذا يكون ابنا لهـذا . فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سـيدا للابن ، لكن[٤] التركيب هو من العرض . أترى هذا هو لك؟ نعم . — وهذا هو ابن، من قِبَل أنه عرض أن يكون ابنا، فهذا إذن هو لك ابن؛ لكن ليس لك ابنا .

وأن يكون شيء من الأردياء[٥] جيدا، وذلك أن الحكمة هى علم الشرور . وهذا لا يقـال على طريق الكثرة، لكن < على سبيل أن هـذا > ملك < لتلك > . وإن كان على طريق الكثرة (وذلك أنا نقول إن الإنسان للحيوان وليس لشيء آخر؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هـذا هو للشرور ، لكن هذا للشرور) ، فمن الذى فى شيء أو على الإطلاق . < ولكن ، > ترى هذا على أنه محتمل، عسى أن يكون شيء للشرور على نحوين . — لكن لا فى هذه الكلمة، لكن إن كان شيء عملا جيدا إذ هو

---

(١) ف : قلنا .   (٢) ف : بجميع .   (٣) ف : ينقضون .

(٤) ف : إلا أن .   (٥) يقصد منها أن تكون جمع : ردىء .

رديء، وكثير[1] أو لا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيدا ولهذا — جيد لهذا ومعا . أن يقول أيضا إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثرة[2] : وذلك أنه ليس إن دللنا حينا على شيء وقلنا ليس يدل على « إيليذا[3] » ابتداؤها .

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية>

أما وهؤلاء اللواتي من أن يقال هذا على الحقيقة لأين أو في متى[4] أو كيف أو بالإضافة ليس ينقض على الإطلاق للذي يفكر بنتيجة نحو النقيض إن كان محتملا أن ينفعل شيء من هؤلاء . وهؤلاء أضداد ومتقابلة، وأن يضع وأن يرفع : أما على الإطلاق فليس ممكنا أن

نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين[5] بالشيء الواحد وغير عارفيه . إلا أنا ليس من جهة لذى يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذى يدخل وما لقوريسقوس .

وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن "كل عدد قليل" بمنزلة ما يكون في التي ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى قد انتج صادق، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

---

(١) ف : وخاصة . (٢) ص : شيء . — ف : أي على أنحاء كثيرة .

(٣) ص : ليلياذا منيا ابدوا أو ... (٤) ف : بشيء .

(٥) ف : عارفون ؟

وقد يحل[1] بعضُ النـاس قولَ الذين يؤلفون[2] على أنه أب لك أو ابن
أو عبد من طريق مايدل على التى من معنى واحد وعلى أنه ظاهر أن التبكيت ١٨٠ ا
إن كان إنمـا يظن موجـودا من أجل ما يقال على أنحاء كثـيرة . فينبغى أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقـة تقال على معانٍ[3] كثيرة؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابنا لهذا إن كان الابن ملكا له، لكن التركيب إنمـا هو من العرَض . أترى هـذا هو لك ؟ فيقال : نعم ! وهذا هو ابن مِن قِبـل أنه عرَض له أن كان ابنا . فهـذا إذن هو لك، وهو ابن، إلا أنه ليس بابن لك .

وكذلك يجرى الأمر فى أن بعض الشرور خير، وذلك أن الحكمة هى معرفة الشرور، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو مِلْك، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة (فإنا قد نقول فى الإنسان إنه للحيوان[4]، وليس هو لشىء آخر؛ و إن نسب شىء إلى الشرور كان لذلك موجودا فى الشرور)، إلا أن هذا الموجود فى الشرور يظن أنه ممايوجد فى شىء وعلى الإطلاق . — على أنه عسى أن يمكن فى الشىء أن يكون خيرًا وفى الشرور بجهتين . — الا أن ذلك ليس يكون فى هذا القول، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو ردىء، ولعله على الأكثر ليس كذلك ؛ وذلك أنه إن كان جيدا وكان لهذا فإنه يكون جيدا لهذا . ومع ذلك فالقول فى الإنسان إنه للحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة . وذلك

---

(١) ف : ينقض . (٢) ف : يقيسون . (٣) ف : أنحاء .
(٤) ف : حيوان .

أنا ليس نقول فى الوقت الذى نشير إلى شىء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة. فأما إذا قُلْنا نصف سـطر[١] من شعر أوميروس فإننا[٢] ندل على " إيلياذا " — ومثال ذلك : « اذكرى لى أيتها الآلهة السخط المهلك[٣] لآخيلوس ... » .

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية>

وأما هذه التى يقال إنها هذا الشىء على التحقيق ، فليس يكون بعضها عنـد من يفكر فى أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنهـا فى مكان أو فى متى[٤] أو كيف أو مضاف على الإطلاق ، إذ أمكن أن ينفعل شىء من هـذه ؛ وليس يمكن أن نُوجب الأضداد والمتقابلات لشىء واحد بعينـه ونسلبها على الإطلاق

[٣٧٠ ا] نقـــل قـــديم

نعرف الشىء ولا نعرف ، فهما جهتـان . فأما فلان ، وهو الداخل ، فمعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة .

وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد التى قلنا ، فهم يخطئون ، و إن قالوا إن كل عدد قلة وكثرة .

ومن النـاس من ينقض الكلام بالتأليف كقولك إن لك أبا وابنـا

١٨٠ ا أو عبـدا . ومعروف أنه ، وإن كان التضليل مما إذا قيل كانت له

---

(١) ص : صطل ! (٢) ص : فلم — وهو خطأ ، كما فى اليونانى .

(٣) ص : لمهلك . (٤) ص : شىء .

أوجه[١] كثيرة لأنه يجب للاسم والكلمة أن تحصر معانى كثيرة : فأما أن يكون هذا ابنا لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب من العَرَض[٢] فى الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه[٣] كثيرة . ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ « نعم» . ثم يقال < لك[٤] > وهو له ؟ فيقول : نعم[٥] ! فلا محالة أنه . ولذلك عرض[٦] فى الكلام أن كذلك وألا يكون — يكون .

ومن ذلك أن نقول : قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور . ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد[٧] حدة له ، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه (إذ نزعم أنه حيوان ؛ إلا أنه ليس للأشياء شىء ؛ فالشىء، و إن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر)، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل المخيل . — مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشىء من الشىء نخير . — لا فى مثل هذا القول بل فيما كان عبدا وهو صالح، فإن الأكبر أبدا إنما هو ثم اسم الشر ، وعسى ألا يكون هكذا ، لأنه إن كان صالحا لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحا لذلك . ولسنا إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال

---

(١) ف : وجوه . (٢) ف بالأحمر : تركيب . (٣) ف : بوجوه .
(٤) الزيادة فوق الكلمة السابقة . (٥) ش : يفرق لا غـ(ـير) .
(٦) ص : لأنه عرض ... — ثم ضرب بالأحمر على : « لأنه » .
(٧) ف : هو .

بجهات كثرة ، فقد نقول قولا وندل به على شيء . وإن بقينا منه شيئا لم يجب بذلك أن يكون مقولا على جهات كثرة كقولنا : نصف بيت من الشعر ، فإنا ندل < به >[1] على كذا وكذا ، وذاك أن المعنى مرسل على غير تحقيق .

[٣٧٠ ب]　　　　نقل يحيى بن عدى

يكون له بعينه ، وإما حينا لكل واحدٍ أو إضافة أو كيف ، أو إما له حينا على الإطلاق فلا شيء يمنع . إذا كان : أما هذا فعلى الإطلاق ، وأما هذا فحينا ، فليس يعد تبكيتا . وهذا يرى فى النتيجة نحو النقيض .

وجميع الكلمات التى هى هكذا التى هى بهذه الحال : أترى محتمل أن يكون الذى ليس هو لكن يوجد شيء ليس هو ، وعلى هذا المثل : والذى هو موجود لا يكون ، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات . — أترى محتمل أن يحلف ويحاِف واحد بعينه حسنا ؟ أترى محتمل أن يطيع ولا يطيع واحد بعينه معا ؟ — أو لا أن يكون شيء ويكون واحدا بعينه يعطى ؟ وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق ، ولا أن يحاف حسنا هذا ، أو حينا يحلف حسنا من الاضطرار ، وأن الذى يحلف يحلف

١٨٠ ب أو أن يحاف حسنا إذ يحاف هذا فقط . وأما أن يحاف حسنا فلا . ولا إذ لا يطيع فى شيء ، وعلى هذا المثال . — وكلمة بعينها له بعينه أن يصدق وأن يكذب معا ، لكن من قِبل أنه لا يكون يرى حسنا إذ أنت تعطى معنى

---

(١) الزيادة فوق الكلمة التالية .

على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصعوبة[1]، وليس شىء يمنعها أن تكون أما على الإطـلاق فكاذبة، وأما فى شىء فكاذبة أو صادقة فى شىء؛ أما صادقة فلا . — وعلى هذا المثال فى هؤلاء المضافات أيضا، وأين، ومتى؛ وذلك أن جميع هذه الكلمات اللواتى هكذا من هذه تعرض : آترى الصحة خير أم اليسار؟ — لكن للجاهل والذى لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذًا خير ولا خير . — أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتدبيرات الخيرة[2]، لكن موجود حينا ليس بفاضـل . فإذن هو بعينه له بعينه خير ولا خير، وألا يمنع شىء إذ هو خير على الإطلاق ، وفى هـذا لا يكون خيرا أو فى هـذا خير، لكن لا الآن ، لكن لا هاهنا خير . أترى الذى لا يريده الحكيم شر أن يلقى الخير لا يريد . فالخير إذن هو شر؛ وليس هو واحدا بعينه .

نقل عيسى بن زرعة

فأما أحيانا فقـد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافا أو كيفا أو أن يوجد أحيانا على الإطلاق ، فلا يمنـع مانع من ذلك . فإن كان هـذا إذن موجودا على الإطلاق[3]، < وهـذا الآخر موجودًا > فى بعض الأوقات ، فليس هو بعد تبكيتا . لأن هذا إنمـا يظهر فى النتيجة عند المناقضة .

وجميع الألفاظ الجارية هـذا المجرى هى التى هذه حالها . أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شىء ليس بموجود؛ فعلى هذا

---

(١) ف : يعسر . (٢) ف : الجيدة . (٣) ص : موجود .

المثـال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئا من هـذه الموجودات . أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسنا مصيبا فى أن حلف واستحلف ؟ وليت شـعرى يمكن فى الواحد بعينـه أن يطيع واحدا بعينه ولا يطيعه معا ؟ أو ليس لنـا أن نسلم فى الشيء الواحد أن يكون ولا يكون ؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء واحد بعينه ولا إن كان محسنا فى أيمـانه هذه ، أو أحيانا ، فمن الاضطرار أن يكون محسنا (١) فى أيمـانه . والذى يحلف ويستحلف إما أن يكون محسـنا (١)
١٨٠ ب فى استحلافه هذه اليمين فقط . فأما أن يكون محسنا فى الاستحلاف ، فلا . وليس يكون ، وهو غير مطيع ، إلا إذا أطاع فى شيء . — وعلى هذا المثال يكون القول الواحد يصدق فى الواحد بعينه و يكذب معا . إلا أن ذلك من قِبَل أنه لم يكن قد أنعم النظر فى أيها يجب أن يسـلم ، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب ، لأن الوقوف على هذا ممـا يعسر . ولا مانع يمنع من أن يكون القـول يكذب على الإطلاق و يكون كاذبا فى شيء ، أو يكون صادقا فى شيء وغير صادق . — وكذلك يجرى الأمر وفى التى من المضاف والتى من أين ومتى ؛ وذلك أن فى جميـع أمثال هـذه الأقاويل تعرض من هذه : أترى الصحة أبر (٢) أم اليسار (٣) ؟ إلا أنها للجاهل ولمن يستعملها على خلاف ما ينبغى ليسا أبر ، فهما إذن (٤) خير ولا خير (٥) . وأترى الصحيح أو المحمود

(١) ص : محسن مصيب . (٢) ف : مصيبا . (٣) ف : خير . — ص : ولم يستعملها . (٤) ف : غير . (٥) ف : خيرا .

السـيمة خير ؟ إلا أن هذا ربمـا كان غير فاضـل ، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيرا[1] وليس بخير، أو يكون لامانع يمنع من أنه إذا كان خيرا على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون فى هذا الشيء خيرا[2]، إلا أنه ليس فى هذا الوقت، أو ليس هو فى هذا الموضع خيرا[2] . أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر . وليس القول بأن الخير شر، والقول بأنا نطرح الخير — شيئا واحد بعينه .

[١٣٧١] نقـــل قـــديم

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية>

فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، و بعضه ليس بمرسل . ويجب تفقد نتيجته كيف حالها فى التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة فى الإثبـات والنفى لا يمكنها أن توافى <فى>[3] شيء واحد . ولا يمتنع فى الجمـلة من أن يكون فيها بعض هذه : إما كيف و إما أين و إما متى، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى . فلم يكن فى ذلك بعدُ تضليلٌ . وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها فى التناقض .

وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام ، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود . فعلى هذا النحو : الموجود

---

(١) ف : خير . (٢) ص : خير . (٣) الزيادة فوق الكلمة التالية .

ليس بموجود، لأنه ليس يصير شيئاً من الأشياء . فمن ذلك أن نقول أيضا إنه يمكن الإنسان أن يصدق فى أَيمانه وأن يخفر معا، وأن يطيع(١) وأن يعصى. — وليس يستوى(٢) أن يكون الشىء محصورا وأن يكون مرسلا، ولا إن حاف حالف صادقا كان مضطرا أن يكون فى وقت من الأوقات أو ضرب من الضروب صادقا، لأن من حلف أن يحنث فقد صدق فى حنثه فقط،

١٨٠ ب وليس بصادق فى غيره . وكذلك القول فى الطاعة والعصيان معا، والكذب والصدق معا . — ولكن من أجل أنه لايستبين حسنا بأن يرى الأمرين بحيث التكلم بالصدق أو بالكذب، لذلك ما تخيلت فيه الصعوبة . وليس يمتنع من أن يكون مرة صادقا، ومرة كاذبا، أو شيئا صادقا وشيئا غير صادق . — وكذلك نقول فيما كان مضافا إلى متى وأين . فكل ما كان شبيها بهذا الكلام إنما يعرض فيه التضليل من هـذه الجهة . ومن ذلك أن نقول(٣) لا محالة إن الصحة والغنى خير، إلا أنهما عنـد الأحمق الذى لا يستعملها كالذى ينبغى ليسا بخيرٍ؛ فهما ليسا بخير . ومن ذلك أن نقول : الجـاه فى الهذر خير،

---

(١) تحتها : يعطى . (٢) ص : يسوا .

(٣) ش بنقل آخر: أرأيت الصحة خيرا أم الغنى هو للجاهل ولمن (ص : لم) لايستعمله فى حقه وكما ينبغى، فليس بخـير . فهو إذن خير ولا خير . وكذلك : أى هاتين أفضـل : أن يكون الإنسان صحيحا، أو أن ينمو (ص : ينموا) بالسيرة ؟ فقـد يوجد فى الأعيان غير فاضلة؛ فهو إذن بعينه ولا بعينه فاضل، وغير فاضل .

وربما (١) لم يكن بخير . فقد صار الشيء خيرا [أ] وغير خيرٍ معا . وليس يمتنع من أن يكون الشيء بجهةٍ خيرا، وبجهةٍ غير خير، أو فى وقت من الأوقات إلا فى الآن، أو فى مكانٍ ما، لا فى غيره . ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده الحكيم فذاك شر؛ وليس يريد الحكيم اطراح الخير، فالخير بذلك شر؛ وليس يستوى (٢) أن يقول القائل إن الخير شر وإن إطراح الخير شر؛ وعلى هذا النحو يجوز الكلام فى السارق —

[٣٧١ ب] نقل يحيى بن عدى

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفى الخير . وعلى هذا المثال كلمة « اللص » أيضا ؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريرا وأن الذى يأخذه هو شر؛ فإذًا ليس يريد شرا، بل خيرا، وذلك أن «أَنْ يأخذ» خير . والمرض هو شر، لكن لا أن يقبل المرض . أترى التى للعادل أشهى من التى للجائر، والتى على طريق العدالة من التى على طريق الجور ؟ لكن أن يموت على طريق الجور أشهى ؟ أترى للعادل هو أن لكل (٣) إنسان هؤلاء اللواتى له . وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كن كاذبات أيضا فهن حقيقيات من السنة، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل . وإن : أيجب أن نحكم على الذى يقول هذه (٤) العادلات، أم على الذى يقول هذه (٤) الجائرات ؟ لكن أما الذى يجار عليه أنه عادل فيكفى أن يقول من قبل هذه الأعمال (٥) التى انفعل هذه اللواتى

(١) ش : بنقل آخر : وليس شيء يمنع إذا كان الشيء خيرا مرسلا (ص : غير مرسل) أن يكون على وجه من الوجوه خيرا (ص : خير) وعلى وجه آخر لا خيرا (ص : خير)، ولكن ليس الآن ولا ها هنا .
(٢) ص : يسوا .
(٣) ف : يوجد .
(٤) ف : هؤلاء .
(٥) ف : الأفعال .

هن أجوار ، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفعل شيئا على طريق الجور شهيا معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى على طريق العدل . فحينئذ ولا شيء يمنع — إن على طريق الجور أو على طريق العدل — أن يوجد له هؤلاء اللواتى له عدل . وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل . وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعادل فلا شيء يمنع — مثال ذلك أنه إن كان يكون بحسب رأى الذى يحكم، وليس إن كان هذا أو هذا عدلا ، وهكذا على الإطلاق عدل أيضا . وعلى هذا المثال ، وإذ هن جائرات فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعادل ، وذلك أنه ليس إن قال للعادل فمن الاضطرار تكن عادلات ؛ كما أنه، ولا إن قال نافعات . وعلى هذا المثال فى هؤلاء العادلات . فإذن ليس إن كن هؤلاء اللواتى يقلن جائرات يغلب الذى يقول هؤلاء الجائرات . وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتى يوجد أن يقال

١٨١ أ وهؤلاء اللواتى على الإطلاق فأن ينفعل بالجائرات .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

وأما هؤلاء اللواتى تكون من حد التبكيت فلنفي كما رُسم أولا[(١)] — .

نقل عيسى بن زرعة

والقول فى السارق مما يجرى هذا المجرى ؛ وذلك أنه ليس إن كان السارق شريرا فـ"أن يأخذ" هو شرير؛ إلا أن قبول المرض ليس كذلك .

(١) ف : قبل .

وأترى إذا كانت العادلة آثر من الجائرة ، فالتى على جهة العدل آثر من التى على جهة الجور ؟ — غير أن الموت على جهة الجور آثر . وأترى من صفات العادل أن يكون ماله مبذولا لكل أحد ؟ فإن هذه الأشياء ، و إن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيها بحسب اعتقاده ، فإنها بحسب السُّنَّة حقيقية ، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً (١) وغير عادل . — وأترى يجب أن يحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة ، أو على الذى يقول إنها جائرة ؟ — فأما الذى لحِقه الجورُ فقد يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة ، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهة الجور مُؤْثرا فإن الجور يكون آثر من العدل ، بل من الذى على جهة العدل على الإطلاق . فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إمّا على جهة الجور أو على جهة العدل : والعدل هو أن تكون الأشياء التى هى له موجودة له ، فأما وجود هذه الأشياء الغريبة له فليس بعدِل . ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة ، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم . وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هذا النحو فهى عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة . — فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة من أن نقول فيها إنها عادلة . وذلك أنّا ليس إذا قلنا إنها عادلة تكون عادلة من الاضطرار . وكما أنّا ليس إذا قلنا إنها نافعة تكون نافعة ، فكذلك يجرى الأمر فى الأشياء العادلة . فإذن ليس

---

(١) ص : عادل .

إن كانت هـذه التى تقال جائرة فإن الذى يقول الجائرة يكون غالبا ؛ وذلك أنه يقول فى هـذه الأشياء التى يجوز أن يقال فيها إنها عادلة، وفى الأشياء التى على الإطلاق إنها جائرة لما من شأنها أن تقبله من الانفعال .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

١٨١ أ فأما نقض التى تكون من حدّ التبكيت بحسب ما رسم —

[١٣٧٢] نقـــل قـــديم

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء شرا[(١)]، لأن ليس كل أحد يريد الشر، و لأخذ فى نفسه خير . ومن ذلك أن المرض شر، وليس استدفاع المرض بشر . ونقول أيضا لامحالة أن العدل وما كان بالعدل مقدّم على الجور وما كان من الجور، إلا أن مَنِيَّة الإنسان بأن يكون مظلوما مقدّمة على المنية بعدل . — ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدّما على العدل؛ ولكن إذا كانت المنيّة على جهة ظلم أصلح للمبتلى بها من المنية بعدل، < لم >[(٢)] يجب لذلك أن يكون الجور مقدّما على العدل، بل العدل فى الجملة مقدّم . وليس يمتنع أحد من أن يكون ميتا بظلم الله، والظلم عنده خير من العدل . ومن هذا النحو أيضا أن يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلا بظنّه

(١) ف : أنه .

(٢) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

والحكومة فى نفسها باطل، فذاك يجب ثباته فى السنة[(١)] . فأن يوجب ذلك فلا محالة أن الشيء فى نفسه جور و باطل وعدل وجور، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات عدلا فى جملة الحكومات .

وكذلك قد تكون أشياء جائرة فى نفسها و يقال أنها عادلة لمكان ما قيات ٣٠-٣٥ عادلة كمثل المتناقضين . فالقول لا يجب لذلك أن يكون نقضه بالفعل . من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائرة لا يمتنع القول من أن يكون عدلا و إن لفظ بالجور، لأنه يقول كلام حكايةٍ للظلم ناعت للعدل .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

١٨١ a فأما الذين يجعلون التضايل فى كلامهم غير حال التى ذكرنا أولًا فلنفحص عن نتيجتهم[(٢)] فيه كيف حالها فى التناقض عند نفسها وفى أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمان واحد . وما قد قيل فى ابتداء المسألة ولا يفرنّ . لأنه لايمكن الشيء أن يكون ضعفا وغير ضعف، فيه مقاربة . وجميع هذا يحل فيه فيقل هكذا أى شيء قد صار التضايل ولكن يقال قولا وليس الكلام كقولك : أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كان عارفا بالأشياء ، والجاهل أيضا كذلك . فالإنسان إذا عرف

---

(١) يلاحظ على هذه الترجمة أنها — ابتداء من هذا الموضع حتى آخر الفصل — لا تتبع الأصل إلا باختصار .   (٢) ص : فلنفحصهم .

<عن>سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه مله[١] فقد علمه وجهله . ويقول أيضا إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذى ثلاثة أذرع؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع أربعة أذرع بالطول . والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر .

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

فأما التضليل الذى يكون فى ابتداء السؤال إن كان ظاهرا عند —

[٣٧٢ ب] نقل يحيى بن عدى

إذ يفكر فى نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه ، وعند واحدٍ بعينه وعلى حالٍ واحدةٍ بعينها وفى زمان واحدٍ بعينه . وإن سئلت فى الابتداء فلا تقرّ، كأنه غير ممكن أن يكون واحد بعينه ضعفا وليس ضعفا، لكن ليقل؛ وليس يفكر أكأنه قد كان حينا موجودًا أن يبكت بتوسط التى أقر بها . وجميع هؤلاء الكلمات هن من التى كهذه : أترى الذى يعرف كل واحدٍ يعرف لكل واحد والأمور، والذى لا يعرف كذلك ويعرف قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار . فإذن إياه بعينه يعرف ولا يعرف . أترى الذى ذو أربع أذرع أكبر من ذى ثلاث أذرع؟ وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيرا بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير، فإذن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير .

---

(١) تحتها : صرمد !

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل >

ولهؤلاء اللواتى من أن يسأل و يأخذ التى فى الابتداء : أما إذ يسألون إن كان يكون معلوما فلا يعطى؛ ولا إن كان يقول التى هى شنعة مشهورة، وأن الشيء غير العلم من قبل شناعة كهؤلاء الكلمات يَرُدُّ على الذى يسأل كأنه ما تكلم و بحث، وذلك أن التبكيت < كان > خلوا من الذى من الابتداء . و بعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا ، لكن إذ يؤلف كنحو هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتى من التبكيت .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

ولهـؤلاء اللواتى وليبين هـؤلاء اللواتى يبسطون على الكلمة بعينها بالتى تتبـع . واتبـاع هؤلاء اللواتى يتبعن هـو مَثْنَى (١) . وذلك أنه إما كما للجزء الكلى ، مثال ذلك للانسان الحيوان ؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا، يكون هذا أيضا مع هذا . وأما كما فى تقابل الوضع، وذلك أنه إن كان هذا يتبع هـذا، فللمتقابل المقابل . ومن هـذا كلمة مالسس أيضا : وذلك أنه يؤهل (٢) أنه إن كان الذى يتكوّن له مبدأ، فالذى لا يتكوّن فليس له . فإذن إن كانت السماء غير متكوّنة، فغير متناهية أيضا . وهذا ليس بموجود : وذلك أن الاتباع بالقلب .

---

(١) ف : يلزمن .   (٢) يؤهل = يدعى، يزعم .

نقل عيسى بن زرعة

فينبغى أن نبدأ أوّلا بالنظر فى حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها وفى شيء واحدٍ بعينه ونحو شيء واحدٍ بعينه وعلى جهة واحدة وفى زمان واحدٍ بعينه . وإن كانت مما سئل عنه فى أوّل الأمر فلا يُذْعَنُ بها، من قبل أنه ليس يمكن فى الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفا وغير ضعف ولا يعترف بها . فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التى يُقَرُّ بها . وجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه : أترى الذى يعرف كل واحدٍ يعرف ما الكل واحد، ويعرف الأمور[1]؟ وكذلك الذى لا يعرف، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقارية ؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه . وأتُرى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذى الثلاثة الأذرع ؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فيكن أعظم من ذى الثلاثة الأذرع بحسب[2] الطول . والأكبر هو أكبر من الأصغر، فيكون إذن الشيء الواحد بعينه أكبر من شيء وأصغر منه .

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل >

وأما هذه التى تكون مما يوجد بالمسئلة فى أوّل الأمر فإنهم إذا سألوا فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسلمها، ولا إن كانت التى نقولها مشهورة بسبب الشناعة فإن غلطنا — لعدم العلم — عن شناعة أمثال هذه الأقاويل

(١) ف : الأفعال .   (٢) ف : من جهة .

فلنرجع على السائل باللوم من قِبل أنه لم يفحص عما تكلم فيه ، وذلك لأن التبكيت كان على غير ما أخذ أولاً ، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذى يسلم ، بل يكون كأنه قاصد نحو هـذا وتأليفه نحو الضد أو نحو شىء من التبكيتات .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

وينبغى أن نتبين الأقاويل التى نعتمد فيها على اللازم من ذلك القول بعينه . وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين : وذلك أنه إما كما يلزم الكلىُّ الجزئىَّ — ومثال ذلك : الحيوان للانسان ، وذلك أنهم يسوّون بين وجود هـذا مع ذاك وبين وجود ذاك مع هـذا — ؛ أو على جهة تقابل الوضع ، وذلك أن هـذا كان لازما لهذا ، فإن ضدّه يلزمه المضاد لذلك . وقول مالسس من هذا النحو : وذلك لأنه يوجب أنه إن كان ما يتكون فله مبـدأ ، فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبـدأ . فإذن إن كانت السماء غير مكوّنة فهى غير متناهية ؛ وليس الأمر كذلك .

[١٣٧٣] نقـل قـديم

الفحص فلا يُعطَى جواب ؛ لا وإن كان الحق مظنونا وإن ذهب على السامع ولم يفطن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام ، فليرد على السائل كمن لم يضل ، لأن الضلال قد يكون بغير ما فى الابتداء . ثم من بعد ذلك ما أعطى من شىء ، الفكر مؤلف على التضاد .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

فأما التضليل الذى اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة ، فليشرح ذلك من نفس الكلام ، وذلك اللاحق يكون بجهتين : إما كلحاق الكل للجزء، [و] كقولك : إنسان، فإنه يلحق به الحيوان، وذلك مُسَلَّم لقائله . فيكون شيء يلحق بشيء . وأما كان ذلك فى إيجاب، فيلحق الشيء بما ناقضه وخالفه، كقول مالسُّس الحكيم : إنه إن كانت[1] أولية لما قد كان ، < فإن > < ما[2] > لم يكن يجب ألا تكون له أولية؛ من أجل ذلك إن لم يكن كوِّنت السماء، فهى سرمدية[3] . فليس يكون هذا، لأن اللاحق ها هنا على الخلاف .

[٣٧٣ ب] نقل يحيى بن عدى

٢٩

< حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وذاك أن جميع الذين يؤلفون فيفكرون من التى إذا زيد شيء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شيء الواحد بعينه . ويبين هذا بعد ذلك كمن أعطى ، لا كمن يظن ، لكن كالذى نحو الكلمة . وأما هؤلاء فو لا شيء يستعمل نحو الكلمة .

---

(١) ص : لأنه ، والتصحيح فوقها . (٢) الزيادة الثانية بالأحمر فوق الكلمة التالية .
(٣) تحتها : سرمد .

٣٠

< حل التبكيتات المأخوذة من جمع المسائل فى مسألة >

وأما لدى[(١)] هؤلاء الذين يجعلون سؤالات كثيرة واحدا، فليحدد فى البدء على المكان . وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جوابٍ واحدٍ، فإذن لا كثيرة نحو واحد،ولا واحد نحو كثيرة أيضا ،بل نضع واحدا على واحد،أو نرفع . و بمنزلة ما فى هؤلاء المتفقة الأسم : أما حينا فعليهما كليهما ،وأَما حينا فليس هو ١٨١ ب
لآخر منها أيضا . فإذن إذ ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق، فو لا شىء يعرض أن ينفعل[(٢)] . وعلى هذا المثال فى هؤلاء أيضا . أما للذى يعطى على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بموجود متى كان إما كثيرة لواحد،و إما واحدًا لكثيرة،و يخطى كهذا الخطأ، فلن يعرض شىء مضاد . وأما متى كان أما لذاك فهو، وأما لذا فلا ، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما ، و يوجد كمن يحدد، مثـال ذلك وفى هـذه الكلمة إن كان واحد فإذن هو خيِّرٌ وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحدٌ بعينـه ، ولآخر آخر مِن قِبـل أن ليس هؤلاء لآخرين ، بل لهم ، وآخرون لهم ، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهنّ . وأيضا أما أن كان الخـير يكون شريرا ، وأما ذاك الشرير خيرا ، هـذان الموجودان يكونان لأثنين غير متساويين ، إذ كل واحـد يساوى هو إياه . فإذن همـا لها مساويان[(٣)] وغير مساويين .

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك —

---

(١) ف : نحو . (٢) ف : يكون . (٣) ص : مساوين .

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا .

٢٩

< حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وجميع الذين يؤلفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقض ، بل يبقى على حاله — فإنّا نبين أمرهم فيما بعد ، وأنه كالمسلم لا كالمظنون ، إلا أنه كالمتوجه إلى قولٍ ما ، وهو لم يستعمل شيئا ألبتة مما يُنْحَى[1] به نحو القـــول .

٣٠

< حل التبكيتات الناشـئة عن جمع المسائل الـكثيرة في مسئلة واحدة >

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحدا فيجب أولا أن يحدّد . وذلك أن السـؤال الواحد إنما يقتضى جوابا واحدا ؛ فليس تكون إذن الكثيرة نحـو واحد ، ولا الواحد نحـو الكثيرة ؛ لكنا إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه[1] . وكما أن فى المتفقة أسماؤها أحيانا يقع الحمـل عليهما جميعا ،
١٨١ ب وأحيانا ليس يوجد لأحدهمـا ، فإذا لم يكن السـؤال إذن مطلقا ، وكان جوابنـا على الإطلاق ، فليس يعـرض من ذلك شيء مؤذٍ[2] . وكذلك

---

(١) ف : تسلبه .
(٢) ص : مؤذى .

يجرى الأمر فى هذه . أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحدٍ أو الواحد موجـودا لكثيرة أو غير موجـود ، فإن الذى يجيب على الإطـلاق يجنى مثل هـذه الجناية، فليس يعرض له شيء مضـاد . فأما إذا كان لأحدهما وغير موجودٍ للآخر، أو كانت كثيرة موجـودة لكثيرين حتى يكون مثـلا اثنان موجودين لاثنين ، فإنه قد يجد سبيلا الى الأخير أبين — والمثال لذلك موجود فى هذه الأقاويل : إذا كان شيئان أحدهما خير(١) والآخر شرير(٢)، فلأنه صـدق أن توصف الجمـلة بعينها بالخير والشر وبأنهـا أيضا لا خير ولا شر (وذلك أن الكلام ليس هو فى واحدٍ واحدٍ منها)، فيكون إذن الشيء الواحد بعينه خيرا وشرا ، ولا خيرا ولا شرا(٣) . وكل واحدٍ من هذين يوصف بما هو موجود له وبالصفة الأخرى التى للآخر، ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما، بل لهما، وتوجد لها صفات أُخر، وهذه الأُخر موجودة لهما، وهما موجودان بحالهما . وأيضا إن كان الشر موجودا(٤) فى الخير، وكان الشر خيرا(٥)، فإن هـذه تكون موجودة لشيئين مختلفين، وكل واحدٍ منهما موافق لذاته ، فيكونا إذا قيسا بنفوسهما متساويين .

وقد تقع هذه الأقاويل فى قصص أُخر، وذلك —

---

(١) ص : خيرا . ف : جيدا .

(٢) ص : شرير . ف : ردئ .

(٣) ص : خير وشر ولا خير ولا شر .

(٤) ص : موجود .

(٥) ص : خير .

وكما ألف مقياسا ؛ فإن زاد فيــه فلينظر فيه إن كان يغـدو[١] على ما زيد فيه حالة واحدة فى ألا يكون ممكنا . ثم بعد ذلك فليشرح وليقل[٢] كما أعطى ، لا كمظنون به ؛ بل بقدر القول . فأما ما يصير[٣] إليه من الاستعارة والتأويل ، فذاك ليس على الكلمة أو القول .

٣٠

< حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة فى مسئلة واحدة >

فأما الذين يجعلون المسائل الكثيرة مسئلة واحدة فينبـغى [من] تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة ، لأن المسألة الواحدة بجـوابٍ واحد ولا جوابات كثيرة لمسئلة واحدة ، بل واحد على واحد : إما بإثبات وإما بنفى ، كالذى كان فى الأسماء المشتركة ؛ فربمـا[٤] كان هذا موجودا
١٨١ ب فى كليهما ، وربمـا لم يوجد إلا فى أحدهمـا ؛ من أجل ذلك من أجاب بجواب مبسوط[٥] مرسل لمن لم تكن مسئلته مبسوطة ، لم يعرض له شىء من التضليل . وكذلك يكون فى هـذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب

---

(١) ف : يغدوا .
(٢) ص : ليقال .
(٣) ص : لا — والتصحيح بالأحمر فوقها .
(٤) ف : وربما .
(٥) ص : متوسط — والتصحيح فوقها .

واحدٍ أو جوابات كثيرة على مسئلة واحدة يعرض فيها(١) تضاد . فأما إذا قيل شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله ، أو قيلت كثيرة على كثيرة ، فجاز مرة أن يوجد شيءٌ لكليهما مرة ، ومرة لا ، فمن مثل هذا يجب التحفظ — ومثال ذلك الكلام أن(٢) يقول إن كان بعض الشيء جيدا وبعضه رديئا ، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد ورديء ، ولا جيد ولا رديء ، لأنه ليس أحدهما للآخر ، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيدا ورديئا ، ولا جيدا ولا رديئا . وأيضا إن كان الصالح يصير صالحا ويصير الطالح طالحا ، فهما لشيئين غير متساويين ، وهما في أنفسهما متساويان ، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين . وقد يقع هذا الكلام في —

[٣٧٤ ب] نقل يحيى بن عدى

أن معنى كليها فمعنى جميعها يدل على كثيرين . فإذًا ليس له إياه بعينه يعرض أن يضع وأن يرفع ، لكن للاسم : وهذا ما كان تبكيتا . إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا ، لا يكون غير الممكن .

٣١

< حل التبكيتات المؤدّية إلى الهذر وتحصيلِ الحاصلِ >

ومن قبل هؤلاء الذين يؤدّون إلى أن يقول هو فهو مرارا كثيرة ، فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء اللواتى يُقَال بالإضافة أنه يدل

(١) ص : فيه — والتصحيح وفقها . (٢) ص : وأن — ثم ضرب على الواو بالأحمر.

على شيء إذا فـرقت[١] المقولات على انفرادها — مثـال ذلك الضعف خلوا من ضعف أو نصف، من قِبل أنه يرى واحدا . وذلك أن هاؤمو العشرة هى عشرة إلى الواحد ، ومعـنى أن يفعل بأنه لا يفعل ، و بالجملة بالسلب كلمـةً لكن ليس إن قال إنسان إن هـذا ليس هو أبيض يقـول إن ذاك هـو أبيض ، والضِّعف عساه ليس ينـافى لا على شيء بمنزلة ما ولا فى النصف أيضا، و إن كان إذًا يدلُّ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع . — وغير علم بالنوع[٢] : مثال ذلك : إن كان الطب علما الذى هـو عام ، وهذا كان علما بمعلوم . — وفى هؤلاء اللواتى يحملن اللواتى بتوسطها تعلم بقول هذا إن الذى يعلم ليس هو فهو ، وفى الكلمة مفارقا أيضا . وذلك أن المنقعر : أما على العموم فيدل على الأفطس ، وعلى ذوى تقوّسٍ[٣] بعينه . فأما إذا زيد فلا شيء يمنع أن على آخر : أما ذاك ففى الأنف، وأما ذاك ففى السيقان . ١٨٢ أ وذلك أنه يدل : أما ها هنا فعلى الأفطس، وأما ها هنا فعـلى ذى[٤] قوس ، وذلك أنه ليس مختلفا بشيء أن يقول أنف افطس أو أنف منقعر . وأيضا لا يعطى اللفظ على الإطلاق ، وذلك أنه كذب ، وذلك أنه ليس الأفطس أنفا متقعرا ، لكن انفعال لهذا الأنف الذى هكذا . فإذن ليس شنعًا لشيء إن كان أنف موجودا له انقعار أنف .

---

(١) ف : فصلت . (٢) ف : بالصورة . (٣) ص : ذوا .
(٤) ص : ذو .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس >

وفى السولوقسموای[1] [أما] : فأما أن من ماذا ترى أنهن يعرضن فقد قلنا قبل ؛ وأما كيف يحل[2] فيكون ظاهرًا فى الكلمات أنفسها .

نقل عيسى بن ذرعة

إن التثنية والجمع يدلان على كثيرة . فيعرض إذن ألا يوجب و يسلب لشيء واحد بعينه ، بل للاسم . وهـذا لم يكن تبكيتا ، إلا أنه ظاهرٌ أن السؤال الواحد إذا كان محتملا لهذه المعانى الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحدا على واحد، لم يلزم محال .

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

فأما فى الأشياء التى تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مرارا كثيرة ، فنقول إنه من البيِّن أنّا ليس نسلم فى الأشياء التى يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها — ومثال ذلك : الضِّعْف خلوًا من الضعف أو النصف، من قِبل الظن بأنهما شيء واحد ؛ وذلك أن العشرة

---

(١) جمع سولوقسموس (= قياس) فى اليونانية ، أى القياسات .

(٢) ف : ينقض .

إنمـا هى عشرة عن الواحد ؛ « وأن يفعل » موجـود فى « لا يفعل » ، و بالجملة فى القول السالب . ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض ، فقـد قال إن ذاك هو أبيض . ولعـل الصفة ليس تـدل ولا على شىء ؛ كما أنه ولا للنصف دلالة . فإن كان دالًّا ، إلا أنه ليس هـو واللازم له شىء واحد بعينه ، ولا العلم هو الذى فى النوع — مثال ذلك : الطب ، فإنه إن كان هو العام ، وهذا فقد كان علما بمعلوم ، فإنا فى هذه المحمولات التى بتوسطها يقع العلم ، فالذى : نقوله هو أن المعلوم من هـذه ليس هو فى القول[1] شيئا واحدا مفردا بعينه . وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق . فإذا أضيف اليه شىء آخر فلا مانع يمنع من

١٨٢ ا أن يكون مختلفا : أما ذاك فيوجد فى الأنف ، وهذا فى الساق ؛ وهو هاهنا يدل على الفطس ، وهناك على اعوجاج الساق . ولا فرق بين أن يقـول : أنف أفطس ، أو أنف منقعر . وليس يجب أن يجعل الجـواب مطلقا ؛ وذلك من قبل أنه يكون كذبا . وذلك[2] أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر ، بل الأنف الذى به مثل هذا الانقعار[3] . فليس بشنعٍ إذًا ألبتةَ أن يكون الأنف[4] هو الذى يوجد فيه انقعار الأنوف .

---

(١) ف : الحـد .

(٢) ش : نسـخة ثاوفيلا : وذلك أن الفطسة ليست الأنف المقعر .

(٣) ص : الانفعال .

(٤) ش : نسخة : الأنف الأفطس هو الذى يوجد له انقعار الأنوف .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس >

فأما السولوقسموس(١)، ومما ذا يظن أنه(٢) يعرض، فقد قلنا فيما سلف . وليكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال هؤلاء إنما توطئتهم لهذا .

[١٣٧٥]   نقـــل قـديم

نقائض غير هذه، كقولك باليونانية : اثنان، وقولك جميع . فإن كان كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئا واحدا(٣) ما خلا أسماء تعرف فيه : إما الاثبات و إما النفى . وهـذا فليس بتضليل .

---

(١) ف : العجمة . ش ثاوفيلا : فأما فى السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض ، فقد تكلمنا فيما سلف . فأما كيف ينبغى أن يكون نقضنا للأقاويل التى أتينا بها فى ذلك — فهو معلوم ، وذلك أن جميعهم مستعدون لهـذا المعنى . أترى الذى قلته أنت هو صـدق ؟ فأنت قلت قولا صادقا إن حجرا ما موجود (ص : موجودا) ؛ و يكون الذى قلت إنه حجر ليس يقال إنه شىء آخر، ولا إنه هذا أيضا ، لكن هذه . فإن سأل [١٣٧٥] سائل فقال : أترى أنت صادق فى قولك إن هـذا موجود ؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ ، كما أنه ولا هكذا أيضا سأل . وأيضا : أترى هذه هو عود ؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود . فهذا أيضا قد عمل سولوقيسا من مثل أن الحجر يسمى باسم مؤنث ، والعود باسم مذكر . ومثل ذلك أن إنسانا لو سأل أن هذا هو قوريسقوس ، لكن معلوم أنه قد عمل سولولوقيسا ، وذلك أن هـذا هو من قبل أنه مذكر، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسموس عنها ، إلا أنها مظنونة . فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف أن يناقضه ، فبين من التى قيلت .

(٢) ف : أنها .   (٣) ص : شىء واحد .

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

وقد استبان أن ما لم تكن المسئلة الواحدة مسائلة كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد : إما بنفى و إما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فأما الكلام الذى يؤدى بآخرةٍ مرارا إلى شيء واحد، فمعروف أنه لا يعطى فيه شيء من المضاف الدالّ على شيء إذا فصلت نعوته كقولك : الضِّعْف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هى عشرة آحاد؛ وعلى الواحد تقال العشرة؛ والذى يفعل داخل فى الذى لا يفعل؛ وفى الجملة، الوضع فى الرفع. إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض — لا يثبت أنه أبيض. فأما الضعف فلعله لا يدل على شيء، كما أنه ولا فى النصف دلالة، وإن دل لم يدلّ على شيءٍ حالهُ حالٌ واحدة بعد الاجتماع. والعلم ليس فى الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم المعلوم. — وذاك لا يوجد إلا فى الواحد، فأما التى تنعت نهاية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه ليس منها فى الكلام شيء مفرد بدلالته دون ماهو داخل فيه، لأن قول القائل عميق فى الحنية(١)، فذاك تجمع دلالته ما فى الأنف من الفطوسة، وما فى الساق

١٨٢ا من العجوجة(٢). وليس يمنع ذلك الشيئين(٣) من أن يكون أحدهما مضافا إلى إلى الأنف، ومضافًا إلى الساق. ولا فرق فى أن يقال أنف عميق أو أنف

---

(١) الحنية : الانحناء، التقوّس. (٢) أى الاعوجاج. (٣) تحتها : الشيء.

أنطس، ولسنا(١) نقول هـذه الكلمة بقول من شك، و إلا فهى كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفا عميقا، بل إنمـا هى عارضٌ عَرَضَ فى الأنف . فإذن ليس بقبيح أن تقول : الأنف الأفطس هو الأنف الذى له عمق .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس >

وقد قيل أولًا فى التضليل العارض من عجمة الكلام، ونقض من شرحنا إياه، لأن اشتباه(٢) هذا الكلام، إنمـا نريد به مثل قولك : يا هذا .

[٣٧٥ب] نقل يحيى بن عدىّ

وجميع هؤلاء الذين هكذا هـذا يريدون أن يعتدوا : أترى الذى يقول إن "طوطو" < τοῦτο > هو على طريق الصدق ويقول إن الشىء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول "أو" < ὃ > ، لكن "أون" < ὄν >؛ ولا "طوطو" τοῦτο، لكن "طوطون" <τοῦτον> . فإن كان يسأل إنسان : أترى "أون" على الحقيقة تقول أنت(٣) هو "طوطون" لم يكن يظن أنه يُنَوِّن(٤)، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضا : أترى الذى يقول أنت إنه هـذا هو " طوطو " وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدللن على ذكر ولا على أنثى أيضا . ومن قبل هذا يكون سولوقسموس أو أن

---

(١) ص : ليس — ثم أصلحت فرقها . (٢) ص : أشبه .

(٣) ف : إنه . (٤) أى يتكلم اليونانية . فهو فعل اخترعه من كلمة : يونانى .

تقول أنت إنه يكون موجودا " طوطو " والخشبة[١] أقول إنه يكون؛ فهو إذن خشبة؛ والجر ومعنى "هذه" لها فرآه الأنثى . وأما الخشبة[٢] ومعنى "هذا" فيوجد[٣] لها فرآه الذكر . وإن سأل إنسان أترى هذا هو هذه ، وأيضا هـذا أيضا هو قوريسقوس . ويقول بعد ذلك : أترى هـذا هو هذه ؟ فليس يؤلف سولوقسموس ، ولا إن دلت التى لقوريسقوس على ما لهـذه التى لا تعطى الذى يجيب ، لكن يجب أن يزاد هـذا فيسأل وإن كانت موجودة ولا يعطى فليست مؤلفـة ، لا للذى هو موجـود ، ولا لدى[٤] الذى سأل . وعلى هذا المثال بعينه أيضا ، إذاً هناك أيضا يجب أن يدل الجر . أو هـذا وإن كانت ليست موجودة ولم يعط فلا يقبل النتيجة ، ويرى من تصريف الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنهـا تشبه . أَتُرى هو صادق أن يقول التى هى هذه ذاك الذى يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة : أترى هذه هى كرة ، أم لا ؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة ، ولكن أَسفِس[٥] . وأما أن الكرة لهذه فلا يجب . أو أنك قلت أن يكون "طوطون" هو هذا ، وذلك أنه ليس هو " قليونا[٦] " ، وذلك أنه قبل أن " أون " الذى أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا وليس "طوطون" ، وذلك أنه لم يكن يتنونن[٧] السؤال إذا قيل هكذا : أترى يعلم " طوطو " و " طوطو " موجود

---

(١) ف : والعود . (٢) ف : العود . (٣) ف : له . (٤) ف : نحو .

(٥) ص : لسعس ! — وأسفس = ἀσπίς ومعناها : درع مستديرة .

(٦) ص : قانونا ! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم . (٧) أى يتكلم اليونانية .

حجرا، فتعلم إذًا حجرا أو هو فهو فى : أترى تعرف "طوطو" وفى "طوطو" حجر، لكن أما فى الأول ف "طوطون"؛ وأما فى الآخر فهذا . أترى الذى لك معرفته يعرف هذا؟ ولك معرفة الحجر فتعرف إذًا حجرا؛ أو إما أن يقول : هذا حجر وأن الذى لطوطون للحجر، وأعطى أن الذى له معرفته يعرف ليس ١٨٢ ب لهذا، لكن لطوطا؛ فإذًا ليس للحجر، لكن الحجر. فأما أن هؤلاء اللواتى —

نقل عيسى بن زرعة

القول وهو : أترى من يقول إن هذا بالحقيقة "طوطو" فقد قال إنه حجر ما، أو أن يقول: حجر ليس هو أن يقول: "أو"، بل "أون"؟ ولا أن يقول "طوطو"، بل "طوطون"؟ فإن سأل سائل فقال : أتراك تقول إن "أون" بالحقيقة هو "طوطون"؟ فليس يظن به أنه يونانى؛ كما أنه ولا إن سأل سائل فقال : أترى هذه التى تقول إنها موجودة فهذا هو "طوطو"؟ ولا فرق بين قوله هذا فى الخشبة أو فى جميع ما يدل على ما ليس بمذكر ولا مؤنث. ولهذه العلة يحدث السولوقسموس. أو إن كنت تقول إن "طوطو" هو الذى يكون، أعنى أنه يكون خشبة، فهو إذن خشبة؛ فالحجر وقولنا : "هذه" تقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة . وقولنا : "هذا" مما يسمى بالتذكير. فإن سأل سائل فقال: أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضا: إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك : أترى هذا هو هذه؟ فإنه ليس يؤلف سولوقسموس . ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا مما لا يسلمه المجيب، بل ينبغى أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه، لأنه إن

كان موجـودًا فلم يسلم، لم يؤلف لا على ما هو موجـود ، ولا على ما عنه كانت مسئلته . فعلى هذا المثـال إذن ينبغى أن يكون ما يدل عليـه هناك الحجر، لا هذا . فإن لم تكن موجودة ولم يسلم، فليس يردِف بها النتيجة . وقد يظهر تصريف الاسم فيما ليس يشتبه أنه شبيه . أترى يصدق قولنا إن هذه موجـودة ؟ فقد قلت فى هذه ما يكون، وأنت إنمـا قلت إن الكرة تكون موجودة : أفترى هـذه الكرة موجودة، أم لا ؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أَسْفِس(١) . فإذا كان يقال فى الكرة لهذه، فليس ينبغى أن يكون هـذا هو ، أو الذى قلت إنه يكون " طوطون " ، وذلك أن هذا ليس بقليونا(٢) ، لأنه قد قيل إن " أون " الذى أقول إنه يكون " طوطون " هو هـذا ، لا " طوطون "، وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانيـا . أترى أنت تعرف " طوطو "؟ و " طوطـو " هو حجر ؛ فأنت إذن تعرف الحجر ؛ أو يكون واحدا بعينه فى القول : أترى أنت تعرف " طوطـو "؟ وفى القول إنـ " طوطو " حجر ؛ إلا أنه فى ذلك الأول " طوطون " ، وهو فى الآخر هذا . أترى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف ؟ والعلم بالحجر موجود لك ؛ فأنت إذن تعرف الحجر ؛ أو تكون تقول فيما لهذا إنه للحجر، وإن التى لـ "طوطون " هى للحجر، وقد سلم أنه عارف ١٨٢ب
بما عنده العلم به ، وليس هو لهذا، بل لطوطا . فليس هو إذن للحجر ، بل فى الحجر . فأما أمثال هذه الألفاظ —

(١) أسفس = ἄσπις درع مستديرة .

(٢) ص : بقانون ! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم .

[١٣٧٦] نقـــل قــديم[١]

ليس ما نقول حقا[٢] وهو ذاك، وقد قلت: "عود"، فلا محالة أنّ ذاك عود . فالعجمة فى هــذا القول أن ذاك مذكَر بكلام اليونانيين ، والعــود لا مذكر ولا مؤنث، فقيل العود وهذه حاله مع مذكر من الأسماء، فوجبت بذلك العجمةُ . ومن ذلك أن يقول : ذاك هو هذه ، فـ « ذاك » مذكر، و « هذه » مؤنثة. فلما لم تكن المسئلة على إعراب اليونانيين لزمتها العجمة. وتقول أيضا : أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر، فأنت تعرف حجرا[٣] . و بذلك[٤] المعرفة به إن عارفا به، فلك معرفة الحجر ، فأنت لا محالة عارف بالحجر . وكل ما كان مثل هذا الكلام فالعجمة تشوبه، وليس تأليفه استعجاما . وممـا قيل أولّا ١٨٢ ب فقد تبين بتخيل فيه بالعجمة وكيف ينبغى أن يكون الجواب فيه .

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

وقد ينبغى أن تعلم أن من الكلام كلاما[٥] تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته . فكثيرا ما يكون الكلام كلاما واحدا فيضـــل السامع له فى وجوه كثيرة . فمنه ما يكون من اللغة، ومنــه ما يكون من العارض . وقد يكون

---

(١) يلاحظ أن هــذه الفقرة فى النقل القديم قد ترجمت بإيجاز شديد ، ولعله فعل ذلك — شأنه فى أكثر المواضع التى أوجزفيها — لأن النص هنا يعتمد فى استشهاداته على خصائص فى اللغة اليونانية نفسها، ويتعسر ترجمتها إلى لغة أخرى .

(٢) ص : حق .

(٣) ص : حجر .

(٤) ف : وبتلك .

(٥) ص : كلام .

الاتصال من غير هذه الجهة، أى من نقل الأحرف عن مواضعها، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه، ولا كالاتصال الذى يكون من اشتراك الأسماء، فإن ذلك النوع أسخف أنواع الاتصال؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه، لا سيما جميع الكلام الذى يضحك منه ما خلا يسيرًا، كقولك : رجل كان يؤتى به على سلم بكرسى، وكان متوثبًا(١) على سنان الرمح؛ ومن ذلك أن يقول أى البقرتين تضع من مقدمها، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها، بل كلتاهما(٢) تضع من خلفها. ومن ذلك قول القائل : إن <ريح> الشمال صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ سخافتُه. ومنه ما يَغْبَى على المَهَرة. وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضا فى الأسماء. من ذلك أنهم يسألون فيقولون —

[٣٧٦ ب] نقل يحيى بن عدىّ

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلفة سولوقسموسات، لكن يرين، ومن قِبل ماذا يرين وأن كيف تلقى نحوهما — فهو ظاهر من هؤلاء اللواتى قيلت.

---

(١) ص : ميوسا ! — وهذه العبارة غامضة كل الغموض، حتى فى اليونانى، خصوصا لانطوائها على تورية؛ ولهذا ضرب الشراح فى شرحها أخماسا لأسداس، دون توفيق؛ فالشرح المسهب الذى قاله الاسكندر (ص ١٨٧ س ٢٨ — ص ١٨٩ س ٢) لا يجدى؛ ويرى باكيوس (١ : ٨٣٥، ٢ : ٥٢٩) أن اللبس يقع على اللفظ δίφρον (س ١٧) إذ يدل على معنيين : كرسى، وعربة؛ وفى الترجمة الانجليزية تأويل أغرب.

(٢) ص : كلتيهما تضعان من خلفهما.

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

ويجب أن نتأمل أنّ من جميع الكلمات : أما هؤلاء فهن سهل أن يرين ، وأما هؤلاء فأصعب . ويضللن السامع[1] بإضافة وبشيء[2] أيضا كثيرا ، إذ هن بأعيانهن موجودات لتلك ؛ وذلك أنه يجب أن يدعا[3] الكلمة بعينها التى نحوها تقال . فالكلمة بعينها أما لهؤلاء فمن اللفظ ، وأما لهؤلاء فمن العرض ، وأما لهؤلاء فيظن أنها من أخرى ، من قِبل إذا يغترب وانتقلت كل واحدة لا تكون معلومة على مثالٍ بعينه ، فإنه بمنزلة ما أن اللواتى من اتفاق الاسم النحو الذى يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ . أما هؤلاء ولجميع اللواتى يعرض < ف > هن معلومات ؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز بها أيضا إلا قليلا هن من اللفظ — مثال ذلك : رجل كان ينتقل على سُلَّم كرسى ؛ إلى أين ؟ — إلى السارية[4] ، — وأيما من الثورين رأيت إماما ؟ — ولا واحد منهما ، بل كلاهما[5] من خلف ؛ هل ريح[6] الشمال صافية ؟ — كلا ، وذلك أنه قتل المسكين والذى يبيع[7] ، — : أترى أُوْوَرْكوس ؟ كلا ، لكن أفولُنيدس .

---

(١) ف : الذى يسمع . (٢) ف : وبالشيء . (٣) ف : يو (دعا) .

(٤) ص : فأرسله فاذان إلى المكان ! — وهو تحريف فاحش ، أو سوء فهم من المترجم شنيع . (٥) كانت : "كليهما" ، ثم ضرب عليها وكتب بعدها : "كلاهما" ، وهو تحريف صوابه ما أثبتناه . (٦) ص : والنقاء الشمالى ودا كا ! — وهو تحريف هنا وفى الترجمة التالية ، فصححناهما بحسب ما فى النص اليونانى .

(٧) ص : يباع ! — ويقصد : التاجر .

وعلى هـذا النحو بعينـه ولهؤلاء الأخر إلا قليـلا كثيرة ، وهؤلاء الذين هم مجربون أكثر، يرين أنهن مذهول عنهن . والدليل على هؤلاء من قِبل أنهم يخاصمون كثيرًا بسبب الأسماء، أى إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهن، أو على آخر، وذلك أنه أما هؤلاء فان الموجـود والواحد يظن أنه يعـرف واحدًا بعينه . وأما هؤلاء فيجعلون كلمـة زِنون[1] وفرمانيدس ومن الكلمات فتكن سهلة أن يرين، وأما هؤلاء فأصعب إذا أخذ فى جنس ما . أترى تبكيتا أم ليس تبكيتا ؟ ليس يسهل[2] . وعلى هذا المثال فى جميعهن .

والكلمة الحـادّة السديدة هى التى تصير أن يتشكّك أكثر، وذلك أن هـذه تلذع أكثر . والشك هو ثنائى : أما ذاك فيرفع شيئا من السؤالات فى هذه المؤلفات ، وأما ذاك ففى هؤلاء المِرائية أن كيف يقول إنسان التى مدت من قبل هـذه الكلمات الحـادات يجعلن أن نطلب فى القياسات . أما الكلمة القياسية —

نقـــل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سولوقسموس ، بل هى مظنونة . فأما من أجل ما ذا يظن، وكيف يجب أن يناقضها، فهو ظاهر من التى قيلت .

---

(١) زنون : Zenon ، فرمانيدس : Parmenides .

(٢) ص : يسهم !

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

وينبغى أن نتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه، ومنها ما يعسر ذلك فيه جدًّا . وقولنا : « نحو شىء » و « فى شىء » شديدة التضليل للسامع إذا قيلت فى أشياء واحدةٍ بأعيانها . وذلك أنا ينبغى أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب . وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها : أما عند بعض الأمور فمن الصوت، وفى بعضها من العَرَض، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قِبل أن كل واحدٍ من هذه إذا[1] أتى به مختلفا لم يكن ما يفهم منه[2] على مثال واحد، بمنزلة ما فى هذه التى تكون من الاشتراك فى الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ . فأما هذه فتكون معلومة فى جميع التى من العَرَض . وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة — إلا الشاذ منها — إنما يكون من الصوت[3] : مثال ذلك أن رجلا كان يصعد[4] على سلم الكرسى، : إلى أين؟[5] — إلى السارية، و : أى الثورين رأيت قدام؟ ولا واحد منهما، بل جميعا من خلف، : و : هل <ريح>[6] الشمال خالصة؟ — كلا، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذى كان يبيع[7]، و : هل هو أُو وَرْخوس؟

---

(١) ص : إلى . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : التى فى القول .

(٤) ف : يرق . (٥) ص : وكان فاذان قد أنفذه إلى بعض المواضع ؟ — وهذا خطأ فاحش فى الترجمة ، فأصلحناه عن اليونانى . (٦) ص : وذلك أن الشمالى الخالص ودا كا مما ... ش : فى نقل ثاوفيلا : والريح الشمال صافية ؟ — لا ، بل وذلك أنها قتلت المسكين والذى كان يشترى ، — وأترى أرخوس ؟ لا ، بل لكنه أفولونيدس .

(٧) ص : يباع هو أرفررخوس مادفولينوس .

— كلا، بل هو أفولونيدس . وعلى هذا النحو بعينه يكون فى أكثر الأشياء الأُخَر إلا اليسير منها . وقد يضل بهذه الأشياء القومُ الذين يظن بهم أن لهم دُرْبة (١) . ويدل على هؤلاء أنهم كثيرا ما يختصمون فى الأسماء، أعنى نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة . وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شىء واحد بعينه هم الذين ينقضون قول زينن و پرمانيدس لأن هذين يقولان إن الواحد والموجود يقالان على معانٍ كثيرة . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى التى من العرض ومن كل واحدٍ من تلك الأُخر . فأما بعض هذه فالنظر فيها يكون من أوائل سهلة (٢) ، و بعضها من التى هى عسرة جدًّا، إذ أخذت فى جنسٍ ما ؛ وليس أن ينظر فى أن هل هذا تبكيت أو ليس بتبكيت مما يسهل . والنظر فى جميعها يكون على هذا المثال .

والكلام الحادّ السديد هو الذى يجعلنا كثيرى التشكك، وذلك أن هذا هو خاصة [٣٧٧ ا] الذى يمس . والتشكيك يكون إما مثنى و إما مضاعفا (٣) : أما ذاك فبأن يرفع من التى قد ألفت شيئا من السؤالات ؛ وأما هذا ففى هذه الأشياء الأُخر . وكيف يقول القائل الأقاويل التى قد امتدت ؟ ولهذه العلة تكون الأقاويل الحادّة فى القياسات خاصةً هى التى تبعثنا على البحث . وأما القول القياسى الحادّ جدا فهو الذى إنما يكون على —

(١) ف : كثير . (٢) ش : ثاوفيلا : و يعسر أن يستدرك من القول : فى أى شىء قيلت . (٣) ف : مضاعف .

نقــل قــديم

إذا قال قائل هو، وقال أيضا واحد ، فهــذان دلالتهما واحدة فى كل معنى ، أو كل واحد له دلالة غير دلالة صاحبه ، فقد ظن أقوام أنهما يدلان على شىء واحد ، وظن آخرون ما قال زينون و پرمنيدس أنه بقــدر ما صارت له جهــات الواحد كثيرة ، بقــدر ذلك ينصرف الذى هو لأوجه كثيرة ؛ وكذلك سائر الكلام : منه ما سهلت معرفته ما يعرض فيه و ينصرف له ، ومنه ما عسرت معرفته . والمعرفة فى أى جنس هى ، وهل يجب أن يكون مضللا أو غير مضلل ؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيــه ، لأن ذلك من الكلام وهو عو يص ، والشك شكان : أحدهما فيما ألف من الكلام ؛ فإن ذاك إذا رفع منــه أحدٌ شيئًا كان[1] مشكوكا فيه ؛ والشك الآخر يكون فى[2] أهل الشغب عنــد مماحكة بعضهم بعضا : كيف ينبغى أن يقول القائل مقــدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام فى المقاييس يوجب الفحص < جدا[3] > . والقصاص فى المؤلف من الكلام هو الذى يكون من الذى يظن كثيرا أن المحمود منهما يرفع —

[٣٧٧ ب] نقل يحيى بن عدى

التى هى أحدٌ فهى إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتى يظن من قبــل الأكثر التى ترى[4] ؛ وذلك أنه إذ الكلمة هى واحدة و تُغَيَّر وتوضع المقــدمة[5]

---

(١) تحتها : فكان . (٢) ف : من . (٣) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .
(٤) فوقهما : مشهورة . (٥) ف : التناقض .

١٨٣ أ تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفة . ويجب أن يرفع من اللواتى ترين[1] على هذا المثال بعينه التى هى مشهورة ومن قبل هـذا يضطر أن يشكك . فأما التى هى أحدُّ فهى التى تصير النتيجة فى السؤالات من المساوية . — وأما الثانية فالتى من جميع اللواتى يشبهن . وذلك أن هذا يصير أن يتشكك على مثالٍ واحد أن أيما من السؤالات يرفع . وذلك أن هذا صعب . وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم . وأما من هؤلاء المرائيات فأما الأحدُّ فالتى ليست معلومة من وقته : أمؤلف أم لا؟ و بالحل[2] من الكذب هو أم من القسمة ؟ وأما الثانية من هؤلاء الأُخر فالتى هى معلومة : هل من القسمة هى أم[3] من الرفع ؟ وليست مبصرة أن يتوسط أى السؤالات يوجد أن[4] يحل بالرفع أو بالقسمة . لكن أيما هذا من النتيجة أو من شىء من السؤالات هو .

فإنه موجودا حيناً الكلمة التى ألفت : فإن كانت الموجودات عن المشهورات أو الكاذبات كثيرة ، و يوجد حينا لا يستحق أن يستهان بها . وذلك أنه إذا كان ناقضا شيئاً من هـذه السؤالات اللواتى كهذه نحو الذى للكلمة وللذى هو موجود للكلمة ، إذ لم يرد فيأخذ هـذا ولم يؤلف ، فالقياس خطأ . وأما إذا كان من هؤلاء اللواتى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، لكن الكلمة لينة ، وأما الذى سأل فلم يسأل جيدا .

---

(١) ف : المشهورات . (٢) ف : النقض . (٣) ص : آن .
(٤) ف : ينقض .

وموجود بمنزلة ما أن يحل[1] موجودا ما حينا فنحو الكلمـة ؛ وأما حينًا فنحو الذى يسأل ونحو السؤال ، وأما حينا فَوَلا نحو آخر من هؤلاء . وعلى هذا المثـال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضـوعة ونحو الذى يجيب ونحو الزمان أيضا متى كان زمان كثير أن يتكلم نحو الحل[2] .

٣٤

< خاتمـــة عامـــة >

فأما منْ كم ومن أىّ تكون الضـلالات[3] لهؤلاء الذين يتكلمون ، وكيف يبين الذى يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضا[4] ؛ وأيضا أن من ماذا يعرض السولوقسموس[5] وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال[6] ؛ وأيضا : نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التى كهذه[7] ، وعلى الإطلاق فى كل جواب[8] ، وأن كيف يحل[9] الكلمات والسولوقسموسات[10] — فقد قيـل فى هؤلاء كلهن . ومنذ الآن نقول شيئًا يسـيرًا فيه الغرضُ الذى من الابتـداء إذ نذكر ونضع لهؤلاء اللواتى قيلت انقضاءً .

فإنا كذا نشتهى أن نجد قوة ما قياسية فى الذى قدّم فأعطى — .

---

(١) ف : ينقض . (٢) ف : النقض .

(٣) وذلك فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ .

(٥) فى الفصل ١٤ . (٦) فى الفصل ١٥ .

(٧) فى الفصل ١٦ . (٨) فى الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

(٩) ف : ينقض . (١٠) الفصل ١٩ وما يتلوه .

الأكثر من الأمور المظنونة، لأنه إنمـا يرفع على الأكثر الرأى المشهور؛ ١٨٣ ا وذلك أن القول الواحد إذا تغـير وَضْعُ المقدّمة فيـه كانت جميع التأليفات الكائنة عنه على مثـالٍ واحد، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة. ولهـذه العلة نُضْطَرُّ إلى التشكك. فأما الأقاويل الحادّة جدًّا فهى التى تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية. — والثانى هو الذى ينتج من جميع الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن هذه تجعل تشككا على مثالٍ واحدٍ فى أمر السؤالين، وأيهما نرفع؛ وذلك أن هذا صعب، لأنه ليس يعلم أيمـا منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة. — والثانى من تلك الأخَر(١) فهو الذى قد عُلِم أنه يكون من القسمة أو من الرفع، إلا أنه ليس يظهر من أى السؤالات يكون النقض: أبالرفع يكون، أم بالقسمة؟ بل النظر فى أن من أى هذين يكون هذا: هل هو من الجمع، أو من بعض المسائل؟

وربمـا كان القول الذى لم يؤلِّف(٢) ركيكا إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة جدا، أو كاذبة؛ وربمـا كان لا يستحق أن يستهان به. فإذا كان القول عادما لشيء من أمثـال هذه المسائل نحو أى شيء كان القول، ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف، فإن القياس يكون ركيكا. وإذا

(١) ف: النقض.

(٢) ص: الذى ألف، والتصحيح فوقها. — لم يؤلف: أى لم ينتج.

كان من الأشـياء التى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقا ، فإن الذى سأل لم يسأل حسنا[١] .

وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحياناً فمصروف إلى القول ، وأحياناً مصروف إلى السائل وإلى السـؤال . وليس يكون فى وقت من الأوقات مصروفًا إلى غير هـذه ، وكذلك إذا سألنا ، فإذ أن يسأل وأن يؤلف يكون بحسب الموضـوع وبحسب المجيب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذى يتكلم فيـه فى النقض زمانا طويلا[٢] .

٣٤

< خاتمـــة عامـــة >

فأما كم وأى الأشـياء هى التى تكون منها ضلالات[٣] المتكلمين ، وكيف يعمل فى إظهار [١٣٧٨] كذب الكاذب الذى يأتى فى قوله بالعجائب[٤] ، وممـاذا يعرض السولوقسموس[٥] ، وكيف يســأل ، وكيف ترتيب المسائل[٦] ، ونحو ماذا ينتفع أيضا بهـذه الأقاويل كلها التى تجرى هذا المجرى[٧] ، وفى كل جواب على الإطلاق[٨] ، وكيف ينقض الأقاويل والسولوقسموس[٩] : فقـد تكلمنا فى جميع هذه الأشياء . فلنتكلم الآن بإيجازٍ فى الغرض الذى إياه قصدنا من أوّل الأمر على جهة الإذكار . ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه .

وقد كنا نود أن تحصل لنـا قوة قياسية —

---

(١) ف : جيدا . (٢) ص : زمان طويل . (٣) فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ . (٥) فى فصل ١٤ . (٦) فى فصل ١٥ . (٧) فى فصل ١٦ . (٨) فى فصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . (٩) فى فصل ١٩ وما يتلوه .

نقـــل قـــديم

١٨٣ أ ويوضع ، لأن هذا القول، وإن كان قولًا واحدًا، إذا بقيت مناقضة مقـدّمته ، كان تأليفه واحدًا ، ومن أجل ذلك تجب المسئلة والحيرة فيـه بالاضطرار . فهذا القول خاصةً وما كان مثله مَضاءً وهو الذى يجعل النتيجة مساوية للمسائل . — والقول الذى فى مرتبة ثانيةٍ من الصعوبة هو الذى يجعل النتيجة من الكل شبيهة به؛ فإن هذا القول أيضا يلجئنا إلى أن نسأل فى أى المقدّمتين يبطل . وذلك عَسِرٌ صعب : لأن إبطال أحدهما واجب، فأما أيهما يبطل، فليس بمعروف . — فأما الصعب من كلام أهل الشغب ألا يكون استبان نِصفُ أو كل ما ألف منه المقياس أو لم يؤلف؛ وإن كان تأليفا : أمِن كذبِ تأليفهِ[1] ، أمِ مِن قسمته ؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك ، أو من أجل المقدّمات ؟ .

وربمـا كان القول الذى فيـه تأليف جاهلا أهلًا أن يحتقر إذا كانت مقدّماته إما كاذبة وإما غير محمودة؛ وربمـا لم يستأهل التهـاون، لأنه إذا كان ينقض شيء من المسائل التى كهذه إما عنـد سامع القول ، وإما من[2] قائله ، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفـه ، فذلك المقياس جاهل . وإذا كان ذلك لا بضدّ القـول ، بل من الذى خارج من القول ، فليس القول بأهلٍ أن يحتقر، لأن القول مذهب لَيِّن[3]، والسائل قـد سأل ولم يجد . فكما أنه

(١) ص : تأليف . (٢) ف : أظنه : مجهول — صح .
(٣) أى أن هذه الحجة مقبولة .

يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسئلة؛ وربما لم يجز ذلك ولا عند واحدٍ منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلف بقدر وضع الكلام والمجيب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا النقض فيه.

٣٤

< خاتمة عامة >

هذا ما قلنا فى أنواع المضلات، وكم من جهة يكون ذلك فى(١) أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كذبا(٢) ويلجئه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول، ومِنْ غَلَبِ أى الأشياء يعرض الاستعجام، وكيف يجب أن يُجعَل السؤال، وما مراتب المسائل، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام؛ وفى الجملة، كيف كل جواب، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجام. فإذ قد فرغنا من ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا فى أول الكتاب، فلنقل فى ذلك شيئا يسيرا، ثم لنختم الكتاب.

فقد كنا مشتاقين إلى أن نجد قوة مؤلفة للكلام —

[٣٧٨ ب] نقل يحيى بن عدى

من هؤلاء اللواتى هنّ مشهورات أكثر. وهذا هو عمل الجدل(٣) بذاته والمحنة. ومن قبل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها ١٨٣ب

(١) ف: من. (٢) ص: كاذب.

(٣) ف: أى صناعة الجدل.

أخذ التجربة[١] على طريق الجدل فقط، لكن وكالذى يعلم من قبل هذا ليس يضع التى قيلت فقط عمل النجازة[٢]، أى أن يمكنها أن تحد كلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ فى اتفاق الاسم الموضوعة كالتى تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر . وقد قلنا علة هذا من قبل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجيب ؛ وذلك أنه كان يُقِرّ أنه لا يعلم . وقد عرّف فى هؤلاء المتقدمات أن نحوكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر فى هذه، وأيضا أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفى الجواب، ونُقوض هذه القياسات. وعُرِف أيضا بسبب هؤلاء الأخر كلهن اللواتى هنّ لصناعة الكلم بعينها . ومع هؤلاء أن من قبل أنا عملنا سوء قياس بمنزلة ماقلنا أوّلا[٣].

فأما أنه موجود لهؤلاء اللواتى تقدّمنا فأسهبناها انقضاءٌ كافٍ — فهو ظاهر . ويجب علينا ألا نذهل عن التى عرضت لهذه النجازة؛ وذلك أن من جميع اللواتى يوجدن إما هؤلاء اللواتى يوجدن كما فى الابتداء فمن عادتهنّ أن يأخذن أوّلا امتداداً يسيرًا وهو نافع أكثر من التربية التى بِأَخَرَةٍ التى من هؤلاء؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب[٤] ما هو أعظم فى القوة فكذلك هو أصغر فى العظم، يرى أنه أصعب . وإذا وجد هذا فهو سهل أن يزيد وينمى الباقى الذى يعرض على الأكثر للكلمات الخطبية أيضا، أو عند جميع الصناعات الأخر.

(١) ف : المحنة . (٢) النجازة = الصناعة = pratique, étude .

(٣) راجع ص ١٨٣ أ س ٢٧ . (٤) ف : بمبلغ .

وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادئ أتوا بشيء صغير[١] على طريق الإتمام . وأما الذين يفلحون[٢] الآن إذ قبلوا من كثيرين أي من السديد أولا فأولا إذ قدّموا فأتوا أتموا هكذا إما طسياس[٣] وإما ثاؤدوروس < ثم تراسوماغوس بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدورس > : فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا بأجزاء كثيرة . ومن قِبل هذا ليس هو عجبًا أن يكون موجودًا للكثرة صناعة . — وأما لهذه النجارة فليس . أما ذاك فكان موجودًا ؛ وأما ذاك فلم يكن موجودًا وزِيدَ وفُعِل ، لكن ولا شيء كان موجودا على التمام . وذلك أن من هؤلاء أيضا الذين كانوا يتعاطون ، نحو الكلمات المرائية ، كان لهم تأديبٌ ما شبيهٌ بنجارة غورغيوس[٤] .

نقل عيسى بن زرعة

بسبب ما تقدّم وصفنا له من الأشياء المشهورة جدا . وهـذا هو من فعل الرجل الجدلي خاصة والامتحانية . ولأنه قـد ينضاف إلى ما يستعد
١٨٣ ب مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما ، الصناعة السوفسطائية من قِبل أن الممكن عندها ليس إنما هو الامتحان الجدلي فقط ، بل كما يفعل العالم . فلذلك لم يقتصر على أن يجعل فعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط ، وهو ما لها من إمكان أخذ القول ، بل وعلى أنّا إذا تخيرناه حفظنا الموضوع باشتراك الاسم ، كما يفعل في الأشياء المشهورة جدًّا . وقد قلنا ما العلة في ذلك .

(١) ف : قليل . (٢) ف : ينجمون . (٣) طسياس = Tisias ، تراسوماخوس = Thrasymachus ، ثاؤدورس = Theodorus . (٤) = Gorgias .

ولهـذا السبب كان سقراط يسأل كلَّ أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن . وقد عُلِم مما ذكرناه فيما تقدّم ما غايات هذه الصناعة ، وكم شيء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التى تحصل لنا بها الغزارة فى هـذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضا كيف نسأل ، وكيف نرتب سائر المسائل، وكذلك تكلمنا فى الجواب وفى وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم ممـا ذكرناه سائر الأشـياء الأُخر الموجودة للصناعة الكلاميـة نفسها ، وما عملناه على ذلك فى سوء القياس كما قلنا فيما مضى (١) .

فقـد ظهر أنا بلغنا فيما قصـدنا من أول الأمر إلى غاية يكتفى بها . وقد ينبغى ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة. وذلك أن تلك لمـا كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدّم أولا أوّلا، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فأما الصنائع التى هى فى ابتداء وجودها فمن شأنها أولا أن تكون حرجة . وهذا (٢) الابتداء أنفع كثيرًا من التزيد الذى يحصل لها بأَخرةٍ من هؤلاء . ولعـل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شىء عظيم جدا، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضـل القوة فبذلك النحو يكون مقداره أصغر (٣) [١٣٧٩ ا] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيرا (٤) جدا . فإذا وجد هـذا فإن

(١) راجع ص ١٨٣ ا س ٢٧ (٢) ش : ثاوفيلا : والزيادة اليسيرة فى أول الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشدّ منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة . (٣) ف . أقل .
(٤) ص : عسير .

التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلا . ومثل هـذا أيضا عرض للأقاويل الخطبية ولجميع الصـنائع الأُخَر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك لما وجدت مبادؤها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشىء يسـير . وهذه التى قد ظهر فيها فى هذا الوقت النجاح (١) فإنما حصل ذلك لهـا عمّن يتداولها أولا فأولا، بأنه أتوا أوّلًا فيها باليسير، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطيسياس (٢)، وبعـد طيسياس (٣) تراسوماخوس ، وبعد هـذا ثاؤدوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة ممـا جمعه قوم كثيرون . ولهذه العـلة ليس من العجب أن يكون ما فى هذه الصناعة بهذه الكثرة. فأما هذه الصناعة فليس إنمـا كان بعضها موجودا وبعضها غير موجود (٤)، وإنمـا أضيف إليها الآن، لكن لم يكن منها شىء موجودًا (٥) ألبتة. فإن ممن انصرفت عنايته إلى الأقاويل المرائية من حصل له شىء من التأدّب شبيه بالصناعة التى عملها جورجِيَس .

نقـــل قـــديم

من أجل الذى يضع مقدّماته من الموجود كمن الظنون، لأن هذا فعل الديالقطيقيين وهم المجادلون — أى بالبلاغة — وكذلك فعل الزابرين للكلام الممتحنين له . فلما كانت المسـئلة (٦) على من قال بهـذا القول لمكان محـاورة ١٨٣ب
السوفسطائيين إياه أنّ استطاعته ليست فى أن يأخذ محنـة الكلام بالبلاغة فقط، بل حاله فيها كحال من يعلمـه . ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول

(١) ف : الفلاح . (٢) ص : فطيطياس . (٣) ص : طيطياس .
(٤) ص : موجود . (٥) ص : شيئا . (٦) ش : السنة .

وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه ، لكن فعلها ، كيفما كان الجواب ، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون . وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلة ذلك ، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب ، وذلك أنه كان مُقِرًّا بأنه لا يعلم . وقد قيل أوّلًا من أى الأشياء يكون هذا ، ومن كم ، ومن أين نصير إلى حدته ، وكيف السؤال ، ومن أية مسئلة وجوابها ، و بعض تآليف المقاييس ، ومن سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام ، وأتينا مع ذلك أيضا على جميع المِضلات ، فقد صِرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا .

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض ، وذلك أن كل ما وجده أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجودًا(١) من آخرين قد عنوا به فألفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيرا . وما كان من الأصل موجودا ، وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه ، وذلك أكثر منفعةً من التى قد زيد فيها أخيرا . والابتداء فى كل شىء هو عظيم . ومن أجل ذلك صار عسِرا مستصعبا ، لأنه بقدر حاله فى القوة وشدتها بقدر ذلك صار صغيرا فى قدره فاستصعب وجوده . ومتى ما وجد أحدٌ الابتداءَ ، سَهُلَتْ الزيادةُ فيه وتمام ما بقى منه . وقد يعرض هذا فى كلام الخطباء ، وفى سائر الصناعات الأُخَر . فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا ؛ وأما الذين اتبعوا الآثار <فقد> سمعوا فأحسنوا ، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير ، فزادوا فيه جزءا

(١) ص : موجود .

بعد جزء فأتموه بذلك . فطسيسَ أخذ مِن فِعلِ هذا الفعلِ بعد من تَقَدَّمه ؛ و بعد طسيس(١)، تراسوماخوس ؛ و بعد تراسوماخوس ، ثيادروس(٢)، وكثّر القول أجزاءا كثيرة . ومن أجل ذلك ليس بعجبٍ أن تكون للصناعة كميةٌ كبيرة .

فأما صناعتنا هـذه فلم يكن منها شيء موجودًا مستعملًا ، ومنهـا شيء موجودًا لا مستعمل ، بل لم يكن منها شيءٌ موجودًا(٣) ألبتةَ . فالذين يتأدبون(٤) بأن يضعوا(٥) أنفسهم للراء والمحك فأدبهم شبيه بصناعة جُرْجِيسَ .

[٣٧٩ ب] نقل يحيي بن عدى

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات : أما هؤلاء فالخطبيات ، وأما هؤلاء فالمَجُوبات ؛ ظنـوا أنهم يقعون كثيرًا على الكلمات . ومن قِبَـل أن التعليم لهؤلاء الذين يتعلمون منهـم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعيًّا — ، ١٨٤ أ
وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتى من الصناعة — ظنوا أنهـم يؤدبون ما إن إنسانا أن يقول إنه يسلم علمـًا فى أن لا يألموا(٦) شيئا فى الأرجلِ إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود ، ولا من أين يمكننا أن ينجز هؤلاء اللواتى كهؤلاء تُعْطَى أجناس خفاف كثيرة مختلطة ومتصلة ، وذلك أن هذا : أما على الاستعمال فيقع ، وأما صناعةً فلم يعلم . — ومن قِبل أن هؤلاء اللواتى للخطباء قد كُنَّ موجودات ، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجودا لنا

---

(١) ص : فطسيس . (٢) ص : كثير . (٣) ص : موجود .
(٤) ص : يتأدبوا . (٥) ف بالأحمر : نصبوا . (٦) ص : يألمون .

١٨٤ ب في أن يعمل قياسا ولا شيء ألبتة قبل، بل إذ ظلينا(١) نتعب(٢) ، وكددنا زمانا كبيرا . وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتى هكذا وهؤلاء كن مبدءا موجودا(٣) للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات الأُخَر هؤلاء اللواتى يمين(٤) عن التسليم .

فليكن عمل جميعكم، أيها السامعون : أما لهؤلاء الناقضات من الصناعة فالاعتقاد، وأما لهؤلاء اللواتى قيلت فإن لها إنعاما كبيرا .

][تمّ كتاب أرسطوطالس " فى تبكيت السوفسطائيين "،
نقل الفاضل أبى زكريا يحيى بن عدىّ — رفع الله درجته،
وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل
طبقته — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية .
وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التى نسخت منها هذه
النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدىّ
التى بخطه][

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطبية إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة . وكانوا
١٨٤ أ يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل، ولأنهم كانوا يعجلون في التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا

---

(١) كذا ! (٢) ف : نشق . (٣) ص : موجود . (٤) من الفعل : نمى .

عنهم صناعة؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهموا أنهم قد أكسبوا تأديبا ما. وكما أن قائلا لو قال : إننى أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألم إن أنتم قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدهم السبيل التى يمكن بها تحصيلُ أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناساً كثيرة للخفاف مختلطة غير مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان، إلا أنه لم يفد صناعة. — ولأن أشياء خطبية كثيرة قد كانت موجودة فى سالف الدهر؛ فأما فى عمل القياس فلم يكن عندنا قديما فيه شىء؛ إلا أنَّا بعد أن كددنا ١٨٤ ب فى الطلب زمانا طويلا فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة من الأمور التى تجرى هذا المجرى فى ابتداء أمرها ما يكتفى به وهو زائد على على ما للصنائع الأُخَر التى إنما تزيدت بتعاقب الناظرين فيها عليها .

فليتشاغل جميع من سمع قولى إلى الصفح عما وقع فيه تقصيرٌ من هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة .

][تمّ كتاب " سوفسطيقا "، أى : التظاهر بالحكمة،

لأرسطوطالس الفيلسوف، نقل عيسى بن اسحٰق بن زُرْعة —

من السريانى بنقل أثانس .

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار؛ وهى

منقولة من دستور الناقل][

[١٣٨٠ أ] نقــل قــديم

لأن صناعة جُرجِيس[١] الأدب[٢]، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام المِراء أو المَحْك[٣]. والذى كان يدعوهم إلى المراء[٤] أن أكثر ما كانوا يظنون أنهم
١٨٤ أ يستعملون من الكلام هـذين الضربين . لذلك كان يكون التعليم سريعـا، إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهـم لم يكونوا يعلمون صـناعة، لكن كانوا يؤذنون بإفادة شيء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علما لئلا تَحْفَى الأقـدام ثم لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مُكْتَسَبُها ؛ ولكنه أضرب عن ذلك وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها . فالذى فعل هذا الفعل قد أفاد شيئا معينا على الحاجة، ولم يفِد صناعةً .

وقد قيل قديما فى كلام الخطب كثيراً . فأما فى السلجسموس وتأليف
١٨٤ ب المقدمات فلم يكن لنا قديمًا شيء ، بل قد أقمنا زمنا مجتهدين فى طلب ذلك، بل قـد ظهر لكم فيما تَبَحَّـر ثم أن ما وجدت له أوليـة من الصناعات كان أفضل من سائر الصناعات التى تمت وزادت بالتناسخ .

فواجبٌ على جميـع من حضر من السامعين أن يعذروا على مالم يوجد من الصناعة، وأن يشكرونا شكرا عظيما على الموجود منها .

][تمّ كتاب أرسطوطالس المسمى "سوفسطيقا" فى التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمى .
ولله على ذلك الحمد والمِنّةُ .
قوبل به وصح][

(١) ص : جرجس — وهو = Gorgias . (٢) ف : الأدب فى . (٣) محك (كمنع) = لج، فهو محك (ككتف) ومماحك ومحكان . (٤) إلى المراء : ف : فى هذا .

][نُسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته :

نسختُ هذا النقل من نسخةٍ خُيِّلَ إليّ أنها بخط أبي نصر الفارابي ، كان النصف الأول منها مصححا جيدا، والنصف الثاني مِسقاما .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه :

لما كان الناقل يحتاج — في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل — إلى أن يكون متصوِّرا له كتصوّر قائله ، وإلى أن يكون عارفا باستعمال اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثانس الراهب غير قيِّم بمعاني أرسطوطالس فيه — داخل نقلَه الخللُ لا محالة .

ولما كان مَنْ نَقَلَ هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس — إلى العربية، ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسيرله — عوّلوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فَكُلٌّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسوفُ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس إلى العربية ؛

فلأنَّا أَحْبَبْنا الوقوف على ما وقع لكل واحدٍ منهم، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا، ليقع التأمل لكل واحدٍ منها ويستعان ببعضها على بعضٍ في إدراك المعنى .

وقد كان الفاضلُ يحيى بن عديّ فَسَّر هذا الكتابَ تفسيراً رأيتُ منه الكثير وقدّرته نحواً[1] من ثلثيه بالسريانية والعربية، وأظن < أنه > تممه،

---

(١) ص : نحو .

ولم يوجد فى كتبه بعد وفاته ، وتصرفَتْ بى الظنــونُ فى أمره : فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه،[١] وتارة أظن أنه سُرِقَ، وهذا أقوىٰ فى نفسى. ونقل[٢] هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه، فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب] اعتياصٌ ما لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السريانى فى النقل .

وقد وُجِد فى وقتنـا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيسى له باليونانية ، تعجز من أوله كراسةٌ ، ولم يخرج منه إلا اليسير .

واتصــل بى أن أبا إسحٰق ابرهيم بن بَكُّوش نقــل هذا الكتاب[٣] من السريانى إلى العربى ، وأنه كان يجتمع مع يوحنـا القَسّ اليونانى المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليونانى . ولم يقع إلىَّ .

وقيل إن أبا بشر ــ رحمه الله ــ أصلح النقل الأول، أو نقله نقلا آخر، ولم يقع إلىَّ .

وكَتبتُ هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتابُ صورةَ أمره والسببَ فى إثباتى جميع النقول على السبيل المسطور] [

هنـا تنتهى المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربى

بالمكتبة الأهلية بباريس .

---

(١) ص : يرتضيه .   (٢) أى يحيى بن عدى .

(٣) الظاهر من هذا أن المقصود بالكتاب هو كتاب سوفسطيقا لأرسطو، وليس المقصود تفسير الإسكندر الأفروديسى، بدليل قوله : " هذا الكتاب "، ولم يقل " هذا التفسير " .

ايساغوجى فرفوريوس

نقــل أبى عثمان الدمشقى

< مدخل فرفوريوس الصورى ، تلميذ أفلوطين اللوقوپولى >

< لما[1] كان من الضرورى، يا خروساؤريوس[2] ، فى دراسة مذهب أرسطوطاليس فى المقولات ، أن نعرف ما الجنس، وما الفصل، وما النوع، وما الخاصة ، وما العرض العام ؛ وكانت هذه المعرفة ضرورية أيضا لتركيب[3] الحدود، وبالجملة لكل ما يتعلق بالقسمة والبرهان — والفائدة فى معرفته عظيمة — ، لهذا كله سأقوم بعرضٍ موجز، مستعرضًا، فى جمل قليلة، وبمثابة مدخل، ما قاله القدماء من الفلاسفة ، متجنبا للمباحث العويصة ، بل لن أمس البسيطة منها إلا برفق . وأقول أوّلًا فيما يتعلق بالأجناس والأنواع، إنى لن أتعرّض للبحث فيما إذا كانت حقائقَ قائمةً بذاتها، أو مجرّد إدراكات ذهنية، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية : هل هى حسية أو غير حسية، وفيما إذا كانت مفارقة أو لا تقوم إلا فى المحسوسات

---

(١) المخطوط مبتور أوّله ، ولهذا أضفنا هذا القسم الناقص .

(٢) تلميذ فرفريوس ، = Chrysaorios .

(٣) لأن الحد أو القول الشارح ὅρος ، ὁρισμός يتألف من الجنس والفصل، دون الأعراض . ومن هنا وجب تمييز الأسماء الخمسة لمعرفة ما يؤخذ منها فى الحد .

ووفقا لها، فتلك مشكلة مستعصية(١)، تقتضى بحثا أوسع ومن نوع آخر(٢) تماما . وإنما أجتهد فى أن أبين لك هاهنا ما قاله الأوائل، والمشائيون منهم بخاصة، قولا عقليا(٣) عن هذه الأمور(٤) الأخيرة وعن تلك التى أودّ دراستها .

< فى الجنس >

<ويشبه ألا يكون الجنس ولا النوع حدوداً بسيطة . فإن الجنس يقال أوّلا على>(٥)[١٤٧ ا] جنس لجماعة قومٍ لهم نسبةٌ بوجهٍ(٦) من الوجوه إلى واحد ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقليين من قِبل نسبتهم إلى واحد، أعنى من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قِبله قد يدعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأُخَر .

---

(١) هذه المشكلة سيكون لها طوال العصور الوسطى وما تلاها أهمية كبرى، وهى المشكلة التى ستعرف باسم مشكلة الكليات، والتى انقسم القوم حيالها إلى فريقين : فريق الاسميين الذين يرون أن التصوّرات ليست إلا « أسماء » voces وعلى رأسهم روسلان Roscelin (سنة ١٠٥٠ — سنة ١١٢٠ تقريبا)؛ وفريق الواقعيين الذين يرون أن الكليات «أشياء» res ذات وجود ذاتى مستقل عن الوجود الذهنى . — راجع فى هذا : جيلسون : « الفلسفة فى العصر الوسيط » (باريس سنة ١٩٤٤، ص ١٤٢ — ١٤٣، ٢٣٨ — ٢٤٠ الخ) .

(٢) إذ هو بحث فيما بعد الطبيعة .

(٣) أى منطقيا، فى مقابل البحث اللاهوتى وهو نوع البحث عند أفلاطون .

(٤) أى الأجناس والأنواع، فى مقابل الفصل والخاصة والعرض العام .

(٥) هنا نهاية النقص فى أوّل الفصل .

(٦) ش : أى على أىّ وجه كان .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » لمبدأ كون كل واحد واحد:
إما من الوالد، أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة ٢
نقول إن جنس أورسطس(١) من طنطالس، وأولس من إيرقلس(٢). ونقول
أيضا إن جنس أفلاطن أثيني، وجنس فندارس(٣) ثيبائى، وذلك أن البلد مبدأ
ما لكون كل واحد كالأب. — ويشبه أن يكون هـذا المعنى(٤) أبين، وذلك(٥) ٥
< أن > الهرقليين هم المتناسلون فى جنسهم من هرقل، والقفروفيديون هم الذين
من قفروفس(٦) وقراباتهم. وسمى أوّلا جنسا مبدأ كون كل واحد، و بعد ذلك

---

(١) ش : أورسطس بن أغا ممنن بن أطراوس (فى المخطوط : أطواوس — وهو تحريف) بن فولو بوس بن طنطالس . فهـذا إذن إنما هو مثال على البعيد . — أورسطس = Oreste ؛ طنطالس = Tantalus ؛ أولس = Hyllus ؛ ايرقلس = Heraclès .

(٢) ش : هذا مثال على القريب ، لأن إيرقلس هو أب أولس ، وجدّه فهو أولس .

(٣) ص : فنطارس .

(٤) ش : الحسن : قد أغمض فرفور يوس قوله هذا ، فإنه قد يحتمل أن نصرف قوله : « ويشبه أن يكون هذا المعنى أبين » إلى أنه أراد أى صنف فرض من أصناف الجنس المقدّم ذكرها المعلم عليها بالمقتضيات . وقد بينا ذلك فى تفسيرنا لهذا الكتاب .

(٥) ش : قوله : «وذلك» — لم أجدها فى بعض النقول السريانية ، بل وجدت مكانها ما يقوم مقام « الواو » ، وهو هكذا : والهرقليون هم المتناسلون ... .

(٦) قفروفس = Cecrops ، وقد نشأ فى مدينة سايس (صا الحجر) فى مصر ، واستعمر مقاطعة فى أتيكا حوالى سنة ١٥٥٦ ق . م ، وحكم قسما من هذا الاقليم سمى باسم قفروفيا ، Cecropia وأقام النظم والقوانين ، وأدخل بين أهله عبادات المصريين ، وعلمهم زراعة الزيتون ، وكان أول من أقام مذبحا لزيوس فى بلاد اليونان وقدم له القرابين ، وتوفى بعد أن حكم خمسين عاما . راجع بوزنياس ١ : ف ٥ ؛ استرابون : ٩ ؛ يوستينوس ٣ : ف ١ ؛ هيرودوتس : ٨ : ف ٤٤ .

جماعة القوم الذين من مبـدأ واحد بمنزلة هرقل؛ فإنّا إذا فصلناها وفرّقناها من سائر الجماعات الأُخَر سمينا جماعاتهم جنس الهرقليين .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » للذى يُرتَّب تحتـه النوعُ . (١) وخليقٌ أن يكون إنمـا سمى جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين ، لأن هذا الجنس هو مبـدأٌ ما للأنواع التى تحتـه ، ويظن به (٢) أنه يحوى كل الكثرة التى تحته .

فإذ كان الجنس يقال على ثلاثة أنحاء، فقول الفلاسفة إنما هو فى الثالث منها، وهو الذى رسموه بأن قالوا : « الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو » — مثال ذلك : « الحى » لأن الأشياء التى تحمل :

---

(١) ش : الحسن : أى يوشك أن يكون هـذا الجنس المنطقى إنمـا سمى جنسا لمشابهته هذين الجنسـين الموصوفين، أعنى القبيلى، والذى من مبـدأ الكون، فلأنه مشابه لهما، وكان هـذان مشكورين (كذا ! ولعـل صوابها : مشهورين) عنـد الجمهور بأنهما جنسان، فأسمى المنطقيون هذا الجنس الذى كلامهم فيه جنسا ، لأن الأسماء للمعانى ينبغى أن تورد بحسب ما يفهمه الجمهور، ما أمكن ذلك ووجد القائل إليه طريقا .

وإنمـا قال : « خليق » وأورد ذلك على طريق التشكك لئلا يقول له قائل : « إن كنت يافرفوريوس إنما أعطيت العلة فى تسمية المنطقيين المرتب تحته النوع جنسا لمشابهة هذين الجنسين، فإنه قد ينبغى ألا يسمى جنسا لمخالفته أيضا هـذين الجنسين . وذلك أنه قد يشابههما من جهة، ويخالفهما من جهـة . فإن كان يستحق عنـدك أن يسمى جنسا لمشابهته هـذين، فألا استحق ألا يسمى جنسا لمخالفته هـذين ؟ » — أى ولعل أن يكون إنمـا استعير الاسم له للشابهة التى بينه وبين هذين ولينبهنا على الخلاف الذى بينه وبينهما .

(٢) فوقها : أى يتحقق .

منهـا ما يقال على واحدٍ فقط [١٤٧ ب] كالأشخاص — بمنزلة سقراط » ، وهـذا الشخص ، وهذا الشيء ؛ — ومنهـا ما يقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخـواص والأعراض التى تعرض على جهة العموم ، لا التى تعرض لشيء على جهة الخصوص . فالجنس : كالحىّ ؛ والنوع : كالإنسان ، والفصل : كالناطق ، والخاصة : كالضحاك ، والعرض : كالأبيض والأسود والقيام (١) والجلوس .

فالأجناس تخالف (٢) الأشياء التى تحمل على شيء واحدٍ فقط ممـا يوصف به من أنها تحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التى تقال على كثيرين بأشياء ، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأنّ الأنواع (٣) ، وإن كانت تحمـل على كثيرين ، فإنها ليست تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع ، بل كثيرين مختلفين بالعدد . فإن الإنسان ، إذ هو نوع ، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد . فأما الحىّ ، فإذ هو جنس ، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضا وبالنوع لا بالعدد فقط . ٣

فأما الخاصة فقد يخالفها الجنس (٤) ، من قِبل أن الخاصة إنمـا تُحمَل على نوع واحد ، وهو النوع الذى هى له خاصة ، وعلى الأشخاص التى تحت ذلك النوع — كالضحاك ، فإنه يحمـل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس . فأما الجنس فليس إنما يحمل على نوع واحد ، لكن على أنواع كثيرة مختلفة .

(١) ش : فى النقول السريانية : الجالس والقائم . وفى النقول السريانية القديمة : أن يجلس وأن يقوم . (٢) ش : الخلاف بين الجنس وما يحمل على واحد . (٣) ش : الخلاف بين الجنس وبين الأنواع . (٤) ش : الخلاف بين الخاصة والجنس .

وقد يخالف أيضا الجنس(١) الفصولَ(٢) والأعراض العامّية، من قِبَل أن الفصول والأعراض التى تعرض على جهة العموم، وإن كانت تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تحمل "من طريق ما هو" إذا سئلنا عن ذلك الشيء الذى تحمل عليه هذه، بل إنما تحمل "من طريق أى شيء هو" — وذلك أنّا إذا سئلنا عن الإنسان(٣) : [١٤٩ ا] أى حيوان هو؟ — قلنا : ناطق، وإذا سئلنا عن الغراب : أى حيوان هو؟ — قلنا : أسود، والناطق فصل(٤)، والأسود عرض. — فأما إذا سُئِلنا عن الإنسان: ماهو؟ —

(١) ش : الخلاف بين الجنس والفصول والأعراض العامة .

(٢) ش : الحسن : جملة ما أورده فرفوريوس فى أمر الجنس المنطق هو هذا : قال إنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . والرسم هو المأخوذ من شيء يقوم مقام الجنس ومن خواص وأعراض ذلك الشيء . فالذى يقوم فى هذا الرسم مقام الجنس هو قولنا : "المحمول" — فان المحمول منه ما هو جنس، ومنه ما ليس بجنس . وباقى ما أورده فصول تفصله من الألفاظ التى تدل على الأشخاص، فانها لا تحمل على كثيرين، بل على واحد فقط، وقولنا : "مختلفين بالنوع" فصله من النوع والخاصة، فان النوع لا يحمل على نوع، والخاصة لا تحمل على مختلفين بالنوع، لأنها إنما تحمل على نوع واحد . وإن كان وجد أنواع (ص : أنواعا) تحمل على أنواع، لكن ليس ذلك بما هى أنواع، بل بما هى أجناس . وقولنا : "من طريق ما هو" يفصله من الفصل والعرض ومن الخاصة أيضا، لأن ليس واحد منها يحمل بما هو، بل من طريق أى شيء، وإن كانت لا تتفق فى هذا المعنى، أعنى فى حملها من طريق أى شيء . — فهذا جملة ما قاله فرفوريوس فى أمر الجنس . اه .

(٣) هنا وقع خلط فى ترتيب أوراق المخطوط .

(٤) ش : ينبغى أن يؤخذ من حيث هو مميز مفرّق، لا من حيث هو جزء من الحد، فانه على هذه الجملة يحمل بما هو .

أجبنا بأنه : حيوان ، لأن جنس الإنسان قد كان الحيوان . فيصير قولنا فى الجنس إنه "محمول على كثيرين" يفصله من الأشياء التى تحمل على شىء واحد، وهى التى لا تتجزأ[1] . وقولنا : "مختلفين بالنوع" يفرق بينه و بين ما يحمل كحمل الأنواع والخواص . وقولنا إنه يحمل "من طريق ما هو" يفصله من الفصول ومن الأعراض العامّية التى ليست تحمل "من طريق ما هو"، لكن "من طريق أى شىء هو" أو "كيف حاله"، فليس يحوى إذن الرسم الموصوف لما يقوم فى الوهم من الجنس زيادة ولا نقصانا .

القول فى النوع

فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحدٍ، بمنزلة ما قيل[2] :

٤

"أما أوّلا فصورته مستحقة للمُلْك[3]" .

وقد يقال نوع أيضا للمرتّب تحت الجنس الذى وصفنا ، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحىّ، إذ الحىّ جنس؛ ونقول إن الأبيض نوع للون، والمثلث نوع للشكل .

ولأنا لما وصفنا الجنس ذكرنا النوع بقولنا : المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، وكنا نقول فى النوع إنه المرتب تحت

(١) فوقها : يحمل بما هو . (٢) ش : هذا قاله بعض الشعراء فى أغاممنن لما رآه ؛ و يقال إنه أودساوس ، و يقال إنه أور يفيدس . (٣) فوقها : أى نوعه .

الجنس الذى وصفنا — فينبغى أن يعلم أن الجنس، لأنه جنس لنوع ، والنوع، لأنه نوع لجنسٍ، كل واحدٍ منهما للآخر، وجب أن نستعملهما جميعا فى قولى كليهما . فهم[1] يصفون النوع على هذا الوجه : النوع هو المرتب تحت الجنس ، والذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو . وقد يصفونه [١٤٩ ب] أيضا على هذه الجهة : النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو — ولكن هذه إنما هى لنوع الأنواع ولما هو نوع فقط؛ فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع.

وقد يتبين ما نحن واصفوه على هذا النحو : نقول : إن فى كل واحدة من المقولات أشياء هى أجناس أجناسٍ، وأشياء[2] هى أنواع أنواع، وفيما بين أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أُخَر .

وجنس الأجناس هو الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ونوع الأنواع هو الذى ليس دونه نوع آخر يوضع تحته . وفيما بين جنس الأجناس ونوع الأنواع أشياء هى بأعيانها أجناس وأنواع ، إلا أنها كذلك إذا قيست إلى أشياء مختلفة .

وينبغى أن نوضح ما نحن ذاكروه فى مقولة واحدة فنقول : إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحته : الجسم، وتحت الجسم : الجسم المتنفس، وتحت الجسم المتنفس : الحى، وتحت الحى : الحى الناطق، وتحت هذا : الإنسان،

---

(١) فوقها : أى المشائين .

(٢) ش : نقل قديم : شىء شىء هو جنس أجناس .

وتحت الإنسان : سقراط وفلاطن والجزئيون من الناس . ولكن[1] الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس، والإنسان هو نوع الأنواع. فأما الجسم فنوع للجوهر، وجنس للجسم المتنفس، والجنس المتنفس نوع للجسم وجنس للحى؛ والحى أيضا نوع للجسم المتنفس وجنس للحىّ الناطق، والحى الناطق نوع للحىّ وجنس للانسان ، والإنسان نوع للحىّ الناطق وليس هــو جنسا للجزئيين من النـاس، لكنه نوع فقط . وكل ما كان قريبـا من الأشخاص فهو نوع فقط وليس بجنس .

٥

فكما أن الجوهر هــو جنس الأجناس، لأنه فى أعلى منزلة ، إذ ليس قبله شىء — كذلك الإنسان، فإنه نوع فقط والنوعُ الأخير ونوع الأنواع كما قلنا، إذ هو نوع ليس دونه نوع [١٥٠ ا] ولا شىء من الأشـياء التى يتهيأ فيهـا أن تنقسم إلى أنواع ، بل إنمـا دونه الأشخاص ، فإن سـقراط وألقيبيادس وفلاطن أشخاص .

فأما المتوسطة فإنها لمـا قبلها أنواع ، ولمـا بعـدها أجناس ، فلذلك صار لهـا نسبتان : النسـبة إلى ما قبلها التى بحسبها يقال إنها أنواع لهـا ، والنسبة إلى ما بعدها التى بحسبها يقال لها إنها أجناس لهـا . فأما الطرفان

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أنى وجدت هذا الموضع فى السريانى بنقل أثانس ونقل حنين هكذا : ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس وجنس فقط ، والانسان نوع الأنواع ونوع فقط .

فإنما لها نسبة واحدة ، وذلك : أن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه ، إذ هو أعلى الأجناس كلها، وليس له نسبة إلى شيء قبله ، إذ كان فى أعلى منزلة والمبدأ الأول .

ونوع الأنواع أيضا إنمـا له نسبة واحدة ، وهى النسـبة التى له إلى ما فوقه ، وهى الأشـياء التى هو نوعٌ لهـا . وأما النسبة التى له إلى مادونه فليست غير تلك، إذ كان يقال له أيضا إنه نوع للأشخـاص، إلا أنه نوع للأشخاص من قِبـل أنه يحويها، ونوع لمـا قبـله من قِبل أن الأشياء التى قبله تحويه .

فقد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوعٍ . ويحدونه أيضا بأنه الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ويحدون نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس . والذى هو نوع ، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع ، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو .

٦

والمتوسطات للطرفين يسمونها أجناسا بعضها تحت بعض ، ويجعلون كل واحدٍ منها نوعا وجنسا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة [(١)] . فأما التى ترتقى من قِبل أنواع الأنواع إلى جنس الأجناس فيقال لها أنواع وأجناس ،

(١) ش : الحسن : لمـا أورد المثال على جنس الأجناس ونوع الأنواع والمتوسطة بينهما فى مقولة الجوهر وأوضحه منه ، أخذ أن يورد المثال أيضا على ذلك من الأنساب . وهـذا هو مثال مشهور عند اليونانيين : فيقيم أغاممنن مقام نوع الأنواع ، وزيوس مقام جنس الأجناس ، وباقى الآباء بين هذين مقام المتوسطة .

وأجنـاس بعضهـا تحت بعض ، بمنزلة أغا ممنن(١) بن أطـروس بن فلپس ابن طناطالس ، وآخر ذلك ابن زيوس . ولكنهم [١٥٠ ب] فى النسب يرتقون إلى مبدأ واحد فى أكثر الأمر(٢) ، وهو زيوس مثلا . فأما فى الأجناس والأنواع فليس الأمر كذلك ، لأن الموجود ليس هو جنسا واحدا عاما لجميعها ولا كلها متفقة فى جنس واحد هو أعلى منها كما يقول أرسطوطالس ، ولكنا نهب(٣) أن الأجنـاس الأول على ما فى كتاب " المقولات " عشرة ، وأنهـا

---

(١) ش : الحسن : قبائل اليونانيين ترتقى فى النسب إلى ثلاثة أنفس : إلى زيوس ، و إلى فوسـيدون ، و إلى أفلاطون (فوقها : لا الفيلسوف) : فأغممنون يرتقى إلى زيوس فى النسب ، وايروسوس إلى فوسـيدون ، وميدوس إلى أفلاطون . وهؤلاء الثـلاثة — أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطن — يرتقون إلى فرولس ، فإن أباهم هو أفرانوس ، وأفرانوس هو ابن زيوس القديم الذى إليه يشير أوميروس بقوله إنه أب للكل . فزايوس الثانى هو ابن افرانوس وأخو فوسيدون وأفلاطن ، لأن هؤلاء إخوة ، أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطون . فزايوس الثانى قسم مع إخوته التركة ، وأولد طنطالس ؛ وطنطالس أولد فلپس ؛ وفلپس أولد أطراوس ؛ وأطراوس أولد أغاممنن ؛ وأغاممنن أولد أرسطيس — وهو الأب القريب الذى يقوم مقـام نوع الأنواع ، لأنه أولد طـامانوس ، وماعافاناش ، لا كما يقول فرفوريوس فى هـذا الموضع أن الأب القريب هو وأغا ممنن . والدليـل على ذلك قوله فى صدر " إيساغوجى " لمـا تكلم فى مبدأ الكون من الوالد البعيد قال : أرسطيس عن طنطالس . فهو اذن يرقى أرسطيس هـذا إلى طنطالس . وقد يجوز أن يكون وقع فى النسخ غلط وسقط إسم أرسطيس منها . وأيضا فإن الأمثلة التى أوردها من الأنساب إن أخذت على أنه أوردها مساوية لمـا أورده من أنواع الجوهر ولم يورد أرسطيس فيها عجزت واحدا .

(٢) ش : إنما قال : " فى أكثر الأمر " لأن بعض اليونانيين يرتقى فى النسبة إلى أخيه الذى يقال إن سولن من نسله .

(٣) ش : أفلاطن يقول إن الموجود جنس للقولات . وفرفوريوس أفلاطونى ، فلذلك قال : نهب — أى : نقر ونسلم أن الأجناس الأول على ما فى كتاب " المقولات " عشرة كما يقول أرسطوطالس .

بمنزلة عشرة مبادئ أول ، ومتى سماها إنسان موجودات ، فإنما يسميها باتفاق الاسم ، لا بالتواطؤ . وذلك أن الموجود ، لو كان جنسا واحدا عاما لجميعها ، لقد كانت تسمى كلها موجودات على طريق التواطؤ . فإذ كانت الأوائل عشرة ، فإن الاشتراك بينها إنما هو فى الاسم فقط ؛ لا فى القول الذى بحسب الاسم : فأجناس الأجناس إذًا عشرة[(١)] . فأما أنواع الأنواع فقد توجد فى عدد ما ، وليست بغير نهاية . وأما الأشخاص التى هى بعد أنواع الأنواع فبغير[(٢)] نهاية[(٣)] .

---

(١) ش : الحسن : الأمور منها ما هو محدود عندنا وعند الطبيعة ، وهى الأجناس العالية ؛ ومنها ما هو محدود عند الطبيعة غير محدود عندنا ، وهى أنواع الأنواع ؛ ومنها ما ليس هو محدودا ، لا عندنا ولا عند الطبيعة وهى الأشخاص .

(٢) ش : أى أن القوة على تكوينها لا تنفد .

(٣) ش : الحسن : غرض فرفوريوس فى هذا الفصل المعلم على أوله و إلى آخر الكلام فى النوع أن يفيدنا خمسة مطالب يحتاج إليها الناظر فى الصناعة المنطقية : الأول منها يفيدنا فيه شروطا ننتفع بها فى أمر القسمة ؛ والثانى يعلمنا ما خاصة القسمة ؛ و يقول إنها هى التى تصير الواحد كثيرا . و إنما قصد أن يفيدنا ذلك ، لأن منها تتقوم صناعة التحديد . و يعرفنا فيه أيضا خاصة صناعة التحديد ، وهى أن يجمع الكثير إلى واحد . و إنما قصد لتعليمنا ذلك لأن منها يتقوم البرهان . والثالث : يعلمنا شروطا نحتاج إليها فى صناعة البرهان ، وهو أن يعرفنا أى هذه الخمسة أعم ، وأيها أخص ، وأيها مساو ، وكيف يحمل بعضها على بعض ، وأى شىء منها يحمل على أى شىء منها . وهذا نحتاج إلى الوقوف عليه ضرورة فى البرهان . وهذه الثلاثة المطالب هى التى ذكرها فى صدر كتابه فقال إن هذا النظر نافع أيضا فيها . والرابع فهو أنه لما تكرر فى قوله ذكر الجزئى أخذ أن يرسمه و يعرفنا ما الذى يريد بقوله : جزئى . والخامس : فهو أنه لما كان جنس الأجناس كلا (ص : كل) فقط ، والشخص جزء فقط ، والمتوسطة بينهما كل وجزء ، وكان الكل والجزء من المضاف ، أخذ أن يعرّفنا بأى حرف من حروف التصريف يضاف النوع إلى ما قبله و إلى ما بعده . — فهذه هى المطالب التى يعلمناها فرفوريوس فى هذا الفصل . وقد علمنا عليها بحروف المعجم بزرقة (— علمنا عليها بحروف المعجم أيضا فى الطبع) .

(ا) ولذلك يأمر فلاطن المنحدرين من أجناس الأجناس إلى أنواع الأنواع أن يمسكوا عنـدها، وأن يكون إنحدارهم إليها بمتوسطات بعد أن يقسموها بالفصول المحدثة للأنواع؛ ويقول إن الأشياء التى بغير نهاية ينبغى أن تترك، فإن العلم لا يحيط بها .

(ب) وإذا انحدرنا إلى أنواع الأنواع فيجب ضرورةً، إذ كنا نقسم، أن نصـير إلى كثرة . وإذا ارتقينا إلى أجناس الأجنـاس فيجب ضرورةً أن تجمع الكثرة، لأن النوع جامع الكثير[1] إلى طبيعة واحدة ، والجنس فى ذلك أكثر جمعًا منـه . فأما الأشياء الجزئية والمفردة فضدُّ ذلك ، لأنها تقسِّم الواحد دائمـا إلى كثرة ، وذلك أن النـاس الكثيرين إنسان واحد فى اشتراك النوع ، والإنسان الواحد العام كثير بالجزئين ، فإن الشىء المفرد[2] يقسم أبدًا، والعام جامع .

٧

(ج) و إذ قد وصفنا الجنس والنوع ما كل واحدٍ منهما،وكان الجنس واحدا والأنواع [١٥١ ا] كثيرة، لأن قسمة الجنس أبدًا إلى أنواع كثيرة فإن الجنس أبدًا يحمـل على النوع ، وكل ما هو فوق يحمل على ما تحتـه . فأما النوع فليس يحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التى فوق ذلك الجنس لأنها لا تنعكس . وذلك أنه ينبغى أن تكون الأشياء التى تحمل

(١) ش : أى مثل الأشخاص الكثيرة ، فإنها تجتمع وتصير بالنوع طبيعة واحدة ، إنسان مثلا، والجنس أكبر جمعا، لأنه يجمع الأنواع . (٢) ش : مثل الجزئين .

على أشـياء : إما مساوية لتلك التى تحمـل عليها كحمل الصهيل على الفرس ، وإما أن تكون أكثر منها كحمل الحيوان على الإنسان . فأما الأشياء التى هى أقلّ فليست تحمل على ما هو أكثر منها ، لأنه ليس لك أن تقول إن الحيوان إنسان ، كما تقول إن الإنسان حيوان .

والأشياء التى يُحْمـل عليها النوعُ يُحْمَل عليهـا من الاضطرار جنسُ ذلك النوع وجنْس ذلك الجنس ، إلى أن نبلغ إلى جنس الأجناس . لأنه إن كان قولنا : « سقراط إنسان » صادقا ، وأن «الإنسان حيوان» وأن «الحيوان جوهر » — فقولنا إن « سقراط حيوان » و « جوهر » صادق . فإذ كانت إذًا الأشياء العالية تحمل على ما هو تحتها دائمـا ، فالنوع يحمل على الشخص ، والجنس على النـوع وعلى الشخص ، وجنس الأجناس يحمـل على الجنس أو الأجناس(١) (إن كانت المتوسطة التى بعضها تحت بعض كثيرة) ، وعلى النوع ، وعلى الشخص . وذلك أن جنس الأجناس يحمل على جميع الأجناس والأنواع والأشخاص التى تحته . والجنس الذى قبل نوع الأنواع يحمل على جميع الأنواع ، وعلى الأشخـاص . والنوع ، الذى هو نوع فقط ، يحمـل على جميع الأشخاص . والشخص يحمل على واحدٍ فقط من الجزئيات .

---

(١) ش : أبو بشر : إنمـا قال : « الجنس أو الأجنـاس » لأن من المقولات ما بين جنس الأجناس والنوع الأخير منها متوسطات كثيرة مثل الجوهر والإنسان ، فإن بينهما متوسطات كثيرة ، ومنهـا ما ليس بينهما متوسطات كثيرة مثـل جنس المضاف ، فإنه ينقسم إلى جنسـين فقط : إلى ما يختلف تصريفه ، وإلى ما لا يختلف تصريفه .

(د) والذى يوصف بأنه شخص هو بمنزلة : سقراط، وذاك الأبيض، وهذا المقبِل، كأنك قلت : ابن سفرونسقوس(١)، إن كان إنما له من البنين سقراط وحده . وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص، من قِبل أن كل واحدٍ منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد جملتها بعينها [١٥١ ب] وقتا من الأوقات فى آخر غيره من الأشياء الجزئية . فإن خواص سقراط لا يمكن أن توجد فى آخر غيره من الجزئيين . فأما خواص(٢) الإنسان، أعنى العام، فقد توجد بأعيانها فى كثيرين، لا بل فى جميع الناس الجزئيين من جهة ما هم(٣) ناس .

(هـ) فالنوع إذًا يحوى الأشخاص، والجنس يحوى النوع، لأن الجنس
٨ كُلٌّ ما، والشخص جزءٌ، والنوع كُلٌّ وجزءٌ، غير أنه جزءٌ لشيءٍ آخر، وليس هو كُلًّا(٤) لآخر، لكنه كلٌّ فى آخر، وذلك أن الكل فى الأجزاء .

فقد وصفنا أمر الجنس والنوع ، وقلنا ما جنس الأجناس وما نوع الأنواع، وما الأشياء التى هى بأعيانها أجناس وأنواع، وما هى الأشخاص، وعلى كم جهة يقال الجنس والنوع .

---

(١) Sophroniscus ، والد سقراط .

(٢) ش : مثل الضحك وقبول العلم والمعرفة وتعلم الصنائع .

(٣) ش : إنما قال هذا لأن خواص الإنسان ليس إنما توجد للشخص من حيث هو شخص، بل من حيث هو نوع .

(٤) ص : كل .

القــول فى الفصـــل

فأما الفصـــل[(١)] فيقال عاما، وخاصا، وخاص الخاص . لأنه قـد يقال فى شىء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة : فإن سقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضا إذ كان صبيًا فصـار رجلًا و إذا كان يعمل شيئا وأمسك عنه وفى اختلاف الأحوال دائمـا .

و يقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصـــل خاص متى خالفه بِعَرَض غير مفارق ، والعَرَض غير المفارق بمنزلة القنوة[(٢)]، والشهلة، وأثر الجرح المندمل .

و يقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص[(٣)] متى كان يخالفه بفصل محدِث للنوع كالإنسان، فإنه يخالف الفرس بفصل محـدث للنوع ، أعنى بطبيعة النطق .

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعـلم أن فرفريوس يقسم الفصل العـام إلى قسمين : إلى الطويل المدّة، وإلى القصـير المدّة . ويقسم الخاص إلى قسمين : إلى ما هو من أوّل الجبـلة والتكون كالفطسة والزرقة، وإلى ما هو بالاتفاق كالجرح المندمل بأرسيودوس (كذا !)؛ فإن أوميروس لمـا رأى أرسيودس (كذا !) وقـد وقع به الجراح قال له : قد تغـيرت على الآن، ولم يقل له : إنك آخر . فلذلك يقال إن هذه الفصول تحدث غيرا ، لا آخر . و يقسم فصل خاص الخاص إلى قسمين : إلى المقسمة، وإلى المقوّمة .

(٢) القنوة (بكسر القاف وضمها) فى الأنف : ارتفاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوغ طرفه، أو نتوء وسط القصبة وضيق المنخرين ؛ هو أقنى، وهى قنواء . — والشهل (محرّكة) والشهلة (بالضم) : أقل من الزرق فى الحدقة وأحسن منه ، أو أن تشرب الحدقة حمرة من قلة سواد الحدقة حتى كأنه يضرب إلى الحمـرة، شهل (كفرح) واشهل اشهلالا، والنعت : أشهل وشهلاء .

(٣) فوقها : أى أكثر خصوصا .

وبالجملة (١)، فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذي يوجد فيه اختلافاً، غير أن الفصل الخاصّ والعام يحدثان غيرا (٢)، وخاص الخاص يحدث آخر، وذلك أن [١٥٢ ا] من الفصول ما يحدث غيرا (٣)، ومنها ما يحدث آخر (٤).

---

(١) ش : قال الحسن : كلام فرفوريوس الذى أوّله : « وبالجملة فإن كل فصل ... » وآخره : « أو ملوّنا بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص » عند هذه العلامة † — مختلف فيه : فقوم قالوا إن غرضه فيه أن يورد الاشتراكات والاختلافات التى بين هذه الفصول، أعنى العام والخاص، وخاص الخاص، على ما فهمه ألينوس وقوم من الاسكندرانيين . وقوم قالوا إن غرضه أن يقسم الفصول قسمة أخرى، أعنى إلى ما يحدث غيرا، وإلى ما يحدث آخر . وذلك أن فرفوريوس يقسم الفصول على ثلاث جهات : الأولى أن يقسمها إلى العام، والخاص، وخاص الخاص . وعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوّله : « فأما الفصل فيقال عاما وخاصا، وخاص الخاص ... »، وآخره : « بفصل محدث للأنواع، أعنى بطبيعة النطق ... » وزعموا أن هذه القسمة للفصل هى لفرفوريوس .

والثانية هى التى يقسم بها الفصول إلى ما يحدث غيرا، وإلى ما يحدث آخر، أى نوع آخر مثل النطق الذى إذا ضام الحيوان أحدث نوعا آخر، الملك مثلا . وهذه القسمة فهى لأرسطوطالس . وفرفوريوس يعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوّله : « وبالجملة فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذى يوجد فيه اختلافا ... » وإلى قوله : « وتغاير الأحوال » .

والثالثة هى التى يقسم بها الفصول إلى المفارق وغير المفارق، ويقسم غير المفارق إلى ما بالذات، وإلى ما بالعرض . ويتكلم فى ذلك ويعبر عنه بقوله الذى أوله : « فينبغى أن نبتدئ من فوق أيضا ... » وإلى آخر قوله : « أو ملوّنا بضرب من الألوان، فقد يزيد وينقص » وهو آخر الفصل المذكور . وأخلق أن يكون القول كما زعم هؤلاء، لأن كلام فرفوريوس متوجه نحو هذا الغرض .

(٢) فوقها : أى غيرا فى أحواله . (٣) ش : مثل الفصل العام .

(٤) ش : مثل فصل خاص الخاص .

فالتى تحـدث آخر سميت فصولا محدثة للأنواع، والتى تحـدث غيرا تسمى فصولا على الإطلاق، لأن الحي[1] إذا أضيف إليه فصل الناطق أحدث آخر ونوعا للحى . فأما فصـل التحرك فإنه إذا أضيف إلى الحى يجعـله غير الساكن فقط .

٩

فمن الفصول إذًا ما يحدث آخر، ومنها ما يحدث غيرًا فقط . فالفصول التى تحدث آخر، بهـا تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع ، و بهـا تستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول. فأما الفصول التى تحدث غيرًا فإنها تحدث عنها غيرية فقط وتغايير الأحوال .

فينبغى أن يُبتدأ من فوق أيضا فأقول : إن الفصول منها ما هى مفارقة، ومنها غير مفارقة . فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان و يمرض، وما أشبه ذلك ــ فصـولٌ مفارقةٌ . فأما أن يوجد أقنى أو أفطس أو ناطق أوغير ناطق ــ ففصولٌ غير مفارقة . ومن غير المفارقة ما توجد بذاتها، ومنها على طريق العَرَض . وذلك أن الناطق موجودٌ للانسان بذاته، وكذلك المـائت وقبول العلم . فأما أن يكون أقنى أو أفطس فعلى طريق العَرَض ، لا بذاته. فالتى توجد لشىء بذاتها فقد توجد فى قول الجوهر وتحدث آخر، فأما التى هى على طريق العَرَض فليست توجد[2] فى حدّ الجوهر ولا تحـدث

(١) ش : قد أخذ أن يوضح ما ذكره بالمثال .
(٢) فوقها : قول .

آخر، بل إنما تحدث غيرا فقط . والتى توجد بذاتها لا تقبل الأكثر[١٥٢ب] والأقل . فأما التى هى على طريق العرض فإنها تقبل الزيادة والنقصان و إن كانت غير مفارقة . وذلك أن الجنس لا يحمل على ما هو له جنس بالأكثر

(١) ش : قال الحسن : قد يتشكك على فرفريوس فيقال : زعمت أن فصل خاص الخاص لا يقبل الأكثر والأقل ، والخاص يقبل . وها نحن نوجدك من فصول خاص الخاص ما يقبل الزيادة والنقصان . ومن فصول الخاص ما لا يقبل من ذلك أن يفرقه البصر من فصول خاص الخاص للبياض ، لأنها مأخوذة فى حده ، والجمع للبصر من فصول خاص الخاص للسواد . وقد يوجد سواد أشدّ جمعا للبصر من سواد آخر ، فإن جمع سواد الغراب لأبصارنا أشدّ من جمع سواد القار مثلا والأبنوس ، وكذلك البياض الموجود فى الطائر المسمى ققنس أشدّ تفرقة للبصر من الثلج . فقد وجدنا إذن من فصول خاص الخاص ما يقبل الأكثر والأقل . ومن ذلك أن سقراط ابن سفرونسقوس الذى من أهل ايثينية يوجد له عرض خاص ، وهو أنه ابن سفرونسقوس من أهل ايثينية . وهذا لا يوجد بالأقل والأكثر فى وقت من الأوقات ، فانه ليس إنسان فى أنه ابن فلان أو من بلدة فلان بأكثر من إنسان آخر فى أنه ابن فلان أو من بلدة فلان . فقد وجدنا إذن من فصول الخاص ما لا يقبل الأكثر والأقل .

فنقول فى الجواب عن الشك الأول : إن قولنا فى البياض إنه لون مفرق للبصر ليس هو رسما لبياض ققنس أو لبياض الثلج ، بل هو للبياض المطلق ، أعنى لمعنى البياض وذاته التى يدل عليها بحدّه . وهذا ليس يختلف ألبتة ، وليس منه ما هذا المعنى موجود له بالأقل والأكثر . و إنما عرض أن يكون ققنس أشدّ تفرقة من بياض الثلج ، من أجل الهيولى الذى وجد فيها البياض المطلق . فإنه لما كانت الهيولى القابلة للبياض فى الثلج وققنس مختلفة ، كان قبولها لمعنى البياض مختلفا ، فوجد لبعضها ، وهو القفنس مثلا ، بالأكثر ، ولبعضها ، وهو الثلج ، بالأقل . وهذا الشك وهذا الحل غير لائق بهذا الموضع ، لأنه نظر إلهى ، والنكتة فيه هى أن المعانى بتجريدها أكمل منها إذا قارنت الهيولى .

وأما الجواب عن الشك الثانى : فهو أن الفصول التى أوردت لسقراط ليست فصولا خاصة ، بل خاص الخاص ، لأنها تفصل سقراط من المشارك له فى الاسم .

والأقل ، ولا فصول الجنس أيضا التي بها ينقسم ، لأن هــذه الفصول هى المتممة لحد كل واحد . والوجود لكل واحد واحدٍ بعينه غير قابل للزيادة والنقصان . فأما أن يكون[١] أفنى أو أفطس أو ملونا بضرب من الألوان فقد يزيد و ينقص † .

١٠

فإذا كنّا[٢] نجد أنواع الفصل ثلاثة، وكان منهــا ما هو مفارق، ومنها غير مفارق، ومن غير المفارق أيضا منهــا ما هى بذاتها ، ومنها ما هى على طريق

---

(١) فوقها : أى الإنسان .

(٢) ش : قال الحسن : لمـا قسم فرفوريوس الفصل إلى الأقسام المذكورة ، ثم بين أن غرضه منها الكلام فى الفصول الذاتية ، أخذ أن يقسمها . فهو يقول : إن منها مقسمة ، ومنها مقومة . فالقاسمة هى التى بهـا ينقسم الجنس إلى الأنواع مثل قسمتنا الحيوان إلى النـاطق وغير الناطق ، والمـائت وغير المـائت . والمقومة هى التى تقــوم طبيعة النوع ، مثل الناطق والمـائت المقوّمين لطبيعة الإنسان . وهو يبين أن الفصول القاسمة غيرها إذا أخذت مقوّمة بحجتين : الأولى منهما أن إذا أخذنا شيئا واحدا بعينه ، مثل الحيوان ، لم نجد الفصول القاسمة له هى المقوّمة . فإن الفصول القاسمة له هى : الناطق وغير الناطق ، والمقوّم : المتنفس والحساس . والثانيــة أنا إذا أخذنا فصلا واحدا مثل الناطق مثلا لم نجده مقوّما لشىء واحد بعينه ، وقاسما ، بل وجدناه من الفصول المقوّمة للانسان والقاسمة للحيوان . وهاتان الحجتان كحجة واحدة . فيحصل من هذا أن فصول خاص الخاص هى واحدة بأعيانها ، مقسمة ، ومقوّمة ، لكن ليس لشىء واحد بعينه ، بل مقسمة للأجناس التى هى أعلى ، ومقوّمة للأنواع التى تحت تلك الأجناس . وقد تهيأ للانسان الزيادة على هذا أن يقول : لو كانت الفصول المقسمة هى المقوّمة ، لقد كان ما يوجد له الفصول المقسمة توجد له الفصول المقوّمة ، فإن الأجناس العالية ، مثل الجوهر مثلا ، توجد له فصول مقسمة وهى : الجسمية ، وغير الجسمية ، وليس توجد له فصــول مقوّمة . فأنواع الأنواع لها فصول مقوّمة ، وليس لهـا فصول قاسمة . فإذًا ليست الفصول المقوّمة هى المقسمة . ولعل قائلا يقــول : فمـا الذى يقال فى المتوسطة ؟ فإن لها فصولا قاسمة وفصولا مقوّمة . فنقول إن تلك ، أيها القائل ، ليست واحدة بأعيانها ، لأنها قاسمة لمـا فوق ومقوّمة لمـا تحت ذلك الجنس .

العَرَض ، فالفصول أيضا التى هى بذاتها منها ما بها تقسم الأجناس إلى الأنواع ، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعا ، مثال ذلك أنه لما كانت الفصول الموجودة للحى بذاتها (١) هى هذه : المتنفس ، والحساس ، والناطق ، وغير الناطق ، والمائت ، وغير المائت — صار فصلا المتنفس والحساس مُقوِّمَيْن لجوهر الحىّ ، لأن الحىّ هو جوهر حساس متنفس . فأما فصول المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق فمقسمة للحى ، لأنها تقسم الأجناس إلى الأنواع . غير أن هذه الفصول المقسمة للأجناس (٢) قد تكون متممة ومقوّمة للأنواع ، لأن الحىّ ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق ، و بفصل الميت أيضا وغير الميت . ولكن فَصْلَىْ المائت والناطق مقوّمان للانسان ، وفصلى الناطق والمائت مقوّمان للحيوانات وغير الناطقة . وكذلك أيضا الجوهر الأعلى : لما كانت له فصول تقسمه — وهى : المتنفس وغير المتنفس ، والحساس وغير الحساس — صار فصلا : المتنفس

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن الموجود يقال على ضربين : فمنه ما يوجد الموضوع فى حدّه ، ومنه ما يوجد هو فى حد الموضوع . فالذى يوجد فى حد الموضوع مثل أخذنا فى حد الإنسان وهو الموضوع : الناطق والمائت ، وهذه هى الفصول المقوّمة . والذى يؤخذ فى حده الموضوع فهى مثل الفصول القاسمة ، فإنا إذا أردنا أن نقول : ما النطق ؟ قلنا : إنه حيوان — تقدّم مقدّمتين ينتج نتيجة .

(٢) فوقها : أى أن هذه الفصول إذا أخذت متقابله تصير مقسمة ، و إذا أخذت فصلين فصلين منها على غير تقابل كانت مقومة .

والحساس، إذا [١٥٣ ا] حصلا مع الجوهر، أحدثا الحى . فلأن(١) هذه الفصول بأعيانها إذا ما أخذت بنحوٍ(٢) من الأنحاء تكون مقوّمة، وإذا أخذت بنحو آخر(٣) تصير مقسمة، سميت بأجمعها محدثة الأنواع .

والحاجة فى قسمة الأجناس ، والحاجة فى الحدود إنما هى إلى هـذه(٤) الفصـول غير المفارقة التى على طريق العرض والحدود ، فأحرى بألّا تحتاج إلى المفارقة .

وقد يحدّون هذه(٥) الفصول فيقولون إن الفصل(٦) هو الذى به يفضل(٧)

١١ النوع على الجنس(٨) . وذلك أن الإنسـان له شىء يفضل به على الحىّ وهو

---

(١) فوقها : أى القاسمة . (٢) فوقها : أى على غير تقابل .

(٣) فوقها : أى متقابلة . (٤) فوقها : أى الذاتية .

(٥) ش : الينوس : لما كان فصل خاص الخاص موجودا للنوع ، وجب أن يكون علمنا به من النوع ؛ فإن الفصل يعرف : إما من قياس النوع إلى الجنس — ومن هذا رسم بأنه الذى به (ا) يفضل (فوقها : يزيد) النوع على الجنس فضلا جوهريا (فوقهما : زيادة جوهرية) — ؛ وإما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض . والفصل يعـرف من قياس الأنواع بعضها إلى بعض على وجهين : أما عندما يؤخذ كالمقوم (فوقها : مقوما) فيحد من هذه الجهة (ب) أنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شىء هو . وأما عندما يؤخذ مقسما فانه يحد من هذه الجهة بأنه (حـ) الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا . (ى) وأما من قيـاس الأنواع بعضها إلى بعض وإلى الجنس ، فانه من هذه الجهة قد يحد بأنه الذى من شأنه أن يفرق ما تحت جنس واحد بعينه تفرقة جوهرية . (٦) فوقها : هذا الرسم هو المأخوذ من قياس النوع إلى الجنس . (٧) فوقها : أى يزيد . (٨) ش : يجب أن يقال إن الفصل هو الذى يزيد به النوع على الجنس زيادة جوهرية ؛ لأنه إن لم يزد جوهره فسد المعنى . فإن الإنسان يزيد على الحيوان بأنه منتصب القامة ، عريض الأظفار ، وليس هذه من الفصول التى غرضه تحديدها .

الناطق والمائت ، لأن(١) الحى ليس هو واحداً(٢) من هذين . وإلا : فمن أين

(١) فوقها : فى أخرى : لأن الحى ليس هو ولا واحدا من هذين . (٢) ش : قال الحسن بن سوار : لما قال فرفور يوس إن النوع يفضل على الجنس بأنه قد توجد له الفصول وليست موجودة فى الجنس ، فلئلا يقول له قائل : ليس يفضل النوع على الجنس بوجود الفصول له ، لأنها — أعنى الفصول — موجودة أيضا للأجناس ، لأنها لو كانت موجودة للأنواع ولم تكن للأجناس للزم أن يكون شىء من لا شىء ، لأنه إذا لم تكن الفصول موجودة للأجناس ، فمن أين اقتنت الأنواع الفصول ؟ — وأحس بهذا الشك الداخل عليه ، وأومأ اليه بأوجز ما يكون من الكلام بقوله : « وإلا ، فمن أين اقتنت الأنواع فصولا ؟ » — أخذ أن يحله بأن ألزم الوضع بأن الفصول موجودة فى الجنس محالا ، فقال : « ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له وإلا صارت الفصول المتقابلة لشىء واحد بعينه معا » — كأنه يقول : إن قولك ، أيها المتشكك ، ووضعك بأن الفصول موجودة فى الجنس ، وهو الذى به تم لك فسخ الرسم الذى أوردناه للفصل — محال . وذلك أنك إن وضعت أن الفصول موجودة للجنس لزم أن تكون المتضادة ، مثل الناطق وغير الناطق ، فى شىء واحد بعينه معا ، أعنى فى الحيوان ، وكذلك المائت وغير المائت . ولأن وجود المتضادة فى شىء واحد بعينه لا يمكن ، يلزم ألا تكون الفصول موجودة فى الجنس .

فكأن المتشكك عاد فقال إنه قد لزم إذن مما قلنا أن تكون الفصول موجودة فى الجنس وغير موجودة : أما موجودة فللزوم الوضع بأنها غير موجودة كون شىء من غير شىء ؛ وأما غير موجودة فللزوم الوضع بأنها موجودة كون المتضادة فى شىء واحد بعينه معا ، وأن يكون الشىء موجودا وغير موجود معا فى شىء واحد بعينه محال — فهذه حيرة أخرى . فكأن فرفوريوس قال : أما أن يكون شىء واحد بعينه موجودا وغير موجود معا بالفعل فهو لعمرى محال ؛ فأما أن يكون موجودا بالقوة وغير موجود بالفعل فانه غير محال — كذلك الفصول ، أيها المتشكك فى الموجودة فى الأجناس بالقوة لا بالفعل على ما يعتقده المشاؤون الذى كلامنا فى هذا الكتاب إنما هو بحسب آرائهم . وبهذا تنحل الحيرة بأن شيئا يكون من لا شىء . فانه ليس بمحال أن يكون شىء بالفعل من غير موجود بالفعل وموجود بالقوة . وإنما المحال الذى لا يمكن تصوره ، فضلا عن وجوده ، أن يكون شىء من غير شىء على الإطلاق ، أى مما ليس بموجود ألبتة : لا بالقوة ولا بالفعل .

وتنحل أيضا الحيرة بأن المتضادة تكون موجودة فى شىء واحد بعينه بالفعل ؛ فأما بالقوة فانه غير محال . فهذا هو نسق ما قاله فرفوريوس .

وقد ينبغى أن نعيد الشك ونلخصه ليكون التأمل له أقوى فنقول إنه مبنى على مقدمتين معترف بصدقهما : الأولى أنه لا يكون شىء من لا شىء ، وهذه مجمع عليها . والثانية أن المتضادة لا يمكن أن توجد معاً فى شىء واحد بعينه . فلما أخذها بين المقدمتين بحث عن الفصول الموجودة فى الأنواع =

اقتنت الأنواع فصولا؟ ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له ؛ و إلا صارت

= المرتبة تحت جنس واحد بعينه : هل هى موجودة فى الجنس ، أم لا ؟ و يلزم القولين جميعا محال ، أعنى وجود الفصول فى جنس ولا وجودها . يقول : إنه إن كانت الفصول موجودة فى الجنس ، لزم أن تكون المتضادة فى شىء واحد بعينه معا مثل أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت ، فى الحيوان . وهذا محال ، لأنا قد وضعنا أن المتضادة لا يمكن أن توجد فى شىء واحد بعينه معا .

و إن لم تكن موجودة فى الجنس لزم أيضا محال وهو : أن يكون شىء من لا شىء ، لأنه إذا كانت الفصول موجودة للأنواع وليست موجودة للأجناس ، فمن أين اقتنت الأنواع الفصول؟ ومن أين جاءتها ؟ فهذا هو الشك . وهو يحل على ضربين : أحدهما بحسب رأى أرسطوطالس وأصحابه ، والآخر بحسب رأى الأفلاطونيين . فان أصحاب أرسطوطالس يحلونه بما أورده فرفوريوس ، وذلك أنهم يقولون إن الفصول موجودة فى الجنس بالقوة لا بالفعل ، فلأنها موجودة بالقوة ما لا يلزم أن يكون شىء من لا شىء ، فإن الموجود بالقوة هو شىء ما . ولا يمتنع أيضا أن تكون الفصول المتضادة على هذا الوجه موجودة معا ، أعنى بالقوة ، لأن المحال هو أن تكون المتضادة موجودة معا بالفعل .

وأصحاب أفلاطون يحلونه بأن يقولوا إن الفصول موجودة فى الجنس بالفعل . وليس بمحال أن تكون المتضادة فى شىء واحد بعينه معا بالفعل ، كالأشياء المعقولة والمبصرة ، فان العقل يوجد فيه معنى السواد ومعنى البياض ، وهما متضادان ؛ والبصر تحصل فيه صورة الأسود والأبيض ، وهما متضادان . و إنما المحال أن تكون المتضادة فى شىء واحد بعينه على أنه جسم هيولانى . فأما ما ليس بجسم هيولانى فانه ليس بمحال أن توجد فيه الأشياء المتضادة معا .

فكأنه الآن يحصل من كلام هؤلاء أن الجنس ، الحيوان مثلا ، إذا حصل معقولا كان غير هيولانى ، لأن العقل لا يلابس الهيولى ، أعنى أنه تجرد معقوله من الهيولى . فاذا كان الحيوان معقولا ، لم يمتنع أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت موجودين (ص : موجودان) فيه . إلا أن هذا معقول . وأصحاب أفلاطون يسمون المعقول موجودا بالفعل ، وأصحاب أرسطوطاليس لا يطلقون ذلك إلا فى الموجود المحسوس [هامش ١٥٣ ب] .

وقد حل إلينوس هذا الشك حلا جيدا بأن قال ما هذا معناه : قولنا إن الشىء الواحد بعينه يكون المتضادين معا على وجه ما لا يمكن ، وعلى وجه ما يمكن . فالذى لا يمكن هو أن يكون الشىء الواحد بعينه الموجود بالفعل المتضادين معا بالفعل ، أعنى أن يكون الشىء الذى يوجد فيه المتضادان موجودا بالفعل ، وأن يكون المتضادان فيه معا بالفعل مثل هذا المشار إليه ، أعنى فى أن يكون هذا المشار إليه حارا و باردا من جهة واحدة بعينها .

وأما الجهة التى عليها يكون الشىء الواحد بعينه المتضادين معا فهى تنقسم على ثلاثة أنحاء : الأول : منها أن يكون الشىء الواحد بعينه أحد المتضادين بالفعل والآخر بالقوة ، مثل الجسم الحامل لحرارة النار : فإنه حار بالفعل بارد بالقوة . فأحد المتضادين موجود بالفعل ، والآخر بالقوة =

الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا .

= والثانى : أن يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا بالقوة، مثل الأدكن الذى هو وسط بين الأبيض والأسود . فإن كل واحد من هذين، أعنى الأسود والأبيض ، موجود (ص : موجودا) فيه بالقوة . فإن الأدكن فيه معنى السواد، وفيه معنى البياض معا، لكن بالقوة .

والثالث : فهو أن نتصور المعنى العام ، مثل الحيوان . فإنا إذا تصورناه أخذناه من غير أن يوجد له معنى التضاد، لأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة . فان هـذا المعنى ليس يوجد معه : لا أنه ناطق، ولا أنه غير ناطق ، ولا مائت ولا غير مائت، فيحصل معقولا من غير تضاد . ولأن الحيوان الموجود فى النفس هـو الموجود فى الإنسان الذى هو ناطق ، وفى الثور الذى هو غير ناطق، وكان الناطق وغير الناطق متضادين معا ، يكون الحيوان الذى فى النفس قد يوجد له المتضادان فى الوجود بالفعل ، لأن ليس فى الوجود حيوان بالفعل مفرد، عرض له أن كان ناطقا أو غير ناطق، بل الحيوان الموجود هو إما ناطق وإما غير ناطق؛ بل الذى فى النفس هو الذى عرض له فى الوجود أن كان ناطقا أو غير ناطق . وليس هذا محالا (ص : محال) ، لأن المحال هو أن يكون شيء موجود بالفعل يصير المتضادين معا بالفعل .

وهذا معنى لطيف جدا فهمته عن إلينوس وكسوته هذه العبارة بأوضح ما قدرت عليه ، وزدت فيه زيادات صالحة تنبئ عنه .

وإلينوس يقول إن فرفوريوس يشير بقوله : « بالقوة » إلى الحـد ، أى أن فرفوريوس يريد بقوله : « ولكن الفصول التى تحت الجنس هى له بأجمعها بالقوة » — أى أن الحيوان المعقول، وهو ما يحصل فى النفس من حده القائل : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة، أى أن هذا المعقول إذا شابك غير ناطق صار غير ناطق ، وإذا شابك الناطق كان ناطقا . فلأنه إذا لابس هـذا صار هو، وإذا لابس ضده صار هو ، وكأن هذا المعنى، أعنى المعقول، يشبه المعنى الموجود بالقوة الذى يصير كل واحد من المتضادين — سماه فرفوريوس بالقوة من طريق مشابهته لما هو موجود بالقوة .

ويجب أن تعلم، مما ذكرناه ، أن الموجود بالفعل يقال على ضربين : فإن قولنا مثلا : إن هـذا الإنسان كاتب بالفعل ، يفهم منه معنيان : أحدهما أنه هو ذا يكتب ؛ والآخر إذا نظرنا إليه وقـد أمسك عن الكتابة ، فإن هـذا نقول فيه : إنه كاتب بالفعل لأن الكتابة ملكة له . وكذلك أيضا قولنا : إن هذا الإنسان كاتب بالقوة، يفهم منه معنيان : أحدهما يشار به إلى الإنسان الذى من شأنه ويمكن فيـه أن يكون كاتبا مثل الصبى . والآخر إلى الإنسان الذى الكتابة ملكة له ، لكنه ليس هو ذا يكتب بالفعل . وهـذا هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل . فالضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالقوة . =

ولكن الفصول التى تحته هى له بأجمعها بالقوة على حسب ما يعتقدون؛ فأما بالفعل فليس هى له ولا واحد منها . وعلى هذه الجهة لا يكون شىء من أشياء غير موجودة، ولا تكون المتقابلات فى شىء واحدٍ بعينه معا .

وقد يحدُّون الفصل أيضا على هذه الجهة : الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أىّ شىء هو، لأن الناطق والمائت محمولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أى شىء هو، لا من طريق ما هو . وذلك أنا إذا سئِلنا عن الإنسان ما هو فالأَوْلى أن نقول : إنه حيوان . وإذا سئِلنا عنه أى شىء هو فإن الأَوْلى أن نصفه بأنه : ناطق مائت . وذلك(١) أن الأشياء مقوّمة من مادّة وصورة، أو من أشياء قوامها

= فأصحاب أرسطوطاليس يشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة فى الأجناس بالقوة » إلى الضرب الثانى من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة . و <أما> أصحاب أفلاطون فيشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة فى الجنس بالفعل » إلى الضرب الثانى من ضربى الأشياء الموجودة بالفعل . فهما إذن يشيران إلى معنى واحد بعينه ؛ لأن الضرب الثانى من ضروب الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثانى من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة ، كما بينا آنفا . فهما إذن متفقان .

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ فى أن يصحح ما قاله من أن الجنس يحمل بما هو، والفصل من طريق أى شىء هو ، ويقول : كما أن الأشياء الصناعية المقوّمة من مادة وصورة إذا سئلنا عما هى أجبنا بالمادة ، — فإنا إذا سئلنا عن التمثال : ما هو ؟ قلنا إنه : نحاس ؛ وإذا سئلنا : أى شىء هو؟ قلنا : تمثال — كذلك الأشياء التى هى مقومة مما هو نظير المادة والصورة ، مثل الإنسان مثلا الذى هو من الجنس وهو يقوم مقام المادة ، ومن الفصل وهو يقوم مقام الصورة إذا سئلنا عنه : ما هو؟ قلنا : حيوان ؛ وإذا سئلنا عنه : أى شىء هو؟ قلنا : ناطق مائت .

[١٥٣ ب] ممـا هو نظير للـادّة والصورة . فكما أن التمثـال من مادّة ، أى من النحاس ، ومن صورة ، أى من شكل التمثال — كذلك الإنسان أيضًا العـام والنوعى(١) فإنه من شىء نظيرٍ للـادّة وهو الجنس ، ومن صـورة وهى الفصل . وهـذه الجملة ، أعنى : حيًّا ناطقًا مائتًا ، هى الإنسان ؛ كما أن تلك هى التمثال .

وقد يرسمون أمثـال هذه الفصول أيضا هكذا : الفصل هو الذى من شأنه أن يفرق بين ما تحت جنس واحـدٍ بعينه ، لأن الناطق وغـير الناطق قـد يفرقان بين الإنسان والفـرس اللذين همـا تحت جنسٍ واحدٍ ، أى : الحىّ .

وقد يصفونه أيضا بهذه الصفة : الفصل هو(٢) ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس . فإن الإنسـان والفرس لا يختلفان فى الجنس ، لأنا نحن وغير الناطقين حيوان . ولكن إذا أضيف إلى الحيوان : « الناطق » فُصِلنا منها(٣) ؛ ونحن والملائكة ناطقون . ولكن إذا أضيف إلينا : « المـائت » فُصِلنا منهم .

١٢

---

(١) فوقها : بالأمر الكلى والجزئى .

(٢) ش : هذا النقل من أبى عثمان الدمشقى ردئ . ووجدناه فى السريانى فى نقول قديمة هكذا : « الفصل هو الذى إذا غير كل واحد من الأمور لم يغيرها الجنس » — أى أن الفصل هو الذى به يتغير كل واحد من الأمور ، لا بأن يحدث لها اختلافا فى الجنس . وألينوس عبر عن هذا بأن قال : « إنه الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا » .

(٣) فوقها : منهم .

ولما زادوا[1] فى شرح أمر الفصل قالوا : إن الفصل ليس هو أى شىء اتفق مما يفترق بين أشياء تحت جنس واحد بعينه ، لكن هو الشىء النافع فى الآنية[2] ، وفيما هو الشىء ، والشىء الذى هو جزء من المعنى.[3] لأن ليس قولنا فى الإنسان أنه من شأنه استعمال الملاحة — فصلا له ، وإن كان خاصا للإنسان . لأنه لو كان فصلا للإنسان ، لقد كنا نقول : " إن من الحيوان ما من شأنه استعمال الملاحة "، ومنه ماليس من شأنه ذلك، فنفصله من سائر الحيوان . ولكن قولنا : " إن من شأنه استعمال الملاحة " لم يكن متمما للجوهر ولا جزءا له ، ولكنه تهيؤ للجوهر فقط ، بسبب أنه ليس هو من الفصول التى توصف بأنها محدثة للأنواع .

---

(١) ش : أبو بشر : لما كان الرسم يجب ألا يزيد على المرسوم ولا ينقص منه ، وكانت هذه الرسوم إنما أوردت للفصول الذاتية ، وكان قد تنطوى معها غير الذاتية ، قال : يجب أن يزاد فى هذه الرسوم الشىء النافع فى الآنية لتكون الرسوم مطابقة لما قصد رسمه ، لا زائدة عنه ولا ناقصة منه . وهذه الزيادة يجب أن تكون فى الرسم الثالث والرابع . وأنا أظن أنه يحتاج إليها فى الأول أيضا .

(٢) = εἶναι .

(٣) ش : أبو بشر : قد أخذ أن يوضح أنه لم يزد فى الرسم الثالث والرابع الزيادة التى ذكرها انطوى فيه فصول غير ذاتية ، مثل التهيؤ لقبول الملاحة . فكأن قائلا قال له : ولم لا يكون التهيؤ فصلا ذاتيا ؟ فقال ، لو كان كذلك لقد كنا نقول إن من الحيوان ما هو كذا ، ومنه ما هو كذا . فكأن السائل قد عاد إليه فقال : ولم لا نقول هذا ؟ فقال : لأن هذا تهيؤ وموجود بالقوة واستعداد . فكأنه قد عاد فقال : ولم لا يكون هذا ؟ فقال : لأن الفصول الذاتية تحتاج أن تكون بالفعل .

فالفصول إذًا المحدِثة للأنواع هى التى تحدث نوعا آخر والتى توجد فيما هو [١٥٤ ا] الشىء .

وقد نكتفى فى الفصل بهذا المقدار .

القول فى الخاصة

وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات : وذلك أن منها ما يعرض لنوعٍ ما وحده وإن لم يعرض لكله، كالطبّ (١) والهندسة للإنسان ؛

ومنها ما يعرض للنوع كله، وإن لم يعرض له وحده ، كذى الرِّجلين للإنسان ؛

ومنها ما يعرض للنوع وحده وجميعه وفى بعض الأوقات ، كالشيب لجميع الناس فى وقت الشيخوخة ؛

والخاصة الرابعة هى التى يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصةً وفى كل وقت ، كالضحك (٢) للإنسان، وإن لم يضحك دائما، ولكن يقال له "ضحاك" من طريق أن من شأنه أن يضحك ، لا لأنه يضحك دائما .

---

(١) ش : الحسن : لا يريد به القوة التى للانسان على تعلم الهندسة والطب ، بل إنما يريد به الذى يطب بالفعل ؛ فإن القوة على تعلم الهندسة والطب هى لكل الناس ، لا لبعضهم دون بعض .

وقد جوّد حنين فى نقله هذا الفصل إلى السريانى ، فإنه نقله هكذا : « وإن لم يعرض لكله، بمنزلة استعمال الطب للانسان أو الهندسة » .

(٢) ش : يريد القوة الموجودة على الضحك .

وهـذه الخاصة أبدًا هى غريزية فيه كالصهيل للفرس . ويسمون هـذه خواصّ[(١)] على الحقيقة لأنها تنعكس؛ وذلك أنه إن كان الفرس موجودًا، فالصهيل موجود؛ وإن كان الصهيل موجودًا، فالفرس موجود .

القول فى العَرَض

والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له . وهو ينقسم قسمين : وذلك أن منه مفارقا، ومنه غير مفارق. فإن النوم عَرَضٌ مفارق،
١٣ والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجى؛ وقد يمكن أن يُتَوَهم غراب أبيض وزنجى قد ذهب عنه لونه، من غير فساد الموضوع .

وقد يحدُّونه أيضا بهذا الحدّ : العرض هو الذى يمكن فيـه أن يوجد لشىء واحدٍ بعينه وألا يوجد ، أو هو الذى ليس بجنسٍ ولا فصل ولا نوع ولا خاصة[(٢)]، وهو أبدًا قائم فى موضوع .

][تم الفصل الأول من إيصاغوجى][

][الفصل الثانى من إيصاغوجى ، وهو الكلام فى الاشتراك والاختلاف الذى بين هذه الخمسة[(٣)]][

(١) ص : خواصا . (٢) ش : إنما زاد هذا للفصل بين العرض وبين الألفاظ غير الدالة، فإن تلك ليست واحدا من هذه الأربعة . (٣) بالهامش أيضا : زعم قوم من المفسرين أن هذا الفصل الثانى ينقسم إلى جزئين : ففى الجزء الأول يفيدنا الاشتراك والاختلاف الذى بين هـذه الخمسة بعضها عند بعض على الإجمال، أعنى بأن ننظر فى أىّ شىء تشترك كلها، وبأى شىء يخالف واحد واحد منها الآخر. وفى الجزء الثانى يتكلم فى الاشتراك الذى بين واحد منها، واثنين اثنين منها أو الباقية .

[١٥٤ ب] فإذ قد حددت وميزت جميع الأشياء التي قصدنا نحوها ، أعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فينبغي أن نقول : ما الأشياء التي تعمها ، وما التي تخصها .

< في المشترك بين الألفاظ الخمسة (١) >

فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على الأنواع والأشخاص ؛ والفصل أيضا يحمل على ذلك المثال ؛ والنوع يحمل على الأشخاص التي تحته ، والخاصة تحمل على النوع التي هي له خاصة ، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع ؛ والعرض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص . وذلك أن " الحي " يحمل على الخيل وعلى الكلاب ، إذ هي أنواع ، وعلى الفرس المشار إليه إذ هما شخصان . " وغير الناطق (٢) " يحمل على الفرس والكلب ، وعلى الجزئيين (٣) منهم . فالنوع كأنك قلت : الإنسان يحمل على الجزئيين من الناس فقط . والخاصة ، كالضحك ، تحمل على الإنسان وعلى الجزئيين من الناس . و " الأسود " يحمل على نوع الغربان وعلى الجزئيين من الغربان ، وهو عَرَضٌ غير مفارق . والتحرك هو يحمل على الإنسان وعلى الفرس ، وهو عَرَضٌ مفارق ؛ ولكنه (٤) يحمل أولاً على الأشخاص ، ويحمل ثانياً على الأشياء التي تحوي الأشخاص .

---

(١) ليس في الترجمة العربية ؛ ولكن في اليونانية هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῶν πέντε φωνῶν . (٢) أي الفصل . (٣) أي أفراد كليهما . (٤) ش : معنى هذا أن الأعراض إنما تحمل أوّلا وتوجد في الأشخاص ، لأنها هي الموضوعة للأعراض ، وبتوسطها يقال في الإنسان العام مثلا : إنه قاعد أو أسود .

< في المشترك بين الجنس والفصل[١] >

فالشيء[٢] العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعا؛ وذلك أن الفصل أيضا يحوى أنواعا، وإن لم يكن يحوى جميعَ ما تحويه الأجناس . وذلك
١٤ أن « الناطق » ، وإن لم يكن يحوى غير الناطق، كالحيوان فإنه يحوى الإنسان والمَلَك[٣]: اللذين هما أنواع . وأيضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق[٤] ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته من الأنواع . وكل ما يحمل على الفصل من طريق ما هو فصلٌ فإنه يحمِل على النوع الذى عنه تحدّث . فإن الحىّ الذى هو جنس مِن طريق ما هو جنس[٥] قد يحمل[٦] عليه « الجوهر » و « المتنفس »، وهذان أيضا قد يحملان على جميع الأنواع التى تحت الحىّ إلى [١٤٨ ا] أن[٧] يبلغ إلى الأشخاص؛ و « الناطق » ، إذ هو فصل، قد

(١) ناقص فى الترجمة العربية؛ ويوجد فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας γένους καὶ διαφορᾶς .

(٢) ش : الجزء الثانى من الفصل الثانى .

(٣) يلاحظ أن المترجم العربى (والسريانى) يترجم بقوله : الملك (بفتح اللام) الكلمة التى فى اليونانى : Θεός أى : الله أو إله — وذلك لاعتبارات دينية .

(٤) فوقها : أى كما يحمل الجنس .

(٥) ش : الفاضل يحيى قال : ينبغى أن يكون هاهنا : « فإن الحىّ، الذى هو جنس، يحمل عليه كالجنس الجوهرُ » .

(٦) ش : أى من حيث هو حيوان، لا من حيث هو حيوان ما .

(٧) هنا تأتى الورقة ١٤٨ التى سبق موضعها فى التجليد .

يحمل عليه من طريق ما هو فصل ، استعمال النطق ، وليس إنما يحمل استعمال النطق على الناطق فقط ، لكنه قد يحمل أيضا على الأنواع التى تحت الناطق .

ويَعُمُّ الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما . فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان ، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق .

< فى الاختلاف بين الجنس والفصل >(1)

والشيء الذى يخص الجنس < هو > أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . وذلك أن « الحيوان » يحمل على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية . و « ذو أربع » إنما يحمل على ما له أربعة أرجل فقط . و « الإنسان » يحمل على الأشخاص وحدها . و « الصهيل » يحمل على الفرس وعلى الجزئيين . والعَرَض على ذلك المثال يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .

وينبغى أن تأخذ من الفصول الفصولَ التى بها ينقسم الجنس ، لا المتممة(2) لجوهر الجنس .

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ، ويوجد فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ γένους καὶ τῆς διαφορᾶς .

(٢) ش : < أبو بـ > ـشر : لما قال إن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل الفصل — لئلا يقول له قائل : إن المتنفس ، وهو فصل ، يحمل على أكثر مما يحمل عليه الحيوان ، وهو جنس — فقال : ينبغى أن تؤخذ المقسمة لا المقومة ، فإن الفصول المقومة يصير بها الجنس نوعا ؛ والكلام إنما هو فى الجنس .

وأيضًا فإن الجنس يحوى الفصل بالقوّة، لأن (١) « الحى » : منه ناطق، ومنه غير ناطق . والفصول ليس تحوى الأجناس .

وأيضًا فإن الأجناس أقـدم من الفصول التى دونهـا ، ولذلك (٢) ترفعها ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحىّ متى ارتفع ارتفع الناطق وغير الناطق . وأما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصـول إن ارتفعت كلهـا بقى الجوهر المتنفس (٣) الحساس متوهَّمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحىّ .

وأيضا فإن الجنس يحمل : من طريق ما الشىء، والفصل يحمل كما قلنا : من طريق أى شىء هو (٤) .

وأيضا فإن الجنس فى كل واحدٍ من الأنواع واحدٌ ، بمنزلة « الحىّ » فى « الإنســان » . فأما الفضول فأكثر من واحد، كأنك قلت : ناطق، مائت، قابل للعـلم والعقل ، وهذه الفصول التى بهـا يخالف الإنسانُ سائرَ الحيوان .

[١٤٨ ب] وأيضا فإن الجنس يشبه المـادّة، والفصل يشبه الخِلقة . وقد توجـد للفصل والجنس أشـياءُ أُخَر مع ما وصفنا تعمها وتخصها، غير أنا نكتفى بهذه .

---

(١) ش : أبو بشر : الجنس يشبه المـادّة . فالفصول فيه بالقوّة . وقد شرحنا ذلك آنفا . والفصول ليست الأجناس فيها بالقوّة .   (٢) ش : الجنس موضوع للفصول؛ فهو يقوم مقام المـادّة؛ والموضوع أقدم بالطبع من المحمول، وهو الصورة والخلقة .   (٣) فوقها : من حيث هو طبيعة موضوعة .   (٤) ش : إنمـا يحمل الفصل من طريق أى شىء هو إذا أخذ متمما . فأما إذا أخذ جزءا من الحد حمل بمـا هو .

< فى المشترك بين الجنس والنوع(١) >

والجنس(٢) والنوع قد يعمهما، كما وصفنا، أنهما يقالان على كثيرين. وينبغى أن نستعمل النوع على أنه نوع، لا على أنه جنس، متى وجدنا الواحد بعينه نوعا وجنسا.

ومما(٣) يعمهما أيضا أنهما يتقدمان الأشياء التى يحملان عليها، وأن كل واحد منهما أيضا كلٌّ ما.

< فى الاختلاف بين الجنس والنوع(٤) >

ويختلفان بأن الجنس يحوى الأنواع، والأنواع تُحْوَى من الأجناس ولا تحوِى الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع. وأيضا فإن الأجناس ينبغى أن تُقَدَّم فتوضع؛ فإذا تُصُوِّرَتْ بالفصول تَحْدُثُ الأنواعُ، ولذلك ما صارت الأجناسُ أقدمَ فى الطبع. وتَرْفَعُ، ولا ترتفع بارتفاع غيرها. وأيضا(٥) فمتى وجد نوع وجِد الجنس، فأما متى وجد الجنس فليس يوجد النوع لا محالة. وأيضا فإن الأجناس تحمل على الأنواع على طريق

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية، وهو فى اليونانى هكذا: περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους.

(٢) ش: الاشتراك والاختلاف بين الجنس والنوع ثلاثة اشتراكات وستة اختلافات.

(٣) فوقها: هذا من حيث هما عاميان.

(٤) ناقص فى الترجمة العربية، وهو فى اليونانى هكذا: περί τῆς διαφορας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους.

(٥) فوقها: أى وكذلك.

التواطؤ(١) ، فأما الأنواع فليست تحمل على الأجناس . وأيضا فإن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ، والأنواع تفضل على الأجناس بالفصول التي تخصها . وأيضا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس ، ولا الجنس نوع أنواع(٢) .

١٦

< في المشترك بين الجنس والخاصة(٣) >

والجنس(٤) والخاصة يعمهما أنهما تابعان للأنواع : وذلك أنه متى كان الإنسان موجودا ، فالحي موجود ؛ ومتى كان الإنسان موجودًا فالضحّاك موجود . ويعمهما أيضا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية ، وكذلك الخاصة على الأشياء التي تشترك فيها : وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية ، وأنوطوس(٥) وميلوطس ضحاكان بالسوية .

---

(١) = par synonymie = συνωνύμως .

(٢) ش : ها هنا خلاف آخر لم يذكره فرفوريوس وهو أن الجنس توجد له الفصول بالقوة ، والنوع توجد له الفصول بالفعل . (٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والخاصة ثلاثة اشتراكات وخمسة اختلافات .

(٥) ش : قال الحسن : إنما أورد فرفوريوس هذين الرجلين لأنه يحكى عن أنوطوس أنه كان يضحك دائما ، وميلوطس يبكي دائما . فكأن فرفوريوس يقول : إن الضحك يحمل على هذين بالسوية ، وإن كان أحدهما يضحك دائما والآخر يبكي دائما ، لأنا إنما نريد بالضحك هاهنا القوة على الضحك ، كما قيل في القول في الخاصة . وأولومفيدورس يقول إن أنوطوس وميلطوس هما المعاندان لسقراط . وقد ورد في بعض الأخبار أنهما تتلمذا لسقراط ، وأنهما كانا من أولاد الملوك ، وأنهما تشاغبا (غير واضحة تماما) على سقراط ، وأنهما كانا من أقوى الأسباب في قتله ؛ ولذلك صارا مثلا في الشر عند اليونانيين يضرب بهما فيه المثال . فإذا بالغ الإنسان منهم في ثلب صاحبه قال له : كأنك أنوطوس أو ميلوطوس .

<واشتراك>[١] آخر : فكما أن الجنس يحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ ، كذلك تحمل الخاصة على ما هى خاصة له .

فى الاختلاف بين الجنس والخاصة

ويختلفان فى أن الجنس أسبق والخاصة لاحقة : فيعطى أوّلًا أنه حيوان ، وبعد هـذا يُقسم إلى فصوله وخواصّه . وكذلك ، الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة ، أما الخاصة فإلى نوع واحد ، هى له خاصة . وأيضا فإن الخاصة تقوم فى الحمل مقام ما هى له خاصة ، بينما الجنس لا تبادل فيه : فإن وجد حيوان ، فليس من الضرورى أن يكون ثمت إنسان ، وإذا وجد حيوان فليس من الضرورى أن يكون ضحاكا ؛ أما إذا وجد إنسان ، فثمت ضحاك ، وبالعكس . وأيضا ، فإن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذى هى له خاصة ، وإليه وحده دائما ؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذى هو له جنس ، لكن لا إليه وحده . وأخيرًا فإن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس ، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التى لها تكون الخواصّ خواصّ : وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التى تكون الخواصّ خواصّ لها ، رفعت فى الوقت نفسه هذه الخواصُ .

فى المشترك بين الجنس والعرض

ويشترك الجنس والعرض فى كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود ، كما قلنا آنفا ، سواء أكانت الأعراض قابلة للانفصال أم غير قابلة : فمثلًا

(١) هنا يبدأ نقص بمقدار ورقة لعلها سقطت من المخطوط أثناء تجليده . وقد أكملنا هذا النقص بنقله عن اليونانى .

التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغِربان والأحباش و بعض الكائنات غير الحية .

١٧

فى الاختلاف بين الجنس والعرض

ويختلف الجنس عن العرض فى كون الجنس سابقا على الأنواع ، وكون الأعراض لاحقةً على الأنواع : فحتى لو أخذ عرض غير مفارق، فإن الموضوع الذى إليه يضاف العرض يكون أيضًا سابقًا على العرض . وأيضا فإن الحدود المشاركة فى الجنس تشارك فيه كلها بالسوية، أما الحدود التى تشارك فى العرض فلا تشارك فيه بالسوية، لأن المشاركة فى الأعراض تقبل الزيادة والنقصان، أما المشاركة فى الأجناس فلا تقبل ذلك . وأيضا فإن الأعراض تقوم أصلا فى الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية . وأخيرًا فإن الأجناس تضاف من حيث الماهية إلى الحدود التى تندرج تحتها، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث الكيفية أو أحوال كل فرد : فإذا سئل : "مَنْ" الحبشى ؟ قيل : إنه أسود، و إذا سئل : "ما حال" سقراط ؟ أجيب بأنه : جالس أو يتريض .

و بهذا نكون قد بينا أوجه الاختلاف بين الجنس و بين الألفاظ الأربعة الأخرى . بيد أن كل واحد من هذه الألفاظ الأخرى يختلف عن الأربعة الأخرى ، حتى إنه لما كان ثمت خمسة ألفاظ وكان كل منها يختلف عن الأربعة الأخرى ، فإن الناتج سيكون أربعة فى خمسة، أى عشرين اختلافا

فى الجملة . لكن الحال ليس كذلك : فإنه لمـا كانت الألفاظ التالية تدخل دائما فى الحساب، وكانت الثانية تنقص اختلافا واحدا لأنه أخذ من قبل، والثالثة تنقص اختلافين، والرابعة تنقص ثلاثة، والخامسة تنقص أربعة، فلا يحصل من جملة هذا غيرُ عشرة اختلافات : أربعـة + ثلاثة + اثنـان + واحد . وهكذا فإن الجنس يختلف عن الفصـل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض ، وهذا ينتج أربعة اختلافات : ولكنا إذا قلنا بمـاذا يختلف الجنس عن الفصل، فقد قلنا بماذا يختلف الفصل عن الجنس؛ وبقى إذن أن نخبر بماذا يختلف الجنس عن النوع ، وعن الخاصة وعن العَرَض ، وهذا يعطى ثلاثة اختلافات . أما عن النوع فقد أخبرنا بماذا يختلف عن الفصل إذا نحن أخبرنا بمـاذا يختلف الفصل عن النوع . ونكون قد أخبرنا بمـاذا يختلف النوع عن الجنس إذا أخبرنا بماذا يختلف الجنس عن النوع ؛ وبقى إذًا أن نخبر بماذا يختلف النوع عن الخاصة وعن العرض[1] > ، [١٥٥ ا] فتكون عن ذلك مخالفتان . وتبقى علينا أن نصف بماذا تخالف الخاصةُ العرضَ ، لأنا قـد تقدمنا ووصفنا بمـاذا تخالف الخاصةُ الفصـلَ والنوعَ والجنسَ ، فى وصفنا مخالفة هذه تلك . فلمـا كانت المخالفات بين الجنس وبين الباقية أربعًا ، وبين الفصل وبينها ثلاثا ، وبين النوع وبينها اثنين ، وبين الخاصة والعرض واحدة، صار جميع المخالفات عشرا : أربع منها ــ وهى المخالفات بين الجنس وبين الباقية ــ قد بيناها فيما قبل .

---

(١) إلى هنا ينتهى الناقص فى المخطوط العربى، وهو ما نقلناه عن اليونانى تكملة لهذا النص.

١٨

< فى المشترك بين الفصل والنوع(١) >

فالشىء(٢) العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التى تشترك فيهما تشترك بالسوية : وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون فى الإنسان وفى فصل الناطق بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للأشياء التى تشترك فيهما دائما : فإن سقراط ناطق أبدا وإنسانٌ أبدًا(٤) .

< فى الاختلاف بين النوع والفصل(٣) >

ويخص الفصل أن يحمل من طريق أى شىء ، ويخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشىء : وذلك أن الإنسان ، وإن كان قد يوجد من طريق أى شىء ، غير أنه ليس هو على الإطلاق(٥) أى شىء ، لكن من(٦) قبل أن

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والنوع : اشتراكان ، وأربعة اختلافات .

(٣) ناقص فى العربى ، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς του εἴδους καὶ τῆς διαφορας .

(٤) فى الهامش بالمخطوط .

(٥) فوقها : أى بالحقيقة .

(٦) فوقها : أى أنه يحمل من طريق أى شىء ، بسبب الفصول التى فيه .

الفصول لما دخلت على الجنس قومتـه ، أى قوّمت[١] النوع . وأيضا فإن الفصل[٢] فى أكثر الأمر[٣] يوجد فى أنواع أكثر من واحد، كذى أربعة أرجل فى حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع، والنوع إنما هو فى الأشخاص التى تحتـه فقط . وأيضا فإن الفصل أقدمُ من نوعه ، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عنـد وجود المَلَك[٤] . وأيضا

---

(١) ش : إنما قال هـذا لأن أرسطوطالس قال فى كتاب " المقولات " : إن النـوع قد يدل على أى شىء فى الجوهر ، والنوع بالحقيقة قـد يحمل من طريق أى شىء . فإنا إذا سئلنا عن زيد : أى الحيـوانات ؟ فأجبنا بأنه : إنسان — كان ذلك حقا . فكأنه يقول : إنا ، وإن حملنا الإنسان من طريق أى شىء، فإن ذلك ليس على الإطلاق ، أى ليس بالحقيقة من حيث هو نوع، بل من حيث يوجد فيه الفصل يحمل من طريق أى شىء هو .

(٢) ش : الحسن : إلينوس ينكر هـذا القول ويقول هكذا : قال : " وأما ما قاله فرفوريوس إن الفصل يحمل على أنواع كثيرة ، وإنه أقدم من النوع بالطبع ، فإننى لست أعرف كيف يكون هذا القول حقا . وذلك أنه ليس يوجد — بحسب ما أظن — فصل (ص : فصلا) أعم من النوع . وذلك أن كل فصل مساو للنوع الذى يقومه " . — فهذا ما قاله إلينوس . والذى أظن < هو > أن فرفوريوس نظر إلى الفصول فى هـذا الموضع من حيث هى قاسمة ، وأنها على هذه الجهة تحمل على أنواع كثيرة : فإن الناطق والمائت ، إذا أخذا قاسمين للحيوان ، حملا على أكثر من نوع واحد . فإن الناطق يحمل على الملك وعلى الإنسان والبهيمة والطائر، لأنها إذا أخذت مقوّمة ، مثل التنفس والتحرك : للحيوان ، وقبول العلم والمعرفة : للانسان ، لم تحمل إلا على نوع واحد .

(٣) ش : إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأنه قد توجد فصول مساوية لأنواعها ، مثل الثقل للأرض ، والخفة للنار ، وقبول العلم للانسان .

(٤) فى اليـونانى : الله Θεος وقـد استبدل به المترجم العـربى (والسريانى) الملك لاعتبارات دينية .

*

١٩ فإن الفصول(١) تأتلف مع فصلٍ آخر، فإن الناطق والمائت قد ائتلفا لقوام الإنسان . فأما النوع فلا يأتلف مع نوعٍ حتى يحدث عنهما [١٥٥ ب] نوع آخر، فإن فرسًا(٢) ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل . فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل .

< فى الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة(٣) >

ويعم(٤) الفصل والخاصة أن الأشياء التى تشترك فيهما تشترك بالسوية : فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحاكين ضحاكون بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشىء دائمـا ولجميعه ، وذلك أن ذا الرِّجلين — وإن عدم رجلين — فقد يوصف بأنه ذو رِجلين دائمـا ، من قِبل أنه مطبوع على ذلك ، لأن الضحاك أيضا إنما يوصف بأنه ضحاك أبدا، من قِبل أنه مفطور على ذلك، لا من قِبل أنه يضحك أبدًا .

---

(١) فوقها : الفصل .

(٢) ش : أى مثل فرس زيد . والعلة فى ذلك أن من الأنواع المختلفة فصولا (ص : فصول) متقابلة ، فلا يمكن أن يجتمعا . فأما كون البغل فليس هو من اجتماع النوعين على ما ذهب إليه ، بل إنما هو اجتماع فرس ما مع حمارة ما على تكوين البغل < أى > هو أن يجتمعا فيصيرا [ن] بغلا (ص : بغل) .

(٣) لا يوجد فى العربى ، وهو هكذا فى اليونانى : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ ἰδίου .

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والخاصة : اشتراكين واختلافين .

< فى الاختلاف بين الخاصة والفصل >[١]

ويخص[٢] الفصلَ أنه يقال على أنواعٍ كثيرة فى أكثر الأمر، بمنزلة الناطق: فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما تقال على نوعٍ واحد، وهو النوع الذى هى له خاصة. والفصل يتبع أبدا تلك الأشياء التى هو لها فصل، إلا أنه لا ينعكس[٣]، فأما الخواص فإنها[٤] تكافئ فى الحمل الأشياء التى هى لها خواصٌّ، من قِبل أنها تنعكس عليها.

< فى المشترك بين الفصل والعرض >[٥]

ويعم[٦] الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائما وبجميعه. وذلك أن "ذا الرجلين" يوجد دائمـا للغربان، وعلى ذلك المثـال يوجد لهـا السواد.

---

(١) لا يوجد فى العـربى، وهو هكذا فى اليـونانى: περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ ἰδίου καὶ τῆς διαφορᾶς.

(٢) فى الهامش: الخلاف.

(٣) فوقها: أى لا ينعكس فتتبعه تلك الأشياء.

(٤) ش: أى إذا كانت هى موجودة، كانـــ ما هى له خاصة موجودا؛ وإن كان موجودا كانت هى موجودة.

(٥) لا يوجد فى العـربى، وهو فى اليـونانى هكذا: περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ συμβεβηκότος.

(٦) بالهامش: الاشتراك والاختلاف بين الفصـــل والعرض: اشتراك واحد وثلاثة اختلافات.

٢٠

< فى الصفات الخاصة بالفصل والعرض(١) >

ويختلفان فى أن الفصل يحوِى ولا يُحْوَى — وذلك أن الناطق يحوِى الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجهٍ تحوِى(٢) من قِبل أنها فى كثيرين ، ومن وجهٍ تحوِى ، أعنى من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرضٍ واحدٍ ، بل لأعراضٍ كثيرة . والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان . والفصول المتضادة فغير مختلطة ، والأعراض المتضادة قد تختلط .

فهذه هى الأشياء التى تعم الفصلَ [١٥٦ ا] وسائرَ الباقية وتخصها . فأما النوع(٣) فقد وصفنا بماذا يخالف الفصلَ والجنس ، حيث وصفنا بماذا يخالف الجنسُ الباقيةَ ، و بماذا يخالفها الفصلُ .

---

(١) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى : περὶ τῶν ἰδίων διαφορᾶς καὶ συμβεβηκότος .

(٢) بضم أوله فى المخطوط . وفى اليونانى : περὶ ἔχει τῷ ἐν πλείοσιν εἶναι أى : تحوى (بفتح أوله وكسر الواو) من قبل أنها فى كثيرين .

(٣) ش : إنه يخبرنا و يفيدنا بهذا القول ما بقى أن يعرفناه من الاشتراكات والاختلافات .

< فى المشترك بين النوع والخاصة[1] >

ويعم[2] النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ[3] الآخر فى الحمل : وذلك أن ” الإنسان “ إذا كان موجودا ” فالضاحك “ موجود ، و” الضاحك “ إذا كان موجودا فـ « الإنسان » موجود . و” الضاحك » فقد وصفنا غير مرةٍ أنه ينبغى أن يستعمل على أنه بالقوة . < ويعمهما أيضا أنهما لموضوعهما بالسوية[4] > . والأنواع فتوجد دائما للأشياء التى تشترك فيها ، وكذلك توجد الخواص للأشياء التى هى لها خواص .

< فى الاختلاف بين النوع والخاصة[5] >

ويخالف[6] النوعُ الخاصةَ فى أن النوع يمكن[7] أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين . والنوع يتقدم وجودُه وجودَ الخاصة ، والخاصة يتبع وجودُها وجودَ النوع : وذلك أنه ينبغى أن يوجد

(١) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἴδους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٢) فى الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والخاصة : اشتراكين وأربع اختلافات .

(٣) ش : أى أنه إذا كان أحدهما موضوعا والآخر محمولا ، يصير الذى كان محمولا موضوعا ، والذى كان موضوعا محمولا .

(٤) يوجد هـذا الموضع فى بعض المخطوطات ، ولا يوجد فى بعضها الآخر ، كما لا يوجد فى هذه الترجمة العربية ، وهو هكذا فى اليونانى : κοινὸν δὲ καὶ τὸ ἐπ᾽ ἴσης εἶναι .

(٥) ناقص فى العربى ، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἴδους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٦) فى الهامش : الخلاف .

(٧) ش : إنما قال : « يمكن » لأنه ليس فى كل نوع يستمر هذا .

الإنسان، ثم يكون ضاحكا . وأيضا فإن النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل، والخاصة إنما توجد فى الأوقات و بالقوّة : فإن سقراط أبدًا إنسان و بالفعل، وليس يضحك أبدا بالفعل و إن كان ضاحكا أبدًا بالقوّة . وأيضا فإن الأشياء التى حدّدوها مختلفة فهى مختلفة . وحد النوع هو المرتّب
٢١ تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشىء وما أشبه ذلك؛ وحد الخاصة أنها التى توجد[1] للشىء وحده، ولجميعه، ودائما.

< فى المشترك بين النوع والعرض[2] >

و يعم[3] النوع والعرض أنهما يحملان على كثيرين . وما يعمهما فيسيرٌ جدًّا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشىء الذى يعرض له .

< فى الاختلاف بين النوع والعرض[4] >

ويخص[5] كلَّ واحدٍ منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، [١٥٦ ب] ويخص العرضَ أنه يحمل من طريق أى[6] شىء،

(١) فوقها : أى تعرض .

(٢) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἴδους καὶ τοῦ συμβεβηκότος .

(٣) فى الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والعرض : اشتراك واحد وأربعة اختلافات .

(٤) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορας τῶν αὐτῶν .

(٥) فى الهامش عند هذا الموضع : الخلاف .

(٦) فوقها : مثل غير المفارق .

أو كيف(١) هو ؛ وأن كل واحد من من الجواهر إنما له نوع واحد ، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة ؛ وأن الأنواع تقع فى الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة — ، وذلك أنه قد ينبغى أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شىء من الأشياء ، — فأما الأعراض لحدوثها بعد الأنواع ، وطبيعتها دخيلة . والاشتراك فى النوع بالسوية ، والاشتراك فى العرض ليس بالسوية ، وإن كان غير مفارق : وذلك أنه قد يكون لون زنجىٍّ أكثر وأقل من لون زنجىٍّ فى السواد .

وقد(٢) بقى علينا أن نصف أمر الخاصة والعرض : وذلك أنا قد وصفنا بماذا تخالف الخاصةُ النوعَ والفصلَ والجنسَ .

< فى المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق(٣) >

فالشىء الذى يعم الخاصة والعرض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التى يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك ، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجى من دون السواد . **٢٢**
وكما أن الخاصة توجد للشىء كله ودائما ، كذلك العَرَض غير المفارق .

---

(١) فوقها : مثل المفارق .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين الخاصة والعرض : اشتراكين وثلاثة اختلافات .

(٣) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ ἰδίου καὶ τοῦ ἀχωρίστου συμβεβηκότος .

< فى الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق[١] >

ويختلفان[٢] فى أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان، والعرض غير المفارق، كأنك قلت : السواد، فليس يوجد للزنجى وحده، بل قد يوجد أيضا للغراب والفحمة والأبنوس ولأشياء غير متنفسة . وذلك أن الخاصة قد تكافئ فى الحمل ما هى له خاصة، وأما العرض غير المفارق فليس يكافئ فى الحمل الشيءَ الذى يوجد له . ولما كانت الخاصة لنوعٍ واحدٍ وبجميعه، صارت تنعّكس وتحمل بالسوية[٣] . والاشتراك فى الخواص بالسوية، فأما الاشتراك فى الأعراض فقد يكون بالأكثر والأقل .

وقد توجد لها أشياء أُخَر تعمها وتخصها غير التى وصفنا[٤] . ولكن هذه كافية فى التمييز بينها والوقوف على اشتراكها .

][تمّ مدخل فرفوريوس المرسوم بإيصاغوجى

نقل أبى عثمان الدمشقى][

][قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدىّ، فكان موافقاً][

---

(١) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαΦοκας τῶν αὐτῶν .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الخلاف . (٣) فوقها : افهم من خارج، والعرض ليس كذلك . (٤) ش : أى التى قد أوردها فى هذا الكتاب .

كَمُلَ طبع الجزء الثالث من كتاب "منطق أرسطو" بمطبعة دار الكتب المصرية

فى يوم الاثنين ١١ شعبان سنة ١٣٧١ (٥ مايو سنة ١٩٥٢) م

عبد الحميد نديم

ملاحظ المطبعة بدار الكتب المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٠٧/١٩٥١/١٠٠٠)